جامعة جيلالي ليابس –سيدي بلعباس–

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه ، الطور الثالث

في ميدان : علوم اقتصادية و التسيير و علوم تجارية

فرع علوم تجارية ،تخصص مالية و تجارة دولية

بعنوان :

أثر تغيرات أسعار البترول على احتياطي الصرف

(حالة الجزائر1986/2016)

من إعداد الطالبة : أميـــــر صفية

تحت إشراف أ.د :رفيق بشوندة

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ : 2020/06/11

أمام اللجنة المكونة من السادة :

أ.د بن سعيد محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	رئيسا
أ.د بشوندة رفيق	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	مقررا
د. مرحوم محمد الحبيب	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة مستغانم	مناقشا
أ.دحاكمي بوحفص	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة وهران	مناقشا
د.جميل عبد الجليل	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة سيدي بلعباس	مناقشا
د.بوسالم أبو بكر	أستاذ محاضر قسم أ	المركز الجامعي – البيّض	مناقشا

السنة الجامعية 2019-2020

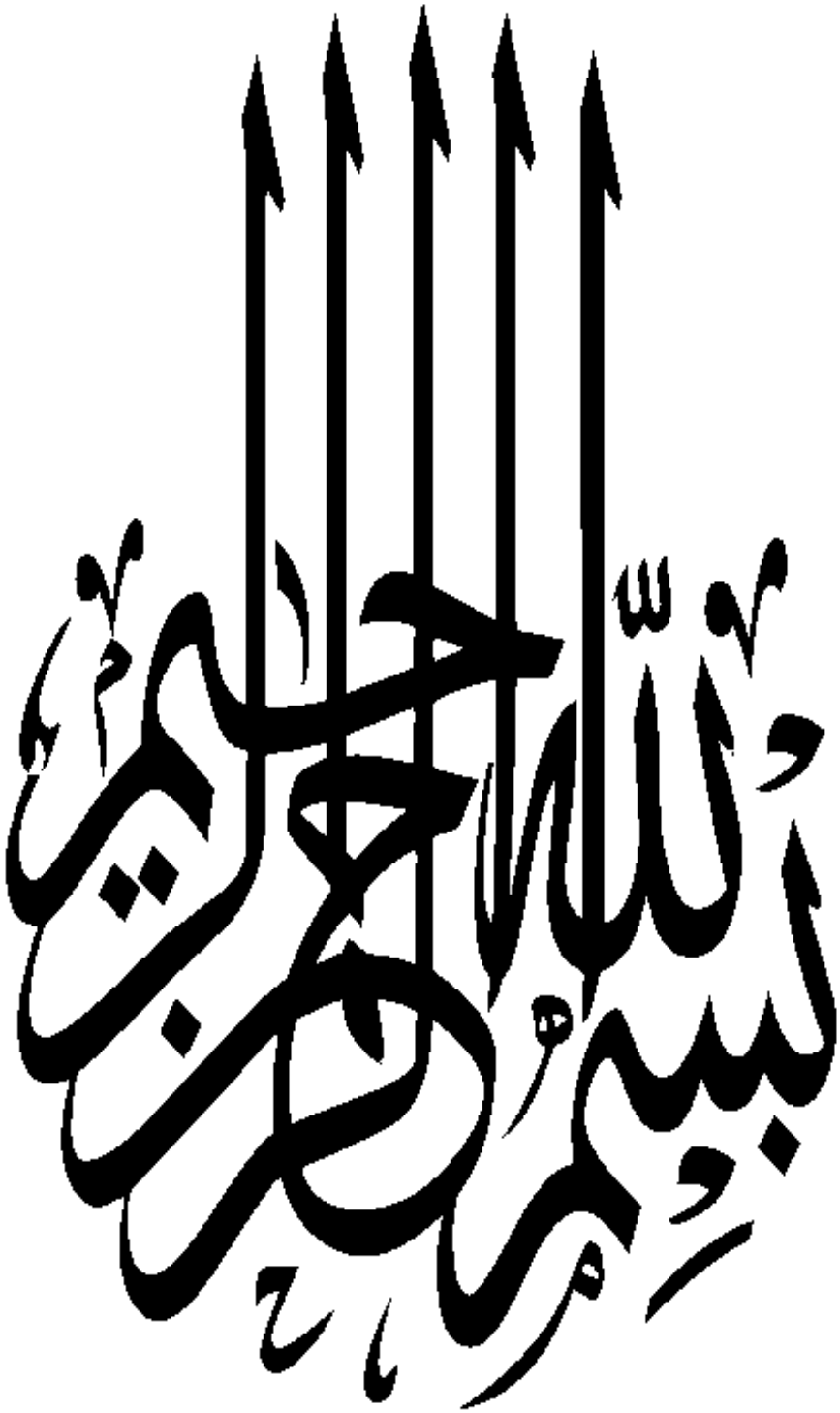
بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــداء

إلى من أعطـــــى فلم يكل العطاء و بذل فكان أسمى من السخاء

إلى الغائب الذي لا يحضر ، الى من كان سندا لي "أبـــــــي" رحمه الله

إلى من أخذهم الموت في حين غفلة الى من غابت سحابتهم عنا "أخي" و "ابن أخي" رحمهم الله"

إلى من قاسمتـني السهر و العناء فكانت لأسقامي خير دواء "أمـــــي" حفظها الله

إلى من هم مهجة فؤادي و لحياتي خير أنس و براء "إخوتي"

الى جميع ابناء اخوتي

إلى من هم بحق أهل الوفاء و منبع الإخاء " صديقاتي"

الى رفقاء الدفعة " نعيمة ، مصطفى ، وهيبة، ليليا "

إلى من هم أكرم منا جميعاً "شهداء فلسطين"

صفية أمين

شكر و تقدير

بسم الله و الصلاة و السلام على رسول الله خاتم الأنبياء و المرسلين.

اللهم لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، ملء السموات وملء الأرض، وملء ما شئت من

شيء بعد، أهل الثناء والمجد، أشكرك ربي على

نعمك التي لا تعد، وآلائك التي لا تحد، أحمدك ربي وأشكرك

على أن يسرت لي إتمام هذا البحث على الوجه الذي

أرجو أن ترضى به عني.

أتقدم بجزيل الشكر و عظيم الامتنان إلى الأستاذ الدكتور "**بشوندة رفيق** " جزاه الله خير الجزاء على إسهامه الكبير في انجاز هذا البحث و الذي لم يبخل بمعلوماته القيمة ونصائحه وتوجيهاته الفعالة.

و شكر خاص للأستاذ الدكتور "**محمد بن سعيد** " الذي مهد لنا الطريق و أشرف على متابعتنا

و أشكر أستاذي و أبي الروحي الدكتور " **بحيح عبد القادر** " على كل ما قدمه لي منذ بداية مشواري الجامعي .

كما اشكر اعضاء لجنة المناقشة الدكتور " **محمد مرحوم الحبيب** " ، الدكتور" **جميل عبد الجليل** "، الدكتور" **أبو بكر بوسالم** " و الدكتور " **حاكمي بوحفص**" على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة و تكبدهم عناء السفر.

كما لا انسى أستاذي الذي قدم لي النصائح في الجانب القياسي ، الأستاذ الدكتور **" صوار يوسف"**

فجزى الله كل من علمنا حرفا لننتفع به.

صفية أمير

الملخص

ملخص :

هدفت هذه الدراسة الى قياس أثر تقلبات أسعار البترول على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر ، بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة الممتدة بين 1986-2016 ، و لتحقيق هذا الهدف تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL .

توصلت الدراسة أن لتغيرات سعر النفط (Brent) تأثيرات ايجابية على احتياطي الصرف الأجنبي الجزائري و ذلك على المستوى الطويل المدى، حيث بينت النتائج أن أي ارتفاع في سعر البترول ب 10% يقضي إلى ارتفاع احتياطي الصرف الاجنبي بـ 4.8% و يمر تأثير البترول عبر الصادرات البترولية التي تؤثر تأثير ايجابيا على المدى القصير و الطويل المدى على احتياطي الصرف الأجنبي.

الكلمات المفتاحية: أسعار البترول ،السوق النفطية ،احتياطي الصرف الأجنبي ، مؤشرات قياس كفاية احتياطي الصرف الأجنبي، ardl.

Abstract:

This study aimes to measure the impact of oil price fluctuations on the foreign exchange reserves in Algeria. It's based on annual data of the period from 1986 to 2016. The ardl model was used to achieved the listes objective.

It is found that changes in the price of oil (Brent) have positive effects on the foreign exchange reserves of Algeria on the long term. The results showed that any increase in the price of oil by 10% leads to an increase in net assets by 4.8% and the impact of oil passes through oil exports, which affects positively on foreign currency assets on the short and long term.

Keywords: oil price ,oil market, foreign exchange reserves , foreign exchange reserve adequacy indicators, ardl (autoregressive distributed lag model).

قائمة

المحتويات

قائمة المحتويات

الإهداء.....أ

الشكر والتقدير.... ....ب

الملخص..... .... ج

قائمة المحتويات ..... د

قائمة الجداول..... .....و

قائمة الأشكال..... ....ح

قائمة الملاحق..... ..... ط

مقدمة.....01

الفصل الأول: الاطار النظري لاحتياطي الصرف الأجنبي

1-1 مقدمة الفصل:.....22

1-2 ماهية احتياطي الصرف.....23

1-3 مكونات احتياطي الصرف 36

1-4 نظريات الطلب على احتياطي الصرف الأجنبي و مؤشرات قياسها.....52

1-5 سعر الصرف و الاحتياطات الأجنبية.....62

1-6 واقع احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر.....71

1-7 خاتمة الفصل.....89

الفصل الثاني : الاطار النظري لتقلبات أسعار البترول

2-1 مقدمة الفصل.....90

2-2 ماهية النفط.....91

2-3 أنواع و محددات السعر النفطي.....102

2-4 التطور التاريخي للتسعير البترولي.....115

2-5 السوق النفطية و أطرافها..... 126
2-6 تقلبات أسعار البترول أسباب وتداعيات.....138
2-7 خاتمة الفصل.....157

الفصل الثالث : تقلبات أسعار البترول و أثرها على احتياطي الصرف في الجزائر

3-1 مقدمة الفصل.....158
3-2 الصناعة البترولية في الجزائر 159
3-3 الامكانيات البترولية في الجزائر.....173
3-4 الاقتصاد الجزائري و لعنة الموارد.....185
3-5 أثر تغيرات أسعار البترول على احتياطي الصرف الجزائري 201
3-6 خاتمة الفصل.....224

الفصل الرابع : دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار البترول على احتياطي الصرف في الجزائر

4-1 مقدمة الفصل.....225
4-2 أسلوب الدراسة.....226
4-3 العلاقة بين متغيرات الدراسة.....227
4-4 تحليل البيانات واستخراج النتائج.....231
4-5خاتمة الفصل 263
الخاتمة العامة 264
المراجع.....270
الملاحق.....288
الفهرس.....309

قائمة

الجداول

و الأشكال

قائمة الجداول

عنوان الجدول	الصفحة
الجدول (1-1) عناصر السيولة الدولية و استخداماتها المختلفة	25
الجدول (1-2)الطلب على الذهب حسب الفئات	38
الجدول (1-3) :أكبر 10 احتياطات للذهب	39
الجدول (1-4) مصفوفة وظائف العملات الدولية	51
الجدول (1-5) تطور مكونات احتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة 1986-2016	72
الجدول (1-6) : عمليات تسديد الدين	76
الجدول (1-7) وضع المديونية الجزائرية (2006-2016)	78
الجدول (1-8) فترات انشاء صناديق الثروة السيادية في بعض الدول النفطية	82
الجدول (1-9)تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال السنوات 2000م- 2009م	82
الجدول (1-10) برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004 .	84
الجدول (1-11) المبالغ الاجمالية للبرنامج التكميلي	86
الجدول (2-1) العناصر المكونة للنفط	93
الجدول (2-2) تاريخ اكتشاف النفط في عدد من دول العالم	94
الجدول (2-3) درجة الكثافة النوعية و كثافة API لمختلف أنواع المنتجات النفطية و المشتقات النفط	97
الجدول (2-4) نسبة الكبريت في النفط العربي	98
الجدول (2-5) نوع النفط حسب درجة كثافة API	99
الجدول (2-6) تطور أسعار النفط الاسمية والحقيقة خلال الفترة (1970-1979)	120
الجدول (2-7) تطور أسعار النفط الاسمية والحقيقة خلال الفترة (1980-1989)	122
الجدول (2-8) تطور أسعار النفط الاسمية والحقيقة خلال الفترة (1990-1999)	122
الجدول (2-9) اسعار البترول من 2000الى 2016129	129
الجدول (3-1)عقود الشراكة بالمشاركة بحسب قانون 1986	168
الجدول (3-2)عقود تقاسم الإنتاج (PSC) بحسب قانون 1986	168
الجدول رقم (3-3) شراكة عقد الخدمة بحسب قانون 1986	169
الجدول (3-4) طبيعة عقود البحث و/أو الاستغلال في قانون 2005	171
الجدول (3-5) : تطور الاحتياطي النفطي في الجزائر (1986-2016)	175
الجدول(3-6) : تطور انتاج البترول في الجزائر (1986-2016)	177
الجدول (3-7) : حصيلة الاكتشافات في الجزائر خلال الفترة (2000-2012)	178
اجدول (3-8) تطور استهلاك البترول في الجزائر (1986-2016)	179
الجدول (3-9) : تطور صادرات المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1986-2016	182

الجدول (3-10) : تطور اجمالي الواردات الجزائرية مقارنة بأسعار البترول خلال الفترة 1986-2016	201
الجدول (3-11) مؤشر تغطية الاحتياطات الواردات في الجزائر في الفترة 1986-2016	206
الجدول (3-12) : تطور وضعية الميزان التجاري خلال الفترة 1986-2016	209
الجدول (3-13) مؤشر تغطية الاحتياطات للكتلة النقدية في الجزائر في الفترة 1986-2016	213
الجدول (3-14) مؤشر تغطية الاحتياطات للديون قصيرة الأجل في الجزائر في الفترة 1986-2016	215
الجدول (3-15) تطور احتياطي الصرف و سعر الصرف بالنسبة لتقلبات أسعار البترول من 2016.	219
الجدول (4-1): الإحصائيات الوصفية	236
الجدول (4-2): مصفوفة الارتباط	238
الجدول (4-3)نتائج إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى I0	240
الجدول(4-4) نتائج إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول	241
الجدول (4-5) : نتائج اختبار العلاقة طويلة المدى	242
الجدول (4-6) : نتائج تقديرات العلاقة طويلة المدى	245
الجدول (4-7): نتائج تقديرات العلاقة القصيرة الأجل	246
الجدول (4-8): نتائج تقديرات العلاقة طويلة المدى لاحتياطي الصرف	249
الجدول (4-9): نتائج تقديرات العلاقة طويلة المدى للكتلة النقدية	250
الجدول (4-10): نتائج تقديرات العلاقة طويلة المدى للصادرات	251
الجدول (4-11): نتائج تقديرات العلاقة طويلة المدى للواردات	252
الجدول (4-12): نتائج تقديرات العلاقة طويلة المدى لسعر الصرف	252
الجدول (4-13) : نتائج تقدير نموذجARDL	256

قائمة الأشكال

عنوان الشكل	الصفحة
الشكل (1-1) :أنواع السيولة الدولية	27
الشكل (1-2) قنوات تراكم احتياطي الصرف	33
الشكل (1-3) : اقراض الذهب الزمنT	42
الشكل (1-4) التدخل الحكومي لتثبيت سعر الصرف	68
الشكل (1-5) علاقة احتياطي الصرف الأجنبي بسعر الصرف	69
الشكل (2-1) الأحداث الجيوسياسية و الاقتصادية و أسعار النفط الخام	111
الشكل (2-2) : محددات أسعار البترول	114
الشكل (2-3) : مراحل تسعير البترول	123
الشكل (2-4) : تطور اسعار البترول من سنة 2000 الى غاية 2016	125
الشكل : (5.2) حجم الانتاج العالمي للبترول	129
الشكل : (2-6) حجم انتاج السعودية من انتاج الأوبك	129
الشكل (7.2) : آليات العمل في السوق النفطية المستقبلية	137
الشكل (2-8) : الأحداث المتسببة في أزمة 1973	144
الشكل (2-9) حجم انتاج كل من العراق و ايران	145
الشكل (2-10) الأحداث المتسببة في أزمة 1979	146
الشكل (2-11) الأحداث المتسببة في الأزمة النفطية العكسية لسنة 1986	148
الشكل (2-12) أسعار البترول خلا ل حرب الخليج 1990-1991	149
الشكل (2-13) : الأحداث المتسببة في أزمة النفط سنة 2008	153
الشكل (2-14): أسعار النفط خلال الصدمة 2014 .	153
الشكل (3-1) : منحنى تطور الاحتياطات المؤكدة من البترول الجزائري (1986-2016)	176
الشكل (3-2) : تطور انتاج البترول مقارنة بأسعار البترول في الجزائر (1986-2016)	179
الشكل(3-3) نموذج GREGORY	192
الشكل (3-4) نموذج CORDE N	195
الشكل (3-5) تطور سعر الصرف الحقيقي في الجزائر من 1986 الى 2016197	197
الشكل (3-7) تطور الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر	199
الشكل (3-6) مساهمة المحروقات في الناتج الداخلي الاجمالي.	201
الشكل (4-1) : سحابات تأثير المتغيرات على احتياطي الصرف	244
الشكل (4-2): دوال استجابة المتغيرات لحدوث صدمة ايجابية في أسعار البترول	254
الشكل (4-3) التوزيع الطبيعي للبواقي	258
الشكل (4-4) : المجموع التراكمي للبواقي المتابعة CUSUM	261
الشكل (4-5) : المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة CUSUMSQ	262

قائمة الملاحق

عنوان الملحق	الصفحة
الملحق 01: الاختبارات التوصيفية	288
الملحق 02: اختبار جذر الوحدة	294
الملحق 03 : اختبارات الحدود	297
الملحق 04 : تصحيح خطأ الانحدار	305

المقدمة

تمهيد

يعتبر النفط أحد أهم المتغيرات الاقتصادية لدول العالم سواء كانت الدول منتجة أو مستوردة ، متقدمة أو نامية ، وقد لعب دورا مؤثرا وفعالا في إعادة رسم الخارطة السياسية والاقتصادية والدولية، وتأتي الأهمية الاستراتيجية للنفط باعتباره مصدرا رئيسيا للطاقة ومادة أولية وأساسية في العديد من فروع الصناعات التحويلية و سلعة هامة في التجارة الدولية فضلا عن استعمالاته في الحياة اليومية للإنسان، كما يشكل مصدر دخل رئيسي للدول المنتجة والدول المستهلكة له على حد سواء. و قد شهدت الساحة الاقتصادية الدولية في العقود الأخيرة تغيرات هامة ومتسارعة مع انتشار ظاهرة العولمة والتكامل المالي للاقتصاد العالمي و ارتقاء عوامل الابتكار العلمي والتكنولوجي من الارتفاع السريع في حركة السلع، الخدمات ورأس المال والعمالة عبر الحدود بين الدول و المجتمعات ، و كذا تزايد ارتباط الحياة المعاصرة باستخدام الطاقة وبالأخص النفط مما جعل تغيرات أسعار البترول تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على أي دولة في العالم، سواء أكانت منتجة أم مستهلكة .

وتخضع أسعار البترول إلى تذبذبات وتقلبات صعودا و نزولا نتيجة مجموعة من العوامل والمؤثرات التي تساهم بشكل أو بآخر في تغير أسعارها، ويمثل التقلب السعري للنفط أحد أهم قضايا العصر وهو بمثابة تحدي يواجه مختلف الدول بصور مختلفة . فالتغير في السعري النفطي كفيل بإحداث ازمة نفطية و شل اقتصاديات العالم سواء كانت متقدمة أو قائمة بشكل يمكن أن يوصف بالكلي على الايرادات البترولية أو اقتصاديات قائمة بذاتها، ويتضح ذلك من خلال ما مرت به أسعار النفط من هزات منذ السبعينيات إلى يومنا هذا تارة بالهبوط وتارة أخرى بالارتفاع والتي نتجت عنه آثار سلبية أو ايجابية على التوازنات الداخلية والخارجية. [1]

وقد شهد عقد الخمسينيات من القرن العشرين محاولات الدول المنتجة التفاوض مع دول الشركات الكبرى والدول المستهلكة من أجل تحسين السوق البترولية العالمية وحماية ثرواتها النفطية لكونها موردا ناضبا ولكنها لم تنجح، وهو الأمر الذي دفعها إلى إنشاء منظمة الأوبك من أجل الحماية والدفاع عن ثروتها الطبيعية والتي أصبح لها دور فعال في تحديد الأسعار البترولية .

[1] Pierre Fontaine, «**La Guerre Froide du Pétrole**», Edition Je Sers, Paris, 1956, P8.

كما دفعت التغيرات في أسعار البترول الكثير من الاقتصاديات الى تحليل الآليات التي تؤثر بها أسعار البترول على مختلف مؤشراتها الاقتصادية[1]، و التي تمس ميزان المدفوعات باعتباره صورة و مقياس حقيقي لقوة الدولة، فبالنسبة للدول المصدرة للبترول فإن الارتفاع في اسعار النفط سيتسبب في تحسن ميزان المدفوعات، هذا عكس انخفاضه الذي يعني شح المردود والعائد لهذه الدول مما يعني اختلال في اقتصادياتها وهذا الأثر السلبي سيزحف وصولا الى الدول غير النفطية مسببا آثار سلبية على المدى المتوسط والطويل فبعد الاستفادة من الانخفاض السعري للنفط يمكن ان تتحول النعمة الى نقمة ،نتيجة انخفاض الطلب للدول المنتجة للنفط والمتعارف عليها انها دولة مستوردة من الصف الأول حال الجزائر، و بالتالي فإن الارتفاع السعري يساعد هذه الدول في تكوين صرف أجنبي مقابل تصديره المادة النفطية . لذا تحرص الكثير من الدول على تكوين احتياطات الصرف الأجنبي كي تلجأ إليها عند الضرورة، أي عند حدوث عجز مؤقت أو طارئ في ميزان المدفوعات ،وهكذا نلحظ أن تكوين احتياطات الصرف بالبنوك المركزية أمر مهم بالنسبة للاقتصاد، بل يمكن النظر إليه على انه صمام أمان يتم اللجوء إليه عند الصدمات، ولتجنب السياسات غير المرغوب فيها.

فقد شهدت معظم الدول النامية في فترات ارتفاع اسعار البترول مستويات كبيرة من احتياطي الصرف الأجنبي ، هذا ما أدى الى البحث عن كيفية تحديد المستويات الأمثل لتلك الاحتياطات، حيث أنه كلما كان هناك جدوى من تشكيل احتياطات الصرف الأجنبي كان هناك طلب عليها من البنوك المركزية من أجل الوصول الى المستوى الأمثل للاحتياطي، حيث تعتبر احتياطيات الصرف الأجنبي من أهم مؤشرات قياس ملاءة الاقتصاد الوطني، فهي تلعب دورا هاما في حماية الاقتصاد الوطني من الأزمات والصدمات غير المتوقعة ، و تتأثر هذه الاحتياطات بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط خاصة في ظل صعوبة التنبؤ بسعر النفط كون هذا الأخير يتميز بحالة عدم الاستقرار وخاصة تلك المتعلقة بالنفط الخام. هذه الخاصية أدت إلى البحث حول تأثير التغيرات المفاجئة لسعر البترول على جميع المتغيرات الاقتصادية وخاصة التي تتعلق بالقطاع الخارجي(IMF,2011). فمنذ أواخر التسعينات أخذ هذا الموضوع أهمية متزايدة فى دراسة الاختلالات العالمية وخاصة عند تحليل الازمة المالية الاخيرة 2014، حيث إن التغيرات في أسعار البترول تؤدي إلى إختلالات على مستوى الميزان التجاري والموجودات الصافية من العملة

[1] Francois Lescaroux, Valérie Mignon, «On the Influence of Oil Prices on Economic Activity and Other Macroeconomic and financial Variables», **CEPPI: Centre** D`etudes Prospective et d`Information International Working Paper, N02008-05, p 11.

الأجنبية في الجزائر كونها دولة قائمة اقتصاديا على المحروقات، فقد شهدت احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر تغيرات عديدة و كانت جُلها تربطها علاقة طردية بتغيرات أسعار البترول عبر السنوات .والتاريخ النفطي الجزائري حافل بالأحداث والتطورات التي عرفها خاصة وأن النفط الجزائري كان بين يدي المستعمر وحتى بعد الحصول على الاستقلال السياسي إلا أن الاستقلال الاقتصادي جاء في 24 فيفري1971 ، وهو تاريخ تأميم المحروقات لتبدأ الجزائر أولى خطواتها في مجال قطاع المحروقات و يصبح بذلك النفط أهم مورد كونت من خلال عائداته احتياطات أجنبية ساهمت إلى حد كبير في بناء الاقتصاد الجزائري. و ظهر ذلك من خلال تمويل البرامج الاقتصادية بغض النظر عن توجهاتها، ففي مرحلة التسيير المركزي الاشتراكي كانت المخططات التنموية تمول بفضل الإيرادات النفطية، والتي كانت تغطي عجز الميزانية العمومية، ثم مرحلة الإصلاحات الاقتصادية بكل أشكالها و نظام اقتصاد السوق، و فترة 2000-2013 ، التي كانت بمثابة مرحلة البحبوحة المالية تم من خلالها تكوين احتياطي صرف قارب 200 مليار دولار أمريكي نتيجة الارتفاعات في لأسعار البترول فهي اقتصادية بالغة الأهمية لعب فيها سعر النفط دورا أساسيا في توجيه السياسة الوطنية، كان من أهمها تعديل قانون المحروقات، إنشاء صندوق ضبط الموارد، وكذا التسديد المسبق للديون و تكوين احتياطات مثلى الا ان الأزمة النفطية الأخيرة أثرت على الاقتصاد الجزائري و ذلك لاعتماد الجزائر على عائدات المحروقات بشكل مطلق .

أ/ مشكلة الدراسة

على ضوء عرضنا السابق تظهر ملامح اشكالية الدراسة، والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

" ما و أثر تقلبات أسعار البترول على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر في الفترة 1986- 2016؟ "

ب/ الأسئلة الفرعية

إن معالجة موضوع البحث و الاجابة على الاشكالية الرئيسية يقتضي طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما أثر تقلبات أسعار البترول على سعر الصرف؟
- ما أثر تقلبات أسعار البترول على الواردات و الصادرات؟
- ما أثر تقلبات أسعار البترول الكتلة النقدية؟

- ما أثر تقلبات أسعار البترول الديون قصيرة الأجل؟

ج/ فرضيات الدراسة

في ضوء موضوع الدراسة واستجابة لمتطلبات تحقيق أهدافها وانطلاقا مما أتت به الدراسات السابقة Shuaibu Mi, Mohammed(2014)[1] ، Stober, E. O. (2018) [2] ، فإن الفرضية الرئيسية هي :

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقلبات أسعار البترول على احتياطي الصرف الأجنبي"

و انطوت تحت هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات :

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقلبات أسعار البترول على أسعار الصرف.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقلبات أسعار البترول على اجمالي الواردات و الصادرات.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقلبات أسعار البترول على الكتلة النقديةM2 .
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقلبات أسعار البترول على الديون قصيرة الأجل.

د/ أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من خلال الاهتمام المتزايد بموضوع احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر و التحذيرات عن تآكله نتيجة تغيرات أسعار البترول نتيجة الأزمة النفطية 2014 ، فالأهمية البالغة لهذا البحث تكمن في البحث عن أهم مؤشرات قياس كفاية هذه الاحتياطات ، و أثر تقلبات أسعار البترول على المتغيرات الاقتصادية التي لها علاقة بالاحتياطي الأجنبي .

كما تستمد الدراسة أهميتها نظرا لكون النفط مادة تجارية أساسية في سوق المبادلات التجارية العالمية مما يجعله سلاحا ذو حدين في ايدي الدول المنتجة أين يستعمل كأداة ضغط سياسية ومن جهة أخرى فهو مصدر مهم لها تحقق من خلاله النمو الاقتصادي .

[1] Shuaibu Mi, Mohammed Ti ,«Determinants And Sustainability Of International Reserves Accumulation In Nigeria». **Zagreb International Review Of Economics & Business**, 17(1):27-46, (2014).

[2] Stober, E. O. ,«Crude Oil, Exchange Rate And The Convergence Of Foreign Reserves: A Vecm Of Nigeria's Monetary Policy Tools**». *Ijame*,** (2018).

هـ/ هدف الدراسة

ان الهدف من الدراسة هو الاحاطة بمايلي :

- التعرف الى احتياطي الصرف الأجنبي و أهم مؤشرات قياس كفاية الاحتياطات .
- التطرق على استخدامات الاحتياطات الأجنبية في الجزائر .
- تحليل أهم الصدمات النفطية و كذا تبيان الصناعة النفطية في الجزائر .

كما تهدف الدراسة أساسا لقياس أثر تقلبات أسعار البترول على احتياطي الصرف الأجنبي من خلال تقدير نموذج قياسي يعكس العلاقة الديناميكية بين متغيرات الدراسة في المدى القصير مع تقدير معالم حالة التوازن في المدى الطويل بهدف الوصول إلى نتائج وتقديم توصيات .

و/ منهج الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة و اختبار صحة الفرضيات و للوصول الى النتائج المرجوة، تم استعمال المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصفي و التحليل ، وذلك من خلال التعرف على الاطار النظري لاحتياطي الصرف الأجنبي و أهم مؤشرات قياس كفاية الاحتياطي ،و أيضا من خلال التطرق الى الاطار النظري لأسعار البترول وأهم الأزمات البترولية.

واستخدام المنهج الاستقرائي من خلال الأدوات القياسية لقياس أثر تغيرات أسعار البترول على احتياطي الصرف في الجزائر خلال فترة الدراسة وأثر تغيرات أسعار البترول على المتغيرات المفسرة لهذه الظاهرة .

ز/ تقسيمات الدراسة

أما عن محتويات الدراسة فقد تمثلت في أربعة فصول، حيث تناول الفصل الأول الإطار العام لاحتياطي الصرف الأجنبي مقسما إلى خمس مباحث سبقتهم مقدمة و تلتهم خاتمة ، خصّص أوّلها لتقديم عرض ماهية احتياطي الصرف الأجنبي ، المبحث الثاني أين تم عرض مكونات احتياطي الصرف الأجنبي ،و من ثم الانتقال الى نظريات الطلب على احتياطي الصرف الأجنبي و مؤشرات قياسها ، بالإضافة إلى الإشارة التي إلى احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر .

أما الفصل الثاني فقد خصص للتأطير النظري لأسعار البترول كونه المتغير الأساسي الذي تقوم على أساسه الدراسة، استهل الفصل بتوضيح ماهية النفط، تلاها توضيح ماهية السعر النفطي وأنواعه

ومحدداته، ثم عرض لمحطات في تاريخ قواعد التسعير النفطي .أما السوق النفطية والاطراف الفاعلة فيها فقد وضحت بالتفصيل في المبحث الرابع و بعدها تم التطرق الى أسباب و تداعيات تقلبات أسعار البترول.

أما الفصل الثالث فقد خصص لدراسة تقلبات أسعار البترول وأثرها على احتياطي الصرف في الجزائر، وقد أستهل الفصل محطات في تاريخ النفط الجزائري ، و في المبحث الثاني الامكانيات النفطية في الجزائر ، و من ثم الولوج الى فكرة المرض الهولندي ولعنة الموارد، و أخيرا تحليل أثر تقلبات أسعار البترول على احتياطي الصرف من خلال تحليل بعض المتغيرات الاقتصادية التي يمكنها أن تفسر الأثر بطريقة غير مباشرة .

أما الفصل الرابع فقد اشتمل على عرض لمنهجية الدراسة تم خلاله استعراض أسلوب التحليل، ثم تناول للاختبارات الاحصائية المستخدمة في الدراسة واختبار الفرضيات، لينتهي بمناقشة ما توصلت إليه الدراسة من نتائج واستنتاجات وطرح جملة من التوصيات.

ح/ الدراسات السابقة

الدراسات باللغة العربية

1) دراسة ادريس أميرة:

تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري(1980-2014) [1]

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية المتمثلة في الايرادات والنفقات الحكومية في الجزائر، بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة الممتدة بين1980 -2014، كما هدفت الدراسة أساسا لقياس أثر تقلبات أسعار البترول من خلال تقدير نموذج قياسي يعكس العلاقة الديناميكية بين متغيرات الدراسة في المدى القصير مع تقدير معالم حالة التوازن في المدى الطويل بهدف الوصول إلى نتائج وتقديم توصيات من شأنها احداث اضافة في الأدبيات المتعلقة بموضوع تقلبات أسعار البترول وتأثيرها على أداء السياسة المالية، ومن هذا الهدف العام تتفرع جملة من الأهداف التفصيلية والمتمثلة في: **1.** قياس أثر تقلبات أسعار البترول على اجمالي الايرادات الحكومية. **2.** قياس أثر تقلبات أسعار البترول على اجمالي النفقات الحكومية.**3.** .قياس أثر صدمة في أدوات السياسة المالية على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.**4.** قياس أثر تقلبات أسعار البترول على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي. **5** قياس أثر تقلبات أسعار البترول على مؤشر أسعار المستهلك.**6** . قياس أثر تقلبات أسعار البترول على سعر الصرف الحقيقي.

توصلت الد راسة أن حدوث صدمة هيكلية ايجابية في أسعار النفط مقدرة ب 1% أو بدولار امريكي واحد ستتسبب في إحداث أثر ايجابي في بداية فترة الاستجابة .ليتضح من خلال النتائج أن تأثير الصدمة الانفاقية ستكون أكبر من الصدمة الايرادية على طول فترة الاستجابة، مع الاشارة أن تأثير الانفاق الحكومي أكبر من تأثير الايراد الحكومي، مما يدل على أن السياسة المتبعة من طرف صناع القرار السياسي هو اتباع سياسة مالية مسايرة للاتجاهات الدورية.

[1] أميرة ادريس ، **تقلبات أسعار البترول و أثرها على السياسة المالية – دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)** أطروحة دكتوراه تخصص: نقود مالية وبنوك ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ،2015-2016.

2) دراسة سهيلة مواكني

محددات الطلب على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر –دراسة قياسية للفترة من 1990-2011[1]

جاءت هذه الدراسة انطلاقا من تنامي الشعور بأهمية احتياطي الصرف الأجنبي في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات و مشكلة المديونية ، و مختلف المخاطر التي تتعرض لها مثل تدهور سعر صرف العملة و فقدان الثقة فيها ، فقد حثت هذه الخصائص الباحثين المختصين على الاهتمام بموضوع احتياطي الصرف الأجنبي ، و بالأخص دراسة العوامل و المتغيرات الاقتصادية المختلفة التي تؤثر في الطلب على احتياطي الصرف الأجنبي و ذلك من خلال الدراسة القياسية .

التركيز على حالة الجزائر باعتبارها تشهد تراكم كبير لاحتياطي الصرف الأجنبي خلال الفترة 1990-2011 و هي الفترة التي شهدت تحسن حجم احتياطي الصرف كنتيجة لتطبيق الاصلاحات الاقتصادية مع صندوق النقد الدولي خاصة برنامج التعديل الهيكلي الموسع الذي شهد فيه مستوى الاحتياطي تحسن ملحوظ .

توصلت الدراسة الى أن العوامل التي تندرج ضمن النظرية الوقائية أكبر محدد لاحتياطي الصرف الأجنبي فقد أثبتت الدراسة القياسية نفي هذه الفرضية لأن العامل التجاري أكبر محدد لاحتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر و هذا ما يثبته معامل الارتباط الجزئي بين الاحتياطيات والصادرات الذي يقدر ب 0.88 ، في حين ان معاملات الارتباط لاحتياطي الصرف الأجنبي مع كل من الانفتاح التجاري والمعروض النقدي قدرت 0.63، -0.43 على التوالي.

- ✓ وجود أثر موجب وقوي معنويا للصادرات على الطلب على احتياطي الصرف الأجنبي، حيث أنه إذا ارتفعت الفروق للصادرات بوحدة انحراف معياري واحدة فإن الفروق الثانية لاحتياطي الصرف الأجنبي يرتفع ب 0.11 وحدة انحراف معياري.
- ✓ وجود أثر موجب وقوي لمجموع الصادرات والواردات(الانفتاح التجاري)على الطلب على احتياطي الصرف الأجنبي، حيث أنه إذا زادت الفروق الأولى للانفتاح التجاري بوحدة انحراف معياري واحد فإن الفروق الثانية للاحتياطيات يرتفع ب 0.13 وحدة انحراف معياري.

[1] سهيلة مواكني ،**محددات الطلب على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر –دراسة قياسية 1990-2011**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف،2013-2014.

- ✓ وجود أثر موجب وقوي للمعروض النقدي على الطلب على احتياطي الصرف الأجنبي، حيث أنه إذا ارتفعت الفروق الأولى للمعروض النقدي بوحدة انحراف معياري واحدة فإن الفروق الثانية لاحتياطي الصرف الأجنبي يرتفع ب 0.11 وحدة انحراف معياري.
- ✓ وجود أثر سالب لسعر الصرف الحقيقي على الطلب على احتياطي الصرف الأجنبي، حيث أنه إذا ارتفعت الفروق الأولى لسعر الصرف الحقيقي بوحدة انحراف معياري واحدة فإن الفروق الثانية للاحتياطيات ينخفض ب 0.26 وحدة انحراف معياري.
- ✓ وجود أثر سالب للانفتاح التجاري المتأخر بسنة على الطلب على الاحتياطيات.
- ✓ وجود أثر سالب للدين قصير الأجل المتأخر بسنة على الطلب على الاحتياطيات، هذا يعني أنه إذا ارتفع حجم دين قصير الأجل المتأخر بسنة بوحدة انحراف معياري واحدة تنخفض الفروق الثانية للاحتياطيات ب 0.077 وحدة انحراف معياري.

3) دراسة عبد القادر بوكريد:

متطلبات كفاءة ادارة احتياطات الصرف الاجنبي بالبنوك المركزية –دراسة حالة بنك الجزائر[1]

تهدف الدراسة إلى التعرف على متطلبات كفاءة ادارة احتياطات الصرف الاجنبي بالبنوك المركزية ، وتطبيق ذلك على بنك الجزائر .ولأجل تحقيق أهداف البحث تم التطرق الى شقين، شق نظري قدم من خلاله ادبيات احتياطات الصرف الاجنبي عناصر كفاءة ادارة احتياطات الصرف الاجنبي اليات ادارة فوائض احتياطات الصرف الاجنبي .أما الشق التطبيقي والذي خصص لبحث متطلبات كفاء ادارة الاحتياطات ببنك الجزائر، و قد تم طرح اربعة فرضيات كأرضية للوصول إلى النتائج المبحوث عنها . وبعد التحليل لكافة المعطيات، خلصت الدراسة إلى استنتاج: رفض الفرضية الأولى حيث لا يمكن اعتبار وظيفة الاحتياطات كتامين ذاتي فقط بل كذلك التنويع الاقتصادي والادخار للأجيال القادمة ،وقبول الفرضية الثانية ،كما تم التوصل إلى إن من أساليب توظيف الاحتياطات أيضا إنشاء الصناديق السيادية والاستثمار في الآجال الطويلة ،وتجزئة الاحتياطات والتسديد المسبق للدين الخارجي.كما وجد أيضا أن المخاطر المرتبطة بالاحتياطات تتمثل في مخاطر القرض والسيولة ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

[1] عبد القادر بوكريد، **متطلبات كفاءة ادارة احتياطات الصرف الاجنبي بالبنوك المركزية –دراسة حالة بنك الجزائر** ، اطروحة دكتوراه ، تخصص علوم اقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف ، الجزائر ،2016.

تعلقت الدراسة التطبيقية ببنك الجزائر المسؤول عن إدارة الاحتياطات ،مع التركيز على الفترة 2000-2014، حيث يتم تجميع البيانات اللازمة للدراسة وتحليلها.

إن الفائض من الاحتياطات يمكن تحويله من بنك الجزائر إلى صندوق ثروة سيادي لتعظيم العوائد والخروج تدريجيا من التبعية لقطاع النفط من خلال تحويل صندوق ضبط الإيرادات إلى صندوق ادخار وطني أو من خلال إنشاء ذراع استثمار خارجية للصندوق الوطني للاستثمار أو من خلال إنشاء صناديق استثمار سيادية مشتركة.

تتمثل متطلبات كفاءة ادارة احتياطات الصرف الاجنبي في تحديد المستوى الكافي الواجب الاحتفاظ به ،وتوظيف دلك في ادوات تراعي السيولة والامان والعائد ،والفائض يتم استثماره في ادوات استثمارية تولي اهمية للعائد ،مع ادارة مختلف المخاطر المالية والتشغيلية التي تتعرض لها هذه الاستثمارات

4) دراسة وهيبة زمال

أثر تقلبات الايرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي) دراسة حالة الجزائر[1]

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير تقلبات الايرادات النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة1972 -2015 وذلك بالاعتماد على منهجية التكامل المتزامن ولهذا الغرض تم تقدير نموذج قياسي يتضمن متغيرين أساسيين المتغير المستقل هو الايرادات النفطية الجزائرية ، والمتغير التابع هو النمو الاقتصادي والمعبر عنه بالناتج المحلي الاجمالي وذلك خلال الفترة1972 -2015 ، وقد بينت الدراسة أن تأثير تقلبات الايرادات النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر تحمل تأثيرين أحدهما ايجابي والآخر سلبي.

حيث أن هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والايرادات النفطية بالنسبة للتأخر الأول والثاني والثالث، فزيادة الإيرادات النفطية لسنة ما يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي في السنة الموالية، وهو مالا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

و العلاقة بين المتغير التفسيري والتابع علاقة موجبة وذات معنوية إحصائية حيث بلغت 2.63 وهذا يعني أن زيادة الإيرادات النفطية بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة النمو ب2.63 .

[1] وهيبة زمال ، **أثر تقلبات الايرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي) دراسة حالة الجزائر** – أطروحة دكتوراه ، تخصص : مالية ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير ، جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2017،2018.

من خلال النتائج المتوصل إليها قياسيا يتضح أن دور النفط في الجزائر يقتصر على النمو الاقتصادي، حيث تحسنت المؤشرات الاقتصادية كنمو الدخل القومي ودخل الفرد والتحكم في التضخم، أكثر منه على التنمية الشاملة على اعتبار أن النمو هو نوع من التطور والتحول التدريجي الكمي وهو يمثل الزيادة (الكمية الاقتصادية)الثابتة التي تحدث في جانب معين من جانب الحياة دون أن يكون شاملا، بينما التنمية الاقتصادية والتغير الاجتماعي المأمول خارج النفط فلا تزال بعيدة المنال، لأن نمو الناتج الإجمالي أو متوسط دخل الفرد كمتوسط حسابي لا يعني دائما زيادة في الرفاه الاجتماعي وتحسن مستوى المعيشة لكافة فئات المجتمع.

5) دراسة قويدري قويشح بوجمعة :

أثر تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر[1]

عملت هذه الدراسة بالبحث في مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، معتمدا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال إثارة الأزمات البترولية التي تعرض لها العالم منذ الأزمة البترولية، خلال الفترة الممتدة بين1986 –2007 لدراسة الأثر قصير الأجل بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات والمتمثلة في :الميزان التجاري، الناتج المحلي الاجمالي، والميزانية العامة للدولة، باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS .

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها :أن التقلبات السريعة في أسعار البترول في السنوات الأخيرة لا تعود بالضرورة الى نقص الامدادات، وانما الى عوامل أخرى ليس للدول المصدرة دخل فيها، كما أثبتت النتائج أن التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط مما يؤدي الى زيادة الفوائض المالية التي بدورها تسبب نمو المؤشرات الاقتصادية الكلية وتحسن الميزان التجاري، وانخفاض الدين، وارتفاع الناتج المحلي الاجمالي.

6) دراسة فاطمة بوسالم و نضال يدروج

دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على الواردات بالجزائر خلال الفترة 1975-2015 [2]

هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص وضع الاقتصاد الجزائري ، ودراسة مدى تأثره بالانهيار الحاصل في أسعار النفط، وذلك من خلال معرفة و قياس أثر التقلبات هذه على الواردات بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة

[1] بوجمعة قويدري قوشيح ، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر** ، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 2009.

[2] فاطمة بوسالم و نضال يدروج ، دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على الواردات بالجزائر خلال الفترة 1975-2015 ،**مجلة أوراق اقتصادية** ، العدد 02/جوان 2018 .

الممتدة من سنة 1975 إلى غاية سنة 2015،وباستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيري الدراسة، في حين توجد علاقة سببية في اتجاه واحد بينهما تمتد من أسعار النفط نحو الواردات، كما خلصت أيضا إلى أن حدوث صدمة في أسعار النفط بمقدار 1 %أو بدولار أمريكي واحد ستتسبب في إحداث أثر في بداية فترة الاستجابة على الواردات، وهذا ما يدل على أن الواردات في الجزائر مرتبطة وبشكل كبير بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط ضمن الأسواق العالمية .

ومن جملة النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة2 ::

- نتيجة التبعية المفرطة للعائدات النفطية فقد أدى الانهيار الحاصل في أسعار النفط إلى تسجيل اختلالات في التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني وهذا ما سيعيد سيناريو أزمة 1986.
- نتائج تحليل الاستقرارية بينت عدم استقرار السلاسل اللوغارتمية لكل من أسعار النفط والواردات عند المستوى إلا أنها تستقر عند الفرق الأول، وبذلك تكون السلاسل اللوغارتمية لكل من أسعار النفط والواردات متكاملة من الدرجة الأولى.
- نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام بطريقة جوهانسن دلت على عدم وجود علاقة تكامل متزامن وعليه فإنه ال توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين أسعار النفط والواردات.
- توجد عالقة سببية باتجاه واحد من أسعار النفط باتجاه الواردات حسب اختبار غرنجر للسببية، أي أن أسعار النفط تؤثر وتتسبب في حدوث تغير في الواردات.
- تتأثر الواردات الجزائرية بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط، حيث أن حدوث صدمة في هذه الأخيرة ب 1%تتسبب في إحداث أثر ايجابي في بداية فترة الاستجابة وبشكل قوي، مما يدل على أن الواردات مرتبطة وبشكل أساسي وكبير بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط في الأسواق العالمية .

7) دراسة ناصري مروة ، ساطور رشيد

دراسة العلاقة السببية بين تذبذبات أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر للفترة 1970-2014 [1]

هدفت هذه الورقة البحثية الى دراسة العلاقة السببية بين تذبذب أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال 1970-2014 باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي وأدوات القياس الاقتصادي، انطلاقا من دراسة نظرية، من مفاهيم عامة حول النفط ومحدداته و واسقاطها على واقع الاقتصاد الجزائري ، حيث توصلنا إلى أن هناك علاقة سببية بين عناصر الميزان التجاري (الصادرات والواردات) وأسعار النفط في المدى القصير ، كما أوضحت الدراسة عن غياب هذه العالقة بين بقية المتغيرات (التضخم البطالة ، معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الفردي) على أسعار النفط، تم استخلاص أهم نتيجة و هي أن الزيادة في أسعار النفط سيؤدي إلى نتائج إيجابي على المدى القصري، لكن ستتكبد خسائر جسيمة على المدى البعيد.

أهم نتائج الدراسة:

- بين اختبار غرانجر عن عدم وجود علاقة سببية بني معدلات التضخم والبطالة على أسعار النفط، لكن بالنسبة للدراسة الوصفية السابقة اتضح أن هناك عالقة عكسية بين أسعار النفط ومعدلات البطالة، وهذا يدل على أن كل تحسن في أسعار النفط يؤدي إلى زيادة في العوائد والايرادات التي يمكن من خلالها تنفيذ خطط التنمية المعتمدة بدورها على تشجيع الاستثمار، ومن ثم التقليص من مستويات البطالة.
- بينت النتائج عن وجود علاقة سببية متبادلة بين أسعار النفط و الصادرات ، و هذا راجع الى اعتماد الجزائر على الصادرات النفطية بنسبة ù98 و بالتالي فإن أي زيادة أو انخفاض في أسعار النفط في الأجل القصير ستؤثر على زيادة أو انخفاض في معدل الصادرات .
- أكدت النتائج عن وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين الواردات و أسعار النفط، وهذا راجع كون الموارد المالية التي يتم من خلالها تغطية الواردات الوطنية ناتجة أساسا عن المداخيل المتحصل عليها من الصادرات النفطية .

[1] دراسة ناصري مروة ، ساطور رشيد' دراسة العلاقة السببية بين تذبذبات أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر للفترة 1970-2014 ،**مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة** – العدد2 ،جوان 2018.

- غياب العلاقة السببية بين معدل نمو الناتج المحلي الفردي GGDPI و أسعار النفط و يعود هذا لتوجيه الجزائر المداخيل النفطية نحو الانفاق العمومي و مشاريع التنمية الاقتصادية ، و بالتالي ضعف مقدرتها على تنويع مصادر الدخل الوطني بتحويل الثروة من النفط الى مصادر و أصول منتجة.

الدراسات باللغة الأجنبية

1) دراسة Shuaibu & Mohammed:

[1]In Nigeria Accumulation Determinants And Sustainability Of International Reserves

درست هذه الورقة محددات طويلة الأجل وقصيرة الأجل للاحتياطيات الدولية في نيجيريا فيما يتعلق بالإدارة المستدامة للممتلكات الاحتياطية. ويشمل ثلاثة أبعاد أساسية (اقتصادية واجتماعية وسياسية) للتنمية المستدامة كمتغيرات مستقلة في النموذج المقدر، استنادا إلى الروابط النظرية ومتغيرات مثل تقلب إيرادات الصادرات (vee) ، وتكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالاحتياطيات (oc) ، ودرجة انفتاح الاقتصاد (مفتوح) ، وسعر النفط (op) ، والناتج المحلي الإجمالي للفرد (gpc) ، ومؤشر الاستقرار السياسي (رطل) وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون (coe) تم النظر فيها بين عامي 1970 و 2010. تستفيد الدراسة من آلية تصحيح الأخطاء ونهج اختبار الحدود للترابط المشترك ضمن إطار ARDL.

تكشف النتيجة أنه على المدى الطويل كانت قيمة الاحتياطيات الدولية متخلفة لفترة واحدة وكانت تقلبات إيرادات الصادرات ، والناتج المحلي الإجمالي للفرد وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون إيجابية ومهمة إحصائيا بينما كان سعر النفط مرتبطا سلبيا بالاحتياطيات الدولية . أما في المدى القصير فإن قيمة فترة واحدة من الاحتياطيات الدولية متخلفة درجة انفتاح الاقتصاد ، وتكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ ، وسعر النفط ، والناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد ، كانت مرتبطة إيجابيا بالاحتياطيات الدولية .

والجدير بالذكر أن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في نيجيريا عبر انسكاب النفط وحطب الوقود وإشعال الغاز وما إلى ذلك كانت من بين الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار الذي شهدته منطقة دلتا النيجر خلال العقد الماضي. تأثر هذا الإنتاج النفطي وتراكم الاحتياطيات الدولية بشكل دائم مرة أخرى ، الآثار الطويلة الأجل لانبعاث الملوثات مثل الفيضانات والجفاف وسقوط الأمطار الزائد تمنع الأنشطة الاقتصادية ، وقد يؤدي

[1] Shuaibu Mi, Mohammed Ti ,op.cit.

ذلك إلى شكل ما من أشكال الامتصاص والإعانات الإضافية للميزانية التي لا تشوه التوازن المالي فحسب بل تشوه الأهداف النقدية مثل استقرار سعر الصرف الذي يعتمد بشدة على احتياطيات أجنبية كافية.

2) دراسة **Mohammed Isa Shuaib Abiodun S. Bankoleu(2013**

International Reserve and Oil Price Movement: Evidence from Nigeria[1]

الاحتياطي الدولي وحركة أسعار النفط : دليل من نيجيريا

لقد كان تأثير التغيرات في أسعار النفط على الأنشطة الاقتصادية الكلية نقطة محورية للبحث منذ السبعينيات وغالباً ما أسفر البحث عن نتائج مختلطة. بالنسبة لدولة صغيرة مفتوحة المصدر مثل نيجيريا ، من المتوقع أن يكون تأثير التغيرات في أسعار النفط قويًا على تراكم الاحتياطيات الدولية. تتناول هذه الورقة العلاقة داخل إطار Fleming Mundell مع التركيز بشكل خاص على نيجيريا. باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) ، حيث تقوم هذه الدراسة على اكتشاف الصلة على مدار الفترة 1960–2011.

فعلى الرغم من حقيقة أن أهمية الاحتياطيات الدولية يتم تحديدها وإبرازها إلى حد كبير لغرض العمل كحاجز مؤقت ضد الحالات الطارئة غير المتوقعة ، فإن الدور الحاسم الذي غالبا ما يتم تجاهل متغيرات الاقتصاد الكلي المهمة مثل سعر الصرف ، والأسعار المحلية واللعب الأساسي لمرسي الأسعار في عملية وضع السياسات وتنفيذها. تناولت هذه الدراسة العلاقة بين الاحتياطي الدولي وتقلبات أسعار النفط وسعر الصرف ونسبة الفائدة و التضخم في نيجيريا. كشفت الدراسة أن الصدمات الإيجابية لأسعار النفط الخام وجدت أنها تؤثر إيجابيا على تراكم الاحتياطي الخارجي بينما تبين أن سعر الفائدة ضئيل في تحديد احتياطي الاحتياطي في نيجيريا. قد يعزى ذلك إلى انخفاض الأسعار وانخفاض العائد وانعدام الأمن اللذين يميزان الالتزامات الحكومية في السوق الدولية بالإضافة إلى الطبيعة المعتمدة على الاستيراد والاعتماد الكبير على صادرات النفط الخام في صرف العملات الأجنبية. وهكذا ، بالنسبة لاقتصاد مفتوح صغير مثل نيجيريا ، ضخم يعد مقدار الاحتياطيات الدولية ضروريا لسياسات الاقتصاد الكلي الكلية للبلد وتقييم مدى ملاءمتها الائتمانية والتزامات خدمة الدين الخارجي وعزل الاقتصاد المحلي ضد العدوى والآثار غير المباشرة في حالة هروب رأس المال المفاجئ. في حين أن هذه الدراسة قد تكون متسقة مع الرأي أن سعر النفط وسعر الصرف هما محركان مهمان لتراكم الاحتياطيات الدولية ، والطبيعة الأحادية للاقتصاد النيجيري تجعل من الضروري ضبط السياسات المالية والنقدية بطريقة تؤدي إلى تراكم الاحتياطيات المستدامة. الا ان التأثير

[1] Mohammed Isa Shuaib Abiodun S. Bankoleu,« International Reserve And Oil Price Movement: .Evidence From Nigeria», **Ibadan Journal Of The Social** ,Sciences Volume 11, Number 2,(2013)

الكبير لسعر النفط على الاحتياطيات الدولية يلاحظ وجود مبرر لتنويع قاعدة تصدير البلاد في محاولة للحد من تعرضها لتقلبات أسعار النفط الخام العالمية. و في الأخير تعتبر بعض أوجه القصور في هذه الورقة بمثابة مؤهل مهم للتحقيق من بين أمور أخرى ، وتأثير سعر الصرف وتقلبات الأسعار المحلية على حركة الاحتياطيات الخارجية باستخدام نموذج (GARCH) المعمم ، بالإضافة إلى تقلبات الاحتياطي الدولي وتأثيرات الصدمة غير المتماثلة لسوق المال، يمكن أن تقدم هذه توضيحات أكثر حول آلية التحويل النقدي.

وتتوصل الدراسة الى أن احتياطي الصرف الأجنبي المتأثر بأسعار النفط في المدى الطويل مع تأثيرات قليلة نسبيا على المدى القصير، بينما أظهرت نتائج وظائف الاستجابة النبضية أن سعر النفط قد أثر على الاحتفاظ بالاحتياطي الخارجي و كشف تحليل التباين عن تأثير هامشي.

3) دراسة : Baek, J & Choi, Y. J. (2018)

Do Fluctuations in Crude Oil Prices Have Symmetric or Asymmetric Effects on the Real Exchange Rate? [1]

هل يوجد أثار متماثلة أو غير متماثلة لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي؟

قامت هذه الدراسة على أثر تقلبات أسعار النفط الخام على سعر الصرف الحقيقي في اندونيسيا على افتراض أن التقلبات في أسعار النفط الخام لها تأثيرات متماثلة على سعر الصرف الحقيقي للبلد، حيث ساهم قطاع النفط بشكل تقليدي في الاقتصاد الإندونيسي من خلال إجمالي إيرادات الصادرات في تكوين احتياطيات الصرف الأجنبي في عام 2017 ، فعلى سبيل المثال يمثل قطاع النفط وحده ما يقرب من 20 ٪ من إجمالي صادرات إندونيسيا والتي تبلغ قيمتها حوالي 28 مليار دولار أمريكي ، وبالتالي يبدو من المفيد استكشاف آثار أسعار النفط على أسعار الصرف في حالة إندونيسيا، لهذا الغرض تم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) ، الذي تم تطويره بواسطة عمل أصلي من قبل .Shin et al(2014) ، إلى البيانات الشهرية بين أوت 1997 و جويلية 2017.

توصلت الدراسة الى أن تغيرات أسعار النفط تؤثر بالفعل بشكل غير متماثل على الروبية الإندونيسية على المدى الطويل ، وتظهر الحركة في الروبية الاندونيسية لتكون أكثر استجابة لارتفاع أسعار النفط من انخفاضها ، ومع ذلك في المدى القصير لا يلاحظ التباين في تغيرات أسعار النفط.

[1] Baek, J., & Choi, Y. J, «Do Fluctuations In Crude Oil Prices Have Symmetric Or Asymmetric Effects On The Real Exchange Rate?», Empirical Evidence From Indonesia***. World Economy.*** (2018).

4) دراسة [1] Anugerah Zamzami(2016)

Of Oil Price Changes On Stock Market Returns: An Ardl Approach

تغيرات أسعار النفط على عوائد سوق الأسهم: نهج Ardl

تبحث هذه الدراسة في تأثير التغيرات في أسعار النفط وعوائد سوق الأوراق المالية في 26 دولة تشمل الدول المصدرة والمستوردة وكذلك البلدان المتقدمة والنامية التي تغطي الفترة من يناير 2000 إلى مارس 2016، وذلك باستخدام منهج ARDL ، توضح نتائج الاختبارات المقيدة وجود علاقة طويلة الأمد بين عوائد سوق الأسهم الزائدة وتغيرات أسعار النفط والمتغيرات التفسيرية الأخرى في جميع البلدان.

الغرض من هذه الدراسة هو استكشاف ما إذا كانت التغيرات في أسعار النفط تؤثر على عوائد المخزون في 26 دولة ، بما في ذلك الدول المصدرة والمستوردة وكذلك البلدان المتقدمة والنامية ، ومقارنة العلاقة بين تلك البلدان من يناير 2000 إلى مارس 2016 باستخدام طريقة ARDL. أولا تم استخدام اختبار المعزز Dickey–Fuller (ADF) لاختبار ميزات الثبات لجميع المتغيرات .

تُظهر نتائج الاختبارات المربوطة وجود علاقة ترابط مشتركة طويلة الأجل بين عوائد المخزون الزائدة وعوائد أسعار النفط والمتغيرات التفسيرية الأخرى في جميع البلدان التي تسمح بالاستمرار في نموذج ARDL. تظهر المعاملات التقديرية طويلة الأجل أن عائدات أسعار النفط لها تأثير إيجابي كبير على المدى الطويل على عوائد أسواق الأسهم في البلدان التالية: النمسا ، البرازيل ، كندا ، إندونيسيا ، هولندا ، نيجيريا ، النرويج ، المملكة العربية السعودية وجنوب إفريقيا حيث يكون التأثير الأكبر يمكن العثور عليها في النرويج ونيجيريا والمملكة العربية السعودية بترتيب تنازلي. من بين تلك البلدان المذكورة أعلاه ، تشمل الدول المستوردة للنفط النمسا وهولندا وجنوب إفريقيا.

[1] Anugerah Zamzami Nasr,« **Effect Of Oil Price Changes On Stock Market Returns: An Ardl Approach**», Master Thesis,Radboud University Nijmegen , (2016).

5) دراسة **Samir MALIKI ،SI MoHAMMED Kamel ،Abderrezak BENHABIB** : [1]

The relationship between oil price and the Algerian exchange rate

العلاقة بين سعر النفط وسعر الصرف الجزائري

الهدف من هذه الدراسة هو دراسة العلاقة بين سعر النفط وسعر صرف الدولار الأمريكي / الدينار الجزائري من خلال تحليل تجريبي باستخدام نموذج VAR بناء على البيانات الشهرية للفترة 2003-2013. و قد قامت الدراسة أيضا بالاستعانة بالتحليل التجريبي حيث يساعد في شرح كيف يختار صانع السياسة الجزائري استراتيجيته جيدة لخدمة الإنفاق العام المتزايد باستمرار.

قامت هذه الورقة بالتحقيق فيما إذا كان سعر النفط بالدولار الأمريكي وسعر الصرف الاسمي بالدولار الأمريكي / الدينار الجزائري لهما علاقة متبادلة على المدى الطويل.

توصلت الدراسة الى أن سعر الصرف الجزائري يمكن تفسيره بأساسيات تكملها أسعار النفط في الواقع ، حيث يثير ارتفاع أسعار النفط عموما ارتفاعا كبيرا في أسعار الصرف في الدول المصدرة للنفط ، لكن هذا الدليل غير مثبت بشكل واضح في الحالة الجزائرية و هذا واضح خلال العقد الماضي حيث لا توجد علاقة تكامل مشتركة بين سعر الصرف الجزائري وسعر النفط، على العكس من ذلك فإن أسعار النفط تخفض الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بنحو 0.35 ٪ خلال الفترة من 2004 إلى 2013.

أظهرت النتائج أنه لا توجد علاقة مشتركة، و يشير تقدير نموذج VAR إلى أن زيادة سعر النفط بنسبة 1٪ من شأنها أن تنخفض قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بنحو 0.35٪. هذا التأثير السلبي يؤكد على أن الدينار الجزائري هو عملة غير نفطية ويشرح كيف تساعد إيرادات النقد الأجنبي من صادرات الهيدروكربونات في تضخيم الإنفاق العام الجزائري الذي من شأنه الحد من عجز الموازنة العامة.

1 Abderrezak Benhabib, Si Mohammed Kamel ,Samir Mmaliki ,«The Relationship Between Oil Price And The Algerian Exchange Rate», **Topics In Middle E Astern And African Economies,** Vol. 16, No. 1, (May 2014).

6) دراسة:(2018) .Stober, E. O [1]

Crude Oil, Exchange Rate and the Convergence of Foreign Reserves: A VECM of Nigeria's Monetary Policy Tools

النفط الخام وسعر الصرف وتقارب الاحتياطيات الأجنبيةVECM :

حاولت هذه الورقة دراسة النفط الخام و سعر الصرف و تقارب الاحتياطات الأجنبية في نيجيريا ، حيث أنها تعتمد في أرباحها من العملات الأجنبية على النفط الخام مما يجعل حساب رأس المال الخاص بها عرضة لتقلبات أسعار النفط الخام. بالإضافة إلى ذلك ارتفاع فواتير الاستيراد والتي تساهم في التقلبات في إجمالي مستوى الاحتياطيات الخارجية على مر السنين. كما ركزت هذه الورقة على التفاعل بين المتغيرات النقدية المختارة ، سعر النفط الخام ، وسعر الصرف والاحتياطيات الخارجية خلال الفترة 1970–2014 ، باستخدام اختبارات VECM طويلة المدى واختبارات Granger السببية / كتلة Exogeneity Wald على المدى القصير.

يشير اختبار VEC إلى آلية ضبط ذاتي لتصحيح أي انحراف للمتغيرات عن التوازن و أظهر أن الاحتياطيات الخارجية سوف تتحول إلى حالتها الثابتة خلال 5 سنوات ، وسعر النفط الخام خلال 4 سنوات تقريبا ، بينما سيعود سعر الصرف الأجنبي إلى حالته المستقرة في 96 عاما. ويرجع ذلك إلى الاعتماد المفرط لنيجيريا على المنتجات المستوردة ، السياحة الطبية الأجنبية ، و كذا تأثير انخفاض أسعار النفط والمضاربة في سوق الأوراق المالية الى هروب رأس المال. و من أجل تصحيح اختلال التوازن في الاحتياطيات الخارجية ، تظهر المعادلة المشتركة طويلة الأجل أن زيادة سعر النفط الخام بنسبة 1٪ ستؤدي إلى زيادة بنسبة 1.8٪ في الاحتياطيات الخارجية.

7) دراسة Bahmani–Oskooee

Oil Price Shocks And Stability Of The Demand For International Reserves [2]

صدمات أسعار النفط واستقرار الطلب على الاحتياطيات الدولية

حظي استقرار الطلب على الاحتياطيات الدولية ببعض الاهتمام في الماضي حيث لاحظ بعض الاقتصاديون عدم استقرار وظيفة الطلب الاحتياطي إلى التغير في نظام سعر الصرف لعام 1973حيث شهد فيه العالم أول صدمة كبرى في أسعار النفط. و قد تم اختيار الفترة ،19851973 لكونها لم تطرأ

[1] Stober, E. O. ,op.cit.

[2] Bahmani-Oskooee, M, «Oil Price Shocks And Stability Of The Demand For International Reserves». **Journal Of Macroeconomics**, 10, (1988).

عليها تغيير في نظام سعر الصرف ولكن حدثت صدمة أخرى في أسعار النفط ، فقد أظهرت الدراسة أن الطلب على الاحتياطيات شهد نقلة هيكلية في أوائل الثمانينيات بعد أواخر أسعار النفط في عام 1979 صدمة.

ركزت الدراسات التجريبية المتعلقة بالطلب على الاحتياطيات الدولية على تقدير مرونة الطلب الاحتياطي فيما يتعلق بالعوامل المحددة لها، بصرف النظر عن الاهتمام العام بقيم هذه المرونة ، فقد أثيرت أسئلة حول استقرارها بمرور الوقت. تركز اختبارات الاستقرار لوظيفة الطلب الاحتياطي مثل تلك التي أجراها هيلر وخان (1978) و فرينكل (1978 ، 1980) بشكل أساسي على اختبار ما إذا كان هناك تحول هيكلي في وظيفة الطلب الاحتياطي في عام 1973 ، وهو العام الذي كانت فيه النقدية الدولية تغيير نظام قرن سعر الصرف الثابت إلى نظام سعر أكثر مرونة نسبيا.

وتزامن ذلك مع التغيير في نظام سعر الصرف في عام 1973 مع زيادة حادة في أسعار النفط التي نتجت عن الحصار الذي فرضته أوبك. فقد تكون هذه الزيادة المفاجئة في أسعار النفط قد أدت إلى قفزة في قيمة الواردات وتقلب ميزان المدفوعات ، وتغيير سلوك الاحتفاظ بالاحتياطي في البلدان المستوردة للنفط ، لذا ، فإن أحد الأسئلة المهمة هو: هل يمكن أن تؤدي الزيادة الحادة والمفاجئة في أسعار النفط إلى حدوث تحول هيكلي في وظيفة الطلب الاحتياطي؟ و ذلك من خلال دراسة استقرار وظيفة الطلب الاحتياطي قبل وبعد صدمة أسعار النفط، و قد ركز التحليل على الفترة 1973–1985 التي كانت أسعار الصرف فيها عائمة، كنتيجة للسياسة الدولية التي هيمنت عليها الثورة الإيرانية كانت هناك زيادة حادة أخرى في أسعار النفط في نهاية عام 1979، باستخدام تقنية نسبة لوجيكليتي ل Quandt ، تم اكتشاف نقطة التحول ثم استخدم اختبار Chow مع إجراء متغير وهمية من أجل تقديم دليل قوي على حدوث تحول هيكلي في وظيفة الطلب الاحتياطي. خطة الورقة هي على النحو التالي. يصف القسم 1 الصياغة النظرية للطلب على الاحتياطيات الدولية. يحتوي القسم 2 على نتائج التقدير واختبارات استقرار المعلمة. وأخيراً ، ترد الملاحظات الختامية في القسم 3. وترد تعاريف البيانات ومصادرها وقائمة البلدان في التذييل.

بعد تطبيق GLS على الفترة بأكملها وكذلك بالنسبة للفترات الفرعية ،

- 1973– 1980 و 1980–1985 للدول المتقدمةDC
- 1973 – 1981 و –1985 LDC للدول النامية .

دل على أن صدمة أسعار النفط تؤثر على الطلب على الاحتياطيات الدولية بسرعة أكبر في البلدان المتقدمة من البلدان أقل نموا، و ذلك باستخدام اختبارات Quandt و Chow. و باستخدام مجموع البواقي المربعة (SSR) ، فإن اختبار Chow للمساواة في معاملات الانحدار بين الفترتين الفرعيتين يؤدي إلى إحصائيات F تبلغ 25.09 لـ DC و 8.77 لـ LDC. القيمة الحرجة لـ F، (4.00) عند مستوى الثقة 99٪ المعتاد من الجدول F هي 3.32. تدعم إحصائيات F المحسوبة الخاصة ، أعلى بكثير من قيمتها الحرجة ، الفرضية القائلة إنه كان هناك بالفعل تحول هيكلي في معادلة الطلب الاحتياطي لكل من DC و LDC.

ط/ بيان الاستفادة من الدراسات السابقة

جاءت هذه الدراسة لمناقشة موضوعين في غاية الأهمية والمتمثلين أساسا في التقلبات السعرية للبترول و واقع احتياطي الصرف الاجنبي ، باعتبارهما متغيرين أساسيين في الاقتصاد الوطني ، وقد سهّلت الدراسات السابقة الطريق للباحثة من خلال ما خلصت إليه من استنتاجات وما طرحته من توصيات لإعطاء خلفية واطار مفاهيمي لمتغيرات الدراسة ، معطية دفعة للباحثة لبناء منهجية الدراسة من خلال تحديد الاشكالية بالإضافة إلى بناء نموذج لقياس تقلبات أسعار البترول وأثرها على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر أما ما يميز الدراسة الحالية عن باقي الدراسات السابقة يمكن توضيحها من خلال النقاط التالية:

- ✓ تعد هذه الدراسة من بين أوائل الدراسات على مستوى الجامعة التي تربط بين متغيرين رئيسيين وهما احتياطي الصرف الأجنبي ، وأسعار البترول باعتبارهما من أهم مؤشرات اقتصاد الجزائر .
- ✓ تختلف هذه الدراسة عن سابقتيها العربية والأجنبية من خلال المتغيرات التي أخذت مجتمعة والمتمثلة في احتياطي الصرف الأجنبي ، الصادرات ، الواردات ، الكتلة النقدية ، الديون قصيرة الأجل و أسعار الصرف و أسعار البترول .
- ✓ استخدام اختبارات احصائية مهمة متمثلة في نموذج نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) لقياس أثر صدمة التغير السعري للنفط على متغيرات الدراسة .
- ✓ تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء أكثر عما سببته الثروة النفطية من آثار عكسية مست الاقتصاد ، خصوصا في الفترة الاخيرة وما سببه الانهيار السعري للنفط في نهاية2014 .

تحاول هذه الدراسة كونها دراسة قياسية أن تخدم بنتائجها وتوصياتها الاقتصاد الجزائري بشكل خاص.

الفصل الأول:

الاطار النظري لاحتياطي الصرف الأجنبي

1-1 مقدمة الفصل.

2-1 ماهية احتياطي الصرف.

3-1م كونات احتياطي الصرف .

4-1 نظريات الطلب على احتياطي الصرف الأجنبي و مؤشرات قياسها.

5-1 سعر الصرف و الاحتياطات الأجنبية.

6-1 واقع احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر.

7-1 خاتمة الفصل.

1-1 مقدمة الفصل.

يلعب احتياطي الصرف الأجنبي دورا هاما في بناء اقتصاد متوازن ، لذا تسعى العديد من الدول الى الاحتفاظ بالنقد الأجنبي لتسوية معاملاتها كمواجهة الطوارئ غير المتوقعة التي تطرأ على مستوى ميزان المدفوعات .لذا تحرص الكثير من الدول على تكوين احتياطات الصرف الأجنبي كي تلجأ إليها عند الضرورة، أي عند حدوث عجز مؤقت أو طارئ في ميزان المدفوعات، وهكذا نلحظ أن تكوين احتياطات الصرف بالبنوك المركزية أمر مهم بالنسبة للاقتصاد، بل يمكن النظر إليه على انه صمام أمان يتم اللجوء إليه عند الصدمات، ولتجنب السياسات غير المرغوب فيها.

فقد شهدت معظم الدول النامية قبل أزمة 2014 مستويات كبيرة من احتياطي الصرف الأجنبي، هذه الزيادة التي دفعت السلطات النقدية إلى البحث عن كيفية تحديد المستوى الأمثل لتلك الاحتياطات والعوامل التي تحدد هذا المستوى .

فهناك العديد من العوامل التي تزيد الطلب على احتياطي الصرف الأجنبي و تختلف هذه الدواعي من دولة إلى دولة أخرى، حيث أن أغلب الدراسات تقوم بتجميعها في عاملين أساسيين هما: العامل التجاري الذي يعني أن الدولة تلجأ إلى تكوين الاحتياطيات كنتيجة لاستراتيجية تنمية الصادرات التي تعتبر جزء من استراتيجية التنمية و المعتمدة على تخفيض قيمة العملة من أجل المحافظة على تنافسية الصادرات وتحقيق التنمية المنشودة. أما العامل الثاني فهو العامل التحوطي (التأمين الذاتي)، حيث يعتبر كنتيجة لآثار العولمة المالية وتعرض البلدان الى الاضطرابات المالية الناتجة عن التوقف المفاجئ لتدفقات رؤوس الأموال و أزمات المديونية ، بالإضافة الى الاستقرار المالي الذي تسعى السلطات الوطنية الى تحقيقه من خلال تكوين قدر كاف من الاحتياطات باعتبارها وسيلة دفاع ضد التعرض لصدمات حساب رأس المال و كذا صدمات الحساب الجاري الناتجة عن التقلبات الدورية و الفجائية في حصيلة الصادرات .

فكلما كان هناك نفع أو جدوى من تشكيل احتياطيات الصرف الأجنبية فسيكون في المقابل طلب عليها، حيث سيتم التطرق في هذا الفصل الى التطرق الى السيولة الدولية و احتياطي الصرف الأجنبي و أهم نظريات الطلب على هذه الاحتياطات كما يتم استعراض أهم المؤشرات لقياس كفاية احتياطي الصرف و كذا تداعيات استخدام احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر .

2-1 ماهية احتياطي الصرف .

من أجل حماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية المفاجئة التي تحدث في ميزان المدفوعات ، تلجأ دول العالم للاحتفاظ باحتياطي الصرف حيث أنه يعتبر أداة لتسوية المدفوعات الدولية. و في ظل الانفتاح العالمي و تزايد التبادل التجاري الدولي و نمو العلاقات الاقتصادية الدولية زادت الحاجة الى تكوين مستوى أمثل للاحتياطات الدولية لمجابهة الأزمات الاقتصادية الدولية .

فقد تعددت المفاهيم التي اعطيت لاحتياطي الصرف الأجنبي نتيجة لعدم التوافق في تحديد العناصر المكونة له ، و قبل ذلك سيتم التطرق الى مفهوم السيولة الدولية International liquidity حيث أنها تعد أوسع و أشمل من مفهوم احتياطي الصرف .

1-2-1 السيولة الدولية : International liquidity

تختلف وجهات النظر في تحديد مكونات السيولة الدولية بحسب درجة سيولتها و كذا توافرها لدى السلطات النقدية ، و استخدامها في تسوية العجز على مستوى ميزان المدفوعات .

تعريف :

يستخدم مفهوم السيولة الدولية كمرادف لاتفاقية الاحتياطات الدولية و تشمل هذه الاحتياطات الرسمية (الذهب ، العملات الأجنبية القابلة للتحويل ، حقوق السحب الخاصة و صافي احتياطي صندوق النقد الدولي) ، حيث استخدم الاقتصاديين Heler و Mckinon التعريف الأوسع نطاقا للسيولة الدولية ليشمل عمليات القروض الائتمانية التجارية ، الهيكل المالي الدولي في احتياطات الدول .[1]

و عرّفت بأنها :

" الموجودات غير الوطنية التي تكون السلطات النقدية الوطنية مستعدة لقبولها لأغراض تسوية الديون و الالتزامات المترتبة لها أو عليها ." [2]

[1] سهيلة مواكني ،**محددات الطلب على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر –دراسة قياسية 1990-2011**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف،2013-2014،ص 19.

[2] سالم رشدي سيد ، **ادارة التمويل الدولي (أسسه و نظرياته)** ، دار الراية للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ،2015،ص123.

" جميع وسائل الدفع المتاحة و المقبولة عالميا لتسوية المدفوعات الخاصة بالمبادلات الدولية للسلع و الخدمات ." [1]

" القدرة على تسديد الالتزامات من قبل الغير ، في مواعيدها و مقاديرها المحددة المتفق عليها ."[2]

" مجموع كل من الذهب و المخزونات الاحتياطية الدولية و جميع الاعتمادات الدولية المتاحة بسهولة. "[3]

" تلك الموجودات التي يجري اللجوء اليها لتسوية العجز في ميزان المدفوعات ، دون الاضطرار إلى تغيير سعر الصرف أو اتباع سياسات انكماشية سريعة أو فرض قيود على التجارة و تشمل هذه الموجودات (الذهب و العملات الاحتياطية وكل أشكال الموجودات الأخرى شبه السائلة كالأوراق الائتمانية و حقوق السحب الخاصة من المؤسسات الدولية ، و تضم أيضا تسهيلات تراكم العملة لدى المؤسسات الرسمية التابعة للدول الأخرى و المطلوبات الأجنبية اتجاه الأجانب و الأصول الأجنبية قصيرة الأجل التي تحتفظ بها البنوك الأجنبية لدى البنوك الوطنية، ومبيعات الأصول الأجنبية طويلة الأجل التي تحتفظ بها السلطات النقدية فضلا عن ائتمانات التجارة الدولية و موجودات صناديق استقرار العملة ."

"سيولة رسمية تمثل في الاحتياطات الدولية لدى البنوك المركزية من أجل تسوية العجز في ميزان المدفوعات و تحتوي على العملات الأجنبية ، حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي ، الاحتياطات من الذهب ، السيولة الخاصة و تتمثل في العملات لدى البنوك التجارية و المؤسسات الاقتصادية."[4]

و عرفها صندوق النقد الدولي بأنها : تشمل جميع الموارد المتاحة للسلطات النقدية للدول لأغراض مواجهة العجز في ميزان المدفوعات ، وهي تشمل السيولة التي تملكها السلطات النقدية ملكية مطلقة ، بالإضافة الى العناصر التي تقترضها من العالم الخارجي . [5]

[1] عبد الكريم جابر العيساوي ، **التمويل الدولي** ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ،2012، ص 295.
[2] مجدي محمود شهاب ، **الوحدة النقدية الأوروبية** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 1997، ص56.
[3] Jeffrey M.Chwierouch , International Liquidity Provsion ,**The IMF And The World Bank In The Tresaury And Marshall** , 1942-1957,Wc,W,Y, P73.
[4] Dictionnaire D'économie Et Social , Edition Dunod ,Paris,1999,P242.
[5] علي محمد سعود ،عجاب صاحب، **التمويل الدولي** ، دار الكندي للنشر و التوزيع ، الأردن ،2002،ص223.

يمكن القول بأن السيولة الدولية هي مجموعة الأدوات و الموارد التي تحظى بالقبول العام في جميع الدول و توجه لتسديد الالتزامات الدولية من عمليات التجارة الخارجية ، وهي عبارة عن : [1]

- احتياطات البنوك المركزية من العملات الأجنبية
- التسهيلات المؤقتة التي تمنحها البنوك المركزية لبعضها البعض.
- القروض الدولية ، كتلك التي يمنحها صندوق النقد الدولي بما فيها حقوق السحب الخاصة .

و من هنا يتضح أن مفهوم السيولة الدولية أوسع و أشمل من احتياطي الصرف الأجنبي فهي تتعلق بكل المستحقات و الالتزامات الخاصة بالبنك المركزي .

الجدول (1-1) عناصر السيولة الدولية و استخداماتها المختلفة :

عناصر السيولة	احتمالات استخدامها
1- الأرصدة النقدية الحاضرة فعلا 2- موارد مالية قابلة التحقيق و الاستخدام 3- موارد مالية يمكن الحصول عليها في حالة بيعها دون خسارة 4- موارد مالية يمكن اقتراضها 5- موارد مالية يمكن الحصول عليها بمجرد الطلب . **(مجموع الموارد من 1إلى 5)**	6- ديون و التزامات قصية الأجل 7- التزامات مستحقة بمجرد الطلب 8- مبالغ لازمة لشراء مواد ضرورية 9- مبالغ لازمة لتسوية مدفوعات لا يمكن تأجيلها 10- شراء سلع و خدمات بالكميات المعتادة 11- زيادة شراء سلع و خدمات طبقا لمعدلات نمو معينة **(مجموع الاستخدامات من 6إلى 11)**
رصيد السيولة = الفرق بين مجموع الموارد و مجموع الاستخدامات	

المصدر : بسام الحجار ، العلاقات الاقتصادية الدولية ،ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، 2003 ،ص83.

[1] بلقاسم زايري ، ادارة احتياطات الصرف و تمويل التنمية في الجزائر ، **بحوث اقتصادية عربية** ،مخبر العولمة و الاقتصاد الدولي ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة وهران ، العدد 41،2008،ص13.

يتم تحديد موقف السيولة بحساب رصيد السيولة بحساب رصيد السيولة الذي هو عبارة عن جانب الموارد ناقص الاستخدامات ، فإذا كان جانب الموارد أكبر من جانب الاستخدامات فإن رصيد السيولة يكون موجبا ، و يكون سالبا في حالة العكس .

مصادر السيولة الدولية :

عرفت مصادر السيولة الدولية تطورا و ذلك تبعا لتطور و تزايد المبادلات العالمية ، و تشمل هذه المصادر [1] :

- الذهب المحتفظ لدى البنوك المركزية للدول
- حقوق السحب الخاصة (SDR_S) التي يصدرها صندوق النقد الدولي
- التسهيلات الائتمانية الممنوحة في اطار التعاون
- العملات القيادية .

أنواع السيولة الدولية :

يميز صندوق النقد الدولي بين نوعين من السيولة الدولية : [2]

أ. السيولة المملوكة (Owned liquidity) (غير المشروطة) : تتواجد هذه السيولة لدى السلطات النقدية الرسمية في بلد ما و تكون تحت تصرفها و تسمى" السيولة الحرة" ، و تشمل في الأساس ما تملكه السلطات النقدية من عملات أجنبة قابلة للتحويل و مجموع الموارد التي يحق للدولة سحبها بشكل تلقائي غير مشروط من صندوق النقد الدولي ، ومن رصيد الذهب ، و لذلك يسهل حصر هذه الموارد و قياسها كونها تعكس القدرة الذاتية للدولة على مواجهة الأعباء الخارجية .

ب. السيولة المقترضة (المشروطة)(Borrowed liquidity) : هي كافة عناصر السيولة التي تحصل عليها الدولة عن طريق الاقتراض الخارجي كما أن لها تاريخ استحقاق معين و يختلف هذا النوع عن سابقه في أن هذا الأخير يمثل التزامات على الدولة المقترضة وبالتالي وجب على الدولة تسديد أصل القروض و

[1] لقمان معزوز ،شريف بودري ، **المنافسة بين الدولار و الاورو في ظل استقرار النظام النقدي الدولي** ، **مجلة الباحث** ،جامعة الشلف، الجزائر، العدد09،2011،ص73.

[2] عرفان تقني الحسيني ، **التمويل الدولي** ،ط4،دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، الأردن،1999،ص230.

الفوائد المترتبة عليها ، أو السحب من صندوق النقد الدولي خارج حدود الشريحة الذهبية للدولة العضو ،حيث يتوجب هنا تسديدها أيضا في فترة معينة ، أو الاقتراض من أسواق النقد الدولية مثل سوق الأوفشور.

ومن هنا يمكن القول بأن الفرق بين السيولة المقترضة و المملوكة تتمثل في أن الأولى لا تمتلكها السلطات النقدية ملكية مطلقة إضافة إلى أنها تتحمل تكلفة في الحصول عليها ، أما غير المشروطة فهي مملوكة للسلطات النقدية ملكية مطلقة ولا تتحمل عليها فائدة.

الشكل (1-1) :أنواع السيولة الدولية

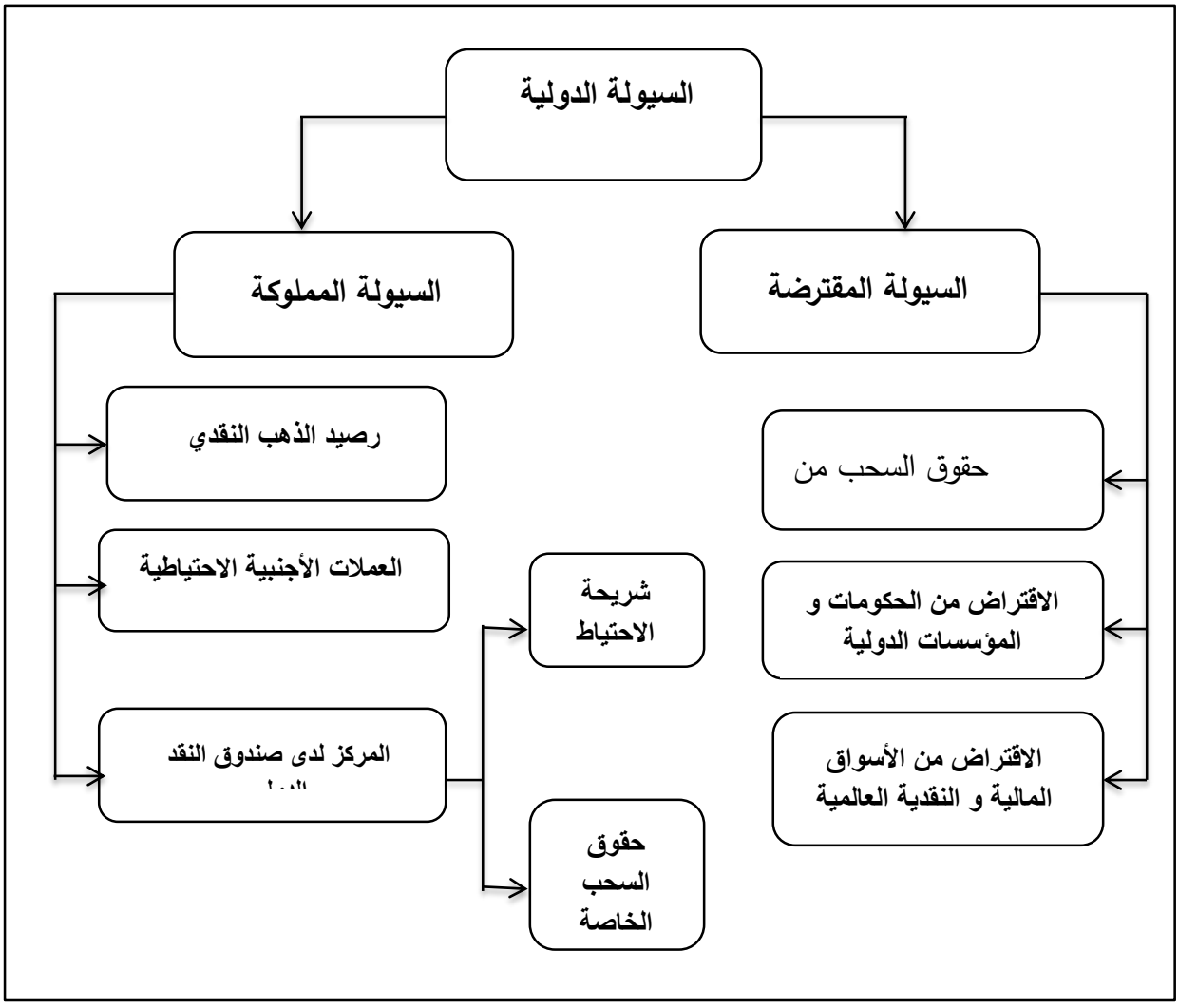

المصدر : محمد زكي شافعي ، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ،ط3،بيروت،ص30.

1-2-2 مفهوم احتاطي الصرف الأجنبي.

نظرا لعدم التوافق في تحديد العناصر المكونة لاحتياطي الصرف الأجنبي ، اختلفت الدراسات في وضع مفهوم دقيق له ، فهناك العديد من التعاريف المقدمة من أجل ضبط هذا المصطلح و نذكر منها :

- حسب الطبعة الخامسة من "دليل ميزان المدفوعات " الصادر عن صندوق النقد الدولي أن احتياطات الصرف لدولة ما هي : " تلك الأصول الخارجية التي تكون متاحة بسهولة للسلطات النقدية و التي تتحكم فيها من أجل التمويل المباشر لاختلالات المدفوعات ، و التنظيم غير المباشر لكميات هذه الاختلالات من خلال التدخل في أسواق الصرف للتأثير في سعر صرف العملة أو لأغراض أخرى ".[1]
- تعتبر احتياطات الصرف كموجودات من عملات الدول و التي تشمل أوراق النقد الأجنبي و الودائع تحت الطلب و لأجل بعملات هذه الدول بالإضافة إلى السندات الحكومية و الذهب و حقوق السحب الخاصة ، أي أنها تشمل بالإضافة إلى موجوداتها من عملات الدول الأخرى ،أية التزامات مالية على الدولة و الهيئات الدولية و الاقليمية يمكن تحويلها إلى نقود جاهزة .[2]
- تتمثل الاحتياطات الأجنبية في الذهب و أصول البنك المركزي و التي تأتي ضمن سيطرتها تماما و تكون سهلة التداول فيما بين الأسواق المالية الوطنية .[3]
- و عرفت أيضا بأنها مجموع الأصول التي ترغب الحكومات في الاحتفاظ بها ،كون أن حكومات الدول تقيلها في تسوية الديون و المعاملات الدولية ، وبناءً على قابلية هذه الأصول للقبول في المعاملات الدولية فإن حكومات الدول المختلفة تسعى دائما إلى تكوين هذه الأصول و الاحتفاظ بها لكي تستخدمها كاحتياطات وطنية في فترات عجز موازين مدفوعاتها .[4]
- تمثل كل من العملات الأجنبية التي تحتفظ بها البنوك المركزية للدول و الذهب اضافة إلى حقوق السحب الخاصة "احتياطات للصرف الأجنبي".[5]

---

[1] صندوق النقد الدولي، **المبادئ التوجيهية لادارة احتياطات النقد الأجنبي** ،20سبتمبر2011،ص07.

[2] مروان عوض ، ماهر كبخ شكري، المالية الدولية العملات الأجنبية و المشتقات المالية بين النظرية و التطبيق ، نشر بدعم من **معهد الدراسات المصرفية** ،الأردن،2004،ص191.

[3] Tsvetan «,International Forgein Exchange Reserve» , **Bulgarian Bank**,2009,P19.

[4] محمد زكي شافعي، مرجع سابق، ص 73ص97.

[5] Alain Beitone , Dictionnaire Des Sciences Economiques , Armand Colin,1991,P273.

- بصفة عامة يمكن القول أن احتياطات الصرف هي الأصول الأجنبية الرسمية (الذهب–الأصول السائلة) لدى القطاع العام التي تكون متاحة للسلطات بصفة دائمة و خاضعة لسيطرتها .[1]

- يمكن استخلاص تعريف لاحتياطي الصرف بأنه مجموع الأصول الخارجية الموجودة لدى الدولة و التي تكون متاحة للسلطة النقدية و البنك المركزي والذي يقوم بدوره باستعمال الاحتياطات غير المخصصة لتغطية الاصدار النقدي في العمليات التي ترمي الى الحفاظ على استقرار سعر الصرف أو دعم الدين العام المستحق لصالح الدول الدائنة .[2]

من التعاريف السابقة يمكن استنتاج مايلي :

- عناصر الاحتياطات الواجب اتخاذها هي التي تتمتع بالرسمية ، وبهذا تستبعد ما في حوزة الأفراد من ذهب و عملات أجنبية ، كما تستبعد أرصدة العملات الأجنبية التي تتعامل بها البنوك التجارية داخل الدولة و أيضا القروض المصرفية و التجارية التي تمول عمليات التجارة الخارجية و القروض المقيدة طويلة و متوسطة المدى .
- قد يحتفظ باحتياطات الصرف من أجل التحكم في أسعار الصرف و قيمة العملة ومن أجل الاصدار النقدي.
- تتألف الاحتياطات الدولية من الموجودات الأجنبية ويعهد البنك المركزي الاحتفاظ بها و ادارتها و الرقابة عليها و تحدد أوجه استخداماتها ، و هكذا فإن الموجودات الأجنبية مشتملة على العناصر التالية :

أ– الذهب ؛

ب– العملات الأجنبية القابلة للتحويل إلى عملات أخرى ؛

ج– حقوق السحب الخاصة.[3]

[1] صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص07.
[2] طاهر لطرش ،**تقنيات البنوك** ،ط2،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2003،ص222.
[3] زكرياء الدوري ، **البنوك المركزية و السياسات النقدية** ،دار البازوري،عمان ،2006،ص51.

1) صيغ احتياطي الصرف الأجنبي :

تُميز البنوك المركزية بين عدة صيغ للاحتياطات و لعل أهمها :

أ.احتياطات الصرف الأجنبي الاسمية : يعبر عن ما تملكه الدولة من احتياطات صرف رسمية (العملات الأجنبية، الشريحة الاحتياطية لدى صندوق النقد الدولي ، وحقوق السحب الخاصة بالإضافة إلى حيازات الذهب .)

ب.احتياطات الصرف الأجنبية الصافية : تعبر عن اجمالي احتياطي الصرف الأجنبي الصافي مطروح منه الالتزامات الأجنبية قصيرة الأجل .[1]

ج.احتياطات الصرف الأجنبية الحقيقية : تعبر عن اجمالي احتياطي الصرف الأجنبي الاسمي مطروح منه التضخم في قيمة هذه الاحتياطات ، أي يتم ازالة التشوهات السعرية عن طريق المكمش(يقيس معدل التضخم) [$deflaton_{PIB}$ = (الربح المحلي الاجمالي الاسمي / الربح المحلي الاجمالي الحقيقي)*100] عن مؤشر احتياطات الصرف الأجنبية الاسمية ، يعبر هذا المؤشر عن القدرة الحقيقية الدولية لهذا المخزون من الاحتياطات .

د.احتياطات الصرف الأجنبية الصافية الحقيقية : يعبر المؤشر عن الملاءة الدولية للبلد، و نحصل على هذا المؤشر بإزالة التشوهات السعرية عن احتياطات الصرف الاسمية .

2) خصائص الاحتياطات الدولية :

أ. **تخضع لسيطرة السلطة النقدية** : من الشروط الأساسية لتحديد مفهوم الاحتياطات الدولية هو أن تكون تحت تصرف السلطات النقدية أو خاضعة لسيطرة تلك السلطات أي أن الأصول التي تفي بهذه المعايير هي وحدها التي يمكن اعتبارها أصولا احتياطية .[2]

و بهذا فإنه يتم استبعاد الاحتياطات الدولية للاقتصاد الوطني التي في حوزة الأفراد من ذهب و عملات أجنبية كما تستبعد الأرصدة و كذا العملات الأجنبية التي تتعامل بها البنوك التجارية.

ب. أن تكون الأصول الاحتياطية متاحة الاستخدام : و أن تكون غير مشروطة و أن تكون الأصول ذات جودة عالية حتى تكون متاحة بسهولة للسلطات لتلبية احتياجات تمويل ميزان المدفوعات و أن تتمتع أيضا بقدر من السيولة أي امكانية بيعها و شرائها و تصفيتها بأقل تكلفة و في أي وقت

[1] Ali Abolboul ,Ayten Fatleldin , «Analysis Of Forgein Reserves In The Arab Countries (1980-2002)» ,**Arab Monetary Fund**, Economic Papers,N10, Abudhabi ,Juniary,2005,P39.

[2] **IMF**,«International Reserves And Forgein Curency Liquidity »: Guidelines For A Data Template ,Washington ,Dc,213,P03

ممكن و دون التأثير في قيمة الأصل ، و يجب أن تكون الأصول الاحتياطية بعملة أجنبية قابلة للتحويل أي عملات قابلة للاستخدام بحرية لتسوية المعاملات الدولية و بهذا تكون متاحة الاستخدام. [1]

3) قنوات تراكم احتياطي الصرف:

تتراكم احتياطات الصرف عن طريق قناتين :

- من فوائض الحساب الجاري و يسمى " **الاحتياطي المكتسب** " أو اقتراض البلد للاحتياطي و يسمى "**الاحتياطي المقترض** ".

I. **الاحتياطي المكتسب** : يتراكم هذا الاحتياطي عن طريق فائض متواصل في الحساب الجاري من ميزان المدفوعات مع العالم الخارجي حيث يشكل الرصيد الفائض من :

أ. **<u>الميزان التجاري</u>** : يشمل كافة البنود المادية المتعلقة بحركة السلع و الخدمات من صادرات و واردات بلد مع بقية العالم في فترة زمنية معينة محددة ، فارتفاع أداء الصادرات يعكس تصاعد الفوائض في ميزان المدفوعات مما يسمح بتراكم الاحتياطات .[2]

ب. **<u>التحويلات الجارية</u>** : تشمل هذه التحويلات كل من :

<u>تحويلات العاملين</u> : تعرف تحويلات العاملين على أنها تحويلات جارية خاصة ،تضم السلع و الأصول المالية من مهاجرين و عاملين مقيمين خارج الدولة إلى أشخاص في دولهم الأصل ،لفترة سنة أو أكثر .

<u>تدفق المساعدات الائتمانية الرسمية</u> : من خلال المساعدات الدولية التي تحصل عليها الدولة ذات الدخل المنخفض من الحكومات الأخرى فيتراكم احتياطي الصرف ، وبالتالي فإن ادخار جزء من المساعدات في شكل احتياطي دولي يمكن أن يساعد في تفادي الاعتماد المفرط على التمويل المحلي .[3]

---

[1] Revsion Of BPMS :Isue On International Reserves,Eighteenth Of IMF Commitee On Balance Of Payement Statistic, **<u>Washington D.C</u>** June 27-July1, 2005,P05.

[2] محمد بن علي العقلا ، محددات الاحتياطات الدولية العربية ، **<u>مجلة آفاق</u>** ،العدد الثالث،جويلية1998،ص190

[3] صندوق النقد الدولي ، دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية المالية العالمية ، **<u>أفاق الاقتصاد العالمي</u>** ، العولمة و عدم المساواة،أكتوبر2007،ص98.

II. **الاحتياطي المقترض: يتراكم هذا الاحتياطي من فوائض الحساب الرأسمالي و ينقسم إلى قسمين :**

أ. **رؤوس الأموال طويلة الأجل :** تتراكم الاحتياطات عن طريق القروض طويلة الأجل التي تتجاوز السنة ،كالاستثمارات الأجنبية المباشرة و غير المباشرة .

ب. **رؤوس الأموال قصيرة الأجل :** تتشكل الاحتياطات من خلال القروض التي لا تتعدى سنة ، مثل الودائع الحكومية و القروض قصيرة الأجل ، و تتراكم هذه الاحتياطات فب ثلاث قنوات :

عن طريق اقتراض البنوك المركزية لنفسها : وذلك لزيادة النقد الأجنبي ، وذلك عندما تكون ايرادات الأصول الأجنبية معدومة.

عن طريق الاقتراض لحساب وزارة المالية : و يقوم بهذه العملية البنك المركزي كونه الوكيل المالي للوزارة المالية ، وذلك ببيعها النقد الأجنبي للبنك المركزي مقابل العملة المحلية .

عم طريق القطاع الخاص : وذلك ببيعه النقد الأجنبي في سوق الصرف مقابل النقد المحلي (يحث يحصل القطاع على النقد الأجنبي من خلال الاستثمارات المباشرة أو عن طريق القروض المباشرة).

الشكل (2-1) قنوات تراكم احتياطي الصرف :

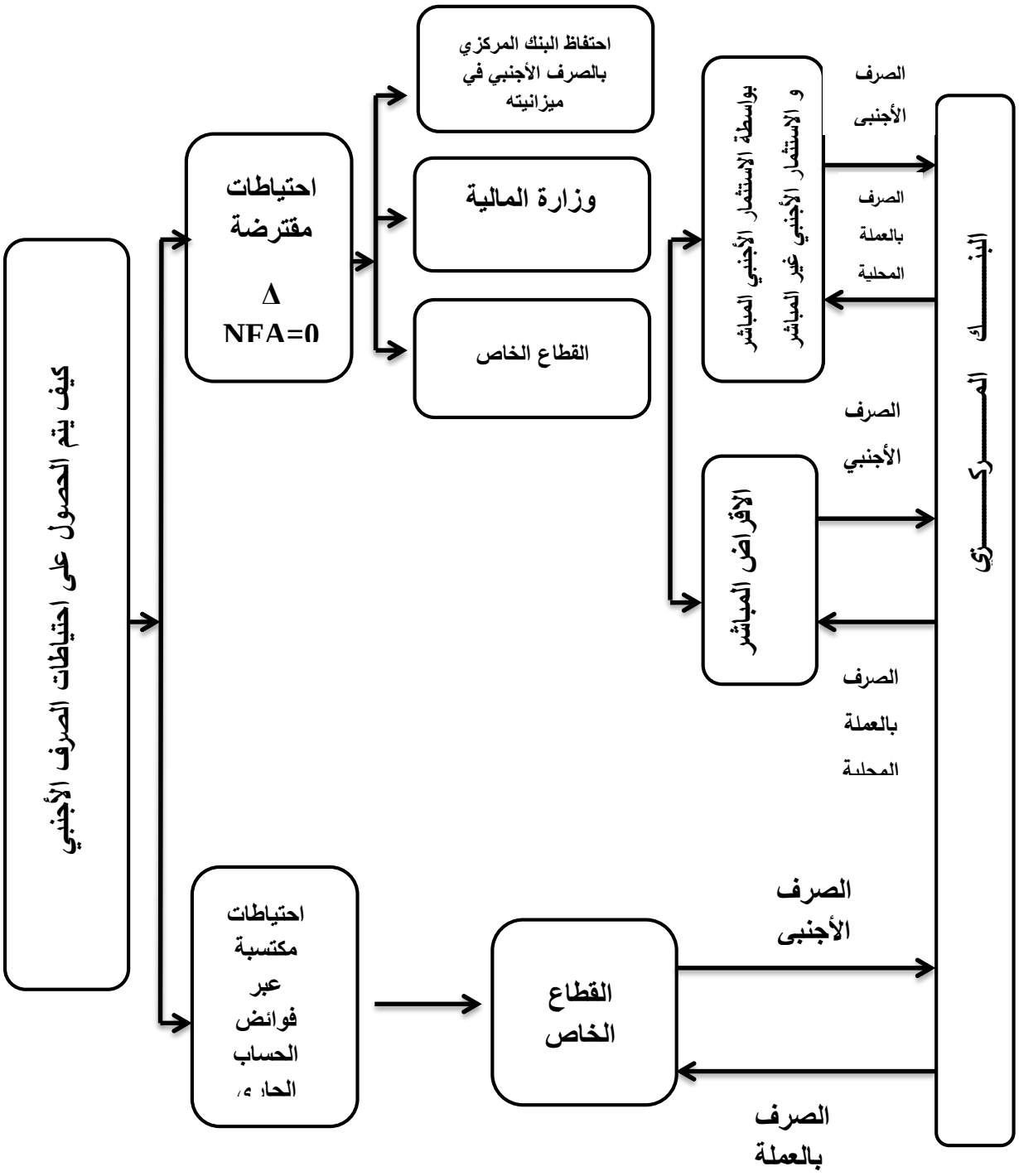

[1]J.Onno De Beaufort Wijnholds And Lars Sonder Gaard, «Reserve Accumulation Objective Or By – Prodect**?»,** Occasional Paper Series ,N 73, September2007, **European Central Bank**, Germany,P23.

Source : J.Onno De Beaufort Wijnholds And Lars Sonder Gaard.

❖ أسباب وأهمية تكوين احتياطي الصرف الأجنبي :

ان الاحتفاظ ان الاحتفاظ باحتياطات رسمية من النقد الأجنبي يمنح الثقة في قدرة السلطات على سداد التزاماتها الخارجية ، كما يدعم الدولة في سياسات ادارة النقد وسعر الصرف ، وذلك من خلال الحفاظ على السيولة و اتاحة الوقت الكافي لامتصاص الصدمات . وقد تختلف أسباب تكوين الاحتياطات من دولة لأخرى فقد يكون من جل :

- مواجهة عدم استقرار و دائمية مصادر الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل .
- استخدامها كغطاء للعملة المحلية المصدرة ، وقد كان هذا التوجه ساريا أثناء العمل بقاعدة الذهب حتى انهيار "نظام بروتن وودز" .
- تنفيذ السياسة النقدية و التحكم في توجهات أسعار صرف العملة المحلية من خلال التدخل في أسواق الصرف للحفاظ على هامش مستهدف بين أسعار الفائدة على العملة المحلية و أسعار الفائدة على العملات الأجنبية .[1]

كما أن هناك عدة مزايا للاحتفاظ باحتياطي الصرف و هي :

- زيادة الدولة على القدرة لتصدي الأزمات و تعتب كصمام أمان لسد عجز موازين المدفوعات .
- تغطية الاصدار النقدي في العمليات التي ترمي إلى الحفاظ على استقرار أسعار الصرف .
- دعم العملة المحلية في الأسواق الدولية.

❖ دوافع حيازة احتياطي الصرف الأجنبي :

تحتفظ السلطات النقدية بالاحتياطات النقدية من أجل أخذ الحيطة و الحذر ، ويكون مستوى احتياطي الصرف مرتبط بنظام سعر الصرف المتبع من طرف الدولة .

[1] أحمد شفيق الشاذلي ، طرق تكوين و ادارة الاحتياطات الأجنبية ، **صندوق النقد العربي** ، أبوظبي ،الامارات العربية المتحدة ،2014،ص08.

فخلال القرن العشرين كانت هناك حاجة الى الاحتياطات للدفاع عن سعر الصرف كلما تعرضت العملة الوطنية لضغوط ، و قد سغت البلدان أيضا للاحتفاظ بمخزون احتياطي من الأصول الاحتياطية لتكون قادرة على التعامل مع حالات الطوارئ و كان يعرف هذا الاعتقاد باسم "**الحرب**" [1] .

و لكن بعد 1973، تبنت معظم الدول الصناعية نظام سعر الصرف المرن ، حيث أصبحت قيمة العملة خاضعة لقانون العرض و الطلب ، ومن هنا كان مبدأ لا ضرورة للاحتفاظ بالاحتياطات الدولية من أجل هدف التدخل ، إذا كان سعر صرف العملة مرن بشكل تام .

في 2001، قدم صندوق النقد الدولي الأسباب التي تدفع الدول لحيازة احتياطي الصرف الأجنبي ، و يمكن تلخيصها فيما يلي : [2]

أ. تدعيم الثقة في السياسات النقدية و ادارة سعر الصرف .
ب. مساعدة الدولة في تلبية احتياجاتها من النقد الأجنبي و الالتزامات بالديون الخارجية .
ج. توفير مستوى من الثقة في الأسواق و التي تُمكن من تلبية التزامات البلد الخارجية .

وهنا عدة منافع لاحتفاظ البنوك المركزية باحتياطي الصرف منها :

- تأمين ذاتي ضد الصدمات : يمكن للبلد السحب من الاحتياطات في حالة العجز المؤقت في ميزان مدفوعاتها ، ويشار إلى تراكم الاحتياطات إلى هذا الغرض عموما الطلب التحوطي ، فمن منظور التأمين تمتلك الدول الاحتياطات لتحقيق عدة أهداف منها :[3]
  - الحد من تقلبات سعر الصرف؛
  - توفير السيولة لصرف العملات الأجنبية ؛
  - صمام أمان للاقتصاد المحلي ضد الصدمات ؛
  - توفير السيولة للأسواق المالية المحلية و القطاع المصرفي .

[1] J.Onno De Beaufort Wijnholds And Lars Sonder Gaard,Op-Cit,P16
[2] Felix, Hynfer ,« Foreign Exchange Intervention As A Monetary Policy Instrument» , Z**ew Economic Studies**,Germany,P83.
[3] Raghuram G.Rajan, Country Insurance : The Role Of Domestic Policies ,**IMF Discussion Paper** ,June19,2006,P21.

- تلبية احتياجات المتعاملين : يمكن تمويل الطلب على عمليات الصرف الأجنبي من القطاعين العام و الخاص ، حيث يعتبر دافع المعاملة في الاقتصاديات المتقدمة هامشي ، و أن يكون أكثر أهمية في البلدان النامية ، نظرا لمحدودية الوصول إلى أسواق رؤوس الأموال الدولية ،

و نسبة كبيرة من معاملات الصرف الأجنبي يتم توجيهها من خلال البنك المركزي ، حيث يكون الاقتراض أكثر تكلفة من الاعتماد على الاحتياطات في هذه الحالات .[1]

- الاحتياجات كناتج ثانوي للتدخل النشط في أسعار الصرف : حيث يرى التجاريون أن التدخل في سوق الصرف للحفاظ على تخفيض أسعار الصرف يمكن أن يكون استراتيجية تنمية رشيدة ، فتراكم احتياطي الصرف في هذه الحالة ينظر إليه على أنه نتيجة ثانوية لسياسة تشجيع الصادرات .[2]
- تلبية احتياجات التدخل في سوق الصرف الأجنبي : ان حيازة احتياطات كافية يمكن من خفض تقلبات سعر الصرف ، مما يسمح بسلاسة الانتاج و كذا رفع معدل النمو حيث أكدت بلدان الأسواق الناشئة أن التقلبات في أسعار الصرف يمكن أن تكون مكلفة و أن هذه التقلبات المفرطة يمكن أن تحدث بسبب أسواق الصرف الأجنبي الضعيفة .
- تنويع الثروة : تستخدم بعض البنوك المركزية تراكم الثروة في محفظة احتياطي الصرف خارجية كمخزن للقيمة لتراكم الثروة الفائضة لأغراض الاستهلاك في المستقبل ، حيث تقوم هذه البنوك المركزية بالفصل بين محفظة احتياطي الى شريحة السيولة و شريحة الثروة التي تشمل الأوراق المالية طويلة المدى ، حيث تدار بمعيار مختلف عن محفظة السيولة هو تعظيم العائد .[3]
- الاستقرار المادي : فالعديد من الاقتصاديات المتقدمة و كذا الناشئة تستخدم الاحتياطات لإدارة دعم الاستقرار النظامي من خلال توفير السيولة من العملات الأجنبية و الضمانات خلال الأزمات .

[1] Roger,Scott,«The Management Of Foreign Exchange Reserves »,BIS Economic Paper N38(**Basel : Bank Of International Sttelements**),1993,P11.
[2] Joshw Aizenman And Jaewoo Lee,« International Reserves,Precautionnary Vs Mercantilist Views» , Theory And Evidance ,**IMF Working Paper** ,October2005,P03.
[3] Roger,Scott,Op-Cit,P13.

3-1 مكونات احتياطي الصرف .

حسب دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الصادر عن صندوق النقد الدولي ، فإن احتياطي الصرف الأجنبي للبنوك المركزية يتشكل أساسا من :

- الذهب النقدي ؛
- حقوق السحب الخاصة ؛
- شريحة الاحتياطي و العملات الاحتياطية .

▪ 2-3-1 الذهب النقدي :

كان و لا زال الذهب النقدي أهم مكون من مكونات احتياطي الصرف ،نظرا للمكانة التي يحتلها في الاقتصاديات المحلية و العلاقات الاقتصادية الدولية .

أ. تعريف الذهب النقدي : هو الذهب الذي تمتلكه السلطات النقدية أو أطراف أخرى خاضعة للسيطرة الفعلية للسلطات النقدية ، و تحتفظ به كأصول احتياطية ، و يتكون من سبائك الذهب (بما في ذلك النقود الذهبية و القوالب و السبائك التي تصل نسبة نقائها إلى 955 جزء في الألف على الأقل ، و سبائك الذهب في حسابات الذهب المخصصة بغض النظر عن مكان الحساب)، و حسابات الذهب غير المخصصة لدى غير المقيمين التي تعطي حق المطالبة بتسليم الذهب ، ويتم تداول الذهب عادة في أسواق منظمة أو من خلال ترتيبات ثنائية بين البنوك المركزية . [1]

و حسب دليل الاحصاءات النقدية و المالية فالذهب النقدي هو أصل مالي لا تقابله خصوم مالية و يقتصر الذهب النقدي على حيازات الذهب التي تمثل جزءا من الاحتياطات الرسمية لدى البنك المركزي أو الحكومة أو لدى أطراف تحت السيطرة الفعلية للبنك المركزي أو الحكومة . [2]

[1] صندوق النقد الدولي ، **دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي** ، ط6،ص113.
[2] صندوق النقد الدولي، **دليل الاحصاءات النقدية و المالية** ، واشنطن، و.م.أ ،2000،ص26.

أي أن الذهب النقدي هو أصل حقيقي يمثل قدرة شرائية معترف بها من طرف جميع الاقتصاديات مهما اختلفن أنماط تنظيمها و التشريعات المعمول بها .[1]

❖ **دوافع حيازة الذهب :**

تظهر قوة الدولة من خلال حيازاتها للذهب ، حيث تظهر خصوصيته السلعية و المالية التي يخضع فيها لقواعد العرض و الطلب ، وتكاليف الانتاج ، وكذلك عدم تأثره بالسياسة الاقتصادية المباشرة لأي دولة ، و يرجع احتفاظ البنوك المركزية بالذهب الى عدة أسباب يمكن ذكرها كالتالي : [2]

- مصدر للدخل : يساهم الذهب في توليد الأرباح مع تحمل أقل المخاطر حيث يعتبره الكثير عملة بلا جنسية و لغة الكل يفهمها .
- الأمن الاقتصادي : يحتفظ بالذهب بقدرته الشرائية في المدى الطويل .
- الأمن المادي : يشكل الذهب أمنا ماديا مقارنة بباقي الأصول الاحتياطية التي تم التعاقد عليها في شكل أوراق مالية و التي تكون معرضة للتجميد .
- التأمين : يعتبر الذهب كمصدر تأمين في حالات التعرض للصدمات الاقتصادية الخارجية .
- التنويع : [3]ان الاحتياطات المشكلة من العملات و الأوراق المالية للدول الأجنبية أكثر عرضة للمخاطر ، لأن أسعارها تخضع لقرارات السياسة النقدية للمصارف المركزية في حين أن الذهب يخضع لقانون العرض و الطلب ، وبالتالي حيازة الذهب توفر استراتيجية التنويع عائدا أقل تقلبا من الاستناد إلى أصل واحد.

❖ **<u>الطلب على الذهب من طرف البنوك المركزية :</u>**

تسعى البنوك المركزية الى تعزيز حيازتها من الذهب لهدف التنويع ، وحسب مجلس الذهب العالمي في أحدث تقرير فصلي لاتجاهات الطلب العالمي على الذهب ، انخفض الى 7% في 2017مقارنة بسنة 2009 الى 4071.7 طن و هو أقل مستوى في ثمانية أعوام .

[1] طاهر لطرش ، مرجع سابق ،ص 40.
[2] Why Central Banks Hold Gold, **World Gold Council**, London, 2008, P:02.
[3] Gold Demand Trends Full Years 2014-2016, **World Gold Council**, February2015,P24.

في 2016 ارتفعت أسعار الذهب بفضل ضعف الدولار ، حيث ان ارتفاع أسعار الفائدة و صعود بورصات الأسهم حد من جاذبية المعدن الأصفر كأداة استثمار .

الجدول (1-2)الطلب على الذهب حسب الفئات :

الفئات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
بنوك مركزية	-663	-665	-484	-235	-34	77	457	544	469	447	576.5	383.6
استثمار	626	690	691	1239	1455	1604	1754	1622	885.6	904.6	918.7	1.561.1
تكنولوجيا	440	472	478	465	414	470	458	416	408.2	389	332.0	322.6
مجوهرات	2.721	2.302	2.425	3.306	2.816	2.020	2.030	2.004	2.384.6	2.152	2.388.6	2.041.6

Source: Gold Demand Trends Full year 2016, World Gold Council ,May 2016, p25.

مع ارتفاع الضغط على احتياطي النقد الأجنبي ، تباطأ شراء البنك المركزي حيث وصل إلى 384 طن، في عام 2016، أي بنسبة تقل عن 33% من عام 2015.

وحسب تقرير المجلس العالمي للذهب فإن عملية شراء الذهب كانت من طرف روسيا ، الصين و كازاخستان وشكلت معا حوالي 80% من اجمالي النسبة ، كما انضمت قطر الى صفوف هذه البنوك المركزية.

الجدول (1-3) :أكبر 10 احتياطات للذهب

	حجم احتياطي الذهب بالطن	نسبة الذهب الى اجمالي الاحتياطي لدى البنك المركزي
و.م.أ	3.5.58.13	75%
ألمانيا	3.381.0	%69

إيطاليا	2.451.8	%68
فرنسا	2.435.7	%63
الصين	1.797.5	%2
روسيا	1.460.4	%15
سويسرا	1.0400	%7
اليابان	765.2	%2
هولندا	612.5	61.2%
الهند	557.7	6%

Source: world gold council, **« gold demand trends full year 2016** », may 2016,p25.

نلاحظ من خلال الجدول أن الولايات المتحدة الأمريكية تحوز على أكبر احتياطي من الذهب النقدي بمقدار 8.133.5 طن ثم تليها ألمانيا بمقدار 3.395.5 طن ، ثم تليها بقية دول العالم ، كما نلاحظ أنه رغم نزع الصفة النقدية عن الذهب الا أنه مازالت الدول تحتفظ به كأصل احتياطي و هذا راجع للثقة في الذهب كأصل نقدي .

أما فيما يخص الجزائر فإن احتياطها من الذهب بلغ 6 مليارات دولار من احتياط اجمالي احتياطات الصرف التي بلغت 102 مليار دولار في شهر سبتمبر 2017. كما تحتل الجزائر المرتبة 23 عالميا من ترتيب الدول الأكثر احتفاظا بالذهب و المرتبة 25 مع احتساب الهيئات و حسب المنظمة العالمية فإن احتياطي الجزائر من الذهب يعادل 173.6 طن .

العائد على الذهب :

يتم تقسيم الذهب بسعر أوقية الذهب على أساس السعر بالدولار الأمريكي الذي تم تحديده عند التسعير في سوق لندن ، يأتي العائد من تأجيره في أسواق اقراض الذهب ، حيث يمكن تنفيذ قروض الذهب (ودائع الذهب) للحصول على عائد من الذهب ، و يظل الذهب مقيدا في دفاتر جهة الاقراض و منه فإن العائد على احتياطات البنك المركزي يتأتى من اعادة تقييم الذهب في حالات ارتفاع اسعار الذهب في السوق .[1]

أ- قروض الذهب:

القروض الذهبية تكون مقدمة لفترة زمنية محددة ، و تكون متعلقة بالذهب المادي أو بحسابات الذهب غير المخصصة و تنتقل ملكية الذهب القانونية بينما المخاطر و المزايا الناتجة عن تغير الأسعار تصبح من نصيب المقرض ، و تستخدم هذه المعاملات لتغطية المبيعات الى أطراف ثالثة خلال الفترات المؤقتة لنقص الذهب [2] ، و تستخدم هذه الطريقة من قبل مقترضو الذهب من وسطاء و سماسرة السوق بالإضافة إلى منجي الذهب و الجهات التي تستخدم الذهب لأغراض صناعية .

هناك اختلاف بين قروض الذهب و مبادلات الذهب ، حيث تعتبر المبادلات أحد أشكال اتفاقات اعادة الشراء الشائعة في البنوك المركزية أو بين هذه البنوك و مؤسسات أخرى .

ب- تأجير الذهب:

من أجل تعويض الخسائر الدفترية الناجمة عن اعادة التقييم ، كان لابد من كسب بعض الدخل الاحتياطي من الذهب ، حيث بدأ عدد من البنوك المركزية بوضع جزء من الاحتياطات في الودائع لدى المؤسسات التجارية كعملية تأجير لهذه الاحتياطات ، و هذا ليس بيع مباشر و إنما تأجير لبنوك السبائك " Bullion bank " ، حيث يأخذ اقراض الذهب شكل ودائع الذهب و المبادلات و يكون لسوق اقراض الذهب ثلاث مشاركين :

[1] صندوق النقد الدولي، **دليل الاحصاءات النقدية و المالية**، مرجع سابق ،ص23.
[2] عبد القادر بوكريد، **متطلبات كفاءة ادارة احتياطات الصرف الاجنبي بالبنوك المركزية –دراسة حالة بنك الجزائر** ، اطروحة دكتوراه ، تخصص علوم اقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف ، الجزائر ،2016 ، ص19.

المقرض : و يكون في الغالب البنك المركزي ، منتج الذهب و بنك السبائك كوسيط [1].

حيث تتم عملية الاقراض أو مبادلة الذهب كالتالي :

يقوم البنك المركزي بإقراض الذهب الى بنوك السبائك لفترة لا تتجاوز السنة عادة ، و يكسب من هذه العملية فائدة على الايداع تسمى معدل الايجار "Lease rate ".

دوافع اقراض الذهب من قبل البنك المركزي :

تتم عملية اقراض الذهب من طرف البنك المركزي من أجل توليد الدخل على الحيازات من الذهب الرسمي .

أما في حالة المقايضة فيكون الدافع من أجل تعزيز السيولة من الاحتياطات .[2]

الشكل (1-3) : اقراض الذهب الزمن t

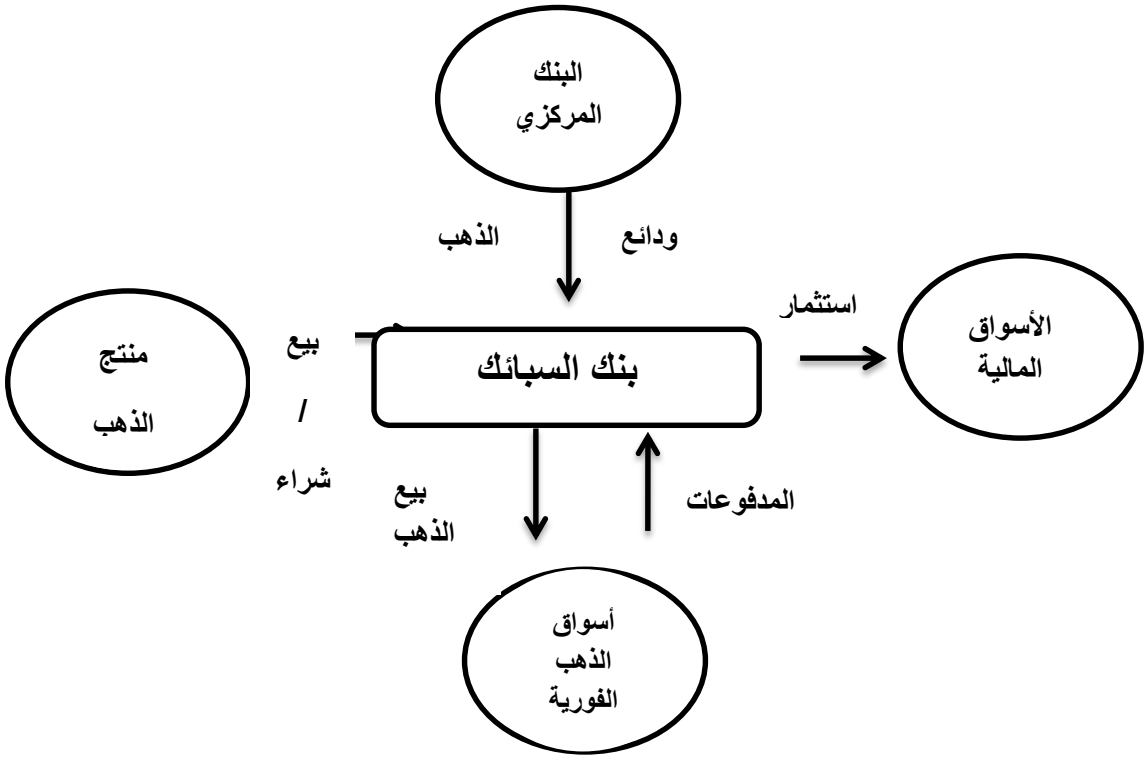

Source : David William, **the gold market**,IMF,june30,1990,pp26- 27

الزمن t+1 عائد الودائع و تسليم الذهب :

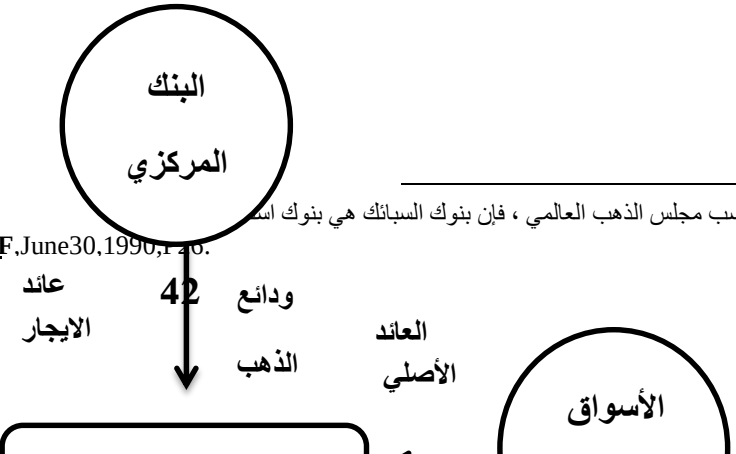

[1] حسب مجلس الذهب العالمي ، فإن بنوك السبائك هي بنوك اس

[2] David William, The Gold Market ,**IMF**,June30,1990,P26.

Source : David William,op-cit,p27

من خلال عملية اقراض البنك المركزي للذهب إلى بنوك السبائك و كسب عائد الايجار فإن بنوك السبائك يغطي مشترياته الآجلة من الذهب من منتج الذهب في الفترة t و يبيع الذهب المقرض في السوق الفورية و يستثمر العائد في السوق المالية ، ويتم تسديد قروض الذهب من قبل بنوك السبائك للبنك المركزي في الفترة t+1.

تأجير الذهب :

إن معدل تأجير الذهب **l** هو العائد **R** في السوق النقدي ناقص علاوة الذهب **F**

$$l = R - F$$ [1]

يقوم البنك المركزي بإقراض الذهب لبنوك السبائك فيكسب معدل التأجير (l)، ويبيع بنك السبائك الذهب و يستثمر العائدات في السوق المالية ، و يحصل على معدل الفائدة في السوق (R) ، في نفس الوقت ، بنك السبائك يشتري الذهب من السوق الآجل بعلاوة(F)، و عمليا :

معدل الايجار للذهب = ليبور [2] LIBOR – سعر الذهب لأجل سائد [3] . GOFO

[1] David William, **Op-Cit**,P30.

[2] The London Inter Bank Offred Rate: وهو سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن ، و هو معدل الفائدة الخالي من المخاطر الدولية المستخدم على نطاق واسع

[3] The Gold Forward Offred Rate: سعر الذهب لأجل سائد و هو المعدل الذي يجعل أعضاء رابطة سبائك سوق لندن على استعداد لمبادلة الذهب مقابل الدولار الأمريكي .

1-3-2 حقوف السحب الخاصة : Special Drawing Right (SDR)

حق السحب الخاص هو أصل احتياطي دولي ، استحدثه الصندوق عام 1969م ، ليصبح مكملا للاحتياطات الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء ، وفي مارس 2016 م، تم استحداث 204.1 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (أي ما يعادل 285 مليار دولار أمريكي) ، و توزيعها على البلدان الأعضاء ، وتتحد قيمة حقوق السحب الخاص وفق سلة العملات الرئيسية (الدولار الأمريكي ، اليورو ، اليوان الصيني ، الين الياباني ، الجنيه الاسترليني) و ذلك اعتبارا من 1 أكتوبر 2016 م.[1]

أ. **تعريف حقوق السحب الخاصة :** تعرف على أنها قروض دفترية يستخدمها صندوق النقد الدولي لمساعدة أعضائه المنضمين إلى هذا النظام الجديد بصورة اختيارية ، فهي ليست بعملة معدنية و لا ورقية ، وانما هي وحدة حسابية لها قاعدة قانونية تستند عليها .[2]

كما يعرفها دليل الاحصاءات النقدية و المالية الصادر عن صندوق النقد الدولي على أنها :

أصول احتياطية دولية أنشأها صندوق النقد الدولي سنة 1969 م، و تخصص للدول الأعضاء لاستكمال الاحتياطات الرسمية الموجودة و تقتصر حيازتها على هذه الدول و عدد محدود من المؤسسات المالية الدولية المصرح لها بالحيازة .[3]

يستطيع حائزو حقوق السحب الخاصة اتباع احدى الطريقتين للحصول على العملات في مقابل ما لديهم من هذه الحقوق .

الطريقة الأولى: يكون عن طريق الاتفاق على اجراء مبادلات طوعية بين البلدان الأعضاء .

الطريقة الثانية : أن يقوم الصندوق بتكليف بلدان أعضاء من ذوي المراكز الخارجية القوية بشراء حقوق السحب الخاصة من البلدان الأعضاء ذات المراكز الخارجية الضعيفة .[4]

ب. **تقييم حقوق السحب الخاصة :**

[1] صندوق النقد الدولي ، **حقوق السحب الخاصة** ، صحيفة وقائع، ، واشنطن ،أكتوبر 2016،ص1.
[2] علي محمد سعود ،عجاب صاحب، مرجع سابق ،ص236.
[3] صندوق النقد الدولي، **دليل الاحصاءات النقدية و المالية** ، مرجع سابق ،ص27
[4] صندوق النقد الدولي ، ، **صحيفة وقائع**، مرجع سابق ،ص1،ص2.

قدرت حقوق السحب الخاصة في البداية ب 0.888671 غرام من الذهب النقي ، ولكن بعد التعديل الثاني لاتفاقية الصندوق لم يعد ممكنا اجراء التقويم بالذهب بسبب انهاء دوره النقدي و كذا لم يعد ممكنا التقويم بعملة واحدة ، حيث تم اعتماد سلة من العملات ، في البداية تألفت من 16 عملة عملة تمثلت في الجهات المصدرة لأكثر من 1% للعالم [1] وفي سنة 1978م ، كان هناك اتجاه نحو انشاء حساب استبدال في الصندوق ،بموجبه يحق للبلدان صاحبة هذه الاحتياطات أن تبيع الدولار للصندوق مقابل أن تحصل على مبلغ معادل من حقوق السحب الخاصة . وفي سنة 1981م، تم تغيير معايير التقييم الى العملات الخمس للدول الأعضاء (الدولار الأمريكي ،الفرنك الفرنسي ،المارك الالماني ،الين الياباني ،الجنيه الاسترليني) حيث يتم مراجعة مكونات هذه السلة و أوزانها الترجيحية كل خمس سنوات ، وذلك بناءً على حجم التجارة الخارجية ، الاحتياطات المحتفظ بها و حصص هذه العملات في الصفقات المالية و المصرفية الدولية .[2]

واصل الصندوق تقييم SDR في 2010، على أسس متوسط مرجح لقيم سلة من العملات التي تضم 4 عملات وذلك بعد اندماج كل من المارك الالماني و الفرنك الفرنسي ، وفي 2001م، أعطيت للعملات أوزان وذلك استنادا الى دورها فب النشاط التجاري و المالي الدولي :

الدولار : 41.9% ،اليورو : 37% ،الجنيه الاسترليني : 11.3%، الين : 9.4 % [3] .

وفي 2015 م، تم اعتماد صيغة ترجيح جديدة في سياق مراجعة 2015 ، حيث تخصص نسب متساوية لصادرات مصدر العملة مؤشر مالي مركب [4] ، وقد بلغت أوزان العملات الخمس المكونة لسلة العملات (الدولار الأمريكي ، اليورو ، اليوان الصيني ، الين الياباني ، الجنيه الاسترليني) :

الدولار الأمريكي : 41.73% ،اليورو : 30.93%، اليوان الصيني : 10.92% ، الين الياباني : 8.33% ،الجنيه الاسترليني : 8.09% .[5]

[1] **IMF**, Selected Decisions And Selected Documents Of The International Monetary Fund(Thirty-Fifth Issue) December 13,2010,Pp574-578

[2] ضياء مجيد موسوي، **الاقتصاد النقدي**، دار الفكر ، الجزائر، 1993،ص317

[3] صندوق النقد الدولي، ، مراجعة سلة عملات حقوق السحب الخاصة ،**صحيفة وقائع** ، واشنطن ، 2016، ص2.

[4] يتألف المؤشر المالي من نسب متساوية من الاحتياطات الرسمية المقومة بعملة البلد العضو لدى سلطات نقدية أخرى غير مصدرة للعملة المعنية ،و حجم تداولها في سوق النقد الأجنبي ، ومجموع الالتزامات القائمة للبنوك الدولية ، وسندات الدين الدولية المقومة بها .

[5] صندوق النقد الدولي ، نفس المرجع ، ص3

وقد تم في 30 سبتمبر 2016 حساب مقدار كل عملة تتضمنها السلة المعدلة اعتبارا من 1 أكتوبر 2016م، طبقا لقائمة الأوزان أعلاه ، وستظل ثابتة على مدار فترة تقييم حقوق السحب الخاصة التي تمتد لخمس سنوات .

ج. سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة :

يمثل سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة أساسا لحساب الفائدة التي تحصّل عن قروض الدول الأعضاء و الفائدة المستحقة نظير استخدامها لمواردها في قروض الصندوق العادية .[1]

كان في البداية يحدد من قبل صندوق النقد الدولي بمعدل ثابت (1.5% في السنة ثم 5%) و الآن معدل الفائدة يضبط أسبوعيا كمتوسط مرجح لأسعار الفائدة على الأدوات القصيرة الأجل في أسواق العملات الداخلة في السلة .[2]

يتشكل سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة أساسا لحساب الفائدة الي تحصل من البلدان الأعضاء على قروض الصندوق العادية ، والفائدة المدفوعة و المخصومة على الأعضاء من ممتلكاتهم من حقوق السحب الخاصة ، و الفائدة المدفوعة للأعضاء على جزء من اشتراكات الحصص الخاصة بهم . وبدءً من أسبوع 10 أكتوبر 2016م ، معدل الفائدة على حقوق السحب الخاصة يعكس سلة تقييم SDR الجديدة و التي تتضمن سعر فائدة تمثيلي لليوان الصيني . [3]

د. تخصيص حقوق السحب الخاصة : (توزيع مخصصات حقوق السحب الخاصة)

يجوز لصندوق النقد الدولي بموجب اتفاقية تأسيسه أن يوزع مخصصات من حقوق السحب الخاصة على البلدان الأعضاء بالتناسب مع حصص عضويتها في الصندوق [4]. تتسم آلية حقوق السحب الخاصة بالتمويل الذاتي و ذلك بفرض رسوم على التوزيعات ، حيث يتم بعد ذلك استعمالها من أجل سداد الفائدة على حيازات حقوق السحب الخاصة . تكون الرسوم مساوية للفائدة وذلك في حال لم يستخدم البلد العضو أيا من حيازات حقوق السحب المخصصة له .و تكون هناك فوائد فعلية على المقدار الزائد في حال زادت حقوق السحب الخاصة لدى البلد العضو تجاوزت ، و بالعكس.

[1] نفس المرجع ، نفس الصفحة .

[2] Elena Flor, The Debate About The SDR As A Global Reserve Currency And SDR Denominated Securities , **The Federalist Debate** , Year XXXII, N :1,February ,2010,P 5.

[3] Www.Imf.Org/En/Articles/2016/09/30

[4] صندوق النقد الدولي، ، **مراجعة سلة عملات حقوق السحب الخاصة**، مرجع سابق ،ص3.

يجب أن تكون التوزيعات العامة لحقوق السحب الخاصة قائمة على احتياج عالمي طويل الأجل لتكميل الأصول الاحتياطية المتوافرة .حيث شوهدت هذه التوزيعات في ثلاث فترات :[1]

الأولى : بقيمة اجمالية قدرها : 9.3 مليار وحدة خلال الفترة 1970-1972 ؛

الثانية: بقيمة اجمالية قدرها : 12.1 مليار وحدة خلال الفترة 1979-1981 ؛

الثالثة : بقيمة اجمالية قدرها : 16.2 مليار وحدة خلال 28 أوت 2009.

هـ. عملية بيع و شراء حقوق السحب الخاصة :

لسداد الالتزامات تجاه الصندوق تحتاج البلدان الأعضاء الى عملية شراء حقوق السحب الخاصة ، كما انها قد ترغب في بيعها لتعديل مكونات احتياطاتها ، ولضمان امكانية مبادلة حقوق السحب الخاصة بالعملات القابلة للاستخدام الحر يجوز أن يقوم الصندوق بدور الوسيط بين الأعضاء و الحائزين المعتمدين .

لأكثر من عقدين ماضيين عمل سوق حقوق السحب الخاصة عن طريق اتفاقات المبادلات الاختيارية ، وبمقتضى هذه الاتفاقية يقوم عدد من الدول الأعضاء و أحد الحائزين المعتمدين ببيع و شراء SDR ضمن حدود الاتفاقية .

واذا لم تكن الامكانات المتاحة كافية بموجب الاتفاقية ، يمكن للصندوق أن يقوم بعملية آلية التكليف التي يكلف بموجبها بلدانا أعضاء من ذوي المراكز الخارجية القوية بالقدر الكافي أن تشتري حقوق سحب خاصة من أعضاء ذوي مراكز خارجية ضعيفة ، مقابلة عملات قابلة للاستخدام الحر.[2]

خصائص حقوق السحب الخاصة

- تستخدم حقوق السحب الخاصة للحصول على عملات قابلة للتحويل ، ولا يمكن استخدامها للحصول على ذهب .خرى .
- لا يجوز حيازة حقوق السحب الخاصة الا من قبل الحكومات و مجموعة محددة من المؤسسات الرسمية التي لها صلاحية المصارف المركزية عند الضرورة.

[1] نفس المرجع ، نفس الصفحة .
[2] صندوق النقد الدولي، ، **مراجعة سلة عملات حقوق السحب الخاصة**، مرجع سابق ،ص4.

- لا يجوز استخدام حقوق السحب الخاصة في الأسواق المالية الدولية المباشرة ،و ذلك للمضاربات ، بل لا بد تحويلها الى عملات دولية أولا .
- تعتبر وسيلة دفع دولية مكملة للاحتياطات الأخرى.
- تساعد على معالجة أزمة ندرة الأموال التقليدية من الذهب و العملات الصعبة .[1]
- تساهم في زيادة حجم الاحتياطات الدولية و توفير السيولة. [2]

معايير قبول الدول في حقوق السحب الخاصة

لقبول الدول في حقوق السحب الخاصة يتبع الصندوق عدة معايير منها :

- مراعاة الصندوق في تعيين الدول مدى التزامها في تحقيق العدالة في توزيع حقوق السحب الخاصة بين مختلف الدول ، و يمكن أن يقاس ذلك عن طريق محاولة تحقيق نوع من التقارب في نسبة ما تحصل عليه الدولة من SDR ،علاوة على حصيلتها الأصلية الى مجموع احتياطاتها من الذهب و عملات أجنبية ، وعلى ذلك تعين الدول ذات النسب المنخفضة .
- أن تكون الدول في وضع اقتصادي قوي ، و يلاحظ بالوضع الاقتصادي ليس ميزان المدفوعات فقط، و انما أيضا حجم الاحتياطات من الذهب و العملات الأجنبية المتوافرة للدولة، فهناك اتجاه لاعتبار الدولة في وضع اقتصادي قوي اذا توافرت لديها احتياطات تجاوزت 150% من حصتها لدى الصندوق .[3]
- قيام الصندوق بتعيين المتصرف اليه في هذه الحقوق وفقا لمعايير محددة .
- يحدد الصندوق بقرار من مجلس المديرين التنفيذيين، يصدر بصفة ربع سنوية قائمة بأسماء الدول المعنية لقبول حقوق السحب الخاصة.

وضع الاحتياطي في صندوق النقد الدولي :

أ. مفهوم الشريحة الدولية :

[1] عبد العزيز قادري ، **دراسات في القانون الدولي الاقتصادي** ، دار هرمة للطباعة و النشر ، الجزائر،2002،ص90.
[2] علي عبد الفتاح أبو شرار ، **الاقتصاد الدولي (نظريات و سياسات)** ،ط2 ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، الأردن ،2010، ص474.
[3] حازم الببلاوي ، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية الى الحرب الباردة** ، عالم المعرفة ، الكويت ،2000،ص ص،157

هي عبارة عن حق للدولة في السحب من حقوق السحب من صندوق النقد الدولي في حدود الشريحة الائتمانية المخصصة لها (التسهيلات الائتمانية غير المشروطة) ، حيث تستطيع أي دولة عضو بالصندوق أن تلجأ اليه عند حدوث عجز طارئ أو مؤقت في ميزان المدفوعات لتسحب أو تقترض منه مبلغا يعادل نسبة 25% من حصتها بالصندوق و هو ما يساوي قيمة الشريحة الذهبي لحصة العضو ، ولا يجوز ان تستخدم تلك الشريحة لتمويل استثماراتها طويلة الأجل و تمويل حركات مستثمرة برؤوس الأموال أو مواجهة اختلال هيكلي في ميزان المدفوعات .[1]

ب. الجدل الاقتصادي حول اعتبار شريحة الاحتياط عنصر احتياطي :

يرى بعض الاقتصاديون أن شريحة الاحتياط تعد قرضا و ليست ضمن عناصر الاحتياطات نظرا للقيود المفروضة على استخدامها ، ومنها :

- لا يجوز استخدامها لمواجهة اختلال أساسي بميزان المدفوعات وقصور دورها في معالجة الاختلال المؤقت.
- يتم السحب بناء على نسبة محددة من حجم حصة العضو (25%) وربما لا يجوز السحب ما بحوزة الصندوق من عملة الدولة العضو.
- تسحب الدولة الشريحة الذهبية عن طريق شرائها من صندوق النقد الدولي بعملاتها الوطنية ويدفع عنها فائدة أو عمولة تتراوح بين 0.5-1.5%، بالإضافة الى نسبة أخرى تتوقف على مقدار المبلغ وأجل يتراوح بين 3-5% سنويا.

إلا أن هذا القول مردود عليه، من قبل المؤيدين حيث:

- أن ما يعتبره المعارضون قيود على استخدام الشريحة الاحتياطية هي عبارة عن ضوابط تحكم عملية إنشاء السيولة وتنظيم السحب منها وليس قيودا.

[1] سهيلة مواكني ، مرجع سابق ،ص 42.

- إن أي عنصر من عناصر احتياطي الصرف الأجنبي ينطوي على تكلفة والشريحة الاحتياطية نسبة الفائدة عليها (0.5-1.5%) تعد تكلفة ضئيلة للاحتفاظ بأصل احتياطي لمواجهة الظروف الطارئة ، وبالتالي فهذه الضوابط لا تنزع عنها صفة الأصل الاحتياطي.

2-3-3 العملات الاحتياطية :

ان استخدامات العملة الدولية هي التي تكون من جانب الوحدات الاقتصادية خارج الدولة التي تصدرها ، و قد تم اللجوء اليها نظرا لحاجة الدول في التعامل مع بعضها سواء من حيث الحاجة لتصدير أو استيراد السلع و الخدمات من دول أخرى أو لاستثمار الأموال بعملات أخرى ، ولابد أن تتوفر في هذه العملات شروط معينة كي تقبل في تسوية المدفوعات الدولية ، ويصطلح على هذه العملات بالعملات الارتكازية أو العملات القابلة للتحويل أو العملة الصعبة و هي التي تدخل في عداد احتياطي الصرف الاجنبي ، وهذه المعاملات لها جذور في أدبيات نظرية النقود الدولية المحدثة من قبل مجموعة من الاقتصاديين SW boda1969، Cohen 1971، Mc kinnon 1977 ، Kindlberger1981، Krugman 1984 .

❖ عملة الاحتياطي :

عملة الاحتياطي هي كافة أنواع النقد الأجنبي الذي يتمتع بصفة القبول العام في تسوية المعاملات الدولية و يقبله الدائنون و المدينون في تسوية علاقات الدائنية و المديونية بينهم .[1]

و تعرف أيضا على أنها مجموعة العملات التي تتميز عن باقي العملات بتمتعها بالقبول العام خارج حدود دولتها و يقبلها الدائنون و المدينون في تسوية علاقاتها، و تستخدم بشكل رئيسي في تسعير المنتجات و السلع و المواد الأولية دوليا كما هو قائم بالنسبة لتسعير البترول و الحديد و الذهب و المنتوجات الفلاحية ، وغيرها من المنتجات التي يكثر عليها الطلب دوليا .[2]

[1] شاكر لقزويني ،**محاضرات في اقتصاد البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، ط2،1992 ،ص129.
[2] مجدي محمود شهاب ، **الوحدة النقدية الأوروبية** ،دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية ،1998 ،ص 54.

و كمفهوم شامل لعملة الاحتياطي يمكن القول بأنها هي العملة التي تقوم العديد من الحكومات و المؤسسات الدولية الاحتفاظ بها بكميات كبيرة كجزء من احتياطاتها من النقد الأجنبي ، فهي العملة المستخدمة من قبل البنوك المركزية غير المقيمة كمخزن للقيمة .[1]

- **الاستخدامات الدولية للعملة .**

يتضح من خلال مبادئ الاقتصاد النقدي أنه يجب أن تقوم النقود بثلاث وظائف أساسية : وسيط للتبادل ، مقياس للقيمة و مخزن للقيمة . و قياسا على الوظائف التقليدية للنقود ، و اعتمادا على الذي قدمه ترومان 1999، لتعريفه للعملة الدولية انطلاقا من وظائفها : " العملة الدولية هي العملة المستخدمة من قبل غير المقيمين كوسيط للتبادل ، وحدة حساب و كذا مخزن للقيمة ".[2]

و تظهر وظائف النقد الثلاث من خلال مصفوفة الاقتصادي كروغمان من خلال التفرقة بين الاستخدامين الرسمي و الخاص :

الجدول (1-4) مصفوفة وظائف العملات الدولية

القطاع / الوظيفة	وسيط للتبادل	مقياس للقيمة	مخزن للقيمة
الاستخدام الرسمي	عملة تدخل	عملة ربط	عملة احتياط
الاستخدام الخاص	تسوية المبادلات	عملة فوترة	عملة توظيف/تمويل

Source : Krugman, p 128.[3]

1- وسيط للتبادل : حيث أن المبادلات الدولية لا تتم إلا من خلال الاتفاق على عملة للتسوية المالية و التجارية ، و كمعلة وسيطية للتدخل في أسواق الصرف الأجنبي و تمويل ميزان المدفوعات في الاستخدام الرسمي ، ويتم استخدامها من قبل القطاع الخاص كعملة وسيطية لتسهيل المبادلات المالية و التجارية .

[1] Matteo Maggiori, «**Reserves Currencies And International Finance**» , June9,2013,P1
[2] Truman, «**The Evolution Of International System**» , Tokyo, Japan ,1999,P65.
[3] Krugman, **Currency Crises** , Cambrige, UK, 1997,P 128.

2- مقياس للقيمة : تستخدم كوحدة قياس لتحديد قيم السلع و الخدمات و تحديد الفواتير و تحديد تعادل سعر الصرف ، فمن جانب الاستخدام الرسمي تستخدم لتحديد تعادلية أسعار الصرف كربط العملة ، و لأغراض تسعير المعاملات المالية من جانب القطاع الخاص .

3- مخزن للقيمة : و ذلك من خلال تحقيق التوازن الداخلي و الخارجي في الأسعار فتعتبر من جانب الاستخدام الرسمي كعملة للاحتياطات الدولية و تدخل كعنصر من مكونات الاحتياطي ، أما من جانب القطاع الخاص كمعلة للتمويل .

- **محددات عملة الاحتياطي .**

أ- توفر الثقة في العملة : يقصد بها تحقيق الاستقرار الداخلي من خلال المستوى العام للأسعار ، و الاستقرار الخارجي من خلال أسعار الصرف ، و يعتبر شرطا ضروريا لكي تستخدم العملة كمخزن للقيمة فبانعدام هذا الشرط يكون الاحتفاظ بالعملة مقترن بعدة مخاطر .[1]

ب-حجم الاقتصاد و الانفتاح: فكلما كانت حصة البلد في التجارة الدولية أكبر كلما كانت العملة مألوفة و مخولة بأن تكون مقياس للقيمة و وسيط للتبادل ، و كلما كان حجم اقتصاد البلد كبير كلما زاد تأثير هذا البلد على الاقتصاد العالمي .[2]

ج- الاستقرار السياسي : حيث أن الاستقرار السياسي للدولة يعطيها ميزة القوة في الاقتصاد وهو ما يدعم جانب الطلب على العملة حيث توجد علاقة كبيرة بين قوة الدولة و قوة العملة .

د- أسواق مالية متطورة : فالأسواق المالية تساهم في زيادة الطلب على الأدوات المالية المصدرة و المتداولة في هذه الأسواق .حيث أن تطور السوق المالي في البلد المصدر للعملة يعتبر

[1] Gabriel Galati, The Euro As Q Reserve Currency : A Challange To The Pre-Eminence Of The U.S Dollar **,BIS, Working Paper** N218,October 2006,P2.

[2] عبد القادر بوكريد ،مرجع سابق، ص 28.

ضمن المحددات الحاسمة لمكانة العملة الدولية من خلال اتساع هذا السوق و عمقه و كذا درجة سيولته .[1]

هـ- ظاهرة الاعتياد : حيث ان انتشار استخدام العملة في التجارة يساهم في زيادة استعمالها في المعاملات الدولية ، وهذا ما يروج لاستخدامها في معاملات الصرف الأجنبي .[2]

1-4 نظريات الطلب على احتياطي الصرف الأجنبي و مؤشرات قياسها

1-4-1 نظريات الطلب على احتياطي الصرف

نوقشت مسألة محددات الطلب على احتياطي الصرف الأجنبي في الأدب الاقتصادي ، لكن لا يوجد توافق في الآراء بشأن هذا الموضوع ، إلا ان أغلب الدراسات تجمع محددات الطلب على احتياطي الصرف الأجنبي في فئتين رئيسيتين : العوامل التجارية وراء حيازة الاحتياطات و العوامل الاحترازية وراء حيازة الاحتياطات .

1) النظرية التجارية في الطلب على احتياطي الصرف الأجنبي

ترى هذ النظرية أن العامل وراء حيازة احتياطيات الصرف هو الدفاع عن تنافسية الصادرات[3].

و قد قدم هذا التفسير من قبل Dooley,Folkerts و Laudau and gerber سنة 2003 ، حيث يفسر هذا الرأي حيازة احتياطي الصرف الأجنبي كمنتج ثانوي لتشجيع الصادرات، التي تعتبر ضرورية لتوفير فرص عمل واستغلال اليد العاملة المتوفرة خاصة في القطاع الفلاحي، وفي إطار هذه الاستراتيجية فإن تراكم احتياطي الصرف لأجنبي يسمح بتسهيل نمو الصادرات [4].وذلك بالمحافظة على قيمة العملة بأقل من قيمتها الحقيقية أي اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة المحلية من أجل تشجيع الصادرات التي تعتبر المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية.

أ. **تخفيض العملة :**

[1] اسوار برساد ، هل يسيطر اليوان ، **مجلة التمويل و التنمية** ، صندوق النقد الدولي ، عدد مارس 2012، ص27.
[2] عمر سلمان ، مستقبل الدولار كعملة مهيمنة ، **مجلة المحاسبة و الادارة و التأمين** ، جامعة القاهرة ، العدد 2007،68 ، ص 251.
[3] Delatte-Anne Laure And Folquan Julien, ,«The Determinants Of International Reserves In Emerging Countries : A Non Linear Approch», **MPRA Paper** N°16311, 2009, P :02.
[4] Joshua Aizenman And Jaewoo Lee, «International Reserves : Precautionary Versus Mercantilist Views, Theory And Evidence», **Open Economic Review**, 2006, P :02.

يقصد بتخفيض قيمة العملة هو أن تقرر الدولة تخفيض عملتها مقابل العملات الأجنبية، أي تخفيض القوة الشرائية لهذه العملة في الخارج. و تعتبر هذه الآلية من أهم سمات الدول النامية و الدول السائرة في طريق النمو ، وذلك من أجل تحسين وضعية الحساب الجاري لميزان المدفوعات من خلال تشجيع الصادرات .

وفقا لهذه النظرية فإن حيازة الاحتياطات تكون من أجل الدفاع عن القدرة التنافسية للصادرات التي تعتبر كجزء من استراتيجية التنمية .

- ✓ يرتفع الطلب على الاحتياطات مع زيادة نمو الصادرات ، أي أن حيازة الاحتياطات تعتبر كنتيجة مباشرة لاستراتيجية نمو الصادرات .[1]

2) نظرية التأمين الذاتي

تعود نظرية التأمين الذاتي إلى Hiller سنة 1966[2]، ينظر إلى احتياطي الصرف الأجنبي كوقائي يعكس الرغبة في التأمين الذاتي ضد الصدمات الخارجية ، هذه الأخيرة التي تؤدي الى أزمات مالية واقتصادية و هناك أحداث كبيرة تؤدي الى الصدمات الخارجية كتغير عوائد الصادرات خاصة في البلد الذي يعتمد على سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع.

وقد استمرت الاقتصاديات النامية في عملية تراكم الاحتياطيات الدولية والذي يعكس القلق المتزايد اتجاه حالة عد اليقين السائدة على المستوى الدولي و كذا الحاجة الى نوع من التأمين ضد الصدمات الخارجية.[3]

- ✓ تلجأ الدول الى تكوين احتياطات الصرف الأجنبي كتأمين ضد صدمات الصادرات و الواردات ، و الحساب المالي و ذلك من أجل تجنب العجز في ميزان المدفوعات .

أ. **<u>احتياطي الصرف كتأمين ضد صدمات الصادرات</u>**

نظرا للمكانة التي تحتلها الصادرات كمتغير في ميزان المدفوعات ، جعلها أكثر عرضة للتقلبات الدورية و الفجائية التي تؤثر على وضع الميزان ، بحيث كلما تعرضت الصادرات للصدمات كلما

[1] Petar Wjanovic**, «**Understanting The Recent Surge In The Accumulation Of International Reserves», **<u>OECD, Economics Départements,</u>** Working Paper N°866, 2011, P : 05

[2] Jaewoo Lee, "Insurance Value Of International Reserves ; An Option Picing Approach", **<u>IMF Working Paper</u>**, Wp 04/175, 2004, P 03.

[3] Mulder, Christian, 2000, «The Adequacy Of International Reserve Level: A New Approach, In Risk Management For Central Bankers»**,** Ed. By S.F. Frowen, Robert Pringle, And Benedict Weller (**<u>London: Central Banking Publications</u>**), February14,2011 ,P04.

كان العجز في ميزان المدفوعات كبير ، لذا تطلب تكوين حجم كافي من احتياطي الصرف الأجنبي لمواجهة هذا العجز .

ان خطورة التقلب في حصيلة الصادرات خاصة بالنسبة للدول النامية لا تقتصر فقط على التأثير في حجم الاحتياطات و انما يشمل هذا التأثير أيضا المتغيرات الاقتصادية الأخرى ، خاصة و أن الدول النامية تعتمد بشكل كبير في صادراتها على سلعة واحدة أو سلعتين ، لذا فإن هذه الدول بحاجة لتكوين أكبر حجم من الاحتياطات مقارنة بالدول المتقدمة .[1]

ب. <u>التحوط ضد عدم استقرار الواردات.</u>

تعتبر الواردات من أهم العوامل التي تحكم الطلب على احتياطي الصرف الأجنبي خاصة في الدول النامية ، أي أن الاحتياطات هي المصدر الرئيسي لتأمين الواردات بسبب الصعوبات التي تواجه هذه الدول في الحصول على السيولة من مصادر أخرى .

ان ارتفاع حصيلة الواردات بالنسبة للصادرات تشكل عجزا في الميزان التجاري و بالتالي تشكل عجزا في ميزان المدفوعات، هذا ما يتطلب توفر حجم كافي من احتياطات الصرف حتى لا يلجأ البلد الى اتخاذ اجراءات بديلة .

ان البلد القادر على ممارسة الضغط على وارداته يمكنه معالجة العجز ، و بالتالي يكون طلبه على الاحتياطي أقل من البلد غير القادر على ممارسة الضغط على وارداته .[2]

<u>ج. التأمين ضد تقلبات حساب رأس المال</u>

ان زيادة تدفقات رؤوس الأموال تؤدي الى زيادة تراكم احتياطي الصرف ، و تحرير حساب رأس المال يجعله أكثر عرضة للصدمات الخارجية و التي بدورها تؤدي الى حدوث أزمات مالية .[3]

1-4-3 نظرية تكلفة الفرصة البديلة .

تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالاحتياطيات : يحقق تكوين حجم مهم من احتياطي الصرف الأجنبي العديد من المنافع لاقتصاد الدولة، إلا أنو لا يخلو من تكلفة تتحملها الدولة نتيجة حيازة هذه الاحتياطيات، تسمى بتكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالاحتياطيات.

[1] سهيلة مواكني ،مرجع سابق، ص 57.
[2] سهيلة مواكني ،مرجع سابق، ص58.
[3] محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان يسري"**التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999 ،ص311 .

عرفت تكلفة الفرصة البديلة من قبل الاقتصاديين " BEN BASSANT و " GOTTLICH " على أنها الفرق بين العائد على احتياطي الصرف الأجنبي وبين الإنتاجية الحدية المضحى بها من الاستثمار البديل في رأس المال الثابت[1] .

و يمكن تعريفها على أنها الفرص الضائعة التي تضحي بها الدولة نتيجة لاحتفاظها بهذه الاحتياطيات، هذه الفرص إنما تتمثل في الزيادة الممكنة للواردات الاستهلاكية و الوسيطية والإنتاجية ، ناهيك على أن الدولة إذا كانت تحتفظ بالذهب ضمن مكونات احتياطاتها فإن الاحتفاظ بالذهب لا يدر أي عائد .

و قد عرفت تكلفة الفرصة البديلة من طرف عدة اقتصاديين :

- قام الاقتصادي « IYOHA » بإدخال سعر الفائدة على حيازة احتياطيات الصرف الأجنبي، ووضع فرضا أن العلاقة بين سعر الفائدة والاحتياطيات علاقة طردية أي كلما ارتفع سعر الفائدة على حيازة احتياطي الصرف الأجنبي كلما ارتفع المستوى الأمثل للاحتياطيات، واعتبر أن سعر الفائدة هو مقلوب تكلفة الفرصة البديلة لحيازة الاحتياطيات، كما اعتبر أن سعر الخصم الذي يحدده البنك المركزي في كل بلد مقياس لسعر الفائدة على احتياطي الصرف الأجنبي[2].
- انتقد الاقتصادي YOICHI SHINKA سعر الفائدة الذي استخدمهIYOHA واقترح أن سعر الفائدة الواجب استخدامه يجب أن يكون متغير مثل سعر الفائدة على الدولار، سعر الفائدة الخاص بكل بلد ، بحيث الفارق يقيس مقلوب تكلفة الفرصة البديلة لحيازة الاحتياطيات.[3]
- دراسة LANDELL MILLS عرف تكلف الفرصة البديلة بأنها الدخل المضحى به من وراء حيازة الاحتياطيات مع طرح العائد على استثمار تلك الوحدة. وقد أدخل تكلفة الفرصة البديلة لحيازة الاحتياطيات في ظل صعوبات الدين الخارجي ومن ثم صعوبة خدمة الدين، فعندما تقيم تكلفة حيازة الاحتياطيات بسعر الفائدة التي يجب على الدولة أف تدفعها في سوق الاقتراض الدولي فإن حيازة الاحتياطيات ستكون مكلفة.[4]

1-4-2 مؤشرات قياس كفاية الاحتياطات

[1] BEN Bassant And Gotlich ,«**On The Effet Of Opportunity Cost On International Reserves Holding**», Review Of Economics And Statistics, USA, 1991, P :329.
[2] Iyoha,« **Demand For International Reserves In Less Developed Countries**», Review Of Economics And Statistics, USA, 1976, P :351.
[3] Yoichi Chinka, «**Demand For International Reserves, In LDC**», Review Of Economics And Statistics, N° 4, Vol.XI, 1979.
[4] Kelly M**, «The Demand For International Reserves»**, American Economic Review, 1970.

لمعرفة المستوى الأمثل لاحتياطي الصرف هناك عدة مؤشرات لها القدرة على و صف حالة العلاقات التجارية بين البلد و الخارج منها :

1) قاعدة الاستيراد

هي مؤشر يبين القدرة على تمويل واردات الاقتصاد في حال نقص الصادرات، و ينظر إلى نسبة تغطية الواردات كمقياس لعدد أشهر الواردات التي تضمن الاستمرارية عند توقف التدفقات مثل عائدات التصدير، ولا تتوفر أي عوائد أخرى من العملات الأجنبية ، ولا يمكن توفير العملة الأجنبية اللازمة للواردات إلا من الاحتياطيات[1]. وفقا للنسخة الأكثر شيوعا من قاعدة الاستيراد ، يجب أن توفر الاحتياطيات تغطية لمدة 3 أشهر من الواردات. يعود أصل القاعدة إلى الخمسينيات من القرن العشرين ؛ وقد اقترح صندوق النقد الدولي لأول مرة كقاعدة جديدة ، بحجة أنه في ميزان المدفوعات كانت العمليات الخارجية تمثل العامل المحدد ، عندما تم حساب المؤشر لأول مرة ، تراوحت احتياطيات البلدان قيد الاستعراض بين 3 و 6 أشهر من الواردات ، بينما حدد صندوق النقد الدولي في البداية 3 إلى 5 أشهر من الواردات. ومع ذلك ، يتم الآن استخدام مستوى 3 أشهر بشكل خاص بشكل حصري ، والذي يتوافق مع الحد الأدنى من النطاقات السابقة. ومع ذلك ، وكما لوحظ من قبل Wijnholds و Kapteyn ، فإن المستوى المفضل لمدة 3 أشهر من قاعدة الاستيراد ليس له أساس نظري ولا تجريبي، يمكن اعتباره قاعدة تستند إلى تقاليد معينة.[2]

عند تحديد قيمة الواردات ، يستخدم صندوق النقد الدولي عادة منهجية تطلُعية ، أي أنه يدرس الواردات المتوقعة في الفترة القادمة ، في حين تميل البنوك الاستثمارية إلى حساب الواردات بأثر رجعي، يأخذ المؤشر في الاعتبار الواردات من السلع والخدمات، وقد يعزى انتشار القاعدة إلى سهولة قياسها لأن إحصاءات ميزان المدفوعات متاحة لعدد من البلدان.

وتوصي الأدبيات بقاعدة الاستيراد لتلك البلدان التي لا تستطيع الوصول إلى أسواق رأس المال أو الوصول إليها بشكل محدود أو تطبق ضوابط رأس المال[3]. قد يكون أحد أسباب الوصول المحدود إلى أسواق رأس

[1] Newman C. Oputa And Toyin S. Ogunleye,«External Reserves Accumulation And The Estimation Of Theadequacy Level For Nigeria»,Central Bank Of Nigeria ,**Economic And Financial Review**,Volume 48/3 September 2010, P6.
[2] Csaba Csávás – Gabriella Csom-Bíró,« Indicators Used For The Assessment Of The Reserve Adequacy Of Emerging And Developing Countries – International Trends In The Mirror Of Theories», **Financial And Economic Review**, Vol. 16 Issue 1., March 2017, P9.
[3] **IMF** ,Guidance Note On The Assessment Of Reserve Adequacy And Related Considerations,2016.

المال الدولية هو ذلك لا يتم تحرير حساب رأس المال الخاص بهم ، لأنها تطبق ضوابط رأس المال. ومع ذلك ، فمن الممكن حتى بدون ضوابط أنه بسبب انخفاض مستوى التطوير أو المخاطر العالية ، لا يرغب المستثمرون الأجانب في تمويل هذه البلدان. قد يكون هذا المؤشر مناسبا أيضا للبلدان المصدرة للسلع في سيناريو الأزمة عندما تنخفض أسعار السلع الأساسية ، أي أن عائدات التصدير قد تنخفض إلى درجة أكبر من أي مكان آخر. بالإضافة إلى ذلك ، عندما يكون محتوى الواردات من الصادرات منخفضا، قد يكون هذا المؤشر أكثر أهمية ، حيث أن انخفاض الصادرات ليس بالضرورة يرافقه انخفاض التلقائي في الواردات. قد يرتبط استخدام قاعدة الاستيراد مباشرة بتمويل الحساب الجاري ، كهدف احتياطي.

تحسب قاعدة الاستيراد كما يلي:

$$R_A = R_S / M$$

حيث :

- R_A : الاحتياطي الكافي ؛
- R_S : مخزون الاحتياطات ؛
- M : الواردات .[1]

2) المجاميع النقدية (مؤشر الاحتياطات الى عرض النقود (R/M_2))

Kaminsky (1999) هو أول من أشار الى نسبة الاحتياطات /القاعدة النقدية[2]، يعتبر هذا المؤشر كمقياس لكفاية الاحتياطيات في حالة وجود إمكانية هروب رؤوس الأموال عن طريق المقيمين الحاليين وهو يقيس احتمالية وقوع أزمة مالية.[3] ووفقا لقواعد المجاميع النقدية ، يجب أن تغطي الاحتياطيات نسبة معينة من مؤشر الحجم النقدي ، وهو ما يطلق عليه الإجمالي النقدي. يحتفظ المؤشر بمتطلبات احتياطي النقد الأجنبي الناشئة عن التحليق المحتمل لرأس المال من قِبل الجهات الفاعلة المقيمة في حالة الأزمات ، عندما تنخفض ثقة الجهات الفاعلة المحلية بالعملة الوطنية وتبدأ بتصفية مدخراتها المحتفظ بها في

[1] عبد القادر بوكريد ، مرجع سابق ، ص58.

[2] Kaminsky,GL,« Currency And Banking Crises : The Early Warnings Of Distress» , **IMF Working Paper** 99/178,1999,P16.

[3] Agarwal, «**Optimal Monetary Reserves For Developing Countries»**, Welwirts Chaft Liches Archive, N°11,1971, P :29.

الودائع المصرفية أو النقدية ، من خلال تحويلها إلى أدوات أجنبية. ويستند هذا النهج على افتراض أنه في حالة الأزمات لا يقتصر الأمر على التمويل الخارجي الذي قد يتوقف ، ولكن المستثمرين المحليين يجوز لهم أيضا نقل الأصول الى الخارج، قد يكون هذا "النزيف الداخلي" أعلى من تلك التي نشأت من عجز الحساب الجاري أو من الديون الخارجية قصيرة الأجل.[1]

- احتياطي يعادل 5-20٪ من M2: الاقتصادات التي تحتاج إلى دعم الثقة في قيمة العملة المحلية وتقليل مخاطر هروب رأس المال قد تجد هذا المعيار مفيدا، تتطلب أسعار الصرف الأقل مرونة الاحتياطيات الأعلى نسبة إلى M2.[2]

إن الرصيد النقدي الأكثر استخداما هو الرصيد النقدي M2 (النقد والودائع المصرفية التي تستحق خلال أقل من سنتين ، والمعروفة أيضا باسم "النقود العريضة"). ولهذا يصف صندوق النقد الدولي نسبة 20 في المائة ، في حين اقترح آخرون ، على سبيل المثال Wijnholds و Kapteyn ، نطاقا يتراوح من 5 إلى 10 و 10 إلى 20 بالمائة ، وذلك حسب تقلب احتياطي النقد الأجنبي بالنسبة إلى العملة النقدية الإجمالي ونوع نظام سعر الصرف لبلد معين. وهناك أمثلة لاستخدام فئات مجمعة نقدية أخرى كذلك: يشمل مجمّع M3 أيضا ، بالإضافة إلى خصوم النظام المصرفي المدرجة في M2 .[3]

و يحسب المؤشر كما يلي :

$$R_A = R_S / M_2$$

R_A : الاحتياطي الكافي

R_S : مخزون الاحتياطات

M_2 : النقود بمعناها الواسع .

[1] Csaba Csávás – Gabriella Csom-Bíró,Op.Cit,P8.
[2] Calafell, J. G. – Padilla Del Bosque, R,«The Ratio Of International Reserves To Short-Term External Debt As An Indicator Of External Vulnerability: Some Lessons From The Experience Of Mexico And Other Emerging Economies». **G24 Research Papers**.,2002.
[3] García, Pablo And Claudio Soto, «Large Hoardings Of International Reserves: Are They Worth It?» Central **Bank Of Chile Working Papers** No. 299,2004.

3) مؤشر Guidotti–Greenspan (مؤشر تغطية الاحتياطات للديون الخارجية قصيرة الأجل)

وفقا لقاعدة Guidotti–Greenspan ، يجب أن تغطي احتياطيات العملات الأجنبية الديون الخارجية قصيرة الأجل ، أي تلك الديون التي تستحق في غضون عام واحد. وفي وقت سابق اعتبرت بنود ميزان المدفوعات المصدر الرئيسي للضعف الخارجي ، بعد أزمات عام 1997 في جنوب شرق آسيا ، انتقل التركيز إلى تقلب المعاملات الرأسمالية[1]. ظهرت فكرة استخدام الديون الخارجية قصيرة الأجل كمؤشر احتياطي بعد فترة وجيزة من اندلاع هذه الأزمات ، في وقت مبكر من ديسمبر 1997 ، في اجتماع بنك التسويات الدولية للبنك المركزي استنادا إلى الخبرات المكتسبة في الأزمات ، كان (بابلو إ. غويدوتي) ، نائب محافظ البنك المركزي الأسبق في الأرجنتين ، الذي صاغ لأول مرة في ندوة بون لمجموعة البلدان النامية من مجموعة 33 التي عقدت في آذار / مارس 1999. ، أن احتياطي النقد الأجنبي يجب أن يكون كافيا لضمان أن تكون البلاد قادرة على العيش بدون اقتراض أجنبي جديد لمدة تصل إلى سنة واحدة.

في نفس الوقت تقريباً ، قام (ألان جرينسبان) ، الحاكم السابق للاحتياطي الفيدرالي بتشذيب القاعدة في أبريل 1999 في أحد مؤتمرات البنك الدولي. ووفقا لذلك ، يجب أن يتجاوز احتياطي العملات الأجنبية ديون البلد للعملة الأجنبية التي تستحق خلال عام واحد.

تم نشر دراسة في وقت مبكر من سبتمبر 1999 ، والتي درست دور نسبة احتياطي النقد الأجنبي إلى الديون قصيرة الأجل في الأزمات السابقة. وفي مارس 2000 ، أوصى صندوق النقد الدولي بالفعل باستخدام الديون الخارجية قصيرة الأجل لتقييم مدى كفاية الاحتياطي ، وبعد فترة وجيزة ، بدأ الصندوق في استخدامه[2]. لا توجد معلومات متاحة عن سبب تحديد قيمة الحد الأدنى لمدة عام.

يحتوي حكم Guidotti – Greenspan على عدة إصدارات معدلة أيضا وفقا لأحد البدائل ، بالإضافة إلى الديون الخارجية قصيرة الأجل ، يجب أن يغطي الاحتياطي أيضا عجز الحساب الجاري المتوقع للسنة القادمة . والسبب في ذلك هو أن عجز الحساب الجاري قد يستلزم شرطا إضافيا لاحتياطي النقد الأجنبي. وعادة ما يتم التعامل مع هذا التعديل بطريقة غير متماثلة ، أي عندما يكون رصيد الحساب الجاري موجب

[1] Odenius, J. – Rajan, A.« **Central Bank FX Reserve Adequacy»**, A Historical Perspective,2013. Http://Www3.Prudential.Com/Fi/Pdf/Prudential-Fixed-Income-Centralbankfx-0913.Pdf, Downloaded: 26march 2017.

[2] **IMF** , «Debt- And Reserve-Related Indicators Of External Vulnerability». Prepared By The Policy Development And Review Department In Consultation With Other Departments,2000, March 23.

لا يتم خصمه من مبلغ الدين الخارجي قصير الأجل[1]. كما يستخدمه صندوق النقد الدولي في التقييمات القطرية بموجب المادة الرابعة ، في حالة بعض البلدان التي تصارع عجز الحساب الجاري. وهناك نسخة معدلة أخرى للديون الخارجية قصيرة الأجل هي خدمة الديون الخارجية التي تأخذ في الاعتبار أيضا مدفوعات الفائدة ، بالإضافة إلى المكونات الرئيسية للديون الخارجية.

الديون الخارجية المنتهية ، على الرغم من استخدام هذا المؤشر الاحتياطي في كثير من الأحيان. علاوة على ذلك ، يشير صندوق النقد الدولي في بعض البلدان إلى أنه يتضمن جزءاً من القروض الخارجية بين الشركات التي تنتهي خلال سنة واحدة في الديون الخارجية قصيرة الأجل ، على الرغم من حقيقة أن القروض داخل المجموعة تنتمي إلى فئة رأس المال العامل بدلا من فئة الديون. يفترض المؤشر المعدل أنه في حالة حدوث أزمة ، قد يؤدي تدفق القروض بين الشركات إلى حدوث عدة مخاطر. تتضمن طريقة التقييم الخاصة بوكالات التصنيف الائتماني أيضا قاعدة الديون الخارجية قصيرة الأجل ، خاصة الإصدارات المعدلة لذلك، على سبيل المثال تقوم وكالة موديز ، عند تقييم مستوى الضعف الخارجي والاحتياطي الخارجي في بعض البلدان ، بإضافة ودائع طويلة الأجل لغير المقيمين لدى البنوك المحلية إلى الديون الخارجية قصيرة الأجل ومقارنتها بالاحتياطيات المعدلة.

$$RA=R_S/M+Dt$$

حيث :

R_A : الاحتياطي الكافي

R_S : مخزون الاحتياطات

Dt : الديون الخارجية القصيرة الأجل

• الاحتياطيات مساوية للديون الخارجية قصيرة الأجل: البلدان التي قد تكون معرضة للخطر يمكن لأزمة حساب رأس المال الاستفادة من احتياطيات كافية لتغطية جميع الديون الالتزامات المستحقة خلال العام

[1] **IMF** ,«Assessing Reserve Adequacy». IMF Policy Paper, **Monetary And Capital Markets, Research, And Strategy, Policy, And Review Departments**,2011, February.

المقبل. هذا المعيار ، المعروف باسم حكم غرينسبان – Guidotti ، هو المعيار الأكثر تفضيلا لقياس قابلية التعرض لأزمة حساب رأس المال ، وأهميته للوقاية من أزمة العملات لديه أقوى دعم تجريبي.[1]

مؤشر الاحتياطات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي[2] : احتياطيات الصرف الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي أحيانا تستخدم ولكن لديها القليل من الدعم النظري أو التجريبي؛ ويستخدم كعامل للتحليل والمقارنة مع البلدان المناظرة، و توفر هذه النسبة معلومات عن حصة الاحتياطات من ثروة البلد.

1-5 سعر الصرف و الاحتياطات الأجنبية .

يعد احتياطي الصرف الأجنبي من الأدوات الهامة التي تستخدمها السلطات النقدية و المتمثلة في البنوك المركزية للحد من التقلبات التي قد تحدث على أسعار الصرف .

أولا: سعر الصرف

- يعرف سعر الصرف بأنه النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني أو هو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي.[3]
- يعرف سعر الصرف الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية وكثيرا ما يكون الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات وتوفير الواردات. [4]

[1] Matthieu And Christian Mulder, «External Vulnerability In Emerging Market Economies: How High Liquidity Can Offset Weak Fundamentals And The Effects Of Contagion», **IMF Working Paper** No. WP/99/88.
[2] Dariusz Urban«-Macroeconomic Considerations And Motives Of Sovereign Wealth Funds Activity», Vol. 5 I, Ssue 2 ,2011,P48.
[3] د/شمعون شمعون ، **البورصة (بورصة الجزائر)**، دار الأطلس للنشر والتوزيع 1994 ص 139
[4] د/ محمود حميدات ، **مدخل للتحليل النقدي** ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1966 ص 105

- هو عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات. [1]
- عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى.[2]

يمكن تعريفه على أنه عدد الوحدات من عملة معينة اللازمة للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، ويقصد به عملية تحويل عملة أجنبية لعملة محلية أو تحويل عملة محلية مقابل عملة أجنبية أي سعر عملة لعملة أخرى بحيث تعتبر الأولى سلعة والثانية تعتبر ثمن لها .

ثانيا: صيغ سعر الصرف

يوجد أربع صيغ لسعر الصرف وهي :

1. سعر الصرف الإسمي: هو مقياس لقيمة عملة بلد ما التي يمكن تبادلها مع عملة بلد آخر، حيث يتم تبادل العملات أو عمليات بيع وشراء العملات حسب قيم هذه العملات [3].

و نستطيع القول أنه يوجد سعر الصرف رسمي يكون أساس المبادلات الجارية الرسمية وسعر الصرف الموازي الخاص بالأسواق الموازية [4].

ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما طبقا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة معينة كما يمكن لهذا السعر أن يتغير حسب تغير طلبه وعرضه أو بسبب نظام الصرف المعتمد في البلد، كما أن سعر الصرف الإسمي هو سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ القوة الشرائية للعملة بعين الاعتبار .

2. سعر الصرف الحقيقي: هو السعر الذي يمنح العملة المحلية قيمتها الحقيقية وهو عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، إذا هو مقياس القدرة على المنافسة والمتعاملين الاقتصاديين يعتمدون عليه في اتخاذ قراراهم، مثلا بلدين كالجزائر والولايات المتحدة الأمريكية يكون سعر الصرف الحقيقي هو[5] :

$$(P/P^*)\ TCR = TCN$$

TCR :سعر الصرف الحقيقي.

---

[1] **د/** عبد المجيد قدي،**مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. 2004/2003 ص 103.

[2] الطاهر قانة، **اقتصاديات صرف النقود والعملات**، دار الخلدونية، الج ا زئر، 9002 ، ص

[3] عبد المجيد قدي، مرجع سابق ،ص103.

[4] Dominique Philon,« **Le Teaux De Change»**,3eme Edition ,Paris,2001,P35.

[5] الطاهر قانة، مرجع سابق ، ص12.

TCN : سعر الصرف الاسمي.

Pو ***P** هي مؤشر الأسعار المحلية ومؤشر الأسعار الخارجية على التوالي.

- **سعر الصرف الفعلي** :هو عبارة عن قياس سعر صرف بلد معين بالنسبة لمنطقة نقدية محددة، أي بالنسبة لعملات الشركاء التجاريين الكبار لهذا البلد.

من شأن قياس سعر الصرف الفعلي أن يسمح بمتابعة تطور القدرة التنافسية السعرية للاقتصاد الوطني، وهو أمر مهم للغاية بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين وصناع القرار ونجد: [1]

- **سعر الصرف الفعلي الاسمي** :يعبر هذا السعر على العلاقة الكلية الناشئة بين القيمة الفعلية للعملة المحلية معبرا عنها بمعدل معين والقيمة المجمعة لسلة العملات الأجنبية المعبر عنها بنفس المعدل في فترة زمنية ما، وكذا تفسير تغيير القيمة الاسمية لسلة ثابتة من العملات نتيجة لتحركات سعر الصرف الاسمي .[2]
- **سعر الصرف الفعلي الحقيقي** :هو سعر صرف اسمي حقيقي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية معدلة بالفرق المرجح للأسعار الأجنبية والمحلية، ويعتبر هذا المؤشر ذو دلالة ملائمة على تنافسية البلد اتجاه الخارج.[3]

ثالثا: أنواع سعر الصرف

يمكن أن تصنف أنواع الصرف من حيث الشكل، ومن حيث معيار زمن التنفيذ حتى تُضمن مجرى المعاملات في أسواق الصرف الأجنبي، ويمكن تمييزها من خلال:

1. من حيث الشكل:[4]

يمكن ادراج نوعين من حيث الشكل وهما سعر الصرف اليدوي و سعر الصرف المسحوب.

أ. الصرف اليدوي :هو الذي تتم عملية المبادلة فيه ما بين وحدات من النقد الوطني لقاء وحدات من النقد الأجنبي يدا بيد ما بين الصراف و المشتري .

[1] مسعود مجيطنة، **دروس في المالية الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009 ، ص22

[2] عبد الحسين جليل عبد المحسن الغالبي، **سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية و تطبيقات)**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 9000 ، ص92

[3] لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، مكتبة الحسن العصرية للطباعة والنشر، لبنان، 2009 ، ص 74.

[4] بسام الحجار، **نظام النقد الدولي وأسعار الصرف**، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2009 ، ص 140.

ب. الصرف المسحوب:و هو الذي تتم فيه عملية المبادلة على أوراق مسحوبة على الخارج و تعطي حاملها الحق في تحويلها في الخارج إلى نقود أجنبية مثل الكمبيالات المسحوبة على الخارج و الحوالات المصرفية بأنواعها المختلفة.

2. **من حيث المعاملات:** [1]

أ. سعر الصرف العاجل: عندما يتم الاتفاق على تسليم العملة عند تاريخ الشراء فان سعر الشراء يسمى بسعر الصرف الحالي ،فالمبادلات الحالية تعني شراء مثلا دولار أمريكي من الصرافين و البنوك و يتم وفقا لمعدلات الصرف الحالية .

ب. سعر الصرف الآجل : عندما يتم الاتفاق على شراء الصرف الأجنبي بتاريخ مستقبلي للتسليم فإن سعر الشراء في هذه الحالة يسمى سعر الصرف الآجل أو المستقبلي ،و في مثل هذا التعاقد فإن سعر الصرف للعملة الأجنبية يبقى ثابتا بغض النظر عما يحدث لسعر الصرف العاجل أو الحالي ، و تتراوح فترات هذه العقود ما بين شهر واحد إلى غاية اثني عشر شهرا للتسليم المستقبلي.

سعر الصرف الآجل = سعر الصرف الفوري + ثمن التأجيل.

رابعا: وظائف أسعار الصرف

ان من أبرز الوظائف التي يقوم بها سعر الصرف في التعاملات الاقتصادية هي:[2]

أ. وظيفة قياسية: سعر الصرف من أكثر الوسائل ملائمة للمنتجين المحليين من أجل قياس ومقارنة الأسعار المحلية لمختلف ما ينتجونه مع أسعارها في السوق الدولية وبالتالي يعتبر سعر الصرف الرابط بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

ب. وظيفة تطويرية: يؤثر سعر الصرف على الجانب السلعي للتجارة الخارجية للدول حيث يلعب دورا هاما في تطوير صادرات دولة ما بالنسبة لدول أخرى وكذلك قد يتسبب في الاستغناء عن قطاعات صناعية كبيرة بسبب الاستيراد الأقل سعرا من الأسعار المحلية فمثلا ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار يحفز الاوروبيين على شراء السلع الامريكية الأرخص سعرا مقارنة بأوروبا مما يزيد الصادرات الأمريكية.

[1] شمعون شمعون ،مرجع سابق ،ص140.
[2] عرفان تقي الحسني، **الاقتصاد الدولي** ، مجدلاوي، الأردن،2009، ص147-148.

ج. وظيفة توزيعية: تتمثل في توزيع الدخل القومي العالمي بين مختلف بلدان العالم، ولأن سعر الصرف مقيد بالتجارة الخارجية فله وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي . فكل ما يصاحب عملية تغيير قيمة القيمة الخارجية لعملة ما سواء بالزيادة أو النقصان ستؤثر على حجم احتياطات البنوك المركزية في البلدان الأخرى.

خامسا: أنظمة سعر الصرف

ويقصد بنظام الصرف هو الكيفية التي تحدد على أساسها أسعار صرف العملات [1]، وتعتمد عليه الدول في تحديدها لمعدلات صرف عملتها، هذه الأخيرة هي محط اهتمام كبير من قبل السلطات العمومية الوطنية لأنه وسيلة مهمة للاستقرار على المستوى الاقتصاد الكلي.

ان اختيار نظام معين يتحدد بحسب خصائص الاقتصاد الوطني وتطور المحيط الاقتصادي والمالي العالمي، ومن هنا يمكن أن يتخذ النظام النقدي لأي دولة أحد الأشكال التالية:

أ) نظام الصرف الثابت

يمكن تعريفه على أنه النظام الذي يتم فيه ربط عملة وطنية ما بعملة أجنبية لتميز هذه الأخيرة بمواصفات معينة كالقوة و الاستقرار ، أو تثبيت سعر صرف عملة دولة ما الى سلة عملات صعبة بمعدل صرف ثابت (كالدولار، اليورو، الجنيه الاسترليني ،الين الياباني و اليوان الصيني)،

ويتم الاعلان عن سعر الدولار المعادل لحقوق السحب الخاصة يوميا من قبل صندوق النقد الدولي ، حيث تقوم الدول المعنية بالتعديل في سعر عملتها بالدولار لتحقيق سعر صرف ثابت .

يسمح هذا النظام بتقدير الأرباح المستقبلية بالنسبة للمنتجين ، ومن ثم يتم تحديد الكميات التي يرغبون في انتاجها ، كما أنه يزيد الثقة في العملة نتيجة استقرار سعرها .

[1] FAUGERE.J-P Et VOISIN.C,« **Le Systéme Financier Et Monétaire International»,**Edtion.Nathan.,1994,P80.

لكن من عيوب هذا النظام هو حاجة الدولة الى تكوين احتياطات كبيرة لتتدخل بها السلطة النقدية في أسواق الصرف الأجنبي بشراء العملة المحلية للمحافظة على قيمتها تجاه الضغوط السوقية، كما أن النظام يساعد على نقل التضخم والصدمات الخارجية بقوة إلى الاقتصاد المحلي.

ب) نظام الصرف المرن

يتميز هذا النظام بالمرونة و القابلية في التعديل على أساس بعض المؤشرات الاقتصادية للبلد ، و يندرج تحت هذا النظام نوعين رئيسين هما:

❖ نظام الصرف الحر :

في هذا النظام تسمح الدولة لقوى السوق أن تحدد سعر صرف عملتها مقابل العملات الأخرى وفق العرض و الطلب لتلك العملات .[1]

تلجأ الدول الى تبني هذا النظام لأن التغيرات في سعر الصرف تؤدي الى التسوية التلقائية لميزان المدفوعات كما أنه يعزل الدول عن التضخم و البطالة في الدول الأخرى .

إلا أن الدول التي تعاني من مشاكل اقتصادية و تنتهج هذا النظام فإنها تعمِّق الحجم ، حيث تؤثر التقلبات في أسعار الصرف على المتغيرات الكلية من جهة و رغبة المستثمرين بأسواق تلك الدول وبالتالي يؤدي الى شيوع المضاربة المؤدية إلى عدم استقرار العملة، وفي أحوال معينة قد تؤدي المضاربة إلى انهيار قيمة العملة.

❖ نظام الصرف المعوم المدار

في هذا النوع من النظام تتدخل السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي بتعديل أسعار صرفها في سوق الصرف دون أن يحدد مسبقا أهداف سعر الصرف، أو دون المبادرة في تطبيق هذه الأهداف، والمؤشرات التي تستعمل لتسيير سعر الصرف تترك عموما لتقديرات السلطات، بما فيها مثلا وضعية ميزان المدفوعات، مستوى الاحتياطات الدولية و تطور السوق الموازية، ولا تكون التعديلات بالضرورة أوتوماتيكية.[2]

العلاقة بين سعر الصرف و الاحتياطات الأجنبية

[1] اسماعيل ابراهيم طراد، **ادارة العملات الأجنبية** ، الطبعة2،عمان ، 2005،ص 47.

[2] سمير آيت يحي، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، **مجلة الباحث**، دورية سنوية، جامعة ورقلة، العدد 09 ، 2011 ، ص 62.

لدراسة العلاقة بين المتغيرين سيتم التطرق الى تبيان العلاقة بين أنظمة سعر الصرف و الاحتياطات الأجنبية من خلال ما يلي :

1-5-1 نظام الصرف الثابت و الاحتياطات

يتم تحديد سعر الصرف مسبقا في ظل سعر الصرف الثابت ، و يكون البنك المركزي ملزما بالحفاظ على هذا السعر و على الحدود المرتبطة به ، ومن ثم فإن سعر الصرف يمكن أن لا يترتب عليه مساواة بين الكميات المعروضة و المطلوبة في السوق ، ومن ثم فإن التغيرات في الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي يجب أن تسد الفجوة في حالة حدوث زيادة في العرض أو الطلب على العملات الأجنبية ، أي أن الفائض أو العجز في المعاملات الدولية يمكن أن يقاس من خلال التغيرات في الاحتياطي الأجنبي .[1]

في حالة نفاذ الاحتياطات تقوم السلطات النقدية بالاقتراض لإعادة تكوين احتياطات جديدة ، إذا كان العجز في ميزان مدفوعاتها طارئ بفعل صدمة مؤقتة ، أما إذا كان الاقتراض بسبب العجز في ميزان المدفوعات بفعل أسباب هيكلية في بنية الاقتصاد المحلي أو العالمي فهنا يصبح الاقتراض بدون جدوى ، و بالتالي تضطر الدولة الى التخلي عن دعم سعر الصرف السابق ، سامحة لقوى السوق أن ترفعه حتى يزول العجز و الذي قد يولد فائضا في النقد الأجنبي و تتمكم من شراءه لتكوين احتياطات جديدة . وفي دراسة John s hodgson و Mark قاما بتقديم شكل افتراضي اتدخل البنك المركزي البريطاني بهدف تثبيت سعر الصرف و تأثير التدخل على الاحتياطات الدولية ، كما هو موضح في الشكل التالي :

[1] موردخاي كريانين، ترجمة مجد ابراهيم منصور و علي مسعود عطية ، **الاقتصاد الدولي (مدخل السياسات)** ، دار المريخ للنشر، الرياض ،ص 282.

الشكل (1-4) التدخل الحكومي لتثبيت سعر الصرف

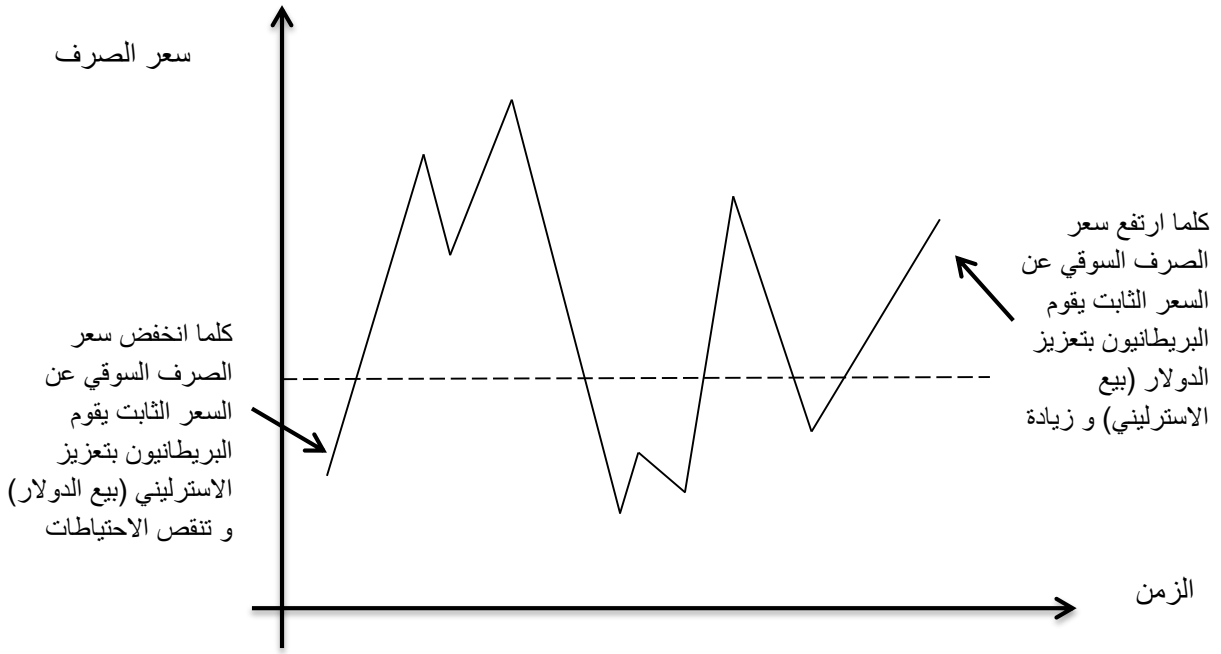

Source : John S Hodgson , Mark G Herander,« International Economic Relations» , Prentice-Hall,1983,P200

الشكل أعلاه يوضح أن البنك المركزي يقوم بالحفاظ على سعر الصرف عند دولارين لكل جنيه استرليني ، و يمثل الخط سعر الصرف التوازني و تثبيت الاسترليني عند 2 دولار لكل جنيه استرليني ، بحيث يجب على البنك المركزي البريطاني شراء الاسترليني من سوق الصرف عندما يبدأ سعر الصرف التوازني في الهبوط دون دولارين ، ويقوم ببيع الجنيه الاسترليني عندما يرتفع سعر الصرف فوق التوازني و بهذا تزيد الاحتياطات البريطانية .

1-5-2 نظام الصرف المعوم و الاحتياطات :

يتحدد سعر صرف العملات بتوازن العرض و الطلب في سوق الصرف الأجنبي و هذا في ظل نظام الصرف المعوم ، فالبلدان التي تقوم بتعويم عملاتها لا تحتاج الى الاحتفاظ باحتياطات ، ناهيك عن استخدامها .[1] كما أن التحرك نحو ترتيبات صرف أكثر مرونة يقلل من الحاجة و من ثم الطلب على

[1] جيفري فرنكل ، **المستحدث و المتقادم في دنيا النقد الأجنبي** ، مجلة التمويل و التنمية ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن ،سبتمبر 2009،ص14.

الاحتفاظ بالاحتياطات و لا سيما في الدول الصناعية و الدول النامية غير النفطية و هذا ما أكدته الدراسات التجريبية التي توصل اليها خان هيلر عام 1978 .[1]

وبالتالي الحكومات لا تتولى تحديد أو تثبيت سعر الصرف عند أي مستوى معين ، إنما تتدخل للحفاظ على الأوضاع التنظيمية للسوق.

العلاقة بين احتياطي الصرف الأجنبي و سعر الصرف :

تسعى الدول جاهدة الى تكوين قدر ملائم من احتياطي الصرف من أجل الدفاع عن مستوى سعر صرف العملة المحلية و المحافظة على استقرارها ، ويتم الاستعانة بالشكل التالي لتوضيح العلاقة أكثر :

الشكل (1-5) علاقة احتياطي الصرف الأجنبي بسعر الصرف

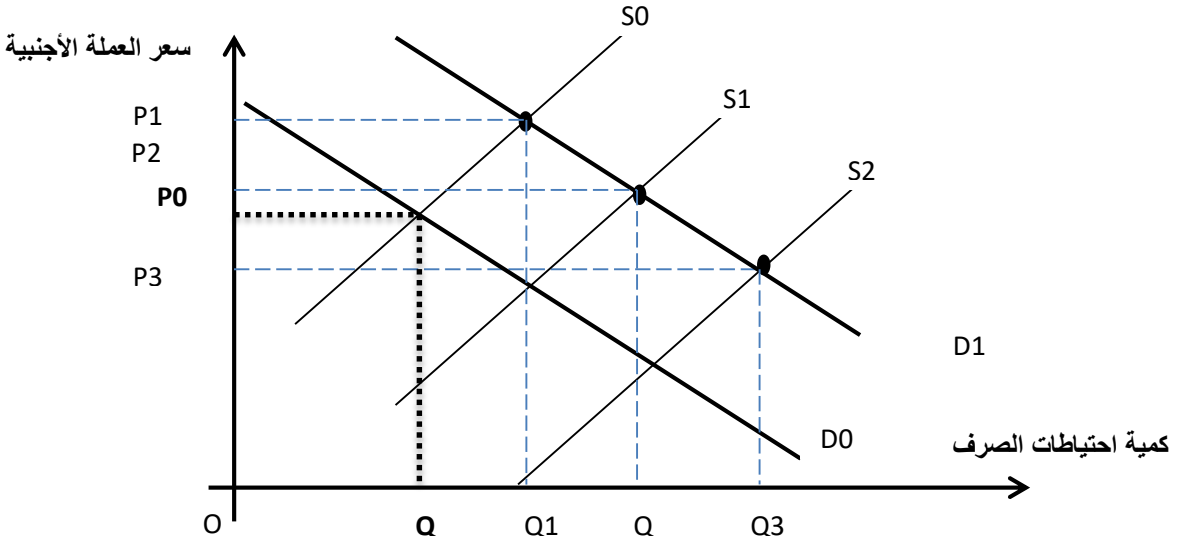

المصدر: رمزي زكي ، الاحتياطات الدولية و الأزمة الاقتصادية في الدول النامية ، مرجع سابق ، ص 118.

يمثل المحور الافقي في الشكل أعلاه كمية احتياطات الصرف الأجنبية التي تملكها الدولة والمحور العمودي : سعر الصرف الأجنبي أي عدد الوحدات من العملة المحلية لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية مثلا (1 أورو = 200د ج) ،أما الشكل فهو يعبر عن سوق الصرف الأجنبي مثلا للدولة (A) و العالم الخارجي

[1] عبد الحسين جليل ،عبد الحسن الغالبي ، **سعر الصرف و ادارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية و تطبيقات)** ،دار الصفاء للطباعة و النشر و التوزيع ، ط1، ص113.

المكون من دولة واحدة (B) كما يتم استبعاد رؤوس الأموال الخاصة في الأجل القصير و الطويل و أعمال المضاربة على الصرف الأجنبي من هذا السوق .

- (D0) يمثل خط الطلب على النقد الأجنبي و هو طلب المقيمين في A على السلع و الخدمات المنتجة في البلد B حيثما كلما كان سعر عملة الدولة Bمرتفع بالنسبة للمقيمين في الدولة Aدل على أن أسعار السلع و الخدمات في البلد B تكون مرتفعة بالنسبة للمقيمين في الدولة A

(S0) يمثل منحنى عرض الصرف الأجنبي في الدولة (A) وهو مشتق من طلب الدولة (B) على السلع المنتجة في الدولة (A) أي كلما كان سعر العملة الأجنبية بالنسبة للدولة (A) مرتفع دل على أن عملتها المحلية منخفضة و بالتالي أسعار السلع المنتجة تكون منخفضة بالنسبة للمقيمين في الدولة (B) ، هذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المنتجة في الدولة (A)من قبل المقيمين في الدولة (B) أي يقومون بزيادة عرض العملة الأجنبية للحصول على العملة المحلية و لذا يكون منحنى (S_0) ذو ميل موجب من الأقل الى الأعلى .

- يحدث التوازن في سوق الصرف عندما يتلاقى منحنى الطلب (D_0)مع منحنى العرض (S_0) فيتحدد السعر التوازني للصرف عند المستوى (P_0) و تكون الكمية التوازنية عند هذا السعر Q0 و هو السعر الذي ترغب السلطات النقدية في المحافظة عليه .
- في حالة حدوث اضطراب مفاجئ في سوق الصرف الأجنبي نتيجة الزيادة المفاجئة في الطلب على النقد الأجنبي ينتقل منحنى الطلب على النقد الأجنبي من (D_0) الى (D_1) ، بينما يبقى منحنى العرض (S_0) ثابت ، و حدوث التوازن في هذه الحالة سوف يؤدي الى تغير سعر الصرف التوازني فيرتفع الى (P_1) و تصبح الكمية التوازنية الجديدة (Q_1)، و بما أن الدولة تسعى للحفاظ على سعر الصرف عند (P_0) فإنها في هذه الحالة تتدخل في سوق الصرف الأجنبي ، وتقوم بعرض العملة الأجنبية لكي تواجه الزيادة التي حدثت في الطلب ، وفي هذه الحالة يجب أن تكون لديها كمية كافية من الاحتياطات من هذه العملة ، ومن الشكل للوصول إلى (P_0)يجب على الدولة أن تعرض في السوق كمية تعادل (OQ_3).

إن بقاء سعر الصرف عند المستوى (OP_1) يعني أن قيمة العملة المحلية للبلد (A) أرخص مقارنة للعملة الأجنبية ، أي أن أسعار السلع المحلية جد منخفضة في البلد(A)مقارنة بالتي في البلد (B) .

بافتراض أن الطلب الخارجي على السلع المحلية للدولة (A)مرن ، فإن منحنى عرض الصرف الأجنبي ينتقل إلى الأسف نحو اليمين (S_1) ،و بالتالي سوق الصرف يتجه نحو التوازن ، حيث ينخفض السعر التوازني إلى (OP_2)و الكمية التوازنية (OQ_2)، مع افتراض أن منحنى الطلب على الصرف الأجنبي (D1)و رغم كل هذا فإن هذا السعر التوازني الجديد ليس هو تسعى الدولة الى تحقيقه بل هو عند المستوى (OP_0) ، ولكي تصل الى هذا المستوى يجب عليها أن تعرض الصرف الأجنبي على المحو الذي يجعل السعر السائد عند المستوى (OP_0) و من الشكل السابق نجد أن هذه الكمية يجب أن لا تقل عن (Q_3) أو (Q_2) وهذه الكمية تشمل الاحتياطات اللازمة التي يجب أن تكون في حوزة السلطات النقدية ، و أن تتمكن من بيعها بسرعة لكي تحافظ على السعر القديم .

أما في حالة انتقال منحنى عرض الصرف الأجنبي إلى الوضع (S_2) و ظل منحنى الطلب عند(D1) فإن سوق الصرف الأجنبي يستعيد توازنه القديم دون تدخل الدولة. مما سبق نستنتج أنه اذا ارادت الدولة المحافظة على وضعية سعر الصرف الأجنبي ، و كانت سوق الصرف غير خاضعة لسيطرتها ، فيجب عليها الاحتفاظ بكميات ملائمة من احتياطي الصرف بائعة لهذه الاحتياطات في فترة زيادة الطلب على النقد الأجنبي و مشترية لها في الفترات التي يقل فيها الطلب .

1-6 واقع احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر .

1-6-1 مكونات احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر:

يتكون احتياطي الصرف الاجنبي في الجزائر من خمس عناصر : [1]

- الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي : و هو ما تملكه الجزائر من احتياطي لدى FMI؛
- الذهب : و يتكون من احتياطي الذهب ، و الذهب الذي لا يتوافق مع المعايير الدولية و استثمارات الذهب المؤقتة ؛
- اتفاقات الدفع الدولية ؛
- حقوق السحب الخاصة ؛

[1] هدى بوحنيك ، دور بنك الجزائر في تسيير العمليات المالية المرتبطة بالخارج ، **مجلة الباحث** ، دورية ، سنوية ، جامعة ورقلة ، العدد 02، 2010، ص07.

- العملات الصعبة .

حيث بدأت الجزائر عام 2000م ، بتعزيز احتياطات الصرف لديها و ذلك الأمر راجع الى الارتفاع الذي شهدته أسعار البترول في تلك الفترة ، خاصة و أن الجزائر تعتمد في اقتصادها على صادرات قطاع المحروقات كمصدر لتراكم احتياطاتها.

الجدول (1-5) تطور مكونات احتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة 1986-2016

الوحدة :مليار دينار

السنة	وضعية الاحتياطي لدى FMI	الذهب	اتفاقية الدفع الدولية	حقوق السحب الخاصة	العملات الصعبة (اصول اجنبية)
1986	0.873	0.965	14	0.806	**6.65**
1987	0.756	0.965	14	0.999	**6.65**
1988	0	0.965	14	0.015	**6.65**
1989	0	0.965	14	0.032	**6.65**
1990	0	0,965	0,01	0.034	**9,40**
1991	0	0,965	0,01	0.040	**34,48**
1992	0	1,1	0,27	0,02	**35,22**
1993	0	1,1	0,27	0,16	**37,06**
1994	0	1,1	0,005	0,98	**118,17**
1995	0,001	1,1	0,18	0,06	**110,28**
1996	0,001	1,05	0,34	0,28	**251,13**
1997	0,001	1,1	0,54	0,04	**483,25**
1998	0,001	1,1	0,5	0,09	**421,67**
1999	8,1	1,1	1,3	0,1	**319**
2000	8,3	1,1	0,7	0,2	**908,9**
2001	8,3	1,1	0,7	0,9	**1434,8**
2002	9,2	1,1	0,7	1,1	**1856,3**
2003	9,1	1,1	0,8	4,1	**2404,4**
2004	9,5	1,1	1,3	0.09	**3161**
2005	8,9	1,1	1,7	0,2	**4159,7**

5559,5	0,3	0,3	1,1	9,1	**2006**
7410,3	0,2	0,3	1,1	8,9	**2007**
10249	0,7	0,2	1,1	9,3	**2008**
10762,3	122,6	0,2	1,1	9,7	**2009**
11891,2	122,2	0	1,1	29,1	**2010**
13759,8	125,4	0,3	1,1	45,5	**2011**
14805,5	129	0,3	1,1	49,7	**2012**
15083,3	129,4	0,3	1,1	54,7	**2013**
15628,2	136,9	0,3	1,1	59,7	**2014**
15305,4	159,6	0,4	1,1	58,3	**2015**
12533,4	133,5	0,4	1,1	27,9	**2016**

- **بالاعتماد على : النشرات الاحصائية لبنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz**
- **Banque d'algérie , statistiques monetaires 1964-2011, statistiques de la balance des paiements 1992-2001, juin2012,pp 45-65.**
- **النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 36، مارس2017، ص7.**
- **النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 37، مارس2017، ص7.**

من خلال الجدول يلاحظ أن الجزائر تعتمد بصفة كبيرة في احتياطي الصرف على العملات الصعبة (أصول أجنبية) مقارنة بالمكونات الأخرى ، كما أن اعتمادها على احتياطي العملات الصعبة في تزايد مستمر حيث بلغت في السنوات 1986م-1989م ، أقصى حد بقيمة 6.874 مليار دينار ، وبدءً من سنة 1990 م، بدأت في تزايد مستمر حيث كانت لا تتجاوز 9.4 مليار دينار الى 118.17 مليار دينار سنة 1994م و هو تاريخ تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي و اعادة جدولة الديون الخارجية ،و بفضل ارتفاع أسعار البترول فاقت احتياطات الصرف من العملات الصعبة 1400 مليار دينار سنة 2000م ، كما نلاحظ أن نسبة العملات الصعبة تشكل نسبة 98.65% من اجمالي مكونات احتياطي الصرف في الجزائر ، وهذه النسبة تشكل خطرا على الاقتصاد الجزائري و ذلك بسبب عدم استقرار أسعار الصرف و هذا ما حدث خلال الثلاثي الرابع لعام 2014 م ، حيث شهدت الأسواق العالمية حالة عدم استقرار في أسعار صرف العملات الدولية نتيجة انهيار أسعار البترول بنحو 50% ما أدى الى تقلص احتياطات الصرف الأجنبية .

كما نلاحظ أن احتياطات الذهب شبه مستقرة منذ سنة 1986م ، الى غاية 2016م ، بالرغم من الاحتياطات الهائلة التي تمتلكها الجزائر من الذهب حيث تحتل المركز 25 عالميا و الثالثة عربيا حسب تقديرات مجلس الذهب العالمي في فيفري 2016 م، حيث تحوز على 173.6 طن من الذهب ما يمثل نسبة 3.7% من الذهب العالمي إلا أنها تقيم احتياطات الذهب بسعر تاريخي .

أما بالنسبة الى اتفاقيات الدفع الدولية فقد كانت شبه مستقرة خلال الفترة 1986م –1991م ، ثم في تذبذب مستمر من سنة 1992م ، لتصل الى 1.7 مليار دينار كأقصى حد سنة 2005م ، و منذ سنة 2006م ، بقيت ثابتة عند المستوى 0.3 مليار دينار لترتفع بعد ذلك الى 0.4 مليار دينار سنتي 2015م و 2016م .

وبالنسبة لحقوق السحب الخاصة في الفترة 1986م –2001م لم تتجاوز 1 مليار دينار لتبلغ سنة 2003م حوالي 1.4 مليار دينار ثم تعود مجددا للانخفاض من سنة 2004م الى 2008م ، و حققت ارتفاعا ملحوظا سنة 2009م بقيمة فاقت 120 مليار دينار ، غير أنه رغم هذا لا تزال بعيدة عن المستوى المأمول ، خاصة و أنها مرتبطة بالتوزيعات التي يقوم بها صندوق النقد الدولي .

1-6-2 استخدامات احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر

ان احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر تجاوز الحدود الآمنة في فترات ارتفاع سعر البترول و قبل أزمة البترول الأخيرة سنة 2014م. حيث يرى الكثير من الخبراء الاقتصاديين أن الجزائر كان بإمكانها الاستفادة من حجم الاحتياطي الكبير و ذلك باستثماره في أصول خارجية مرتفعة العائد ، في حين يرى البعض الآخر أن ذاك الحجم الكبير من الاحتياطات يجب ابقاؤه من أجب المحافظة على سعر صرف الدينار الجزائري ، و بما أن بنك الجزائر له الحق و الصلاحية في ادارة و تسيير احتياطي الصرف من أجل تحقيق مصلحة الاقتصاد الوطني ، لذا فكانت أهم استخدامات هذا الاحتياطي هي :

- الدفع المسبق للمديونية الخارجية ؛
- انشاء صندوق ضبط الايرادات ؛
- اقرار برامج الانعاش الاقتصادي .

1-6-2-1 الدفع المسبق للمديونية :

ان الدول التي لا تمتلك قدر كافي من الاحتياطات غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها من الديون الخارجية ، و على هذا قام الدائنون الخارجيون للدول النامية من تخفيف آثار المديونية و ضغوطات خدمة الدين الخارجي من خلال تقديم تمويل جديد و أشكال شتى من إعادة هيكلة الدين الخارجي بما في ذلك تخفيض الدين و خدمة الدين .

وقد قامت الجزائر باللجوء الى التفاوض مع المؤسسات المالية الدولية من أجل اجراءات التسديد المسبق للديون الخارجية ، و قد بدأت بعملية الدفع المسبق سنة 2004م، حيث تمكنت من سداد 12 قرض للبنك الافريقي للتنمية و 22 قرض للبنك العالمي و هذا ما وفر 187 مليون دولار و 121 مليون دولار على الترتيب .[1]

أولا : الاتفاقات المبرمة في اطار الدفع المسبق :

أ) توقيع اتفاق مع نادي باريس

في مارس 2006، طلبت الجزائر من الدول الأعضاء في نادي باريس التسديد المسبق لديونها التي أعيدت جدولتها الى حدود 8 مليار دولار من 15.5 مليار دولار و هي اجمالي الديون الجزائرية الخارجية في نهاية 2005، حيث تحصل الجزائر في هذه الفترة على موافقة مبدئية من قبل الدول الأعضاء في نادي باريس ، إلا أنه المفاوضات كانت صعبة بسبب تحفظات بعض الدول الدائنة مثل ألمانيا، اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية تجاه التسديد المسبق للديون ، حيث كان جزء كبير من الديون المعنية بالدفع المسبق ديون متوسطة الآجال بنسب فائدة تتراوح بين 8% الى 11% .[2]

فقبوا هذه الدول الاتفاقية يعني أنها مضطرة الى التخلي عن أرباح معتبرة كانت تحققها سنويا ، هذا ما جعل الجزائر تقدم بعض البدائل و المزايا لإقناع هذه الدول .

[1] سهيلة مواكني ، مرجع سابق ، ص107.

[2] زهيرة غالمي ، **انعكاسات الدفع المسبق للديون الخارجية على تنافسية الاقتصاد الجزائري** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ،علوم التسيير تخصص مالية و محاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف، الجزائر 2007،ص136.

في أفريل 2006، عقد اجتماع في العاصمة الفرنسية و أعلنت دول نادي باريس أنه لا توجد لديها أي اعتراضات من حيث المبدأ على دراسة طلب الجزائر ، و قد قامت الجزائر بتقديم طلبين لنادي باريس ، الأول يتعلق برفع نسبة تحويل الديون المعادة جدولتها من 10 الى 30% ، و الثاني الدفع المسبق ل 8 مليار دولار .

في 2006/05/11 ، نجحت الجزائر في توقيع الاتفاق مع نادي باريس لتسديد الديون التي أعيدت جدولتها ، و قد قدرت الديون المستحقة للبلدان الأعضاء و المرشحة للتسدي المسبق ب 7.9 مليار دولار ، كان من المفروض أن تسدد بموجب اتفاقيات إعادة الجدولة لسنتي 1994م- 1995م ، من 30نوفمبر 2001 الى 30نوفمبر 2001م.[1]

الجدول (1-6) : عمليات تسديد الدين

عمليات التسديد		
الدولة	التاريخ	القيمة
فرنسا	2006/05/11	1.6مليار دولار
البرتغال	2006/05/20	20 مليون دولار
هولندا	2006/05/22	45 مليون دولار
بلجيكا	2006/05/27	225 مليون دولار
الدانمارك	2006/06/06	54.3 مليون دولار
أمريكا	2006/06/18	625 مليون دولار

[1] Www.Djazairess.Com/Echourouk/7029 يوم 2017/07/16

النمسا	2006/06/21	369 مليون دولار
اسبانيا	2006/06/22	690 مليون دولار
كندا	2006/06/24	255 مليون دولار
السويد	2006/06/26	92 مليون دولار
النرويج	2006/06/27	15.6 مليون دولار
فلندا	2006/06/27	11.8 مليون دولار
بريطانيا	2006/06/29	202 مليون دولار
سويسرا	2006/07/15	66 مليون دولار
اليابان	2006/08/07	445 مليون دولار
ايطاليا	2006/08/10	1.7 مليار دولار
ألمانيا	2006/08/27	387 مليون دولار

بالاعتماد على:

www.djazairess.com/echourouk/7029 يوم 2017/07/16

ومن خلال هذه العملية التي قامت بها الجزائر سددت الجزائر حوالي 117.9 مليار دولار من مديونيتها و التي تراكمت ما بين 1985م –2005م ، كانت أصولها 84 مليار دولار فيما كانت الفوائد مقدرة ب 34 مليار دولار ، وفي غضون سبعة أشهر سددت الجزائر 7.9 مليار دولار لبلدان النادي .

ب) توقيع اتفاق مع نادي لندن

تمكنت الجزائر من التوصل الى اتفاق مع نادي لندن بعد تسوية الديون المستحقة لدى نادي باريس ، وهذا فيما يخص الديون التجارية الخاصة ، حيث اتفقت الدولة بتسديد 9 مليارات دولار من ديونها المستحقة لدى نادي باريس و لندن .

- **اعفاء ديون الجزائر من قبل روسيا**

وفقا للتقارير الروسية فإن ديون الجزائر بلغت حوالي 4.7 مليار دولار ، و التي مثلت حوالي 29% من ديون الجزائر الخارجية ، قامت روسيا بإعفاء الجزائر من ديونها من خلال توقيع اتفاقية مقابل أن تقوم الجزائر بشراء سلع و خدمات من روسيا بقيمة مماثلة أو أكثر منها . بهذه الطريقة سعت روسيا الى تحويل الأعباء التي تحملها دول العالم الثالث اتجاهها الى استثمارات لمصلحتها .[1]

الوضع الحالي للمديونية

الجدول التالي يوضح حجم المديونية الجزائرية خلال السنوات الأخيرة بعد اتفاقية نادي باريس :

الجدول (1-7) وضع المديونية الجزائرية (2006-2016)

الوحدة : مليار دولار

السنوات	2006	2010	2012	2014	2015	2016
الاجمالي من الديون الخارجية	5.603	5.536	3.676	3.735	3.021	3.849

Source : www.bank-of-algeria.dz

بالنسبة لهيكل الديون الخارجية نلاحظ انخفاضا بعد الدفع المسبق للدين ، بعدما كانت سنة 2004م، قرابة 22 مليار دولار الى 5.062 مليار دولار سنة 2006م ، وبعد هذا الدفع المسبق و المعتبر ، عرف اجمالي

[1] علي حسين باكير ، **تقارير اخبارية بعنوان زيارة بوتين التاريخية الى الجزائر : تعزيز الشراكة الاستراتيجية** ، مجلة العصر ،2006/03/19.

الدين الخارجي للجزائر انخفاضا ملحوظا و الذي سجل في 2015 م أدنى مستوى له (3.021 مليار دولار) ،ثم عاد ليسجل ارتفاعا طفيفا يصل الى 3.85 مليار دولار نهاية سنة 2016م.

1-6-2-2 انشاء صندوق ضبط الموارد

نظرا لتقلبات أسعار البترول و عدم اليقين المرتبط بها ، قررت السلطات الجزائرية انشاء" صندوق ضبط الموارد" الذي يعمل على امتصاص فائض ايرادات الجباية البترولية .

أ) تعريف صندوق ضبط الايرادات

هو صندوق تم انشاؤه كنتيجة لارتفاع العوائد النفطية بمقتضى المادة 10من قانون المالية التكميلي لسنة 200م ، قانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 جوان 2000، و الذي ينص على :

- يفتح في كتابات الخزينة حساب خاص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد يقيد في عذا الحساب من جانب الايرادات فائض جباية المحروقات الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية و كل الايرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق ، أما من جانب النفقات فتشمل كل من ضبط نفقات و توازن الميزانية المحددة عن طريق المالية السنوي و الحد من المديونية العمومية .[1]
- وزير المالية هو الآمر الرئيسي بصرف هذا الحساب .[2]
- من خلال قانون المالية لسنة 2004م، تم تعديل بعض القواعد و الأسس وفقا للمادة 66 من قانون 23-22 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003م، التي نصت على تعديل المادة 10 من القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 07 جوان 2000م، بحيث يضاف الى باب الايرادات تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية .[3]
- تستخدم السلطات العمومية صندوق ضبط الموارد كآلية مالية رئيسية لتثبيت و تعديل الميزانية العامة للدولة .

[1] الجريدة الرسمية ، عدد 37 ، الصادرة بتاريخ 29 جوان 2000 ، المتضمنة قانون المالية التكميلي لسنة 2000.
[2] الجريدة الرسمية ، عدد83 ، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2002، المتضمنة قانون المالية لسنة 2004.
[3] الجريدة الرسمية ، عدد 38، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2003، المتضمنة قانون المالية لسنة 2004.

حيث أثبت هذا الصندوق من خلال التجربة بأنه أداة فعالة لامتصاص الآثار السلبية للصدمات الخارجية مثل صدمة أسعار النفط ، من خلال دوره في سد عجز ميزانية الدولة ، و تسوية المديونية العمومية الداخلية و الخارجية .[1]

ب) آلية عمل الصندوق :

لدى صندوق ضبط الموارد حساب خاص فيه ، ينتمي الى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية ، يودع فيه فائض قيمة ما تستفيد منه البلاد من عملياتها المختلفة و خاصة فائض الجباية البترولية، و تقوم بهدها باللجوء الى الصندوق لتصحيح أي عجز أو اختلال ينتج عادة عن تحديد سعر مرجعي يقدر ب 37 دولار .[2]

ج) مصادر تمويل الصندوق :

أضاف قانون المالية لسنة 2004م، تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية ، لتكون مصدرا من مصادر تمويل الصندوق وهو يتوافق مع مشروع الحكومة في تنفيذ سياسة الدفع المسبق للمديونية العمومية الخارجية ، حيث تتم هذه العملية بالاعتماد على موارد الصندوق بالإضافة الى التسبيقات المقدمة من البنك المركزي للصندوق .[3]

د) أهمية الصندوق :

يستمد صندوق ضبط الموارد أهميته من كونه يعتبر أداة رئيسية و فعالة للسياسة المالية للحكومة و تبرز أهميته من خلال :[4]

- مساهمة الموارد المالية للصندوق في التقليل من مديونية الدولة .
- ضبط فوائض البترول و توجيهها في مسار يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني .

---

[1] نبيل بوفليح ، صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط و تعديل الميزانية العامة في الجزائر ، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا** ، العدد الأول ، ص11.

[2] مريم شطيبي محمود ، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الجزائر ، مداخلة مقدمة ضمن اطار أشغال **الندوة حول أزمة أسواق الطاقة و تداعياتها على الاقتصاد الجزائري ، قراءة في التطورات في أسواق الطاقة** ، يوم 2015/05/14، ص09.

[3] نبيل بوفليح ، فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية ، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية** ، دورية سنوية ، جامعة الشلف ، العدد 04، السداسي الثاني ، 2010، ص 85.

[4] شهرزاد زغيب و حليمة حليمي ، الاقتصاد الجزائري بين واقع الارتباط و حتمية الزوال ، **مجلة دراسات اقتصادية** ، العدد 11، أوت 2008، الجزائر ، ص9.

- تغطية العجز في الميزانية العامة .
- يمكن أن يزدوج مهام الصندوق حسب أهدافه فإما أن يهتم بمعالجة المشكلات المتعلقة بتقلب الايرادات النفطية و سوء تقديرها وهنا يمثل صندوق ضبط أو تثبيت ، كما يمكن أن يستخدم في ادخار جزء من ايرادات النفط للأجيال القادمة و هنا يسمى صندوق الادخار .

هـ) مبررات انشاء الصندوق :

يمكن تقسيم مبررات انتشاء الصندوق الى مبررات داخلية و أخرى خارجية .

1) مبررات داخلية : نتيجة لارتباط الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات فإنه يعاني من اختلالات هيكلية تظهر على مستوى :

- تأثير المحروقات على معدل النمو الاقتصادي : حيث يشكل قطاع المحروقات نسبة معتبرة من الناتج المحلي الاجمالي مما يعني أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يتحدد بشكل كبير بمعدل النمو الذي يسجله قطاع المحروقات .[1]
- التأثير على ميزان المدفوعات : حيث أن المورد الرئيسي للعملة الصعبة يتشكل من صادرات قطاع المحروقات و توازن ميزان المدفوعات مرتبط أساسا بمستويات أسعار البترول .
- تأثير قطاع المحروقات على الموازنة العامة : بحيث تعد الجباية البترولية المورد الرئيسي للإيرادات العامة للدولة مما يؤدي الى تأثر الموازنة العامة .

2) مبررات خارجية : نذكر منها

- تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية : كون أن أسعار النفط تتميز بعدم استقرارها بالنظر لتأثرها بمجموعة من العوامل الاقتصادية و كذا السياسية .
- رواج فكرة انشاء صناديق الثروة السيادية بين الدول النفطية : فبعد تجارب بعض الدول النفطية في انشاء هذه الصناديق على غرار الكويت ، قررت الجزائر خوض هذه التجربة .

[1] نبيل بوفليح ، **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية : الواقع و الآفاق مع الاشارة الى حالة الجزائر** ، اطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص نقود و مالية ، جامعة الجزائر 3 ،2010-2011، ص 200.

الجدول (1-8) فترات انشاء صناديق الثروة السيادية في بعض الدول النفطية

البلد	السنة	اسم الصندوق
الكويت	1953	هيئة الاستثمار الكويتية
الامارات العربية المتحدة	1976	هيئة أبوظبي للاستثمار
النرويج	1990	صندوق المعاشات الحكومي الاجمالي
ايران	1990	صندوق الاستقرار النفطي
الجزائر	2000	صندوق ضبط الموارد
روسيا	2000	صندوق الاستقرار
كازاخستان	2000	صندوق النفط الوطني
قطر	2005	هيئة الاستثمار القطرية

المصدر : نبيل بوفليح ، **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية : الواقع و الآفاق مع الاشارة الى حالة الجزائر**، مرجع سابق ، ص 212.

ان العامل المشترك للدول النفطية في تأسيس صناديق الثروة السيادية هو مصدر تمويلها الذي يتمثل في الفوائض المالية المحققة نتيجة ارتفاع أسعار النفط أو المبادلات التجارية على المستوى العالمي .

الجدول (1-9)تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال السنوات 2000م- 2009م

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
1-الموارد										
-رصيد السنة السابقة	0	232.137	171.534	27.534	320.890	712.688	1842.686	2931.045	3215.531	4280.072
-فائض قيمة الجباية البترولية	453.237	23.846	26.0504	448091	623.499	1368.836	1798.000	1738.848	2288.159	400.675
- تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
مجموع الموارد	453.237	356.001	198.038	476.092	944.391	2090.524	3640.686	4669.893	5503.690	4680.747
2-الاستخدامات										
*سداد الدين العام	221.100	184.476	170.060	156.000	222.703	247.838	618.111	314.455	465.437	0
*تمويل عجز الخزينة العمومية	0	0	0	0	0	0	91.530	531.952	758.180	364.282
*سداد تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0	0	0	0	0	607.956	0	0

مجموع الاستخدامات	221.100	181.476	170.060	156.00	222.703	247.838	709.641	1454.363	1223.617	364.282
رصيد الصندوق نهاية السنة	232.137	171.534	27.78	320.892	721.688	1842.686	2931.045	3215.530	4280.073	4316.465

المصدر : نبيل بوفليح ، **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية : الواقع و الآفاق مع الاشارة الى حالة الجزائر ،ص 204**

لقد سجلت وضعية صندوق ضبط الموارد تطورا ملحوظا منذ انشاؤه ، و هذا راجع أساسا الى ارتفاع أسعار البترول ، و يمكن تقسيم تطوره الى :

المرحلة الأولى : 2000م –2002م

في هذه المرحلة انخفض رصيد الصندوق بحوالي 27.978 مليار د.ج وهذا يعود الى انخفاض فائض الجباية البترولية من 453237 مليار د.ج الى 62.504 مليار د.ج سنة 2002م ، و استخدمت موارد الصندوق في هذه الفترة لسداد الدين العمومي .

المرحلة الثانية : 2003م –2009م

شهد الصندوق تحسنا ملحوظا بداية من سنة 2003م، وشهدت السنوات من 2006م الى 2009م ، استخدم موارد الصندوق في تمويل عجز الميزانية العمومية ، وذلك نتيجة تعديل أهداف الصندوق بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2006م ، الذي نص على تمويل عجز الخزينة العمومية دون أن يقل رصيد الصندوق على 740 مليار د.ج .[1]

1-6-2-3 تمويل برامج الانعاش الاقتصادي

شرعت الجزائر منذ 201م، في انتهاج سياسة مالية توسعية ، في ظل وفرة المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن في أسعار النفط و ذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية التي هدفت الى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق تنشيط الطلب الكلي و تخفيض معدلات البطالة ، و تمثلت هذه البرامج أساسا في :

[1] الجريدة الرسمية، العدد 47 ، المؤرخة في 2006/07/19 ،المتضمنة قانون المالية التكميلي لسنة 2006، ص08.

1) برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004

بفعل تحسن مداخيل المحروقات اتجهت الجزائر الى تعزيز قدرات الانتاج المحلية و كذا تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تكون المصدر الرئيسي للثروة . خصص لهذا البرنامج مبلغ 525 مليار د.ج أي حوالي 7 مليار دولار ، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي 1.216 مليار دينار ، و وجه أساسا للعمليات و المشاريع الخاصة بدعم المؤسسات و النشاطات الانتاجية الفلاحية ، وتقوية الخدمات العمومية .[1]

و يمكن تقسيم برنامج الانتعاش الاقتصادي الى أربع برامج رئيسية ، وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول (1-10) برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004

الوحدة : مليار د.ج

	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1%
تنمية محلية و بشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8%
دعم قطاعات الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4%
دعم الاصلاحات	30.0	15.0	-	-	450	8.6%
المجموع	205	185.9	113.9	20.5	525.0	100%

المصدر: نبيل بوفليح ، **دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010** ، ص46. [2]

[1] محمد مسعي ، سياسة الانتعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو ، **مجلة الباحث** ، جامعة ورقلة ، العدد 10،2012، ص 147.

[2] نبيل بوفليح ، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 ، **الاكاديمية العربية الاجتماعية و الانسانية** ،جامعة الشلف ، العدد 09،2013،ص46.

ما يمكن استنتاجه من هذا البرنامج أن :

- ✓ نسبة 40% من المبلغ الاجمالي للبرنامج كانت موجهة لقطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية ، أي أن الجزائر تسعى للنهوض بهذا القطاع لما له من دور في رفع معدلا الاستثمار و كظا توفير مناصب الشغل .
- ✓ الاهتمام بقطاع التنمية المحلية و البشرية بحيث استحوذ هذا القطاع على نسبة 38.8% من المبلغ الاجمالي للبرنامج ، هذا ما يدل على أن الجزائر تسعى الى تأهيل المناطق النائية و المعزولة و كذا تحسين ظروف المعيشة للموطنين .
- ✓ نسبة 12.4% من اجمالي المبلغ المخصص للبرنامج وجهت لقطاع الفلاحة و الصيد البحري ، و يعتبر هذا القطاع من أهم القطاعات المنتجة في الجزائر .
- ✓ أما فيما يخص قطاع دعم الاصلاحات فخصصت له نسبة 8.6% من اجمالي المبلغ ، و هو موجه أساسا لدعم المؤسسات الوطنية الانتاجية من خلال توفير الظروف المناسبة .

نتائج تطبيق البرنامج

نتج عن تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004م ما يلي :[1]

- استثمار حوالي 46 مليار دولار (3700 مليار دينار) منها 30 مليار دولار من الانفاق الحكومي .
- نمو مستمر مقدر بالمتوسط 3.8% من طول السنوات الخمس .
- تراجع نسبة البطالة بحوالي 5%.
- انجاز الآلاف من المنشآت القاعدية و كذا تجهيز و تسليم الآلاف من المساكن الجاهزة .

2) البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 -2009م

خصص للبرنامج التكميلي مبلغ ما يفوق 4202.7 مليار د.ج ، و يشمل خمس برامج رئيسية كبرى هي :[2]

- تحسين ظروف معيشة السكان 45.5%

[1] كريم زرمان ،التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2009، **أبحاث اقتصادية و ادارية** ، جامعة بسكرة ، العدد7 ،جوان 2010،ص 205.

[2] ناجية صالحي ، فتيحة مخناش ، أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي ، **أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار الاستثمارات العامة و انعكاساتها على الشغل و الاستثمار و النمو الاقتصادي 2001-2014**، جامعة سطيف 1، مارس 2013، ص 06.

- تطوير المنشآت الأساسية 40.5%
- دعم التنمية الاقتصادية 8%
- تطوير الخدمة العمومية 4.8%
- تطوير تكنولوجيات الاتصال 1.2%.

و قد جاء هذا البرنامج من أجل مواصلة وتيرة البرامج و المشاريع التي سبق اقرارها و تنفيذها في اطار مخطط دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004، و يهدف البرنامج الى :[1]

- تطوير المنشآت القاعدية من خلال تحديثها وتوسيعها و ذلك لتحسين الاطار المعيشي من جهة و دعم نشاط القطاع الخاص ، من أجل دفع وتيرة النمو الاقتصادي .
- تحسين المستوى المعيشي للفرد ، سواءً كان الجانب الصحي ، الأمني او التعليم.
- تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية .
- ترقية تكنولوجيا الاتصال الجديدة.

الجدول (1-11) المبالغ الاجمالية للبرنامج التكميلي

الوحدة : مليار د.ج

البرامج	المبلغ	النسبة
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	%45
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	%40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	%8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	8%.4
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	%1.2
المجموع	4202.7	%100

المصدر : بوابة الوزير الأول ،مرجع سابق ،ص 2.

[1] بوابة الوزير الأول ، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 ، أفريل 2005،ص ص 06-07 Www.Premier-Ministere.Gov.Dz

- استحوذ برنامج تحسين الظروف المعيشية للسكان على أكبر نسبة قدرت ب 45% من المبلغ الاجمالي للبرنامج التكميلي ، و تطوير المنشآت الأساسية بنسبة 40.5% من اجمالي المبلغ ، حيث يعتبر تحسين الظروف المعيشية عاملا مهما في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاسه على أداء عنصر العمل ، ومن ثم حركية النشاط الاقتصادي ، أما فيما يخص تطوير المنشآت فيعتبر من الدعامة الأساسية لقيام أي منظومة اقتصادية من خلال قطاع النقل .
- أما برنامج التنمية الاقتصادية سجل نسبة 8% من اجمالي المبلغ ، حيث و جهت لقطاع الفلاحة و التنمية الريفية .
- نسبة 4.8% من اجمالي المبلغ ، وجهت لتحسين الخدمات العمومية و 1.2% لتطوير الاتصالات الحديثة ، و هذا ما يدل على ان الحكومة تسعى لضمان حقوق الأفراد و المؤسسات من خلال توجيه مبالغ البرنامج لقطاع العدالة ، وكذا تطوير مصالح الأمن الوطني .

3.3.6.2 برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014

قدر الغلاف المالي لهذا البرنامج 21.214 مليار د.ج أي ما يعادل 286 مليار دولار ، و يشمل جزأين :

الأول : برنامجا جاريا الى نهاية سنة 2009 بمبلغ 9680 مليار د.ج ؛

الثاني : برنامج جديد بمبلغ 11534 مليار د.ج .

وقد استفادت القطاعات التالية من البرنامج "

- قطاع التنمية المحلية و البشرية بنسبة 45.42%
- قطاع الأشغال العمومية و الهياكل القاعدية بنسبة 38.52%
- قطاعات الصناعة ، الفلاحة ، الصيد البحري و التشغيل بنسبة 16.05%

وقد تم تمويل هذه المشاريع بجزء كبير من احتياطات الصرف الأجنبية ، وفي هذه الحالة يجب على الدولة أن تأخذ بعين الاعتبار الآثار الاقتصادية الكلية ، حيث أن الاقتصاد الجزائري تواجهه مشكلة عدم قدرته على المنافسة و وجود العراقيل أمام الاستثمارات الأجنبية ، وغياب المنافسة و السلوكيات الاحتكارية و رداءة الخدمات العمومية ، وكذا غياب المرونة في عدد من القطاعات .

ان هذا الحجم المعتبر من الاعتمادات المالية لتنفيذ هذه البرامج كان من أجل تحقيق الأهداف التالية :

أ) تخفيض معدلات البطالة و دعم الانشطة المستحدثة لمناصب الشغل و توفير فرص العمل .

ب) محاربة الفقر، تحقيق العدالة الاجتماعية و تحسين الظروف الاجتماعية.

ت) تحقيق التوازنات الجهوية و التنمية الاقليمية و المحلية و تحسين الخدمات العامة .

1-7 خاتمة الفصل.

تلعب احتياطات الصرف دورا هاما في حماية الاقتصاد الوطني من الأزمات و الصدمات غير المتوقعة خاصة تلك الخاصة بميزان المدفوعات ، فهي بمثابة صمام أمان تلجأ اليها الدول لتعزيز دورها الدفاعي و كذا أمنها الاقتصادي .

و تعتبر احتياطات الصرف الأجنبي أصول مالية أجنبية سائلة وبعملات قابلة للتحويل يمتلكها ويسيرها البنك المركزي ، تعمل كتأمين ذاتي ضد الصدمات الخارجية حيث يساهم ارتفاع أسعار النفط في تكوين احتياطي صرف جيد اذ تمثل عائدات المحروقات أهم مصدر لتراكم احتياطات الصر ف الأجنبي بينما تعتبر الواردات اكبر مستنزف لها.

كما أن هناك عدة مؤشرات لقياس الكفاية إلى أن الأكثر استعملا هي المؤشرات التقليدية لبساطتها ، وتتمثل تكاليف حيازة الاحتياطات في تكاليف الفرصة البديلة.

كما تم التطرق في هذا الفصل النظريات التي تفسر الطلب على احتياطي الصرف الأجنبي والتي تنقسم الى:

النظرية التجارية والتي ترى أن أهم عامل يزيد الطلب على الاحتياطيات و هو نمو الصادرات، وفقا لهذه النظرية فإن الدول تطلب الاحتياطيات من أجل تشجيع الصادرات و ذلك عن طريق المحافظة على قيمة العملة بأقل من قيمتها الحقيقية، النظرية الوقائية والتي ترى أن حيازة الاحتياطيات يتم بغرض مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد .

النظرية الاقتصادية تشير الى أن حجم الطلب على الاحتياطيات يتأثر بنظام الصرف المتبع في الدولة، ففي حالة إتباع نظام سعر الصرف الثابت فإن ذلك يتطلب حجم أكبر من احتياطي الصرف الأجنبي من أجل التدخل في سوق الصرف الأجنبي للمحافظة على قيمة العملة، أما في حالة إتباع نظام سعر الصرف المرن فإن الدولة تكوِن حجم أقل من الاحتياطيات لأن سعر الصرف يتحدد وفقا لقوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي.

الفصل الثاني

الاطار النظري لأسعار البترول

2-1 مقدمة الفصل.

2-2ماهية النفط .

2-3 أنواع و محددات السعر النفطي.

2-4 التطور التاريخي للتسعير البترولي.

2-5 السوق النفطية و أطرافها.

2-6 تقلبات أسعار البترول أسباب وتداعيات.

2-7 خاتمة الفصل.

2-1 مقدمة الفصل .

تميز القرن العشرين بكونه عصر البترول، ليرتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذا الذهب الاسود معبرا عنه السياسي الفرنسي « **Georges Clemenceau** » قائلا " قطرة بترول تعادل قطرة دم "[1] لما له من مكانة هامة في الحياة البشرية ، لما له من دور في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية ليس فقط باعتباره عامل من عوامل الطاقة بل كمورد اقتصادي استراتيجي و حيوي أساسي في كل المجالات، لتصبح الصناعة البترولية من أبرز وأهم الأنشطة الصناعية، فمظاهر التحضر والتمدن والرخاء في حياة الأمم كانت وما زالت ترتكز على الذهب الأسود، لتكون نقلة من عصر البخار الى عصر النفط بدون أي منازع. كما قال أيضا **Daniel Howard Yergin إن عصرنا هو عصر النفط ، و المجتمعات الحديثة هي مجتمعات نفطية ، والانسان المعاصر هو انسان هيدروكربوني نسبة الى مكون الهيدروكربون الذي يحتويه البترول ."**[2] و في 2006م صرح George W.Bush " **نحن مدمنون على النفط** "[3] موضحا أهمية البترول كسلعة ضرورية في تطوير و تقدم الحياة الانسانية .

الى هذا القرن لا يزال النفط يأتي في المقام الأول من حيث الأهمية بل تعمقت مكانته كمادة استراتيجية حيوية لكل دول العالم بمختلف مستويات نموها، لتزداد أهمية هذه المادة يوما بعد يوم، فهو الروح التي تجري في جسد الحضارة الإنسانية المعاصرة .[4]

و يظهر هذا الدور الكبير من خلال ما سببه في الآونة الأخيرة من تقلبات في أسعاره التي هزت الكيان الاقتصادي العالمي فأثرت في السوق النفطية العالمية، وهذا ما حدث مؤخرا في العالم نتيجة الانخفاضات المتتالية للنفط التي جعلت الدول المنتجة خصوصا تدق ناقوس الخطر وتحاول إعادة خططها المسطرة لتقلل ما نتج عن هذه المعضلة التي فتكت باقتصاداتها ، والتي تسببت في أزمات مالية واقتصادية واجتماعية وحتى سياسية.

---

[1] Pierre Fontaine,Opcit,P08.

[2] Daniel Yergin, «**The Prize : The Epic Quest For Oil, Money & Power**», New York ,Simon And Schter,1991,P14.

[3] Robert Bryce ,« **Oil Irreplaceable Role In The Global Energy**» , Posted On Sat 19 June,2010.

[4] عيسى مقليد ، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية** ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008 ، ص12 .

وعليه فيما يأتي سيتم التطرق الى ماهية النفط، مع الإشارة إلى التطور التاريخي لاكتشافه، مرورا إلى الأسواق النفطية والسعر النفطي، بالإضافة الى اهم الصدمات النفطية التي هزت العالم، والتطرق الى أسباب و تداعيات تقلبات أسعار البترول و أهم الآثار التي خلفتها .

2-2 ماهية النفط .

ان استخدام كلمة النفط ليست موحدة في جميع الأوساط العلمية على الصعيد العربي بشكل خاص أو الدولي بشكل عام فالبلدان الغربية تستخدم كلمة بترول لأن أصل الكلمة لاتيني ، و في بلدان أوروبا الشرقية يستخدمون كلمة نفط بدلا من بترول ، أما في المنطقة العربية فهناك انقسام في استخدام المصطلحين و في هذه الدراسة سيتم الاعتماد على كليهما .

- ✓ اللغة العربية : النفط أو البترول
- ✓ اللغة الانجليزية : Petroleum
- ✓ اللغة الفرنسية :Pétrole
- ✓ اللغتين الاسبانية و البرتغالية :Pettoleo

ترجع كلمة بترول الى أصل لاتيني و هذا ما تم الاشارة اليه سابقا ، وهي مكونة من لفظين -petr » oluim »

Petr: تعني زيت

Oluim: تعني الصخر ، لتصبح " زيت الصخر "[1] ، و يسمى أيضا " الذهب الأسود " ، نسبة للذهب كون أنه نادر و نفيس أما السواد نسبة للون البترول .

أما مصطلح النفط فهو كلمة أصلها فارسي أطلقها البابليون و الآشوريون كونها مادة سائلة مشتقة من "تافاتا " بمعنى قابلية السريان .[2]

[1] أحمد شفيق الخطيب ، معجم مصطلحات البترول و الصناعة النفطية ، مكتبة لبنان، بيروت 1990، ص323.
[2] حمد بن محمد آل الشيخ ، **اقتصاديات الموارد الطبيعية و البيئية** ، العليكان للنشر، الرياض ، ط1،2007، ص70.

يعتبر البترول مادة بسيطة و مركبة في نفس الوقت ، فالبساطة تتمثل في أنه يتكون كيميائيا من عنصرين : الهيدروجين و الكربون ، و كونه مركب من حيث اختلاف خصائص مشتقاته باختلاف التركيب الجزئي لكل منهما [1] .

هناك عدة تعريفات للبترول بحسب أشكاله :

- يطلق عليه النفط الخام لأن مادة الهيدروكربون السائلة ذات رائحة خاصة و لونها متنوع بين الأسود ، الأخضر، البني و الأصفر ، كما أن هذه المادة لزجة و هذه اللزوجة حسب الكثافة النوعية لمادة النفط ، بحيث هذه الكثافة متوقفة على مقدار نسبة ذرات الكربون في مادة النفط الخام ، فكلما زادت نسبة الذرات الكربونية زادت كثافة النوعية .[2]
- مادة غازية هي الهيدروكربونان الغازية و يطلق عليه الغاز الطبيعي Natural gas و في هذه الحالة يتكون من مجموعة مواد غازية أهمها الميثان Methane و الآتان Ethane و البروبين Propane و البوتان Butane، النيتروجين ، ثاني أكسيد الكربون و الكبريت بنسب متفاوتة .[3]

من الناحية الاقتصادية هو مورد اقتصادي طبيعي طارئ و فاني لأنه يتمتع باحتياطي غير متجدد ، ولا يترك بعد استعماله الأول .[4]

- هناك من يعرف البترول بأنه عبارة عن خليط معقد يتألف من أكثر من 200 مركب عضوي ومن المواد الهيدروكربونية الخام في الغالب ،و التي تحوي على تركيبات مختلفة .[5]
- كما يعرف أيضا : بأنه سائل يتكون بالأساس من خلائط معقدة ، وغير متجانسة من مركبات عضوية هيدروكربونية ذات تركيبات جزئية متنوعة و خواص طبيعية و كيماوية مختلفة كما أنه يحتوي على بعض الشوائب كالكبريت و الأكسجين و النيتروجين و الماء و الأملاح ، و بعض المعادن مثل الغناديوم و الحديد و الصوديوم.[6]

---

[1] أمينة مخلفي ، **محاضرات حول مدخل الى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)** ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،ج1 ،2013-2014،ص6.
[2] محمد أحمد الدوري ، **محاضرات في الاقتصاد البترولي** ، جامعة عنابة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1989، ص8.
[3] نفس المرجع ،ص 9.
[4] أحمد رمضان شقلية ، **النفط العربي و صناعة تكريره** ،دار تهامة للنشر ، جدة 1980، ص31.
[5] Oil And Gaz Production Haxd Book, «An Introduction To Oil And Gaz Production» ,**Havard Devold**, ABBATPA OIL And GAS.2006 ,P17
[6] مجلة النفط و التنمية ، العدد8 ، السنة الخامسة ،1980،ص77.

- يحتوي البترول على مادة سائلة لزجة تكون ما بين اللون الأخضر و اللون الأسود الغامق ، و البترول الخام يتكون من تشكيلة هيدروكربونات اضافة الى مركبات اخرى خاصة ، حيث يميز معهد البترول الأمريكي (API) بين ثلاث أنواع من البترول الخام حسب الكثافة :
  - ثقيل : أقل من 25 ° API
  - متوسطة بين 25 ° و 35 ° API
  - خفيف أكثر من35 ° API [1].
- لا يمكن استعمال و استهلاك النفط كمادة خام لاحتوائه على هذه الشوائب إلا بعد تصفيته أو تكريره أو تحويله الى منتجات سلعية نفطية مختلفة ، بعضها ذو قيمة سعرية و حرارية عالية مع سعة و تنوع في الاستهلاك و الاستعمال ، و تنقسم المنتجات النفطية إلى :

منتجات خفيفة : الغاز الطبيعي ، بنزين الطائرات ، بنزين السيارات ، كيروسين.

منتجات متوسطة : زيت الغاز ، زيت الديزل، زيت التشحيم .

منتجات ثقيلة : زيت الوقود ، الاسفلت ، الشمع .[2]

الجدول (2-1) العناصر المكونة للنفط

العناصر	الوزن %
الكربون	87-82
الهيدروجين	15-11
الكبريت	4-0.2
الأوكسجين	1
الفسفور	أقل من 1%
المازوت	0.1
الرماد	0.11-0.05

المصدر : أمينة مخلفي ، محاضرات حول مدخل الى الاقتصاد البترولي (اقتصاد البترول) ،الجزء الأول ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،2013،ص8.[3]

[1] Jean Sébastien , Alexis Richard,« Le Pétrole : L'or Noir Du XX E Siècle» , **Remis A Kairos** ,Université Du Québec ,Montréal –UQAM, 15 Mai 2002,P12.

[2] وهيبة زمال ، **أثر تقلبات الايرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي) دراسة حالة الجزائر** – أطروحة دكتوراه ، تخصص : مالية ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير ، جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2017،2018، ص4.

[3] أمينة مخلفي ،مرجع سابق ،ص8

يتبين أن المنتجات النفطية تؤثر على السعر البترولي ، فكلما كان النفط خفيف يرتفع سعره وكلما كان ثقيل ينخفض السعر ، وذلك حسب العناصر المكونة للبترول .

1) تاريخ النفط :

تم اكتشاف مكامن النفط في النصف الثاني من القرن التاسع عشر و كان أول اكتشاف نفطي تجاري في "تسفيل " بولاية "بنسلافيا" الولايات المتحدة الأمريكية . حيث قام الكولونيل Edwin Drake ، بحفر أول بئر لاستخراج النفط في 29 أوت 1830م ، و يعتبر هذا الحدث بداية تاريخ عهد صناعة النفط وفي نفس العام بدأت عمليات الحفر في قناة السويس [1] ، وبعد هذا النجاح قامت العديد من الدول ببذل جهود مماثلة في آبار للبترول .

الجدول (2-2) تاريخ اكتشاف النفط في عدد من دول العالم

الرقم	تاريخ الاكتشاف	الدول
01	1830	الولايات المتحدة الأمريكية
02	1856	روسيا
03	1901	ايران
04	1910	رومانيا ، كندا ، ايطاليا، ألمانيا، اليابان، الهند ،البيرو ،المكسيك ، الأرجنتين ، أندونسا.
05	1911	بريطانيا ،جزر اليورتيوفي
06	1914	فنزويلا
07	1927	العراق
08	1932	البحرين
09	1936	الكويت
10	1938	العربية السعودية
11	1956	الجزائر
12	1967	النرويج

المصدر : أمينة مخلفي ، محاضرات حول مدخل الى الاقتصاد البترولي (اقتصاد البترول) ، ص 13.

[1] Jean Sébastien , Alexis Richard, Op.Cit ,P 12.

2) النظريات المفسرة للبترول :

لقد عرف الانسان استخدام البترول في العديد من جوانب حياته إلا أنه لم يتمكن من معرفته ، وفي العصر الحديث ظهرت آراء و اختلافات المختصين و المعنيين بشؤون النفط حول أصله و كيف تكون في الطبيعة ، حيث يرى بعضهم أن أصل النفط هو مكون من عناصر غير عضوية فيما يرى الآخرون أن العناصر العضوية هي الأساس في تكوين النفط في الطبيعة ، وقد انقسمت هذه الآراء الى نظريتين :

أ- **النظرية اللاعضوية** : تعتبر من أولى النظريات التي فسرت أصل تكوين البترول في الطبيعة ، حيث يذهب أنصار هذه النظرية الى أن البترول هو عبارة عن مواد هيدروكربونية نجمت عن تفاعل أحد مكونات القشرة الأرضية و هو كربيد الحديد مع الرطوبة ، ونجم عن ذلك مادة أشبه ما تكون بالأستلين تحولت الى قطرات زيتية بمرور الزمن .

أي أن النفط يتواجد في مكامن من الصخور النارية و المتحولة ومن المستحيل تواجده في ظل الصخور الرسوبية بحكم الظروف الجيولوجية و الفيزوغرافية المسؤولة عن تكونها.[1]

ب-**النظرية العضوية** : حيث يرى أنصار هذه النظرية أن البترول هو عبارة عن مواد هيدروكربونية مزيجة نجمت عن تحلل كائنات حيوانية أو نباتية انصهرت لملايين السنين في طبقات من الرمل الناعم تحت الضغط و الحرارة .[2] وعليه انقسمت هذه النظرية الى :

- **نظرية الأصل الحيواني للبترول** : تؤكد هذه النظرية أن النفط يرجع الى بقايا كائنات حيوانية بحرية كانت تعيش وسط مياه بحار دافئة وقد تفطرت بمرور الزمن بفعل ظروف حرارية متباينة .
- **نظرية الأصل النباتي للبترول** : تؤكد هذه النظرية أن البترول يرجع الى بقايا كائنات المواد النباتية التي اندثرت في باطن الأرض لتتحلل و تصبح بذلك بترول .

وهناك عدة براهين و أدلة تبين صحة النظرية العضوية :[3]

---

[1] محمد أزهر السماك ، **اقتصاديات النفط –السياسة النفطية –أسس و تطبيقات** ، ط1 ، الموصل ، مؤسسة دار الكتب للطباعة و النشر ، 1981، ص18.

[2] أحمد الدوري ، مرجع سابق ، ص 16.

[3] أميرة ادريس ، **تقلبات أسعار البترول و أثرها على السياسة المالية – دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)** أطروحة دكتوراه تخصص: نقود مالية وبنوك ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ،2015-2016، ص90.

- ✓ وجود كميات ضخمة من المواد العضوية و الهيدروكربونات في الصخور الرسوبية المكونة للقشرة الأرضية .
- ✓ يتم النشاط الضوئي للنفط نتيجة مادة الكولسترول و التي هي أصل حيواني أو نباتي في النفط .
- ✓ وجود عناصر البورفين و النيتروجين في أغلب العينات الخفيفة أو الثقيلة .

3) أماكن تواجد النفط :

يتواجد النفط و الغاز الطبيعي بكميات كبيرة في أماكن معينة على سطح الأرض دون أماكن أخرى ، كما يطلق على أماكن تواجد البترول بالمصائد النفطية ، و تختلف هذه الأماكن من حيث الشكل و النوع ، وهذا يرجع الى الطريقة التي شكلت فيها و يمكن تصنيف هذه المصائد الى : [1]

- المصائد البنيوية : تشكلت هذه المصائد أساسا من التركيبات الجيولوجية الناتجة عن الحركة الأفقية أو العمودية للقشرة الأرضية ، ومن الأنواع الشائعة عن هذه المصائد هي الطية المحدبة و الصدوع و القباب .
- المصائد الطبقية : أثناء عمليات الترسيب أو بعدها تتكون هذه المصائد في الأحواض الرسوبية نتيجة تغيرات جانبية في الخصائص الصخرية ، ومن الأمثلة عليها تلك الموجودة في حقل "كركوك " .
- المصائد المركبة : تتكون من جراء اتحاد عوامل جيولوجية تركيبية مع عوامل جيولوجية طبقية ، ومثال ذلك حقل مدينة "أوكلاهوما " .
- مصائد السوائل : يوجد هذا النوع في المناطق التي عرفت فيها حركة السوائل تحت الأرض ، حيث تقوم قوة الماء بمنع النفط من التحرك في اتجاه أعلى الميل في الطبقة الرسوبية .
- المصائد المقطوعة : تسمى بنقاط عدم التوافق ، لأنها تترافق مع نقاط عدم توافق التعرية في الطبقة ، حيث تكون التعرية قطعت أجزاءً من الطبقة الرسوبية ، و يترسب غطاء غير منفذ فوق هذا القطع ، ومن الأمثلة "حقل ايدموند الغربي ".

[1] أمال زمال ، مرجع سابق ، ص 12.

4) أنواع النفط :

هناك تباين و اختلاف في أنواع البترول من بلد لآخر ، وفي داخل الحقل الواحد ، حيث يختلف النفط العربي في المنطقة الآسيوية عن النفط الموجود في المنطقة الأوروبية وكذا عن النفط الوجود في المنطقة الافريقية .

فقد يكون النفط بارفينيا **Paraffin Base Petroleum** لاحتوائه على نسبة عالية من المركبات البارافينية ، أو يكون نافتينيا لاحتوائه على نسب عالية من المواد الاسفلتية العطرية **Asphalt Base Petroleum** ، هناك عدة أنواع من النفط و ذلك حسب درجة الكثافة النوعية فقد يكون خفيف ، متوسط أو ثقيل ، و هذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول (2-3) درجة الكثافة النوعية و كثافة API لمختلف أنواع المنتجات النفطية و المشتقات النفطية

النوع	درجة الكثافة النوعية	عدد البراميل في الطن المتري	الكثافة حسب API
زيت الخام	0.97. 0.80	6.6 . 8.0	12.9 . 45.4
بنزين الطائرات	0.78 . 0.80	8.2 . 9.1	49.9 . 70.6
بنزين السيارات	0.79 . 0.81	8.1 . 9.0	47.6 . 67.8
كيروسين	0.84 . 0.78	7.6 . 8.2	37.0 . 49.9
زيت الغاز	0.90 . 0.82	7.1 . 7.8	25.7 . 41.1
الديزل	092 . 0.82	6.9 . 7.8	22.3 . 41.1
زيت التشحيم	0.92 . 0.85	0.95 .0.85	17.5 . 35.0
زيت وقود	0.99 . 0.92	6.5 . 6.9	11.4 . 22.3
اسفلت	1.10 . 1.00	5.8 . 6.4	10.00

المصدر : **أمينة مخلفي ، محاضرات حول مدخل الى الاقتصاد البترولي (اقتصاد البترول)، ص13.**

هذا التباين في انواع النفط يؤثر على :

- قيمة وسعر النفط؛
- الكلفة الانتاجية من حيث النقاوة ، طريقة التكرير و نوعية المصافي ؛

- العرض النفطي .

درجة الكثافة النوعية :

هي عبارة عن معيار أو مؤشر لمعرفة نوعية جودة النفط.وضعه معهد البترول الأمريكي(American Petroleum Institute) و يستعمل الرمز API اختصارا له ،دلالة على الكثافة النوعية التي تتراوح درجتها بين 1 و 60 درجة ،فكلما كانت درجة الكثافة النوعية عالية، دلت على كون النفط من نوعية جيدة(أي نفط خفيف) وهذا ما يؤدي الى زيادة سعره. وكلما كانت درجة الكثافة منخفضة، كان النفط من نوعية منخفضة أو غير جيدة أي كوه نفطا ثقيلا هذا ما يجعل سعره منخفضا .

تحسب الكثافة النوعية بموجب المعادلة التي وضعها معهد البترول الأمريكي : [1]

$$\text{درجة API} = 131.5 - \frac{141.5}{SG}$$

SG: درجة كثافة النفط عند الدرجة 60.

مثال :

- الزيت الخام كثافته 0.855 يعادل 34 درجة **API**
- الزيت الخام كثافته 0.8539 يعادل 34.4 درجة **API**

هناك فروق نوعية تميز بين أسعار البترول تظهر في نسبة الكبريت ، أي كلما قلت نسبة الكبريت كلما زادت قيمة البترول .

الجدول (2-4) نسبة الكبريت في النفط العربي .

الدولة	نسبة الكبريت
الكويت	2.48%
العراق	1.85%
السعودية	1.60%
ايران	1.40%
قطر	1.05%
ليبيا	0.45%

[1] محمد عباس به لين ، نبذة تعريفية عن النفط الخام ، ورقة بحثية ، **معهد التدريب النفطي** ، كركوك ، ص 18.

نيجيريا	0.25%
الجزائر	0.14%

المصدر :[1] سالم عبد المحسن رسن ، **اقتصاديات النفط** ،الجامعة المفتوحة طرابلس ،دار الكتب الوطنية ، بنغازي / ط1، 1999، ص56.

من خلال الجدول نلاحظ أن بترول الجزائر من الأفضل من حيث درجة نقاوته من الكبريت ، ثم النيجيري و هكذا .

- نفط ذو محتوى كبريتي عالي عندما تكون نسبة الكبريت أكبر من 3 % وزنا .
- نفط ذو محتوى كبريتي متوسط عندما تكون نسبة الكبريت أقل من 3 % وزنا و أكبر من 1%.
- نفط ذو محتوى كبريتي منخفض عندما تكون نسبة الكبريت أقل من 1 % وزنا .[2]

أنواع النفط بحسب درجة الكثافة :

الجدول (2-5) نوع النفط حسب درجة كثافة API

	نوع النفط	أنواع المنتجات النفطية	السعر النفطي
درجة API=1 الى API=28	نفط ثقيل	منتجات ثقيلة مثل: الاسفلت ،زيت الوقود	منخفض
درجة API=28 الى API=35	نفط متوسط	منتجات متوسطة مثل : زيت الغاز و زيت الديزل	متوسط
درجة API=35 الى API=60	نفط خفيف	منتجات خفيفة مثل : الغاز الطبيعي ، الكيروين	مرتفع

المصدر : من اعداد الطالبة .

[1] سالم عبد المحسن رسن ، **اقتصاديات النفط** ،الجامعة المفتوحة طرابلس ،دار الكتب الوطنية ، بنغازي / ط1، 1999، ص56

[2] محمد عباس به لين ، **مرجع سابق** ، ص 20.

5) مقاييس الوحدة البترولية :

هناك مقاييس محددة لقياس الثروة البترولية و تعتمد هذه المقاييس إما على جانب الحجم أو الوزن :

أ) الحجم : و تتمثل أساسا في

البرميل : وحدة قياس أمريكية تعادل 159 لتر ؛

المتر المكعب : وحدة قياس تستعمل في بعض البلدان ، و يعادل 6.28 برميل

ب) الوزن : يعتمد على الطن كوحدة قياس لاغم تنوعه

الطن الطويل : يعادل 1006 كغ

الطن المتري : يعادل 999 كغ

الطن القصير : يعادل 906 كغ .[1]

أما وحدة قياس الغازات الطبيعية فقد اعتمد استعمال القدم المكعب ، حيث يعادل حوالي 35.31 قدم مكعب.

6) هيكل صناعة النفط : Peroleum industry

تشمل صناعة النفط عمليات التنقيب ، الانتاج ، النقل ، التكرير ، التوزيع و التسويق .

وفيما يلي عرض لهذه المراحل :

أ) مرحلة التنقيب :

و تعرف هذه المرحلة بعملية الاستكشاف و الاستطلاع ، وهي مرحلة ما قبل الحفر و ذلك من خلال تحديد المواضع التي تشمل على تراكيب بيولوجية تشير الى وجود بترول ، ويتم ذلك بإجراء المسوحات اللازمة و تحديد المواقع المناسبة لحفر الآبار و تقدير الأعماق في حال تأكد الحفر .[2]

[1] بوجمعة قويدري قوشيح ، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر** ، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 2009، ص 14.

[2] وهيبة زمال ، مرجع سابق ،ص 15.

ب) مرحلة الانتاج :

يتم في هذه المرحلة استخراج النفط الخام من باطن الأرض ورفعه الى السطح ليكون قابل للنقل و التصدير و التصنيع ، و تتضمن هذه المرحلة النشاط المتعلق بتهيئة و صلاحية المنطقة النفطية ، عادة ما تمر هذه المرحلة بمراحل أخرى أهمها : [1]

- استخراج النفط بطرقة طبيعية في حال كان الضغط داخل المكمن كافيا لرفع الزيت .
- حقن المناطق السفلية بالماء ، أو المناطق العضوية بالغاز لزيادة قوة الضغط و رفع النفط إلى الأعلى .
- استغلال الاحتياطات القابلة للاستخراج ، حيث يتم تقليل لزوجة النفط الخام و تسهيل حركته داخل الحقل البترولي نحو آبار الانتاج .

ج) مرحلة النقل :

تشمل هذه المرحة أربع عمليات : :

- نقل النفط الخام من مكان الانتاج الى مكان الاستهلاك
- نقل النفط الخام من مكان الانتاج الى معامل التكرير
- نقل المنتجات المكررة من معامل التكرير اى أماكن الاستهلاك
- النقل من مناطق الانتاج التي يتوفر بها معامل التكرير أماكن الاستهلاك .

د) **مرحلة التكرير :**

في هذه المرحلة يتم تحويل النفط من صورته الخام الى أشكال من المنتجات السلعية النفطية المتنوعة ، و يمكن تقسيم هذه المرحلة الى :[2]

- عمليات طبيعية : لا يحدث تغير في التركيب الكيميائي للمركبات الهيدروكربونية .
- عمليات تحويلية : يحدث فيه تغير من خلال عمليات التكسير ، التضخيم و التهذيب.
- عمليات المعالجة : تساعد على ضبط مواصفات المنتجات عن طريق ازالة الشوائب .

[1] أمينة مخلفي ، مرجع سابق ، ص 28.
[2] أزهر السماك ، مرجع سابق ، ص23.

د) مرحلة التوزيع و التسويق :

تشمل هذه المرحلة بيع المنتجات النفطية و توزيعها ، فكل نوع من النفط الخام له مواصفاته الخاصة به التي تحدد المنتجات التي يمكن انتاجها منه .[1]

2-3 أنواع و محددات السعر النفطي .

في المفهوم العام السعر هو عبارة عن التغير النقدي لقيمة السلعة في وقت و مكان معين [2]. في الغالب يتحدد سعر السلعة حسب تفاعل قوى العرض و الطلب ، حيث يؤدي هذا التفاعل للوصول الى سعر محدد يتساوى عنده الكمية المطلوبة و المعروضة على هذه السلعة ، و هذا ما يسمى بحالة التوازن Equilibrium State Market Price.

يتحدد السعر التوازني من سلعة لأخرى وفقا للظروف و الخصائص التي يتميز بها سوق السلعة ، و يتحدد سوق السلعة هيكليا وفقا للخصائص التالية :

- عدد المنتجين و عدد المشترين للسلعة و حجم كل منهم .
- مدى معرفة المنتجون و المشترون بالأسعار السائدة للسلعة و للظروف الحالية للسوق.
- مدى تجانس السلعة المنتجة بواسطة أكثر من منتج.

و بالنظر الى النفط الخام كسلعة ، فسعره يتحدد على أساس العرض و الطلب ، بالإضافة الى مجموعة من المحددات التي تحكمها مما يجعل الأسعار النفطية غير مستقرة [3] والتي يمكن أن تسبب حالة من عدم الاستقرار لهاته المادة على المستوى العالمي و تهدد الاستقرار الاقتصادي و السياسي ، بحيث في حال وجود توقعات حول تغير الكميات المعروضة من هذه المادة و لو قي نطاق ضيق يمكنها أن تؤدي الى احداث حركة حادة في السوق .[4]

[1] حسان خضر ، أسواق النفط العالمية ، **جسر التنمية** ، الكويت ، المعهد العربي للتخطيط ، 2006، نوفمبر ، المجلد5 ، العدد 57، ص5

[2] Kotler, Philip, G. Armstrong, J. Saunders, V. Wong, «**Principles Of Marketing**», (Second European Edition) Italy, Prentice Hall Europe, (1995), P681

[3] Lionel Ragot, «Les Déterminants Du Prix Du Pétrole», **Les Journées De l'Economie** Survivre à Un Pétrole Cher Et Volatil, 12 Novembre 2009, P5.

[4] Lafargue, François « Rivalité Energétique Mondiale ». **Études**, Déc. 2008, T. 409, N° 4100, P. 85.

هناك من يعرف السعر النفطي على أنه :

- عبارة عن مؤشر نقدي لتحديد القيمة التبادلية للسلع و الخدمات عند وضع توازن العرض و الطلب ، بهدف توجيه السوق لتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد ، و تحسب أسعار النفط على أساس البرميل الأمريكي 159 لتر يعادل الطن المتري 7-8 براميل حسب كثافة النفط. [1]
- عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود ، و السعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معها أو يتساوى معها [2]، أي قد يكون السعر أقل أو أكثر من قيمة ذلك الشيء المنتج.

2-3-1 أنواع السعر النفطي

إن حركات الأسعار في الأسواق النفطية يمكن أن تعرض تحت المفاهيم التالية :

1) السعر المعلن : Posted Price

هو سعر البترول المعلن عنه في السوق البترولية من قبل الشركات البترولية ، ظهر هذا السعر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1880م، من قبل شركة Standard –Oil عن سعر برميلها النفطي عند فوهة البئر [3]، و أصبح معمولا بهذا السعر داخل و خارج الولايات المتحدة الأمريكية .

كانت الأسعار المعلنة من قبل الشركات البترولية الكبرى تعبر فعليا عن قيمة البترول و عن الأطراف المعلنة عنها . و في بداية الستينات مع دخول الشركات المستقلة سوق البترول التي أصبحت تبيع البترول بأسعار منخفضة عن الأسعار المعلنة ، أصبحت هذه الأخيرة لا تعبر عن القيمة الفعلية لسعر البترول ، إلا أنها كانت الأساس لاحتساب العوائد المالية البترولية بين الشركات و الدول البترولية .

من ميزات هذا السعر :[4]

لم يكن لدول النفط الجديدة أي دور في تحديد السعر المعلن ، حتى سنة 1970م.

لم يكن السعر نتيجة لتفاعل قوى العرض و الطلب ، وانما كان من قبل الكارتل النفطي .

استخدام السعر المعلن كأساس لاحتساب الأتاوات و الضرائب على الأرباح .

[1] فتحي سيد أحمد الخولي ، **اقتصاد النفط – الموارد و البيئة و الطاقة** ، خوارزم العلمية ، جدة ، ص272.

[2] بوجمعة قويدري قوشيح ، مرجع سابق ، ص12.

[3] Www.Petro-Press.Com

[4] محمد أزهر السماك ، مرجع سابق ، ص 224.

2) السعر المتحقق : Actual Realized Price

ظهر هذا السعر في أواخر الخمسينات ، حيث عملت به الشركات البترولية الأجنبية المستقلة و بعض الشركات الوطنية البترولية في الدول البترولية .

و السعر المتحقق هو عبارة عن السعر المعلن مطروحا منه الحسميات و الخصميات أي تخفيض نسبة معينة من السعر المعلن للبرميل لترغيب المشتري أو لتلافي المشاكل الناجمة عن طبيعة بعض القيود [1]، و الحسميات يمكن ادراجها بما يلي :

- حسميات الموقع الجغرافي : تعطى للنفوط التي لا تتمتع دولها أو منتجوها بموقع جغرافي يسمح لها بتصدير النفط الخام مباشرة الى السوق النفطية .
- حسميات المحتوى الكبريتي : تعطى مقابل النفوط التي تحتوي نسبة كبريت مرتفعة .
- حسميات درجة الكثافة : تعطى نسبة عالية لمشتري النفط الثقيل و بنسب أقل لمشتري النفط الخفيف .
- حسميات قناة السويس : تعطى للدول التي تصدر نفوطها مباشرة الى السوق البترولية دون المرور بقناة السويس .

3) سعر الاشارة : Reference Price

هو عبارة عن سعر البترول الخام بحيث يقل عن المعلن و يزيد عن السعر المتحقق ، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن و السعر المتحقق ، يتم احتسابه بناء على متوسط السعر المعلن و المتحقق لعدة سنوات و اتبعته بعض الدول مثل الجزائر و فرنسا سنة 1956م.[2]

ويمكن اتخاذه عبر اتفاق بين الشركة المنتجة للبترول و الدولة المستوردة له ، أو قد يكون سعر الاشارة متوسط سلة من النفوط المتقاربة في في درجات الكثافة أو المتباعدة في الموقع الجغرافي لتشكل مؤشرا لتسعير مجموعة من النفوط حسب قرب أو بعد درجة كثافة نفط الاشارة .

[1] نبيل جعفر عبد الرضا ، **اقتصاد النفط** ، دار احياء التراث العربي للنشر و التوزيع ، ط1 ، بيروت لبنان ،ص 86.
[2] محمد احمد الدوري ، مرجع سابق ، ص 264.

4) سعر الكلفة الضريبية : [1] Tax Cost Price

يمثل هذا السعر كلفة البرميل النفطي المستخرج تضاف اليه الضرائب ، يتعامل بهذا السعر شركات البترول الأجنبية المتواجدة في البلد البترولية ، ويعكس هذا السعر الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق ، ففي حالة البيع بأقل من هذا المستوى تكون هناك خسارة .

5) السعر الاسمي : [2] Nominal Price

الأسعار الحالية التي يجري التعامل بها عمليا في السوق في تاريخ معين بموجبها سعر برميل النفط الواحد و المتر المكعب من الغاز ، وقد تنسب الأسعار الى أسواق مختلفة مثل سعر برنت ، أسعر النفط الغربي و غيرها .

6) السعر الفوري أو الآني : [3] Spot Price

يقصد به ثمن البرميل النفطي معبر عنه بوحدة نقدية واحدة في الأسواق الحرة أو المفتوحة للنفط الخام ، بدأ هذا السعر في الظهور بعد أن اخذت السوق الفورية تمثل مكانة مهمة في تجارة النفط الخام الدولية .

7) سعر التحويل : [4]Conversion Price

هو سعر التبادل للنفط الخام بين شركتين فرعيتين ضمن مجموعة من الشركات تتبع شركة أم واحدة أو انتقال من نشاط لآخر . مثلا : كأن تبيع اكسون للاستخراج خامها لاكسون للنقل ، وهذه بدورها تبيعه لاكسون للتكرير.

8) سعر السوق :[5] Market Price

يمثل السعر الفعلي الذي يباع به البترول في السوق الحرة ، يتحقق هذا السعر بالنسبة للكميات المباعة بين الشركات النفطية خارج الكارتل ، كانت هذه الأسعار تقل عن تلك المعلنة بنسبة تزداد كلما زادت المنافسة في عمليات البيع .

---

[1] أميرة ادريس ، مرجع سابق ، ص 97.

[2] عماد الدين محمد المزيني ، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية ، **مجلة جامعة الأزهر بغزة** ، المجلد 15، العدد1 ، 2013، ص 330.

[3] أميرة ادريس ، مرجع سابق ، ص 97.

[4] سالم عبد الحسن رسن ، مرجع سابق ، ص193.

[5] محمد أزهر السماك ، مرجع سابق ، ص 225.

9) سعر البرميل الورقي : [1] Paper Barrel Price

هو عبارة عن عقود النفط الآجلة التي يبيعها المستثمرون بالزيادة و يتداولونها بين المضاربين . وتطلق تسمية سعر البرميل الورقي على سعر البرميل الورقي على سعر البرميل في سوق الصفقات الآنية.

10) السعر الاقتصادي : Economic Price

قد يشترك أكثر من عامل في تحديد السعر الاقتصادي وتتداخل هذه العوامل في السوق ضمن عوامل الطلب والعرض، يتم بموجبها تحديد السعر الاقتصادي، ويعتبر السعر الاقتصادي هو السعر الذي يحسب سعر النفط والغاز بالاعتماد على العوامل الاقتصادية، وتتضمن تلك العوامل أسس ومبادئ اقتصادية علمية، مثل (القيمة النفعية لها، قدرتها في الطبيعية، وتكاليف إنتاجها وأسعار السلع البديلة لها التي تقدم نفس الخدمات، وتحتوي نفس المواصفات)، لذلك فإن السعر الاقتصادي للنفط والغاز يختلف في تقديرنا عن السعر الحقيقي (أو الموضوعي) يمكن أن يتحدد في ضوء ثلاث معايير أو مبادئ سبق إقرارها في اتفاقية نفطية دولية.[2]

المعيار الأول : أقرته اتفاقية طهران المبرمة مع شركات النفط العالمية سنة 1971 والمتمثل في تصعيد سعر النفط بمعدل 5.2 % سنوياً لمواجهة التضخم.

المعيار الثاني: أقرته نفس الاتفاقية و المتمثل في زيادة السعر بمعدل 5.2 % كعلاوة خاصة باعتبار النفط ثروة ناضبة بنضوبها.

المعيار الثالث : أقرته اتفاقية جنيف الأولى (1971) والثانية (1973) ، وهو مبدأ تصحيح سعر النفط تبعاً لما يطرأ على قيمة الدولار من تغيرات في مواجهة عدد من العملات الرئيسية وبمقتضاها زادت الأسعار بنحو 5.8 % عقب تعويم وتخفيض قيمة الدولار في ديسمبر 1971 ،كما أبرمت اتفاقية جنيف الثانية في يونيو 1973عقب تخفيض الدولار للمرة الثانية حيث زادت بمقتضاها مع تصحيحها شهرياً تبعاً الأسعار بنحو 9.11 % لتقلب العملات. وعلى الرغم من أن تلك الاتفاقيات لم تعد سارية، فأن مبدأ الزيادة السنوية لمواجهة التضخم عند الطلب على النفط ما زال يصلح أساساً لتدريج السعر حفاظاً علي قيمته الحقيقية .

[1] نفس المرجع ، نفس الصفحة .
[2] عماد الدين محمد المزيني، مرجع سابق ، ص331.

2-3-2 محددات أسعار النفط:

هناك عدة محددات ساهمت في تقلبات أسعار النفط تارة بالهبوط و تارة أخرى بالارتفاع ، و الناتجة عن التأثير السلبي أو الايجابي للعديد من العوامل السياسية ، الاقتصادية و الطبيعية العالمية .

1. العرض العالمي للبترول

يعرف العرض على انه العلاقة التي تبين مقدار الكميات من السلع والخدمات التي يرغب المنتجون عرضها وبيعها في السوق عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة .وكون البترول هو سلعة كباقي السلع التي تتداول في السوق فيمكن اسقاط ذلك التعريف على العرض النفطي، ويمكن تعريفه على انه " تعبير عن الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها عند سعر محدد وخلال فترة زمنية محددة"، والعرض النفطي هو عبارة عن استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، والكمية المعروضة من النفط لها أثر كبير على أسعار النفط، فالعلاقة بين كل من الكمية المعروضة وسعر النفط هي علاقة عكسية، فزيادة المعروض من السلعة النفطية يؤدي الى انخفاض الأسعار، بينما في حالة انخفاض الكمية المعروضة فيحدث العكس.

ان تطور انتاج البترول أدى الى ظهور تعبيرين للعرض البترولي ،أولهما القدرة الانتاجية للنفط (Productive capacity oil) و ثانيهما انتاج النفط (oil production)، هذه التفرقة بين التعبيرين تبرز الأعراف التي جرى عليها العمل في الصناعة و هو الاحتفاظ بقدرة احتياطية لمواجهة الطوارئ غير المتوقعة (Reserve capacity)[1].

يمكن حصر العوامل المؤثرة في حجم العرض العالمي للبترول فيما يلي :

أ. **الطلب البترولي :** يعتبر من المحددات الرئيسية للعرض البترولي ، حيث أن الزيادة في الطلب البترولي يشجع المنتجين على الرفع من معروضهم من المادة البترولية في السوق، و العكس صحيح في حالة انخفاض في الطلب.

فمن خلال العلاقة القوية التي تربط كل من العرض والطلب و التي تظهر ملامحها في عامل السعر، فإن زيادة الطلب النفطي سوف تؤدي الى الرفع من سعره مما يزيد من رغبة الدول المنتجة الرفع من

[1] حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت، 2006 ، ص136 .

معدلاتها الانتاجية وذلك للحصول على عوائد أكبر جراء هذا الارتفاع في السعر، أما في حالة انخفاض الطلب على السلع فهذا يعني ان المعروض سيفوق ما هو مطلوب متسببا في انخفاض سعرها والذي سيتسبب بآثار سلبية على الدول المنتجة والعكس بالنسبة للدول المستوردة والتي ستحاول الاستفادة من هذا الانخفاض فترفع من طلبها الموجه للاستهلاك.

أ. العوامل الاستراتيجية

وتتمثل هذه العوامل الاستراتيجية أساسا في القرارات التي تتخذها كل من منظمة ال OPEC وخارجها، والتي لها تأثير كبير على المعروض البترولي كون هذه الأخيرة هي المتحكم الأكبر بهذه السلعة ، لأنها تعمل في ظل كارتل منظم .

ب. مقدار توفر المادة البترولية كاحتياطي بترولي وكخزين بترولي :

فكلما كان مقدار المتوفر من البترول بكميات كبيرة كلما أثر ذلك ايجابا على إطالة أمد استمرار العرض البترولي وتزايده، بل إن العرض يكتسب مرونة في ذلك، وعكس ذلك يكون في حالة المتوفر من البترول بكميات قليلة أو محدودة.

ج. الكلفة الانتاجية البترولية :

هو مقدار ما أنفق على استخراج الوحدة الواحدة فكلما كانت الكلفة الانتاجية صغيرة أو متدنية تكون مؤثرة ايجابيا على استمرار تزايد الانتاج أو العرض البترولي.

د. سعر النفط الخام وأسعار المنتجات البترولية، وأسعار مواد الطاقة البديلة :

ان ارتفاع أسعار النفط الخام يتسبب في ارتفاع معدلات العرض وذلك رغبة المنتجين في الاستفادة من هذه الزيادة لتحقيق عوائد مالية معتبرة .غير أن هذه الزيادة في العرض ستؤدي الى كثرة توفره في السوق مسببة في الأخير الى انخفاض أسعاره، ليعود التوازن من جديد كما تنص فكرة اليد الخفية لآدم سميث.

أما تأثير الزيادة في أسعار النفط قد يكون ايجابي على أسعار المنتجات البترولية المكررة في المدى القصير كونه سيكون بمثابة ارتفاع في تكلفة الإنتاج والتي ستتسبب في ارتفاع أسعارها هي الاخرى، وهذه السلسة لن تتوقف هنا فهذا التأثير قد يصل الى السلع المكملة للمنتجات النفطية والتي سترتفع أسعارها بسبب ارتباطها الوثيق بالمنتجات .

السلع البديلة أو الطاقات الخضراء هي الأخرى قد يكون لها تأثير كبير على العرض النفطي كونها منافس قوي قد يهدد الطاقة النفطية، فانخفاض أسعارها سيؤدي الى زيادة الطلب عليها واحلالها مكان النفط.

هـ. سعر البترول :

ان التنبؤات المستقبلية لأسعار النفط تؤثر بشكل كبير على العرض النفطي، فهي تعد واحدة من المحددات العرض التي تؤثر في السعر النفطي ففي حالة توفر المعلومات الكافية لدى المنتجين عن التوقعات المستقبلية لانحياز أسعار المنتجات النفطية نحو الارتفاع أو الانخفاض، فإن ذلك سيوفر إمكانية اتخاذ القرارات الإنتاجية سواء برفعها أو تخفيضها[1].

و. العوامل الفنية :

تؤدي اعمال التطوير و الصيانة الدورية ، نتيجة لحدوث مشكلات فنية أو حريق الى وقف الانتاج لفترة زمنية معينة محدودة ، تؤدي الى توقف الانتاج في مناطق و ارتفاعه في
مناطق أخرى، و مثال ذلك:[2]

- اغلاق شركة أرامكو بإغلاق رصيف في مرفأ رأس التنورة ، بسبب اندلاع الحرائق ، حيث يمثل هذا المرفأ طاقة تشحن 5.5 الى 6 مليون طن يوميا من النفط .
- التعطيل في بعض مصافي التكرير النفطية الأمريكية ، مثل : شركة ميرفياويل في ولاية لويزيانا ، فضلا عن اغلاق خطوط أنابيب بنزين شمال شرق الولايات المتحدة ، وعطل في مصفاة بيل تشيس.

2. الطلب البترولي :

يعرف الطلب بأنه الكميات التي يرغب المستهلك في اقتنائها من سلع و خدمات، و حسب النظرية الاقتصادية فأن الطلب يتكون من عاملين الذوق و القدرة على الشراء، يحدد الذوق على أنه الرغبة في الحصول على منفعة، في شراء سلعة بسعر محدد. أما القدرة فهي وجوب امتلاك ثروة كافية أو دخل من أجل القدرة على شراء سلعة بثمن معين. [3]

و قد عرف الطلب البترولي حسب الوكالة الدولية للطاقة (AIE) (Agence International de l'Energie) على انه يتألف مما يتم توزيعه من مصانع التكرير من مواد مستخرجة من النفط الخام بتروكيماوية او غيرها من تلك المواد المستخرجة من النفط الخام، بالإضافة الى ما يتم توزيعه من هذه المادة الاولية بشكلها الاولي الخام.[4]

---

[1] Sophie Meritet, « **Déterminants Des Prix Des Hydrocarbures** » , Notre Europe, 2006, Paris,France, P2.
[2] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك) العدد 7 ، الكويت ،يوليو 2007.
[3] Joseph Whelan, Kamil Msefer, «Economic Supply & Demand», Prepared For The **MIT System Dynamics In Education Project**, January 14, 1996 Copyright 1994 By MIT, P6.
[4] Joël Maurice, « Prix Du Pertole » ,**Conseil D'Aanalyse Économique**, Paris, 2001, P16.

يمكن القول أن الطلب على البترول هو عبارة عن مقدار الحاجة الإنسانية المنصبة نحو الحصول على السلعة النفطية" الخام والمنتجات النفطية "بسعر وزمن ومكان محدد ومعلوم بهدف تلبية الحاجة الإنسانية بصورة مباشرة أو غير مباشرة ولأغراض استهلاكية أو إنتاجية.[1]

و يتأثر الطلب النفطي بمجموعة من العوامل يمكن تصنيفها فيما يلي:

أ. النمو الاقتصادي:

يرتبط الطلب على الطاقة ارتباطا وثيقا بمستوى النشاط الاقتصادي ومعدلات نموه التي تعتبر أهم العوامل المؤثرة في حجم واتجاه الطلب صعوداً وانخفاضا .و يعبر عن هذا الارتباط بمرونة الطلب الداخلية التي تحسب بقسمة معدل التغير في الطلب على معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي.

من المعروف أن الصدمات النفطية التي عرفتها أسعار البترول ، أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على الايرادات العامة ، وبالتالي على حجم الانفاق و الاستثمار و الاستهلاك التي تعتبر من محددات النمو الاقتصادي ، فالعلاقة بين الانفاق العام ، الايرادات الجبائية ونمو الناتج الداخلي الخام هي علاقة تأثير متبادل فالنمو في الناتج الداخلي الخام يتحدد بالنفقات العمومية وهذه الأخيرة تتحدد بدورها بالإيرادات الجبائية .[2]

ب. العوامل الجيوسياسية :

تلعب هذه العوامل دورا هاما و مؤثرا في ارتفاع أسعار البترول من خلال التوترات و الاضطرابات التي تحدث في مناطق انتاج البترول ، و التي تهدد تدفق الامدادات النفطية الى المستهلكين ، بحيث أ ثرت هذه النزاعات خلال الفترة (200-2014) في تذبذب أسعار النفط الى مستويات غير مسبوقة ، و مثال ذلك :[3]

- أزمة 1986 ، انخفاض أسعار البترول الى 10 دولار للبرميل بسبب الزيادات الضخمة في المعروض النفطي .
- الأزمة المالية سنة 1994 ، انهيار أسعار النفط دون المستوى 15.5 دولار لسلة الأوبك ، بسبب المديونية المكسيكية ، و عزوفها عن دفع ديونها.

[1] حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، الطبعة الأولى، الكويت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000 ، ص33.
[2] صالح تومي ، راضية بختاش ، أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر ، **مجلة دراسات اقتصادية** ، مركز البصيرة للبحوث و الدراسات الانسانية ، دار الخلدونية ، العدد السابع ،جانفي 2006، ص27.
[3] صندوق النقد الدولي ، مستجدات آفاق الاقتصاد الاقليمي ، ادارة الشرق الأوسط ،2015.

- الأزمة 1998 المالية الآسيوية ، اختلال كبير في العرض و الطلب و تدهور أسعار البترول الى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل .[1]
- أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، و دورها في تدني الأسعار .
- تميز عام 2004 ، بارتفاع متواصل لأسعار البترول نتيجة لزيادة الطلب على البترول من قبل الاقتصاديات الناشئة في جنوب شرق آسيا .
- عدم الاستقرار السياسي، ومشاكل في بعض الدول المنتجة للبترول .
- حدوث الأزمة العالمية سنة 2008.

انتعاش و استقرا أسعار النفط العالمية سنتي 2011-2012، رغم وجود عوامل جيوسياسية في جميع مناطق العالم ، بالأخص في منطقة الشرق الأوسط التي تحوي على أكثر من ثلثي احتياطات العالم .

الشكل (1.2) الأحداث الجيوسياسية و الاقتصادية و أسعار النفط الخام

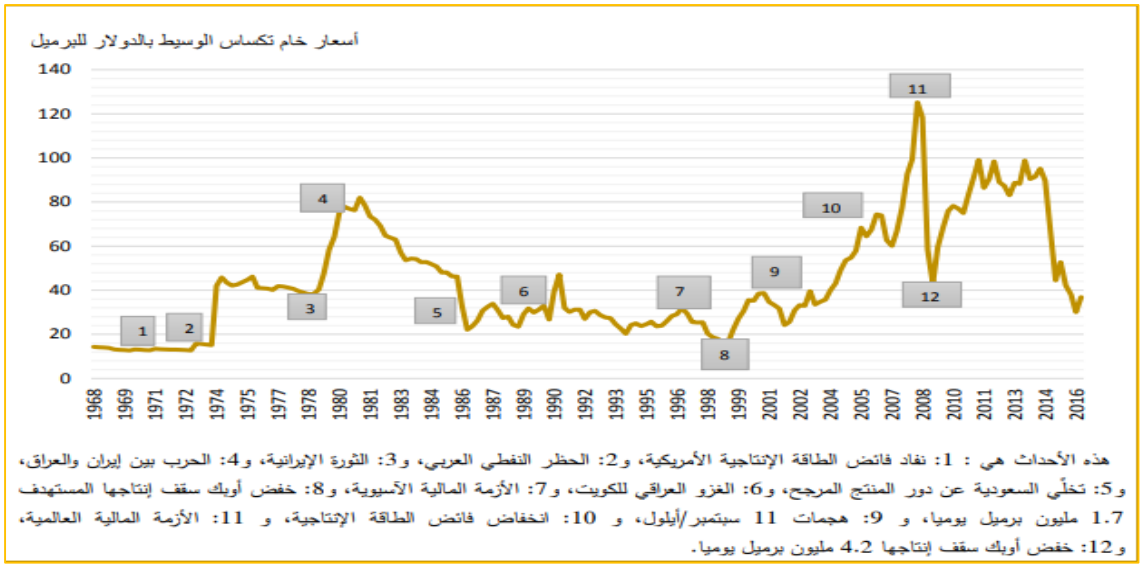

المصدر : الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا العدد 7 يوليو/تموز 2016.[2]

ج. أسعار البترول

ان مقدار التغير في الطلب على النفط يعتبر منخفضا بمقدار التغير في الأسعار على المدى القصير، وهذه سمة هامة للنفط، فهو المصدر الرئيسي والأهم للطاقة في العالم وتؤدي محدودية قدرة المستهلكين على البحث عن أنواع أخرى من الوقود عند ارتفاع أسعاره على المدى القصير، وعدم توفر بدائل متاحة

[1] رفيقة بوسالم ، عبد الحميد لخديمي ، أثر صدمات النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر بين (1970-2009) ، **التكامل الاقتصادي** ، مجلة علمية محكمة متخصصة في العلوم الاقتصادية ، العدد 02، ، ص 187.

[2] الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا العدد 7 يوليو/تموز 2016

له على المدى المنظور في قطاعات هامة وحيوية مثل قطاع المواصلات إلى انخفاض مرونة الطلب السعرية على النفط، وانخفاض مرونة الطلب السعرية لأي سلعة، تعني أن درجة استجابة الكمية المطلوبة للتغير في السعر أقل من التغير النسبي في السعر.[1]

قد تكون الزيادة في أسعار البترول لها تأثير على أسعار المنتجات البترولية المكررة و ذلك بالسلب ، بحيث في المدى الطويل ستكون بمثابة ارتفاع في تكلفة الانتاج و التي يتحملها المستهلك الأخير ،و بالتالي سينخفض طلب المستهلك على تلك السلع و بالتالي على النفط الخام ، وهذه السلسة لن تتوقف هنا فهذا التأثير قد يصل الى السلع المكملة للمنتجات النفطية والتي تعرف على انها تلك السلع التي ترتبط ببعضها البعض لإشباع رغبة المستهلك، أي انه من الضروري الجمع بين سلعتين او اكثر لإشباع رغبة واحدة، وهذا سيؤدي الى انخفاض الطلب على عدة منتجات تعتمد وبصورة أساسية على المنتجات النفطية كالسيارات وغيرها من السلع التي تعتمد على المواد النفطية[2] .

د. النمو السكاني:

يعتبر عدد السكان من العوامل الرئيسية التي تؤثر في الطلب على النفط بصورة مباشرة وأخرى غير مباشرة، حيث يتمثل التأثير المباشر للزيادة في عدد السكان إلى ارتفاع الطلب على النفط باستعمالاتها المختلفة مثل النقل والتبريد والتدفئة والإنارة بينما يتمثل التأثير غير المباشر للزيادة في السكان في زيادة الطلب على السلع والخدمات التي يتطلب انتاجها استخدام مصادر مختلفة للنفط .ويبدو الترابط جلي بين الزيادة في عدد سكان العالم وتزايد الطلب العالمي على النفط .[3]

هـ. المناخ

تؤثر التغيرات المناخية المسجلة على مستويات الطلب في الدول المستهلكة للنفط حيث لوحظ أن مستويات الطلب في الدول المستهلكة تنخفض خلال الثلاثي الثالث من السنة نتيجة ارتفاع درجات الحرارة في مقابل ارتفاع الطلب في مقابل ارتفاع الطلب خلال الثلاثي الأخير والأول من السنة نتيجة انخفاض درجة الحرارة في هذه الدول ومن بين هذه التغيرات المناخية إعصار إيفان فقد توقف إنتاج النفط الأمريكي كما حرم الولايات المتحدة من أكثر 10 ملايين برميل من الانتاج وذلك في منتصف شهر أيلول 2004. [4]

---

[1] الطاهر الزيتوني، الآفاق المستقبلية للطلب على النفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته، **مجلة النفط والتعاون العربي**، أوابك، 2011 ، المجلد 37، العدد 139 ، ص ص 31-32.

[2] François Lescaroux, Valérie Mignon, «**Prix Du Pétrole Et Activité Economique**», La Découverte, 9 Bis Rue Abdel-Hovelacque 75013 Paris, P68-69.

[3] الطاهر الزيتوني ، مرجع سابق ، ص 20.

[4] وهيبة زمال ، مرجع سابق ، ص 61.

و. المضاربة في الأسواق النفطية:

تعد المضاربة عاملا رئيسي في عدم استقرار أسعار النفط في أسواق المعاملات الحرة حيث تؤدي التوقعات المتفائلة للمضاربين حول مستقبل الأسعار إلى إقبالهم المتزايد لشراء العقود النفطية الآجلة و بالتالي ارتفاع سعر النفط في حين تؤدي التوقعات المتشائمة إلى تخلصهم من هذه العقود عن طريق بيعها في السوق مما يؤدي إلى انخفاض السعر.

لذا فإننا نرى جاذبية المضاربة على النفط بين المستثمرين في الأسواق المالية و ذلك من خلال قيامهم بعمليات الشراء عند انخفاض سعر البترول و بيعه بعد ارتفاع سعره .[1]

و يمكن توضيح مختلف العوامل المتدخلة في تحديد أسعار البترول من خلال المخطط التالي :

[1] مصطفى بودرامة" ,التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر ,"مداخلة في **المؤتمر العلمي الدولي (التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة)** 08، جامعة فرحات عباس ,سطيف ,أيام 08/07 أبريل , 2008 ص8.

Natalie Alazard &Guy Maisonnier, « **L'Offre Et La Demande De Pétrole** », Panorama Le Point Sur , Innovation Energie Environnement, France, 2009 , P2.

الشكل (2.2) : محددات أسعار البترول

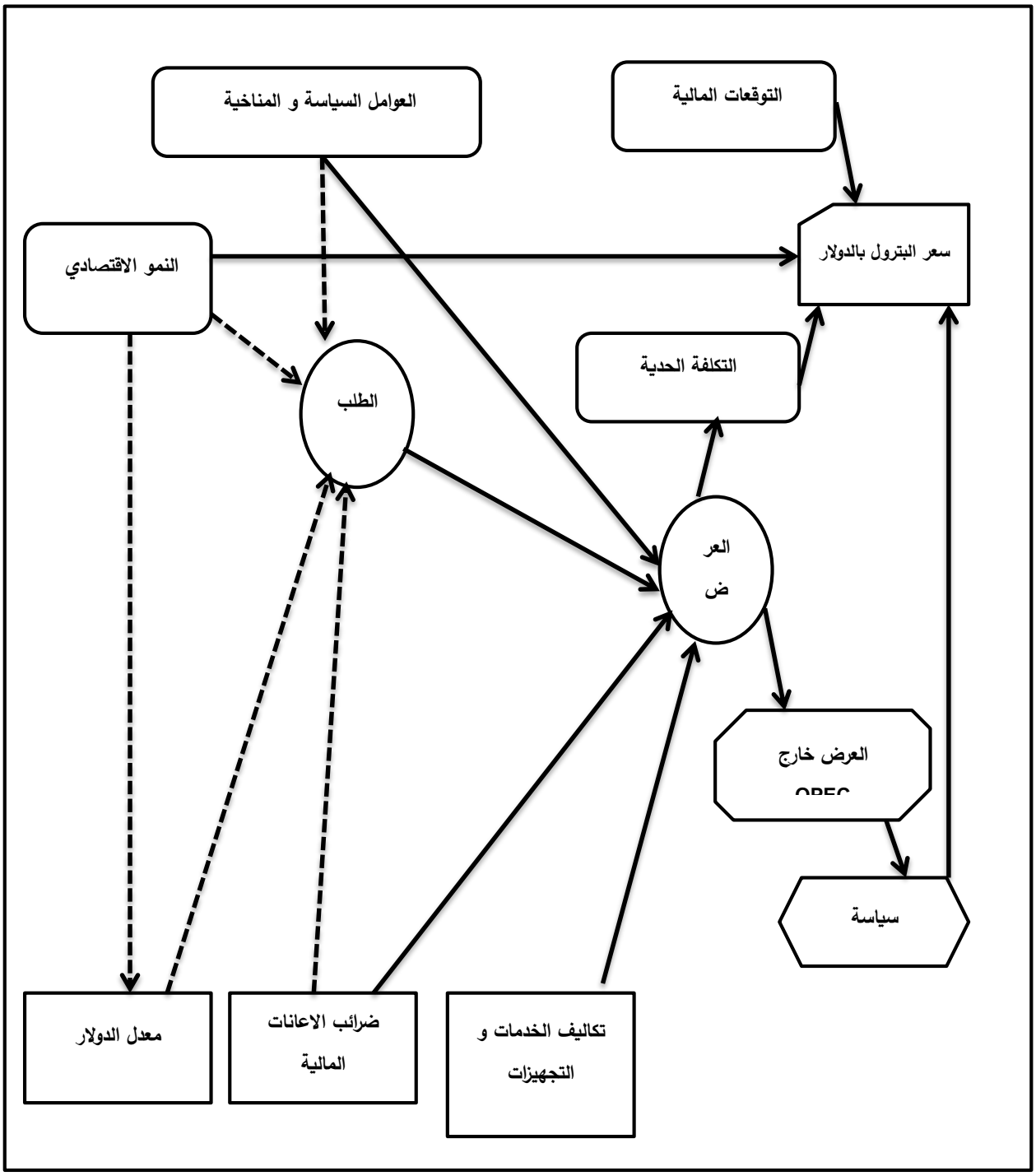

2-4 التطور التاريخي للتسعير البترولي .

منذ اكتشاف أول حقل بترولي في ولاية بنسلفانيا الأمريكية سنة 1860 ، ارتبط نمو صناعة البترول بنشاط و صراعات الشركات البترولية العملاقة وذلك نتيجة للأهمية التي يحظى بها البترول ، فقد اعتمدت الشركات البترولية الى حد كبير على الموارد البترولية الأمريكية حتى بداية الحرب العالمية الثانية ، بحيث تنامى الإنتاج البترولي الأمريكي من 1397 برميل/يوميا عام 1860 حتى بلغ 4.7 مليون برميل/يومياعام 1945 والتي مثلت 63% من إنتاج البترول العالمي لعام 1945 و بالتالي اعتمد العالم خلال تلك المرحلة في سد حاجاته البترولية على الإمدادات البترولية الأمريكية بشكل كبير . و من نهاية الحرب العالمية الثانية الى مطلع السبعينات من القرن العشرين ، شهدت الساحة البترولية تحولات جذرية أهمها امداد العالم بالبترول من منطقة الشرق الأوسط حيث تنامت حصة المنطقة من 7% سنة 1945 ، الى 30% سنة 1970 من الانتاج البترولي العالمي ، حيث جاءت هذه الزيادة من سياسات الشركات البترولية العالمية القائمة في زيادة معدلات الانتاج في المنطقة بأرخص الأسعار ، الأمر الذي أدى الى زيادة الطلب العالمي على بترول الشرق الأوسط .

يمكن تقسيم تحركات اسعار البترول الى مرحلتين اساسيتين من خلال السياسات التسعيرية المعتمدة اولها قبل التصحيح السعري او عصر الشقيقات السبع وثانيا بعد التصحيح السعري أو عصر التكتلات .

2-4-1 السياسة التسعيرية الأولى (من الحرب العالمية الاولى الى ما قبل التصحيح السعري):

تسمى أيضا بعصر الشقيقات السبع أو مرحلة التسعير الاحتكاري ، حيث كانت هذه الشركات المحرك الرئيسي للصناعة النفطية من خلال تحكمها بالإنتاج و النقل و التوزيع و أيضا التسعير ، و يمكن تقسيم هذه المرحلة الى مرحلتين تسعيريتين .

2-4-1-1 **التسعير حسب نقطة الأساس الوحيدة The Single Basing point**

سيطرت شركات الشقيقات السبع على السوق العالمية للنفط خلال ما يزيد على خمس عقود زمنية حيث كانت تمتلك هدة مميزات منها ارتباطها الوثيق ببعضها الذي ساعدها في تنسيق سياستها السعرية فيما بينها، كذلك تمكنت من نسج خيوط شبكة عالمية بينها تمتد مظلتها لتغطي الأنشطة الإنتاجية المختلفة كالإنتاج والتسويق والنقل والتوزيع، كما أن هناك عاملا ثالثا لا يقل أهمية عن السابقين، مكن

هذه الشركات من إحكام السيطرة على السوق العالمي للنفط، ألا وهو وجود هذه الشركات في سوق دولة تتمتع بأقوى نفوذ سياسي واقتصادي وهي الولايات المتحدة الأمريكية. [1]

و التسعير على أساس نقطة وحيدة يتم تبنيه في الغالب من طرف الشركات الاحتكارية التي تنتج منتوج بحيث تكون تكاليف شحنه مرتفعة، ويقصد بها أن يتم اتفاق الشركات الاحتكارية على نقطة كنقطة أساس أو نقطة انطلاق، ويتم تسعير السلعة على أساس عوامل الإنتاج مضافا إليها مصاريف الشحن المحسوبة من نقطة الاساس المرجعية [2] .

وبذلك يظهر أن أسعار البترول ابتعدت عن كلفة الإنتاج الحقيقية وتسعيره واتخذت أشكالا و صورا متعددة حيث نتج عن ذلك تحقيق الشركات البترولية الكبرة مكاسب كبيرة لان الشركات كانت تدفع أتاوة ثابتة للدول المنتجة في الشرق الأوسط مقدارها 22 سنتا أمريكيا عن البرميل بينما تبيع بترول منطقة الشرق الأوسط بعد معادلته بأسعار الخليج في الولايات المتحدة الأمريكية البالغة آنذاك 1.05 دولارا للبرميل مضافا إليه أجور نقل وهمية تجنيها الشركات البترولية و يتكبدها المستهلك و بنسبة أعلى كلما قرب ميناء التسليم من منطقة الشرق الأوسط مما يعني تضرر دول أوروبا الغربية والدول القريبة من منطقة الشرق الأوسط من تكاليف النقل الوهمية.[3]

إن نظام التسعير على أساس نقطة وحيدة يعني باختصار أن السعر العالمي للنفط الخام في جميع موانئ العالم ومراكز التصدير يتحدد بالسعر نفسه المعلن في خليج المكسيك، على أن يضاف للسعر النهائي كلفة النقل من نقطة الأساس إلى مكان التسليم، لذلك أصبح لزاما على المستورد أن يدفع سعر البرميل النفط الخام المعلن في خليج المكسيك مضافا إليه أجور النقل من هذا الخليج إلى ميناء المستورد، بغض النظر عن الجهة أو الميناء المصدر لذلك النفط سواء كان قريبا على خليج المكسيك أم بعيدا عنه.[4]

وقد كان هذا النظام مقبولا للأسباب التالية:

- كانت الولايات المتحدة الأمريكية وقتئذ أكبر منتج في الصناعة النفطية وصادراتها من سواحل خليج المكسيك تغطي الجزء الأكبر من الطلب العالمي.
- كانت البلدان النفطية الجديدة في مراحله الأولى من التوسع في الانتاج والتنمية.

[1] عماد الدين محمد المزيني ، مرجع سابق ، ص 335.

[2] Jacques Francois Thisse And Xavier Vives , «Basing Point Pricing: Competition Versus Collusion» , **The Journal Of Industrial Economics**, Volume XL, No3, September 1992, , P249.

[3] خالد بن منصور العقيل ، **رحلة في عالم البترول – قضايا بترولية دولية** - ، المملكة العربية السعودية ، 2003 ، ص19.

[4] Hussein K. Abdel-Aal,Mohammed A. Alsahlawi, « **Petroleum Economics And Engineering** », Third Edition, Taylor And Francis Group , 2008, P33.

- كان خليج المكسيك هو المكان العملي الوحيد الذي يمكن لمستوردي النفط أن يتعاقدوا فيه على عمليتي شراء ونقل النفط بأية كمية يطلبونها[1] .

أما المبادئ التي كانت الحافز في اتباع هذه الالية التسعيرية فهي: [2]

- الاعتراف بنقطة أساس واحدة.
- القبول بقاعدة الاسعار المعلنة.
- الاتفاق على تحديد سعر تسليمها وفقا لسعر الاساس.
- اقرار اجراء تعديلات معيارية مشتركة للاختلافات في نوعية النفط.
- استخدام رسوم الشحن الموحدة إلى جانب سعر الأساس.

2-4-1-2 التسعير حسب نقطتي الأساس The Double Basing point [3]

مع اندلاع الحرب العالمية الثانية تصاعدت الضغوط لتعديل طريقة تسعير بترول منطقة الشرق الأوسط حيث تمكنت بريطانيا عام 1944 في حمل الشركات بإتباع نظام نقطة الأساس المزدوجة أو ما يعرف أيضاً بنظرية تعادل الأسعار Equalization point Theory حيث تم فصل سعر بترول منطقة الشرق الأوسط و اعتبار الزيت العربي الخفيف بترول قياسي و حدد سعره 1.05 دولار للبرميل. و نتيجة لنظام نقطة الأساس المزدوجة أصبحت هناك نقطة أساس ثابتة في منطقة الخليج العربي تعادل بين سعر البترول في منطقة الخليج العربي و البترول في خليج المكسيك على أساس تسليم ميناء التصدير.

أي يتم بيع النفط من النقطتين بنفس السعر المعلن المحدد مضافا اليه تكاليف الشحن، بذلك كانت "جينوا " تمثل نقطة التساوي بين الخليجين فاعتمد ميناء" نابولي" في ايطاليا كنقطة تتعادل عندها اسعار الخليج العربي مع اسعار الخليج المكسيك .لتطالب بعد ذلك الولايات المتحدة الامريكية بتحويل نقطة الاساس الثانية الى" راس تنورة" بالسعودية نظرا لتزايد صادراتها من المنطقة، ليعلن رسميا ان للنفط نقطتي اساس.

في أفريل 1948 عندما تأسست إدارة التعاون الاقتصادي الأمريكية لمساعدة أوروبا الغربية أو ما يعرف بمشروع مارشال ، تم الضغط على الشركات البترولية بتحويل نقطة تعادل أسعار بترول الخليج العربي و ربطه بأسعار البترول الفنزويلي على أساس تسليم نيويورك و الذي أدى إلى إحداث خصم في أسعار بترول الشرق الأوسط.

---

[1] وهيبة زمال ، مرجع سابق ، ص 44.

[2] Loescher, Samuel M. (1955), «Basing Point Pricing And Regional Development», By George W. Stocking, **Indiana Law Journal**: Vol. 30: Iss. 3, Article 9, P394.

[3] C.Van Der Linde « **Dynamic International Oil Markets: Oil Market Developments And Structure »** 1860-1990, 1sd Edition, Springer Science And Business Media , 1991.

التسعير وفق مشاركة الدول المنتجة في تحديد الأسعار:

بين 1950 و1953، تمت اتفاقية بين الدول النفطية و الشركات المنتجة وذلك لاحتساب عوائد هذه الدول على أساس اقتسام ما يتحقق من أرباح عمليات الانتاج بصورة متساوية بين حكومات هذه الدول والشركات المنتجة وذلك في ضوء الأسعار المعلنة للنفط .وقد أدى ذلك إلى قيام الشركات الاحتكارية النفطية بتخفيضات عديدة للأسعار المعلنة للنفط مما أثر كثيرا على عوائد الدول النفطية للدول المصدرة، وقد كان ايذانا بدخول مرحلة جديدة من مراحل الصراع بين الدول النفطية والكارتل النفطي العالمي . لقد شهدت فترة نهاية الخمسينيات تعاظم وبروز قوة ومكانة الدولة البترولية المنتجة والمصدرة في توحيدها جماعيا ومن خلال دعوتها لتكوين منظمة بترولية دولية في عام 1960 تحمي مصالحها البترولية وتنظم استغلاله بين الأطراف المتعاونة وبصورة مستقرة.

ظهرت أول بادرة لإنشاء الأوبك في القاهرة في أبريل 1959، عند انعقاد المؤتمر البترولي الأول الذي نظمته اللجنة البترولية التابعة لجامعة الدول العربية. فقد جرت خلف كواليس هذا المؤتمر محادثات بين ممثلي فنزويلا والمملكة العربية السعودية، والعراق، وإيران، والكويت، تناولت تأسيس هيئة كمنظمة استشاريه تجتمع مرة واحدة سنوياً على الأقل لمناقشة بعض النقاط، وأهمها:

أ. تحسين الشروط التعاقدية وضرورة التشاور حول موضوع تغير الأسعار.
ب. معالجة أوضاع صناعة البترول من وجهة نظر جماعية موحدة.
ج. زيادة قدرة مصافي البترول في البلاد المنتجة.
د. تأسيس شركات بترول وطنية.
هـ. التفاهم فيما يتعلق بعمليات صيانة و إنتاج وتنقيب الموارد البترولية.

وجرى الاتفاق على صياغة ميثاق، أو عهد شرف، وقّع عليه في نهاية الاجتماعات، وعرفت تلك الوثيقة باسم "اتفاق المعادي". كان إعلان "**شركة إسو**" في 9 أغسطس 1960، أنها ستخفض الأسعار المعلنة لبترول الشرق الأوسط، لأن الأسعار آنذاك كانت منخفضة في الأصل، الأمر الذي أدى إلى إلحاق الضرر باقتصاديات الدول المنتجة للبترول. وبدعوة من العراق، عقدت خمس دول، هي: المملكة العربية السعودية، والكويت، والعراق، وإيران، وفنزويلا، اجتماعا في بغداد، في الفترة من 10–14 سبتمبر 1960، وأعلنوا إنشاء منظمة دائمة تسمى: "منظمة الدول المصدرة للبترول" **(الأوبك)**، تتولى إجراء المشاورات المنتظمة بين الدول الأعضاء وتعمل على تنسيق وتوحيد سياستها بهذا الخصوص. وجاء انضمام بقية الأعضاء ، حيث

انضمت قطر عام 1961، ثم إندونيسيا وليبيا عام 1962، ثم أبو ظبي عام 1967 (دولة الإمارات العربية المتحدة حالياً)، ثم الجزائر عام 1969، ثم نيجيريا عام 1971، فالإكوادور عام 1973 (انسحبت عام 1992)، ثم الجابون عام 1975 (انسحبت عام 1994)، ليصبح عدد الدول الأعضاء إحدى عشرة دولة.[1]

- قرر أعضاء OPEC خلال مؤتمرهم الأول في سبتمبر 1960 أن أي تعديل مستقبلي للأسعار من قبل الشركات يجب أن يلقى موافقة حكومات الدول المنتجة للبترول ويجب مراعاة قواعد العرض والطلب خلال مؤتمرهم الرابع(أفريل) 1962 احتجوا ضد قيام الشركات الاحتكارية بتخفيض أسعار البترول جانب واحد ودرس المؤتمر سياسة التسعير في الأجل الطويل مشددا على ربط أسعار البترول الخام بالرقم القياسي لأسعار السلع المستوردة من طرف الدول الأعضاء.
- في نوفمبر 1964 اتفق أعضاء OPEC في مؤتمر جاكرتا مع الشركات البترولية على ما يلي:

1) تنفيق الإتاوة :أي اعتبار الإتاوة نفقة فعلية تتحملها الشركة البترولية صاحبة الامتياز وتخصم من السعر المعلن أسوة بتكلفة التشغيل كما تدرج في الحسابات بهذه الصفة ولا تحسب كسلفة مؤقتة على الضريبة.
2) تحدد نفقات التسويق التي كانت تخصمها الشركات من أرباح الصافية بمقدار 0.5 سنتا للبرميل.
3) لتضييق الفرق بين الأسعار المعلنة والأسعار المحققة تمنح الشركات تخفيضا من قيمة الأسعار المعلنة عند حساب ضريبة البترول بنسبة 8.5% سنة 1964 ، 7.5% سنة 1965 ، 6.5 % سنة1966 ،وبخلاف ذلك تجري تخفيضات على البترول وفقا لدرجة كثافته.

- مفاوضات منظمة OPEC وشركات البترول سنة1967 ، خصصت هذه المفاوضات للتخفيضات التي تقررت في مؤتمر جاكرتا وانتهت إلى:

أ. تخفيض نسبة مئوية من السعر المعلن على كل أنواع النفط الخام الذي ينتج في منطقة الخليج العربي أيا كانت كثافته على أن يتضاءل هذا التخفيض تدريجيا حتى يختفي تماما سنة. 1972
ب. تخفيض خاص بكثافة أنواع النفط الخام مع الأخذ في الاعتبار أن بعض هذه الأنواع(الذي كثافته 27 درجة)لا يوجد أعلى للتخفيض عليه في حين أن البعض الآخر(الذي كثافته 37 درجة)

[1] Https://Ar.Wikipedia.Org/Wiki/أوبك

فيوجد حد أعلى للتخفيضات عليه وعموما ففي جميع الحالات يجب إلغاء هذه التخفيضات في سنة 1975 وقد أدى ذلك إلى انخفاض مجموع الضرائب التي تحصل عليه الدول المنتجة.

2-4-2 السياسة التسعيرة ما بعد التصحيح السعري والى غاية يومنا هذا:

إن مرحلة السبعينات مثلت أبرز وأهم مرحلة تاريخية في مسيرة تطور الصناعة والسعر والعلاقات البترولية ولطرف البلدان البترولية المنتجة والمصدرة عامة ولمنطقة الشرق الأوسط خاصة، وذلك نظرا لما حصل من تطورات عديدة ساهمت في صنعها العديد من البلدان البترولية والاقتصادية. فإذا كانت مرحلة الستينيات هي مرحلة الدفاع والحماية لمصالح البلدان المنتجة والمصدرة للبترول يعكس حال مرحلة السبعينيات والتي جسدت مرحلة الهجوم والمبادأة المشروعة والعادلة في استرداد الحقوق المسلوبة والمستغلة من قبل الشركات الاحتكارية الكبرى.

جدول (2-6) تطور أسعار النفط الاسمية والحقيقة خلال الفترة (1970-1979)

الوحدة :دولار أمريكي للبرميل

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
السعر الاسمي	1,67	2,03	2,29	3,05	10,73	10,73	11,51	12,39	12,70	17,25
السعر الحقيقي	2,41	2,71	2,70	3,05	9,67	8,42	8,92	8,66	7,56	9,00

Source : .:OPEC Annuel Statistical Bulletin 2008.

أهم ما حدث في بداية السبعينيات أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم برميل بقيمته الحقيقية ، اين عرف العالم اول صدمة نفطية فعلية كان لها الاثر العالمي، فرفعت اسعار النفط من القيمة المتدنية لمستويات قياسية قدرت ب 3$ للبرميل الواحد في 1973 الى اكثر من12$ في بداية 1974أي رفع الأسعار النفطية بنسبة400 %. [1] غير أن سنة 1979 ، غيرت هي الاخرى مجرى سريان السعر النفطي ليعرف من جديد ارتفاعا معتبرا يسجل على انه ثاني صدمة هزت ذلك الهدوء و الاستقرار السعري، اثر حرب الخليج الاولى بين كل من العراق و ايران.

الاتفاقيات الدولية في عقد السبعينات:

[1] بن بوزيان محمد، وعبد الحميد لخديمي ،" تغيرات سعر النفط و الاستقرار النقدي في الجزا ئر (دراسة تحليلية وقياسية")، **مجلة أداء المؤسسات الجزائرية**، العدد02 ،2012 ، ص 188 .

- ❖ اتفاقية فنزويلا(1970): وفي ضوء التطورات التي سادت السوق البترولية، ساعدت منظمةOPEC في اجتماعها في فنزويلا في ديسمبر 1970 على اتخاذ قرار عرف باسم قرار كاراكاس وتضمن الأهداف التالية:
  - تحديد نسبة 55% كحد أدنى لضريبة الدخل الصافية للدول المنتجة.
  - وضع زيادة عامة متساوية في الأسعار المعلنة والإشارة للدول الأعضاء في المنظمة.
  - إنهاء الاختلافات في الأسعار المعلنة والأخذ بعين الاعتبار فروقات الكثافة النوعية، والموقع الجغرافي.
  - تكوين لجنة التفاوض مع الشركات الاحتكارية.
- ❖ اتفاقية طهران(1971) : في فبراير 1971 ، تم التوصل إلى اتفاق ما بين اللجنة الخليجية الممثلة للدول البترولية، و الشركات البترولية العالمية، والدول المستهلكة للبترول على زيادة القيمة الاسمية لأسعار البترول إلى 2.18 دولارا للبرميل.
- ❖ اتفاقية جنيف الأول(1972): وفيها تم التفاوض ما بين الدول البترولية، والشركات المنتجة للبترول على زيادة أسعار البترول، لمواكبة التخفيضات في أسعار الدولار، والتي يترتب عليها انخفاض القيمة الحقيقية للعوائد المالية للبترول للدول المنتجة، وتم فيها زيادة الأسعار الاسمية للبترول بنسبة 8.5%.
- ❖ اتفاقية جنيف الثانية(1973): بعد المزيد من التدهور في القيمة الحقيقية للدولار، تم عقد اتفاقية جنيف الثانية، والتي تم بمقتضاها الاتفاق على الاستمرار بالعمل وفق اتفاقية جنيف الأولى مع إدخال تعديلات على المؤشر الخاص بحساب قيمة الدولار بالنسبة إلى العملات الأخرى وتصحيح الأسعار الشهرية، وتم زيادة الأسعار بنسبة 11.9% . [1]

فترة الثمانينات

جدول (2-7) تطور أسعار النفط الاسمية والحقيقة خلال الفترة (1980-1989)

الوحدة :دولار أمريكي للبرميل

[1] إمام محمد سعد، **البترودولار والاستثمار الأجنبي-دراسة تحليلية** -القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2014، ص28.

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
السعر الاسمي	28.64	32.51	32.38	29.04	28.20	27.01	13.53	17.73	14.24	17.31
السعر الحقيقي	13.21	15.57	16.01	14.73	14.89	14.04	5.54	6.29	4.57	5.79

Source : .:OPEC Annuel Statistical Bulletin 2008.

قرر مؤتمر الأوبك في دورته السادسة والسبعين المنعقدة في ديسمبر 1985 ، التخلي عن سياسة الدفاع عن هيكل الأسعار الرسمية واستبدالها بسياسة ترمي الى تثبت حصة سوقية عادلة لصادرات الأوبك وذلك نتيجة لتدهور إنتاج الأوبك عند حدود لا تحتمل. وقد اعتمدت البلدان المنتجة الأعضاء في منظمة الأوبك بصورة متزايدة في سنة 1986 نظام تسعير المرجعي Net Back القائم على بيع الزيت الخام بسعر يعكس قيمة المنتجات التي تستطيع شركة ما من شركات التكرير أن تنتجها من الزيت الخام ناقصا الحد الربحي لتكلفتي التكرير والشحن ، وزائدا الحافز للمشتري والشركة المكررة وتلت ذلك الصدمة الثالثة بانهيار أسعار البترول إلى أقل من عشرة دولارات للبرميل في شهر يوليو 1986، ترتب عنها تكبد دول الأوبك خسائر مالية كبيرة وتحمل أعباء اقتصادية باهظة، وكانت ردة فعل الأوبك سريعة عندما تمكنت في اجتماعها المنعقد في20 ديسمبر1986 ، العودة للأسعار الرسمية عند إقرار المؤتمر سعرا مستهدفا هو 18 دولارا للبرميل ، الذي يمثل متوسط سعر سبعة أنواع من زيوت الأوبك وواحد من خارجها ، كما تم الاتصال بالمصدرين خارج الأوبك للعمل من أجل توطيد استقرار السوق البترولية ، ومع حلول عام 1987 ،شهدت السوق درجة معقولة من التوازن والاستقرار.

فترة التسعينيات

الجدول (2-8) تطور أسعار النفط الاسمية والحقيقة خلال الفترة (1990-1999)

الوحدة :دولار أمريكي للبرميل

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
السعر الاسمي	22.26	18.62	18.44	16.33	15.53	16.86	20.29	18.68	12.28	17.48
السعر الحقيقي	6.38	5.19	4.81	4.61	4.24	4.24	5.01	4.89	3.21	4.62

Source : .:OPEC Annuel Statistical Bulletin 2008.

بسبب الإنتاج المنخفض والمخاوف التي ارتبطت بغزو العراق للكويت و انطلاق حرب الخليج، ارتفعت أسعار النفط في1990 ، بعد ذلك دخلت الأسعار في فترة انخفاض دائم، حتى عام 1994 حيث وصلت إلى أدنى مستوى لها منذ عام 1973 وقد نجحت الأوبك في ضبط الحصص واستعادة الأسعار عافيتها عام1996، إلا أن هذا التعافي لم يدم طويلا ففي عام 1998 شهدت السوق العالمية للبترول أزمة حادة نتيجة انهيار أسعار البترول.

و نتيجة استمرار الفائض في البترول العالمي انخفضت أسعار البترول سنة 1998 ، وقد أثرت هذه الأزمة على اقتصاديات كافة الدول وعلى الدول المنتجة للنفط بصفة خاصة حيث انخفض معدل نمو هذه الأخيرة من 3.4 %عام 1997 إلى1.8 % عام1998، وخلال عام 1999 استطاعت منظمة الأوبك أن تتفق على تخفيض إنتاج البترول بمقدار 3 ملايين برميل الأمر الذي أدى إلى ارتفاع في الأسعار.

الشكل (2-3) : مراحل تسعير البترول

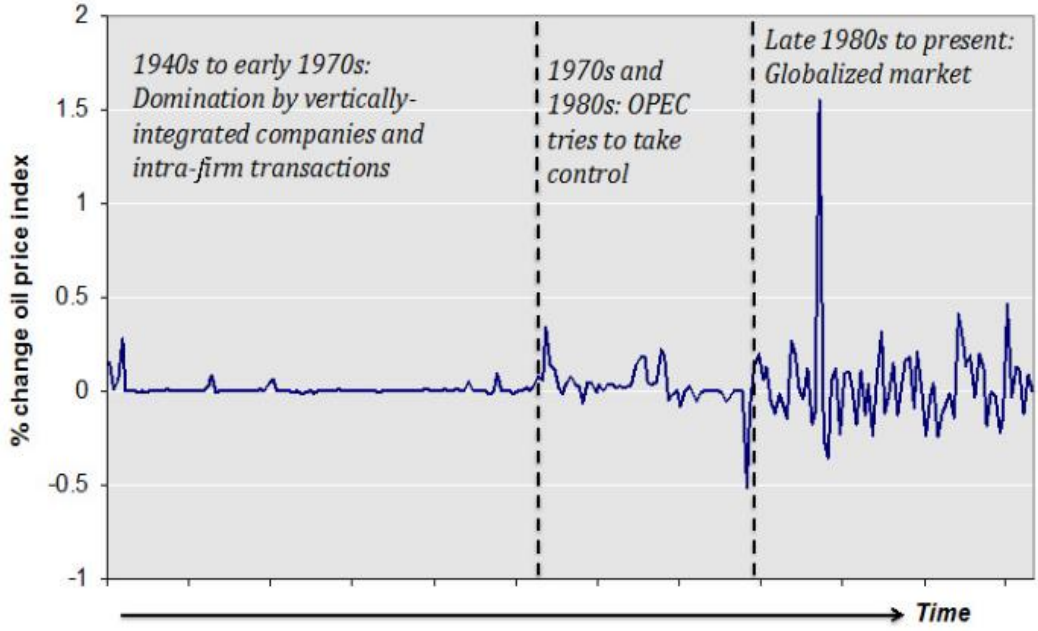

Source : www.e-education.psu.edu/eme801/node/455

فترة 2000 الى 2016

الجدول (2-9) اسعار البترول من 2000الى 2016

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009

السعر الاسمي	27.60	23.12	24.36	28.10	36.0	50.64	61.08	169.	94.45	61.06
السعر الحقيقي	27.6	22.7	23.5	26.8	33.5	46.2	54.6	60.5	81.0	52.0
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016			
السعر الاسمي	77.45	107.5	109.5	105.9	96.2	49.5				
السعر الحقيقي	65.3	89.6	90.2	86.2	77.3	39.3				

نتيجة الرواج الاقتصادي الذي شهدته دول جنوب وشرق آسيا، والتزام دول الأوبك بخفض انتاجها ،شهد السوق العالمي للبترول عام2000، ارتفاعا حادا في أسعار البترول العالمية ،كما انخفضت الأسعار بشكل واضح مع أحداث 11 سبتمبر في الربع الأخير من عام 2001، بمقدار 4.5 دولار للبرميل أي بنسبة 16.3%عن مستويات عام 2000 والبالغة 27.6 دولار للبرميل.

وقد ساعدت المشاكل الفنية في عام 2002 إلى صعود أسعار النفط إلى مستوى 23.5 دولار وغذت الاضطرابات والمشاكل الفنية مسار النفط الصاعد إلى عام 2003 ، ليبلغ معدل 26.8 دولار للبرميل، وشهد عام 2004 ثورة في أسعار البترول، إذ ارتفع السعر إلى 42 دولار للبرميل في الربع الثاني لسنة 2004، ليتخطى حدود 50 دولار غي الربع الأخير من نفس العام .

فقد استمر سعر النفط بالارتفاع الى ان وصل الى 50.6 دولار للبرميل في سنة 2005 ،وشهدت سنة 2007استمرارا في ارتفاع الأسعار، إذ تجاوز المعدل اليومي لسعر سلة أوبك حاجز 90 دولار للبرميل في نوفمبر2007 ، و وصل السعر سنة 2008 إلى 92.7 دولار للبرميل خلال الفصل الأول، ثم إلى 113.5دولار للبرميل خلال الفصل الثالث ليهوي السعر إلى 52.5 دولار للبرميل خلال الفصل الرابع.[1]

و يعود التذبذب الحاد الذي شهدته الأسعار على مدار 2008، بشكل أساس إلى الأزمة المالية العالمية التي ألقت بظلالها على السوق النفطية العالمية، ثم بعد ذلك أخذت معدلاتها في الانخفاض في عام 2009، ليصل معدلها السنوي إلى 61 دولار للبرميل.

[1] وهيبة زمال ، مرجع سابق ، ص 56.

عاودت أسعار النفط انتعاشها مع عودة الاقتصاد العالمي بحلول عام 2010، لتتجاوز حاجز 100 دولار للبرميل خلال سنة , 2011 إلى أن بلغ معدل سعر سلة خامات الأوبك السنوي ذروته عام 2012، ليصل إلى 109.5 دولار للبرميل ، و في النصف الثاني من سنة 2014 بدأت الأسعار في الانخفاض المفاجئ و تزايدت حدتها بعد قرار الأوبك بشأن الإبقاء على سقف الإنتاج لدولها الأعضاء عند مستوى 30 مليون برميل في اليوم، ليبلغ معدل سعر سلة خامات الأوبك في النصف الأول من سنة 2015 حوالي 51.9دولار للبرميل مسجلا بذلك أدنى مستوياته منذ أكثر من خمس سنوات و هو 44.4 دولار خلال شهر يناير2015، غير أن هذا تحسن نوعا ما في أواخر سنة 2015 و لكن سرعان ما عاد إلى التراجع إلى أن وصل إلى حد أدنى بلغ27.63 دولار للبرميل في الفصل الأول من سنة2016 . [1]

الشكل (2-4) : تطور اسعار البترول من سنة 2000 الى غاية 2016

source Bloomberg, DataStream and ECB staff calculations.[2]

[1] نور الدين هرمز و آخرون،" تغيرات أسعار النفط، وعوائده"، **مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد29 العدد الاول ,2007،ص 14.

[2] Www.Bloomberg.Com

2-5 السوق النفطية و أطرافها .

2-5-1 تعريف السوق:

تعرف السوق (market) بأنها الحيز أو المكان الذي يلتقي فيه بائعو السلع أو الخدمات مع مشتريها سواء أكان هذا اللقاء في المكان نفسه أو عبر وسائل الاتصال ، وهذا الحيز يمكن أن يكون قرية أو حياً أو مدينة أو قطرا أو إقليما وقد يشمل العالم بأسره.

و في النظرية الكلاسيكية السوق مكان نظري حيث يتقابل العرض مع الطلب وتتحدد الأسعار في ضوء العلاقة بينهما.

و وفقا لفيليب Kotler ، يتم تعريف السوق على أنه "جميع العملاء القادرين و الراغبين لإجراء تبادل لتلبية الحاجة أو الرغبة ".

- فالسوق النفطية هي عبارة عن سوق هيكلية مكونة من عدد قليل او محدود من البائعين الذين يقدمون سلعة متشابهة او متطابقة، كما يميز او يعرف عنهم بانهم صناع للأسعار Price Maker[1]
- السوق النفطية هي السوق التي يتم فيها التعامل بأحد مصادر الطاقة و هو النفط، و يحرك هذا السوق وفقا لقانون العرض و الطلب، إضافة إلى عوامل أخرى اقتصادية، سياسية، عسكرية، اجتماعية، مناخية و تضارب بين المستهلكين و المشترين و الشركات النفطية .

وأهم ما يميز السوق النفطية ما يلي :

- أنها سوق دولية أو عالمية إذ أن جميع دول العالم تتبادل السلعة النفطية سواء طالبة أو عارضة لها في شكل الخام أو في شكل منتجات نفطية بصورة عامة.
- أنها سوق غير موحدة فهي مجموعة أسواق متباينة ومختلفة في مستوى تطورها وتركيبها الاقتصادي والقوى الفاعلة في السوق كسوق البلدان المتقدمة صناعيا أو الدول النامية أو السوق الاحتكاري أو السوق الفوري.
- أنها سوق ذات طابع شبه احتكاري في فعاليتها الرئيسية أي خضوعها لعدد قليل من الأطراف النفطية وخاصة للكبار منهم في التأثير على النشاط أو المعاملات سواء في جانب العرض أو الطلب.

2-5-2المتدخلون في السوق النفطية

[1] N. Gregory Mankiw, Mark P. Taylor,« **Economics»**, Thomson Learning, UK, 2006, P320.

تتكون السوق العالمية من ثلاث أطراف رئيسية هي:

- الدول المصدرة للبترول
- الشركات البترولية العالمية
- الوكالة الدولية للطاقة .

2-5-2-1 الدول المصدرة للبترول

أ) منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط

Organization Of Petroleum Exportting Countries

تتكون سلة الاوبك من مزيج الصحراء(الجزائر)، وجيرا سول(أنجولا)، و أورينت(الإكوادور)، وميناس (إندونيسيا)، واي ا رن الثقيل(جمهورية إيران)، والبصرة الخفيف(العراق)، والكويت تصدير(الكويت)، وفاق سدر(ليبيا)، وخام بوني الخفيف(نيجيريا)، وقطر البحرية(قطر)، والعربي الخفيف(السعودية)، ومربان(الإمارات)وميري(فنزويلا.).

ان الهدف الذي تأسست لأجله الاوبك يتمثل أساسا في تنسيق وتوحيد السياسات البترولية بين الدول الأعضاء، من أجل الحصول على أسعار عادلة ومستقرة لمنتجي النفط، وامدادات فعالة واقتصادية ومنتظمة من النفط إلى الدول المستهلكة، و عائد عادل على رأس المال لأولئك الذين يستثمرون في هذه الصناعة.

عرفت المنظمة محطات انتقالية أولها: [1]

- في الستينيات : بعد ان سيطر على سوق النفط الدولي" الشقيقات السبع"، وضعت منظمة أوبك الرؤية الجماعية، بإعداد أهدافها، في عام 1965 ، واعتمدت" بيان الإعلان لسياسة النفط في البلدان الأعضاء في عام1968 .
- أما فترة السبعينيات فقد ارتقت مكانتها على الساحة الدولية، كما اتخذت البلدان الأعضاء فيها السيطرة على الصناعات النفطية المحلية في بلدانها و أصبحت لها الكلمة الرئيسية في تسعير النفط الخام في الأسواق العالمية. في 1976، تم إنشاء صندوق الأوبك للتنمية الدولية ، حيث شرعت البلدان الأعضاء في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية .
- أما في الثمانينات فقد عرفت انخفاض حاد في الاسعار عام 1986 ، بعد أن وصلت إلى مستويات قياسية في وقت مبكر من العقد لتتراجع حصة الأوبك في سوق النفط بشكل كبير نتج عنها

[1] ماجد بن عبد الله المنيف،" منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) نشأتها و تطورها و التحديات التي تواجهها"، **مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41** ، 2008 ، ص ص، 75-76.

انخفاض في إجمالي الإيرادات النفطية إلى أقل من ثلث القيم السابقة، مما تسبب في ضائقة اقتصادية شديدة للعديد من البلدان الأعضاء ثم ارتفعت الأسعار في الجزء الأخير من العقد حيث خرجت الاوبك بضرورة تحديد سقف إنتاج الدول الأعضاء، وتحديد سلة مرجعية للتسعير، فضلا عن إحراز تقدم كبير في الحوار بين كل من دول الأوبك وخارج الأوبك.

كما قدرت حصة منظمة الأوبك من إنتاج النفط الخام العالمي حوالي من 43.4% وذلك حسب إحصائيات أوبك سنة 2013 و 56.6 % لباقي إنتاج دول غير الأوبك من نفس السنة، أي ما يعادل قيمة 31603.8 ألف برميل يومي .في حين قدر احتياطي أوبك حوالي81% من مجموع الاحتياطات العالمية، كل هذه النسب تدل على المكانة الاستراتيجية التي تحتلها منظمة الأوبك ضمن الدول المنتجة للبترول .بعد تراجع أسعار البترول ،سادت التوقعات بأن المنظمة ستقوم بخفض انتاجها النفطي في محاولة منها لرفع الأسعار كما فعلت بعد أزمة الرهن العقاري ، لكن قام الكارتل بزيادة الانتاج بأكثر من 1.7 مليون برميل في اليوم منذ نوفمبر 2014.[1] وهذا ما أدى الى تراجع انتاج كارتل الأوبك 34% من النفط الخام العالمي .

[1] Analysis Of The Oil Market , **Alkhabeer Magazine** , August 2015, P 3.

الشكل : (5.2) حجم الانتاج العالمي للبترول

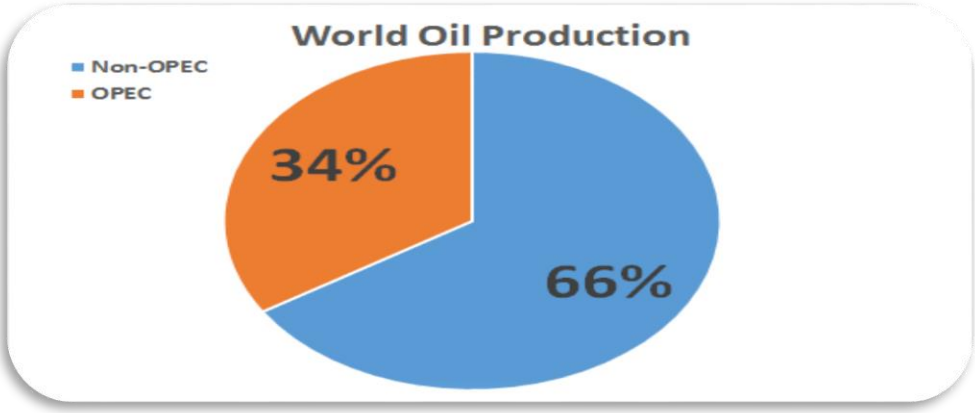

Source : https://www.dailyfx.com[1]

وتعتبر المملكة العربية السعودية ، العضو الأكثر نفوذا في منظمة الأوبك من حيث الانتاج و كذلك من حيث السلطة ، و تواصل زيادة حجم انتاجها ليصل إلى 10.6 مليون برميل في اليوم ، مما يشير إلى أن السعودية مصرة على الدفاع عن حصتها من السوق في مواجهة الانتاج المتزايد للمنتجين المنافسين، هذا ما يعكس غياب الحوكمة في هذه المنظمة لعدم المساواة و عدم وجود العدالة في الانتاج . **الشكل : (2-6) حجم انتاج السعودية من انتاج الاوبك**

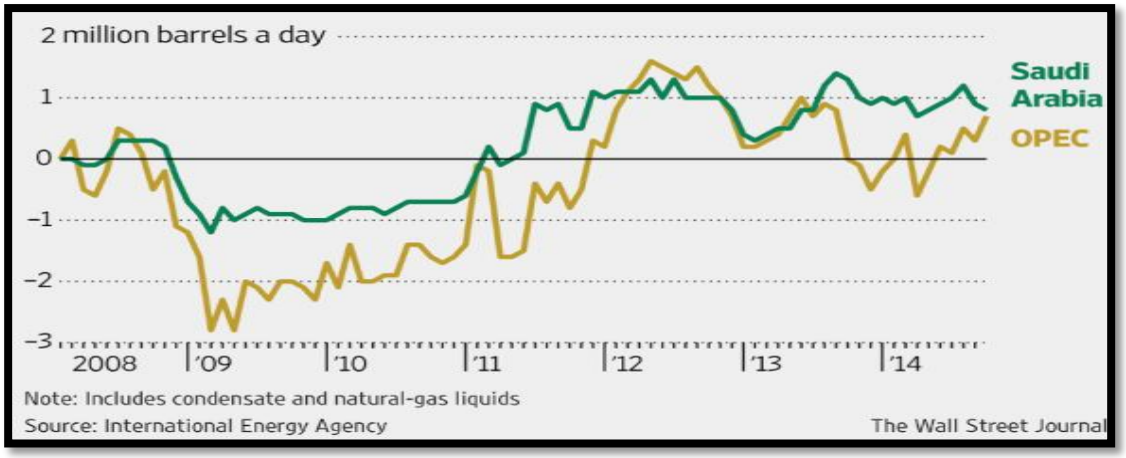

source : IEA[2]

[1] Https://Www.Dailyfx.Com/Forex/Market_Alert/2016/03/21/A-Primer-On-OPEC-And-Other-Key-Oil-Producers.Html

[2] Www.Iea.Org

ب) الدول المنتجة والمصدرة للبترول خارج OPEC

وهي مجموعة الدول المستقلة المصدرة للبترول، وتضم الدول غير أعضاء في أوبك، وكانت تعرف دولها سابقا ب . NON OPEC وهي منظمة غير رسمية ولم تسجل في الأمم المتحدة .بعد انهيار أسعار النفط سنة 1986 وتحسنها سنة 1987 ثم انهيارها سنة 1988 ، دفع ببعض الدول المصدرة خارج أوبك، إلى المبادرة بعقد اجتماع يضم أهم المصدرين خارج أوبك. هذه المتغيرات دفعت مصر في مارس 1988 إلى دعوة بعض الدول المصدرة للنفط من خارج أوبك لعقد اجتماع، وحضر الاجتماع(مصر وعمان والمكسيك وماليزيا وأنجولا وكولومبيا) ثم توالت الاجتماعات وانضمت دول أخرى هي(روسيا الاتحادية والصين والبحرين والنرويج)وفي عام1995 انضمت ولايتي ألاسكا وتكساس الأمريكيتين ومقاطعة البرتا الكندية، وكانت أهم أهداف دول المنظمة هي:

- التعاون والتشاور وتبادل المعلومات والتنسيق مع دول أوبكOPEC .
- تحقيق مستوى مناسب من الأسعار.
- تحقيق الاستقرار في سوق النفط العالمية.

تمثل هذه الدول ما نسبته 65 %من الانتاج العالمي النفطي، كما تمتلك أعلى حصة من طاقة التكرير العالمية، أما احتياطها فهو أقل من 20% من الاحتياطي النفطي العالمي مما يجعل النضوب فيها أسرع منه بالنسبة للدول الأوبك .فخلال مؤتمر" الطاقة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لسنة 2016 ، والذي عقد في لندن، تحت عنوان" النفوذ، الأمن وأسواق الطاقة قراءة في الأسواق و التطورات السياسية والتحديات الأمنية"، أشار البدري أن الفترة من 2008 حتى 2014 تميز بارتفاع إنتاج الدول المنتجة للنفط خارج" أوبك "والتي وصلت إلى 6 مليون برميل يوميا ، لتصل إلى 1.2 مليون برميل يوميا سنة 2015.[1]

2-5-2-2 الشركات العالمية البترولية :تعرف بأنها شركات متعددة الجنسيات عملاقة، فضلا عن أنها ظلت تسيطر على السوق البترولية العالمية لمدة تقرب من الخمسين عاما ، فالشركات متعددة الجنسية تسعى دائما لغرض إعادة صياغة الظروف الاقتصادية والسياسية لنشاطها، فهي لم تنشأ كمجرد رد فعل لظروف سياسية واقتصادية معطاة وقائمة، بل هي أيضا تجسيد لوعي الرأسمالية الحديثة للأنماط الاقتصادية

[1] أحمد آل درويش، ونايف الغيث، وألبرتو بيهار، وتيم كالين، وبراغيان ديب، وأمجد حجازي، وبادامجا خاندلوال، ومليكة بانت، وهونان كو،" المملكة العربية السعودية : معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو"،صندوق النقد الدولي ،**دارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى**، 2015 ، ص 7.

والسياسية المناسبة لنشاطاتها على صعيد عالمي، وسعيها الحثيث من أجل فرض هذه الأنماط، وتنطبق هذه الملحوظة على تلك الشركات البترولية ويتضح ذلك من الاستراتيجيات التي اتبعتها سواء في الأجل القصير أو الطويل.[1]

الشقيقات السبع:(Seven sisters)

يعتبر رجل الأعمال الإيطالي: **"أنريكو ماتي"** أول من أطلق مصطلح الشقيقات السبع على هذه الشركات في سنة 1950، وهذا لوصفها باعتبارها أكبر شركات النفط العالمية، والتي تهيمن على صناعة البترول العالمية.

- **شركة البترول الإنجليزية الفارسية (المملكة المتحدة):** وقد أصبحت تسمى: "شركة البترول الإنجليزية الإيرانية ثم "*British Petoleum*(*BP*)".
- **شركة نفط الخليج (الولايات المتحدة الأمريكية):** في 1985 صناعة النفط الخليجية اندمجت مع شركة "شيفرون" وجزء أصغر أصبح ضمن BP و" شركة مزارع كمبرلاند"، وكان هذا في ذلك الوقت أكبر عمليات الاندماج في تاريخ العالم، ولا زالت هناك شبكة من المحطات في شمال شرق الولايات المتحدة تحمل هذا الاسم.
- **رويال دوتش شل *Royal Dutch Shell*** : شركة هولندية بريطانية.
- **ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا *Standard oil of california (Socal)* (الولايات المتحدة):** وأصبحت تسمى "شيفرون ***Chivron:***
- **ستاندرد أويل أوف نيو جارزي *Standard Oil of New Jersey (Esso)* (الولايات المتحدة):** وأصبحت تسمى "إكسون *Exxon*"، وبعد إتحادها مع شركة "موبيل *Mobil*" سنة 1999، أصبحت تسمى "إكسون موبيل".
- **ستاندرد أويل أوف نيويورك *Standard Oil of New York (Sony)* (الولايات المتحدة):** وأصبحت تسمى: "موبيل"، والتي اتحدت مع شركة "إكسون".
- **شركة تكساكو *Texaco* (الولايات المتحدة):** والتي اتحدت مع "شيفرون" سنة 2001.

[1] محمد زيدان ، **الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الاعمال و المسؤولية الاجتماعية**، الآثار البيئية لنشاط شركات البترول العالمية ومدى تحملها لمسؤوليتها تجاه البيئة ، جامعة بشار ،14-15 فيفري 2012.

بالإضافة إلى هذه الشركات، فقد ظهرت في ميدان صناعة البترول بعض الشركات المتعددة الجنسيات التي حققت تقدما كبيرا في أرقام أعمالها في هذه الصناعة، وأصبحت تحتل مراكز متقدمة بين أكبر عشر شركات عالمية عاملة في صناعة البترول، ومن بينها نذكر: شركة "توتال Total" الفرنسية، شركة "ENI"، وشركة "كونكو فيليبس *ConcoPhilips*" الأمريكية.

- الشركات الأمريكية المستقلة :وهي شركات لا تعمل إلا في الولايات المتحدة ذات أحجام مختلفة، وتمتاز هذه الشركات لإنتاجها للنفط فقط.
- شركات بترولية وطنية :و هي تلك الشركات التي تكون مملوكة للدولة، وتتبع السياسة النفطية للحكومة، الأمر الذي يؤدي ضعف سيطرتها على البترول العالمي، لكنها محتكرة للسوق المحلي . وقبل عقد السبعينيات كانت الشركات العالمية للبترول تسيطر على السوق البترولية سيطرة كاملة، غير أن هذا النمط الأوحد للسيطرة الذي فرضته الشركات العالمية للبترول لمدة تزيد عن الخمسين عاما تحطم تدريجيا منذ عقد السبعينيات، وخاصة بعد الصدمات المتعاقبة في السوق العالمية للبترول حيث تبلور هذا النمط الثلاثي للأطراف المتعاملة في سوق البترول.

2-5-2-3 الوكالة الدولية للطاقة[1]: International Energy Agency

هي عبارة عن منظمة مستقلة تأسست سنة 1974 لمساعدة البلدان على تنسيق استجابة جماعية لاختلالات كبيرة في المعروض النفطي، كان الأعضاء المؤسسون الأصليون لوكالة الطاقة الدولية سنة التأسيس هم النمسا وبلجيكا وكندا والدنمارك وألمانيا وإيرلندا وإيطاليا واليابان ولوكسمبورج وهولندا والنرويج (بموجب اتفاقية خاصة) وإسبانيا والسويد وسويسرا وتركيا والمملكة المتحدة و الولايات المتحدة. كان الانضمام في السنوات التالية اليونان (1976) ونيوزيلندا (1977) ، أستراليا (1979) ، البرتغال (1981) ، فنلندا (1992) ، فرنسا (1992) ، المجر (1997) ، جمهورية التشيك (2001) ، جمهورية كوريا (2002) ، جمهورية سلوفاكيا (2007) ، بولندا (2008) ، استونيا (2014).

تدرس وكالة الطاقة الدولية مجموعة كاملة من قضايا الطاقة بما في ذلك العرض والطلب على النفط والغاز و الفحم ، وتقنيات الطاقة المتجددة ، وأسواق الكهرباء ، وكفاءة الطاقة ، والحصول على الطاقة ، وإدارة

[1] Www.Iea.Org

جانب الطلب ، كما تدعو وكالة الطاقة الدولية الى السياسات التي ستعزز الموثوقية والقدرة على تحمل التكاليف واستدامة الطاقة في البلدان الأعضاء الثلاثين وما بعدها.

و تركز وكالة الطاقة الدولية على أربعة مجالات رئيسية هي:[1]

- ✓ **الأمن الطاقوي** : تعزيز التنوع والكفاءة والمرونة والموثوقية لجميع أنواع الوقود ومصادر الطاقة
- ✓ **التنمية الاقتصادية:** دعم الأسواق الحرة لتعزيز النمو الاقتصادي والقضاء على فقر الطاقة ؛
- ✓ **التوعية البيئية:** تحليل خيارات السياسات لتعويض تأثير إنتاج الطاقة واستخدامها على البيئة ، وخاصة لمعالجة تغير المناخ وتلوث الهواء.
- ✓ **المشاركة على مستوى العالم:** العمل عن كثب مع الدول الشريكة ، وخاصة الاقتصادات الناشئة الرئيسية ، لإيجاد حلول لمشكلات الطاقة المشتركة والاهتمامات البيئية.

و قبل أن تصبح أي دولة عضو في وكالة الطاقة الدولية ، يجب أن تبرهن على التزامها بأمن الطاقة الجماعي – بما في ذلك القدرة على المشاركة في إجراء الاستجابة الطارئة المنسق للوكالة الدولية للطاقة – والمتطلبات الأخرى المتعلقة بجمع بيانات الطاقة، و يجب أن تكون الدولة عضو في وكالة الطاقة الدولية دولة عضو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، ولكن ليس جميع أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أعضاء في الوكالة الدولية للطاقة.

كما يجب على الدولة المرشحة إثبات :

- أن احتياطي النفط الخام و / أو المنتج بما يعادل 90 يوما من صافي واردات العام السابق ، التي تتمتع الحكومة بإمكانية الوصول الفوري إليها (حتى لو لم تكن تملكها مباشرة) ويمكن استخدامها لمعالجة الانقطاعات في إمدادات النفط العالمية ؛
- برنامج ضبط الطلب للحد من استهلاك النفط الوطني بنسبة تصل إلى 10 ٪ ؛
- تشريعات وتدابير لضمان أن جميع شركات النفط الخاضعة لولايتها القضائية تقدم معلومات عند الطلب ؛
- قائمة تدابير لضمان القدرة على المساهمة بحصتها في العمل الجماعي للوكالة الدولية للطاقة.

2-5-3 التعاملات في السوق النفطية:

يعتبر النفط أكثر السلع تداولا في التجارة العالمية، ويتم تسويقه عبر عدة طرق، عقود طويلة الأجل مع

[1] Www.Iea.Org

الدول المنتجة، أو بالشراء النقدي مباشرة من السوق، فضلا عن العقود الآجلة، ولا تختلف العلاقات التعاقدية في الأسواق النفطية، عن مثيلاتها في أسواق السلع الأخرى لأنها تعتمد في المقام الأول على قوى العرض والطلب مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

ويمكن تقسيم التعاملات في السوق النفطية الدولية الى:

1) السوق النفطية الفورية:

وتسمى أيضا بالأسواق الحرة أو الآنية ويعود ظهورها منذ نشوء صناعة النفط في العالم ولكنها تطورت بخطى سريعة منذ عقد السبعينيات والثمانينات من القرن الماضي، وتعكس كلمة " Spot " فوري بيع وشراء كميات معينة من النفط في المدى القصير، أما السوق الفورية فتعني الصفقات المحققة على المدى القصير في سوق منتج ما بالتراضي [1].ويمكن تعريف الصفقة الفورية للنفط بأنها :إتفاق لبيع أو شراء شحنة نفط بسعر متفق عليه في وقت التعاقد وتنطبق عادة على صفقة واحدة .

وعليه فالسوق الفوري او **السوق النقدي** يمثل **سوق اللحظي** او **سوق مكاني**، اي هو سوق الذي يبحث فيه كل من المشتري والبائع عقد صفقة في فترة محددة، وبسعر محدد لشحنة محددة ومتاحة في مكان معين .هذا النوع من الاسواق يعمل على أساس ميكانيزمات قانون العرض والطلب تحت مسمى السوق الحرة .المواجهة بين عرض البائعين وطلب المشترين للنفط في السوق الفوري او الحر يساهم في تحديد السعر الفو ري للنفط .والسوق الحر ليس له مكان محدد ويعمل على مدار 24 ساعة[2].

السوق الفورية المادية هي "سوق الزمان و المكان: وهي سوق يسعى فيه البائع والمشتري إلى إبرام صفقة، في لحظة معينة، بسعر معين لسلعة محددة وتسليمها في مكان معين.[3]

يعمل هذا النوع من السوق وفقا لآليات قانون العرض و الطلب ، وبالتالي فإن اسم "السوق الحر" يعني المواجهة بين عرض البائعين وطلب المشترين من النفط في السوق الفوري ، لا يملك السوق الفوري مكانا فعليا محددا ويعمل على مدار الساعة يوميا.

عندما يكون الفائض في السوق ، يؤدي السعر الفوري (العرض فوق الطلب) إلى انخفاض السعر الفوري للبترول والمنتجات النفطية مما يشجع المشترين على استخدام السوق النقدي الفعلي لتلبية احتياجاتهم ،

[1] **Le Marché Pétrolier**, Dossier Réalisé En Collaboration Avec La Direction Des Matières Premières Et Des Hydrocarbures (DIMAH), Direction De La Prévision, Juin 2001, P: 53.

[2] Haoua Kahina,« **Limpact Des Fluctuations Du Prix Du Petrole Sur Les Indicateur Economiques En Algerie»**, Memoire En Vue De L'obtention DU Diplôme De Magister **,**Option Monnaie Finance Banque, Universite Mouloud Mammeri, Tisi Ouzou, Algerie, 2012,P 21.

[3] AYOUB Antoine, « Le Pétrole : Economie Et Politique »,Ed **. Economica**, Paris, 1996, P 98.

وبالتالي زيادة حجم المعاملات في هذا النوع من سوق النفط وتخفيض تلك التي تتم بموجب عقود طويلة الأجل.

ان الاختلال الذي طرأ في اوائل الثمانينات أدى الى وجود فائض كبير في العرض العالمي واحتدام المنافسة بين المنتجين داخل وخارج اوبك، دفع بالأسعار الفورية الى مرتبة متزايدة الاهمية بحيث صارت الاسعار الفورية اساس التعامل في السوق العالمية للنفط وسببا رئيسيا من اسباب عدم استقرار تلك الاسواق ان الاسعار الفورية على خلاف الاسعار المعلنة او الرسمية لا تخضع فقط للقوى الاقتصادية والسياسية التي تخضع لها الاسعار النفطية عامة بل تؤثر فيها ايضا عوامل اخرى نفسية وتنظيمية ما يجعلها عرضة للتذبذب السريع مع انتشار الاخبار والشائعات وهذا ما ادى الى اتساع نطاق السوق الفورية وهو ما مهد للتقلبات الشديدة في اسعار النفط متيحا بذلك فرصة لنشوء المضاربة على تلك الاسعار[1] .

وفي السوق الفورية تم الاتفاق على تحديد أسعار النفط الخام نسبة إلى الخامات المرجعية، فالبرانت والخام المرجعي لخليج الامريكي خام غرب تكساس ، شغلا منذ عدة سنوات منصب مرجعي لبيع معظم النفط في العالم، مع الاشارة انه رغم السقوط الحر الذي عرفه انتاج كلا النوعين، اغلبية المنتجين الاساسيين العالميين يفضلون تسعير نفطهم نسبة الى الفارق القريب من هذين المعيارين بدلا من تأسيس اسعار خاصة بهم بالإضافة الى السعر المرجعي دبي–عمان. [2]

و هناك مجموعة من العوامل عملت على الرفع من مكانة السوق الفوري ليصبح سوق مرجعي من بينها ما يلي:

- احلال العرض المقدم من طرف الاوبك و ت ا زيد العرض المقدم من طرف دول خار الاوبك .
- انكماش الطلب بسبب الركود وترشيد استخدامات النفط بسبب الاثار الناتجة للصدمة النفطية الثانية1978 –1989.

وتتواجد أهم الأسواق الفورية للبترول الخام في أوروبا(لندن)، الولايات المتحدة الأمريكية (نيويورك)،آسيا (سنغافورة)، أما الخامات المرجعية فهي البرنت في أوروبا وخامات غرب تكساس في الولايات المتحدة ودبي في اسيا، وتستعمل الأوبك الصفقات الفورية لبيع جزء من إنتاجها إلا أن أهم صادراتها تباع على أساس المدى البعيد وفقا لسعر مرتبط بمستوى الأسعار الفورية.

---

[1] عبد الحميد لخديمي ،" **آثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية –دراسة تحليلية وقياسية للاقتصاد الجزائري "** ، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة ابي بكر بلقائد، تلمسان، الجزائر، 2011 ، ص5 .

[2] Bassam Fattouh, «An Anatomy Of The Crude Oil Pricing System», **Oxford Institute For Energy Studies, University Of Oxford** , United Kingdom, January 2011, P36-52-61.

2) الأسواق الآجلة

منذ القدم سعى الإنسان في سلوكه الاقتصادي إلى التحوط (hedging) من تقلبات السوق في المستقبل مما دفعه إلى السعي لتأمين حصوله على السلعة بسعر معين سواء بالنسبة للمشتري أو للبائع, ،ولقد أصبحت التعاملات الآجلة أو المستقبلية أكثر تنظيما بظهور أسواق التبادلات السلعية الحديثة ومن أبرزها سوق تبادل شيكاغو Exchange Mercantile Chicago التي يرجع تاريخ التعاملات المستقبلية فيها إلى عام 1840 م ، وكذلك سوق نيويورك ولندن وطوكيو . و النفط الخام كسلعة دولية مهمة جرى التعامل بها في الأسواق الآجلة منذ مطلع عقد الثمانينيات من القرن العشرين .[1]

والأسواق المستقبلية او الأسواق المالية وتسمى ايضا سوق الأوراق أو العقود، أين تم تحويل وحدة القياس من البرميل النفطي الى البرميل الورقي .كما يمكن تعريفه على انه السوق الذي يتم فيه تبادل الوعد ببيع أو شراء النفط الخام او أي منتج نفطي، بتاريخ لاحق قد يصل الى 72 شهرا ، وبسعر يحدد فترة ابرام العقد– ثابت–، ومكان التسليم يوضح أيضا .غير ان العقود التي يتم تحويلها الى مبادلات فعلية هي قليلة جدا لا تفوق نسبتها1 % ، فالسوق الآجل ينسب دائما الى السوق المالي اين يتم تداول جميع المعاملات المالية والتي تعمل في غالبية الاحيان للتحوط من تقلبات اسعار النفط، ويتم التفاوض على العقود الآجلة على المواد الاولية في البورصات .[2]

- ✓ يمكن لأي شخص أن يتعامل في السوق المستقبلية أن يشتري النفط بالسعر الفوري لذلك اليوم من السوق الآنية بمال يقترضه من المصرف بسعر فائدة ويقوم بخزنه لغاية يوم التسليم المتعاقد عليه وبالتالي نجد إن السعر المستقبلي هو عبارة عن السعر الفوري ليوم الشراء مضافا إليه سعر الفائدة وتكاليف الخزن ويمكن توضيح ذلك بالعلاقة الرياضية الآتية : فلو رمزنا إلى السعر الفوري (SP) ، وللسعر المستقبلي(FP)، وزمن التسليم المستقبلي (t)، ولسعر الفائدة،(i) ولتكاليف الخزن (s) فيمكن أن تكون العلاقة الرياضية كالآتي:

$$FP_t = SPe^{ist}$$

[1] عبد الستار عبد الجبار موسى، العلاقة بين الأسعار الفورية والأسعار المستقبلية للنفط الخام في السوق الدولية(دراسة سوق التبادلات السلعية في نيويورك) NYMEX ، **مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 64** ، الجامعة المستنصرية، العراق، 2007 ، ص. 19

[2] Haoua Kahina, Op-Cit,P22.

ومن الصيغة أعلاه نخلص إلى إن السعر المستقبلي أكبر من السعر الفوري SPO > FPt كما أن السعر المستقبلي على علاقة طردية مع زمن التسليم فكلما ابتعد زمن التسليم (زادت قيمة) t كلما زادت تكاليف الخزن والفائدة على رأس المال المقترض وهذا يعني زيادة السعر المستقبلي ومن هنا نجد إن مسار السعر المستقبلي يكون أعلى من السعر الفوري ويطلق على هذه الحالة في الأسواق المستقبلية(Contango).

قد تسود السوق المستقبلية للنفط الخام والمنتجات حالة معاكسة للحالة السابقة أو بمعنى أدق المستقبلي السعر يكون أقل من السعر الفوري SP < FP أي ان مسار السعر المستقبلي أدنى من مسار السعر الفوري ويطلق على هذه الحالة في الأسواق المستقبلية (Backwardation). كما هو موضح في الشكل.

الشكل (7.2) : آليات العمل في السوق النفطية المستقبلية

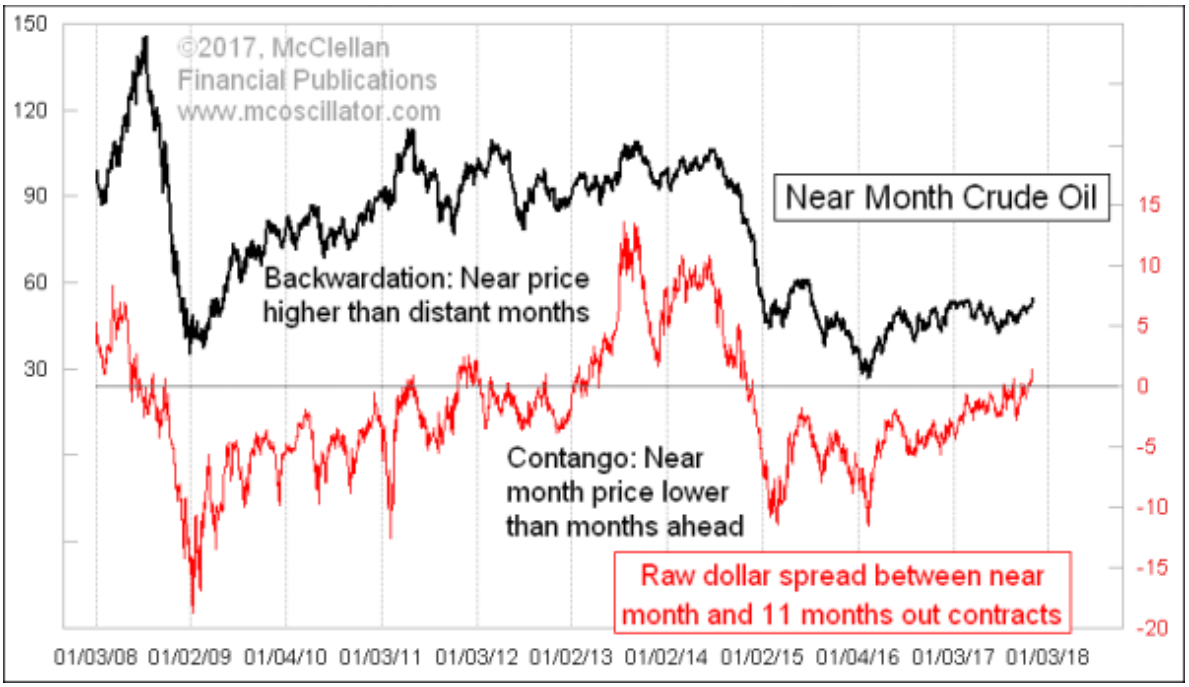

المصدر: Tom McClellan [1]

يوجد شكلان من هذا النوع من الأسواق البترولية المادية الآجلة[2]

أ. **<u>السوق البترولية المادية الآجلة</u> :تتم** المعاملات في هذه الأسواق بالتراضي لسعر معين مع تسليم آجاله شهر للبترول الخام، ويلزم هذا النوع من الأسواق كل من المشتري بتحديد حجم الشحنة والبائع بتحديد تاريخ توفرها في أجل أدناه 15 يوما.

[1] Https://Www.Financialnewsweekly.Wordpress.Com/2017/11/03/Crude-Oil-Backwardation/

[2] سمية موري ،" **<u>آثار تقلبات اسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر</u>**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة ابي بكر بلقائد، تلمسان، الجزائر، 2010 ، ص91 .

ب. <u>السوق البترولية المالية الآجلة</u> :هي عبارة عن سوق مالية(بورصة)، فالمعاملات فيها لا تتم فقط على بضاعة عينية ولكن أيضا بواسطة أوراق مالية عن طريق شراء وبيع البترول الخام والمنتجات البترولية عن طريق التزامات .و أهم هذه الأسواق هي :سوق نيويورك التجارية (NYMEX)، وبورصة البترول الدولية في لندن (IPE) ،وبورصة سنغافورة الدولية(SIMEX).

2-6 تقلبات أسعار البترول أسباب وتداعيات.

خضعت أسعار البترول إلى تقلبات حادة ومفاجئة منذ اكتشاف النفط حتى يومنا هذا وكان ذلك نتيجة لمجموعة من العوامل وعدة أحداث متعاقبة تحت مسمى الصدمات النفطية والتي من أبرزها الصدمة النفطية لكل من سنة 1973 سنة 1986 والصدمة النفطية الحديثة لسنة 2014 التي قادت إلى أضرار كبيرة للبلدان وخاصة المنتجة للنفط التي يقوم اقتصادها على تصديره بصورة كبيرة، لهذا كان على هذه الدول أن تطبق تدابير أساسية في مجال السياسة المالية للتكيف مع هذه الأوضاع محاولة منها للحفاظ على إستقرا رها الاقتصادي.

2-6-1 آثار تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد العالمي

أ) الآثار المترتبة في حالة ارتفاع أسعار النفط

هناك عدة آثار تترتب عند ارتفاع أسعار النفط على كل من اقتصاديات الدول المصدرة، الدول الصناعية المستهلكة وعلى اقتصاديات الدول المستوردة.

<u>أولا: على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط:</u>

هناك عدة آثار تتمثل فيما يلي : [1]

- **ارتفاع في العوائد النفطية وانعكاساته على تطور معيشة الأفراد** :حيث بلغت قيمة العوائد النفطية 278 مليار دولار سنة 1980 لتصل إلى 167 مليار دولار سنة 2001 و أتاحت هذه العوائد عدة فرص لتحسين مستويات المعيشة لهذه البلدان وعززت من قدرات حكوماتها على تنفيذ خططها التنموية.
- **ارتفاع حجم الفوائض المالية** :حيث بلغت نسبة الفوائد المالية النفطية 106 مليار دولار سنة1980 ، وتوجه الدول المصدرة للنفط هذه الفوائض من خلال عدة منافذ كتقديم معونات

[1] سمية موري ، مرجع سابق ، ص86.

مالية وقروض للدول النامية أو من خلال استثمارات في الدول الصناعية الكبرى، إنشاء مؤسسات أو من خلال إيداع الأموال على شكل ودائع في بنوك الدول الصناعية.

ثانيا: على اقتصاديات الدول الصناعية:

تتلخص آثار ارتفاع الأسعار على مجموعة هذه الدول فيما يلي[1]:

- تتحمل موازين المدفوعات لمجموعة هذه الدول الصناعية عبء كبير جراء ارتفاع أسعار النفط يساوي الزيادة في قيمة وارداتها من النفط الخام، إضافة إلى ارتفاع تكاليف البحث عن الطاقة البديلة.
- **احتواء الفوائض المالية النفطية** :معظم هذه الفوائض تتسرب من خارج الدول المصدرة لنفط سواء في صورة استثمارات أو إيداعات أو في صورة واردات متنوعة بالإضافة إلى زيادة أسعار كمواد والسلع المصنعة والتجهيزات، وبذلك نجد أن الدول الصناعية المتقدمة هي المستفيد الأول من زيادة العائدات المالية للدول النفطية، حيث يعكس هذا الوضع مدى عجز الدول المصدرة للنفط من استيعاب هذه الفوائض نتيجة ضعف فرص التوظيف لديها.

ثالثا: على اقتصاديات الدول النامية المستوردة:

- إن تأثير ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول النامية المستوردة للبترول سوف يتكرر سلبيا ليس فقط من ناحية إمكانية انخفاض معدل النمو الاقتصادي وزيادة نسبة التضخم بل سيكون في ميزان مدفوعاتها خاصة الميزان التجاري وتدهور شروط التبادل الدولي.[2]
- زيادة نسبة المديونية الخارجية بسبب ارتفاع أسعار النفط ارتفعت نسبة الديون الخارجية حيث بلغت 524مليار دولار عام 1981 إضافة إلى تزايد عبء خدمة الديون، ولجأت هذه الدول إلى الاقتراض من الدول المتقدمة للتخفيف من حدة أزمتها الاقتصادية.
- الاستفادة من الفوائض المالية النفطية للدول المصدرة، حيث أتاحت الفوائض التي حققتها الدول النفطية فرصة التوظيف .

ب) الآثار المترتبة في حالة انخفاض الأسعار:

ينعكس انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العالمي على النحو التالي:

---

[1] نفس المرجع ، ص 87.

[2] طارق بن قسمي، الزهرة فرحاني، **تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1999-2013** ، المؤتمر الأول **:السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين**، جامعة فرحات عباس-سطيف، 2015، ص8.

على الدول المصدرة للنفط: [1]

- إن انخفاض أسعار النفط يحمل آثارا كارثية على الدول المصدرة للنفط، سواء المنظمة(الأوبك) أو خارج(الأوبك)وتختلف حدة آثار هذا التراجع بين مختلف الدول النفطية حسب حالة كل دولة على حدة، حيث أنه لا يقتصر هذا الأثر تراجع معدلات النمو الاقتصادي وإنما يمس أيضا عملات هذه الدول التي تتراجع اقتصاداتها مع تراجع أسعار النفط، حيث انخفضت العوائد النفطية للدول المصدرة للنفط أين بلغت 279 مليار دولار سنة1980 ، حسب الظروف السائدة في تلك المرحلة و نتج عن ذلك انخفاض الإنفاق العام في هذه الدول وتراجع معدلات النمو.
- تقلص حجم الفوائض المالية النفطية: ترتب عن لجوء العديد من الدول النفطية إلى السحب من أموالها المودعة لدى البنوك الأجنبية لتغطية تكاليف انفاقها الجاري أو اللجوء إلى الاقتراض وتراجعت قيمة الفوائض المالية إلى 59 مليار دولار عام1981 .
- انخفاض الصادرات النفطية لدول هذه المجموعة مما يساهم في الحفاظ على الثروات النفطية وإطالة عمر النفط لديها.
- تدهور شروط التبادل في غير صالح هذه الدول واتساع حجم فجوة العجز في الحسابات الجارية لموازين مدفوعات هذه الدول.
- انخفاض أسعار النفط شجع هذه الدول على ترشيد إنفاقها العام وتنويع صادراتها وتوسيع قاعدتها الإنتاجية بدلا من اعتمادها الكلي أو الشبه كلي على إنتاج وتصدير مادة أولية واحدة .

على اقتصاديات الدول الصناعية:

تتلخص أهم هذه الآثار فيما يلي:

- تقلص دور البنوك والأسواق المالية عن ممارسة أنشطتها :حيث أن تراجع عوائد النفط يؤدي إلى قيام الدول النفطية بتخفيض حجم القروض والتسهيلات التي تقدمها إلى السوق المالي.[2]
- انخفاض قيمة الواردات من النفط و تحسن موازين مدفوعات هذه الدول بالإضافة إلى انخفاض تكاليف إنتاج السلع الصناعية.
- انخفاض الاستثمارات المخصصة للبحث عن النفط أو الطاقات البديلة.

[1] أحمد منذور، أحمد رمضان، " **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية**" ، الدار الجامعية للطباعة، بيروت ط 1990 ، ص193

[2] أحمد منذور، أحمد رمضان، مرجع سابق، ص 193.

- انخفاض في حجم صادرات دول هذه المجموعة وذلك نتيجة لتراجع العوائد النفطية لدول المصدرة للنفط خاصة السلع الاستهلاكية والكمالية.

على اقتصاديات الدول النامية المستوردة للنفط:

تتمثل هذه الآثار فيما يلي[1]:

- تحقق البلدان النامية المستوردة للنفط مكاسب ضخمة من جراء انخفاض أسعار النفط حيث يؤدي هذا إلى انخفاض قيمة الواردات وبالتالي تحسن موازين مدفوعاتها .
- انخفاض المعونات التي تقدمها الدول البترولية للدول النامية.
- التأثير السلبي على برامج الطاقة في هذه الدول وتراجع عمليات البحث و التنقيب وتطوير مصادر الطاقة البديلة.

2-6-2 أسباب وتداعيات تقلبات أسعار البترول (الصدمات البترولية)

قبل الخوض في تفاصيل أهم الصدمات والتقلبات البترولية على مدار الزمن يجب التعرف على المفهوم الاصطلاحي لفكرة التقلبات البترولية والتي يقصد بها إلى أي مدى ارتفعت أو انخفضت الأسعار خلال فترة من الزمن، ففي سوق كفء، تعكس الاسعار الظروف الحالية والمستقبلية التي يمكن ان تغير في كل من العرض والطلب ومحدداتهما، فعندما تميل أسعار السوق لتغيير كبير على مدى فترة زمنية قصيرة نسبيا، فان السوق سيعرف تذبذبات كبيرة، بينما في حالة ما إذا سادت أسعار مستقرة نسبيا، فإن السوق سيكون معرضا لتقلبات منخفضة، و هذه التقلبات نتيجة حتمية لاقتصاد قائم على السوق بحيث تستثمر الشركات على أساس دراسة التوقعات حول الأسعار والتقلبات السعرية العالية مما يخلق حالة عدم اليقين والمخاطر، وارتفاع علاوات المخاطر للتعويض. [2]

وهذه التقلبات قد تكون شديدة مما ينتج عنها صدمة نفطية وهي عبارة عن اختلال مفاجئ في السوق النفطية والناتجة عن اختلال في محددات العرض او الطلب والتي تؤدي الى حدوث تقلبات حادة في الاسعار البترولية إما بالارتفاع أو الانخفاض .

[1] نفس المرجع ، ص 194.

[2] Crude Oil Price Volatility,« A Deeper Look Into Interesting Trends In Energy Security Data». **Institute For 21st Century Energy**, Metric Of Themonth**:** May 2012, P1.

وتعرف الصدمة النفطة بأنها الزيادة في أسعار النفط بما فيه الكفاية لإحداث ركود عالمي أو انخفاض كبير في النشاط الاقتصادي العالمي، أي انخفاض في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أقل من المعدلات المتوقعة من قبل بما يعادل 2 الى 3 نقطة مئوية[1] .

❖ الصدمة النفطية الأولى سنة 1973 .

خلال الحرب العربية الإسرائيلية عام 1973 ، فرض الأعضاء العرب في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) حظرا ضد الولايات المتحدة ردا على قرارها بإعادة تزويد الجيش الإسرائيلي وكسب نفوذ السلام ما بعد الحرب. كما وسع أعضاء "أوبك العرب" الحظر ليشمل دولا أخرى دعمت إسرائيل بما فيها هولندا والبرتغال وجنوب إفريقيا، حيث تم حظر صادرات النفط إلى الدول المستهدفة كما تم تخفيض إنتاج البترول ، وقد أدت المفاوضات بين الدول المنتجة للنفط وشركات النفط إلى زعزعة استقرار نظام التسعير المستمر منذ عقود ، مما أدى إلى تفاقم آثار الحظر.[2]

ومن أهم الأحداث المتسببة في حدوث الأزمة النفطية ما يلي :

1) انخفاض قيمة الدولار الامريكي:

يعتبر سعر النفط والدولار الأمريكي أكثر المؤشرات جاذبية في السوق المالية . فهيمنة الدولار الأمريكي في التجارة الدولية كسلعة العملات تتيح له الفرصة بأن يكون بمثابة العملة المحورية في ترتيبات أسعار الصرف لكثير من البلدان وفي كل منطقة . [3] فالنفط له قيمة حقيقية واخرى اسمية يمكن على اساسها معرفة التغيرات الحقيقية فاذا حدث انخفاض في قيمة الدولار فمن الضروري ان يصاحبه ارتفاع في اسعار النفط الاسمية حتى تحافظ على قيمتها الحقيقية والعكس صحيح وهذا ما يعني ان لقيمة الدولار قدرة شرائية تخضع على اساسها اسعار النفط خاصة اذا علمنا ان الدولار هو الاكثر تداولا في مختلف انحاء العالم وعلى اثر ذلك وضعت العديد من الدراسات والتي بينت أن كل من الدولار وسعر النفط يتحركان في اتجاهين متعاكسين بمعنى ان ارتفاع الدولار سيؤدي الى انخفاض سعر البرميل النفطي والعكس صحيح . [4]

[1] U.S Departmrnt Of State, «Oil Embargo», 1973–1974. **Office Of The Historian,** October 31, 2013.
[2] Michael L. Ross, «How The 1973 Oil Embargo Saved The Planet -OPEC Gave The Rest Of The World A Head Start Against Climate Change»-. **Foreign Affairs,** October 15, 2013.Https://Www.Foreignaffairs.Com/Articles/North-America/2013-10-15/How-1973-Oil-Embargosaved-Planet
[3] Abderrezak Benhabib, SI Mohammed Kamel ,Samir Mmaliki «The Relationship Between Oil Price And The Algerian Exchange Rate». **Topics In Middle E Astern And African Economies,** Vol. 16, No. 1, (May 2014),
[4] Https://History.State.Gov/Milestones/1969-1976/Allende

2) تضاعف قوة الأوبك : مع بداية السبعينات أصبح عدد أعضاء أوبك 13 دولة07 : دول عربية لها طاقة إنتاجية عالية أبرزها السعودية بإنتاج يومي يقدر ب 10 مليون برميل ما مكن الأوبك بامتلاك القدرة للتأثير على المعروض النفطي في السوق العالمي. و لقد كان موقف الدول الصناعية الكبرى من أزمة الارتفاع الكبير في الأسعار و ما له من أثر سلبي على اقتصادياتها بإنشاء الوكالة الدولية للطاقة بموافقة 21 دولة صناعية كبرى للضغط على الارتفاع في الأسعار، و ذلك من خلال: [1]

- التخفيض من استهلاك الطاقة:سعت الدول الصناعية من خلال وكالة الطاقة الدولية إلى رفع التحدي في تخفيض نسب استهلاكها من البترول أي تخفيف تبعيتها لدول الأوبك، حيث انخفض استهلاكها من 590 مليون طن عام 1973 إلى 561 مليون طن سنة1974 .
- تكوين مخزون استراتيجي: بسبب ما خلفته الأزمة النفطية على اقتصاديات الدول الصناعية والتي وجدت نفسها مجبرة على شراء النفط بأسعار مرتفعة ناهيك عن نقص المعروض النفطي والذي يجعل الدول تتسابق لشراء النفط لضمان تحقيق أهدافها، فقد تفطنت هذه الدول إلى ضرورة تكوين مخزون استراتيجي نفطي يكفيها لمدة يوما حماية لنفسها من الضغوط.
- استبدال النفط بمصادر طاقوية بديلة: أكد أعضاء الوكالة على ضرورة تطوير التكنولوجيا للاستفادة من المصادر البديلة للنفط خاصة الفحم، وتشجيع عمليات البحث في هذا المصدر.
- تشجيع الاستكشافات النفطية: حرص أعضاء الوكالة على ضرورة تشجيع عمليات البحث والتنقيب من أجل منافسة دول الأوبك عن طريق تخصيص استثمارات ضخمة لتحقيق هذا الهدف، وقد تمكنت هذه الدول من اكتشاف آبار جديدة في مختلف مناطق العالم.

3) المنافسة العالمية على الطاقة :إن ارتفاع المنافسة بين الدول الصناعية الكبرى للحصول على أكبر كمية من النفط الرخيص و الذي يسمح لها برفع مستوى نموها الاقتصادي والاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للطاقة، جعلها تجد نفسها أمام وضعية صعبة نتيجة تقلص التموينات النفطية، فأصبحت تستورد الكميات المتاحة من النفط لتلبية حاجياتها مقابل السعر المحدد من الدول المنتجة.

[1] أميرة ادريس ، مرجع سابق ، ص 147.

الشكل (2-8) : الأحداث المتسببة في أزمة 1973.

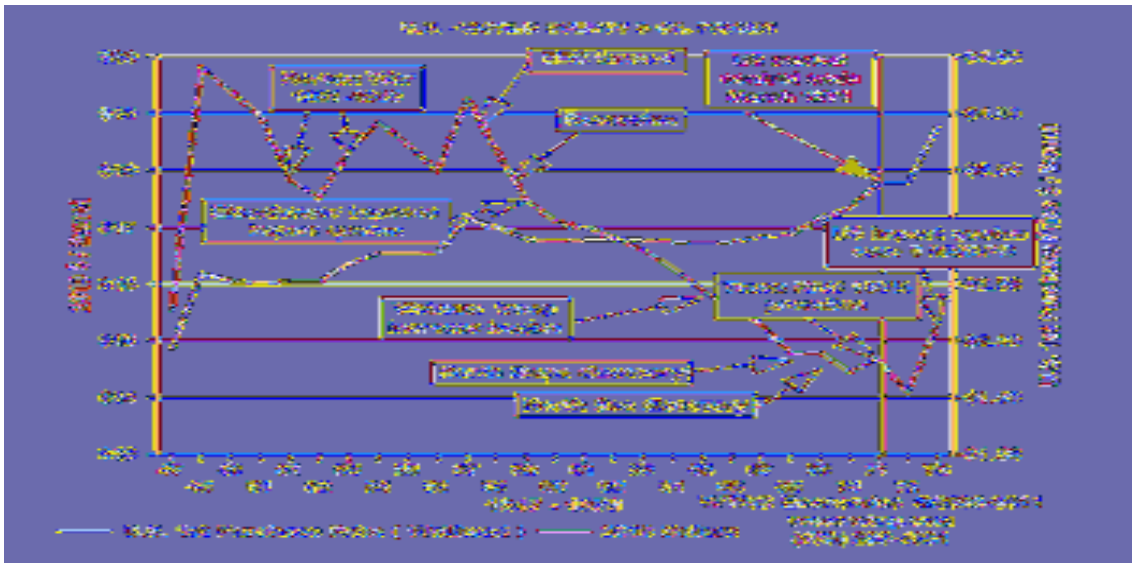

المصدر : www.wtrg.com[1]

❖ الأزمة النفطية الثانية سنة 1979 .

من سنة 1974 إلى 1978 ، كان سعر النفط الخام العالمي ثابتا نسبيا من 12.52 دولار للبرميل إلى 14.57$ للبرميل ، كانت أسعار النفط العالمية في فترة من الانخفاض المعتدل خلال تلك الفترة و كانت طاقة إنتاج أوبك مستقرة نسبيا ما يعادل 30 مليون برميل في اليوم، في المقابل ارتفع الإنتاج خارج الأوبك من 25 مليون برميل يوميا إلى 31 مليون برميل يوميا.

و في سنة 1979 شهد العالم أزمة بترولية ثانية نتيجة ارتفاع الأسعار إلى حد أقصى بسبب إضراب العمال الإيرانيين في مصافي النفط في نوفمبر 1978 ، ثم حرب الخليج الأولى بين العراق و ايران سنة1979 ، حيث كانت الفرصة المواتية لتمكين الولايات المتحدة من السيطرة أكثر على نفط المنطقة، ولتفريغ خزائن المال العربية لتسديد فواتير الحرب، وكان على الولايات المتحدة أن تساعد الطرفين كي يستمر لهيب الحرب بينهما، وقد أكد هذه الحقيقية وزير الخارجية الأمريكية(هنري كيسنجر) في مذكراته حيث تحدث عن تلك الحرب قائلا(**إنها الحرب التي أردناها أن تستمر أطول مدة ممكنة، ولا يخرج منها أحدا منتصرا.)** [2] ، وكانت نتيجة هذا الصراع نقص الإمدادات النفطية الإيرانية من 6 مليون برميل إلى

[1] Http://Www.Wtrg.Com/Prices.Htm

[2] قصي عبد الكريم ابراهيم ، **"أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية النفط السوري أنموذجا "** منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق،2010 ، ص41 .

1.5مليون برميل مما دفع بالأسعار إلى الارتفاع، وفي ظل هذه الأوضاع ارتفع سعر البترول العربي الخفيف من 12.7 $ للبرميل في مارس 1979 إلى24.5 $ للبرميل في ديسمبر من نفس السنة، وواصلت الأسعار ارتفاعها لتبلغ 36 دولار للبرميل في ديسمبر 1980. [1]

الشكل (2-9) حجم انتاج كل من العراق و ايران

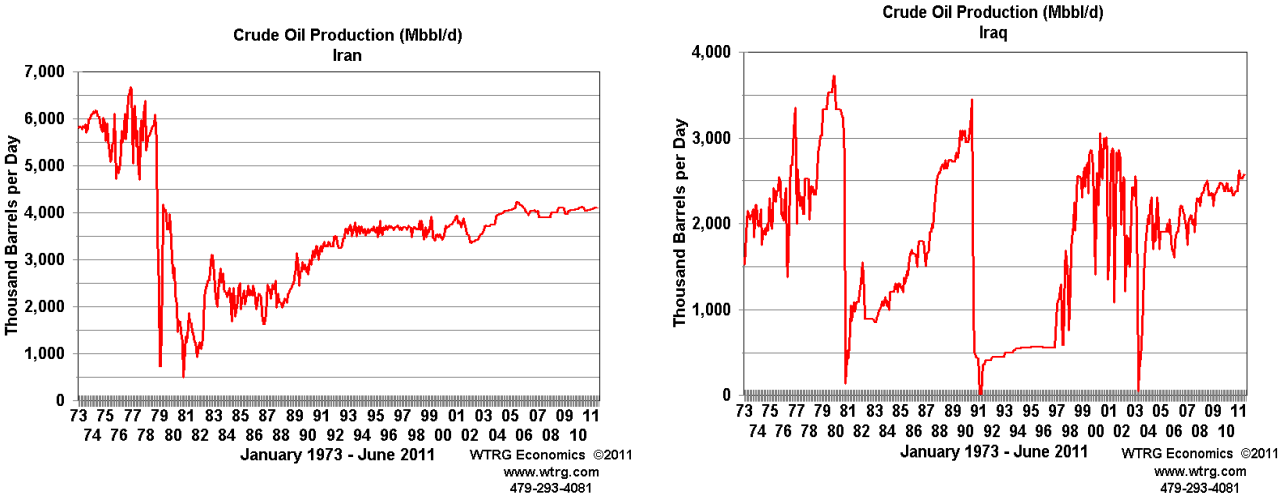

المصدر: www.wtrg.com

و يمكن تلخيص أهم الأسباب التي أدت الى حدوث الأزمة فيما يلي :

1) **انخفاض الإنتاج الإيراني** :أدت الأوضاع السياسية السائدة في إير ان إلى تقلص إنتاجها النفطي من 5241.7 برميل يومي سنة 1978 إلى 3167.9 سنة 1979 ، و قد أدى نقص الإنتاج الإيراني إلى تسابق الدول الصناعية للحصول على الكميات اللازمة من النفط خوفا من تأثر منطقة الشرق الأوسط بالأحداث التي تجري في إيران و بالتالي تأثر إنتاجه.

2) **تواصل انخفاض قيمة الدولار الأمريكي** : فالدولار الامريكي هو الاخر كان من بين الاسباب الداعمة لارتفاع سعر النفط، مع الغاء اتفاقية بروتن وودز من صندوق النقد الدولي مما ساهم في ظهور مجموعة من العملات القوية و المنافسة للدولار الأمريكي ، وتقلص قيمة هذا الأخير منتقلا

[1] Www.Wtrg.Com/Oil-Price-History-&-Analysis

من 22.92$ الى 170 $ للأوقية الذهبة، مما زادت في اضعاف قيمة الدولار الامريكي، والمعلوم هو العلاقة العكسية التي تربط بين كل من الدولار الامريكي والذهب الاسود . [1]

الشكل (2-10) الأحداث المتسببة في أزمة 1979

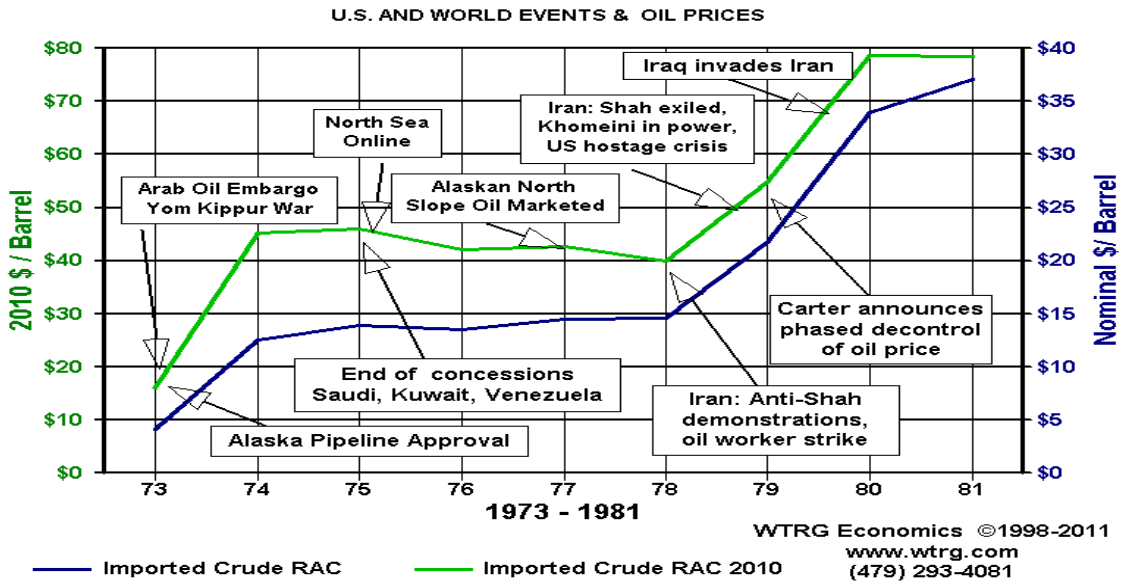

المصدر : www.wrtg.com

❖ الأزمة النفطية لسنة 1986 .

جاءت صدمة 1986، مغايرة عن سابقاتها من الصدمات النفطية من حيث الأثر، حيث كانت نتائجها سلبية و مست الدول المنتجة للنفط على عكس ما سبقها من أزمات نفطية والتي لحق أثرها بالدول المستهلكة للنفط، وعلى هذا الاساس شاع تسميتها بالصدمة العكسية، كما اطلق عليها ايضا بصدمة "انهيار الاسعار"، إذ أفاقت دول الاوبك على واقعة انهيار أسعار وذلك نتيجة اختلال المطلوب النفطي وانخفاضه مقارنة بالمعروض من النفط .

فخلال الفترة 1979 – 1985، تم خفض الانتاج 20% بحيث النسبة الأكبر من التخفيضات تحملتها المملكة العربية السعودية وذلك بأكثر من 60 % عام 1979 من انتاجها ، والكويت حوالي 60 % ، وليبيا حوالي 50 %. أما العراق و إيران فكانت حالة خاصة بحيث في الفترة 1981-1982 زادا كلاهما الانتاج بمستويات طفيفة وبالتالي كانت حصتهما من انتاج الأوبك بشكل كبير. من أوت 1985 وحتى منتصف عام 1986 ، زاد إنتاج أوبك بنحو 4 ملايين برميل في اليوم ، أو حوالي 25 %، وجاء أكثر

[1] Hossein Askari And Noureddine Krichene., «Oil Price Volatility: Causes And Modeling». **Middle East Institute Viewpoints**: The 1979 "Oil Shock:" Legacy, Lessons, And Lasting Reverberations, , P.19

من نصف الزيادة من المملكة العربية السعودية ، ولكن بعض الأعضاء الآخرين كان لديهم زيادات كبيرة ، خاصة الكويت والإمارات العربية المتحدة والعراق ونيجيريا في مواجهة انهيار الأسعار ،و خفضت إيران انتاجها وكذا المكسيك (منتج من خارج أوبك).[1]

غير أن ذلك لم يكن كافيا لتشهد الاسعار انهيارا لم تعرفه من قبل منتقلة من27 دولار للبرميل في 1985 إلى 12 دولار للبرميل في 1986 عند نقطة منخفضة .[2]

ويمكن تلخيص أهم الأسباب التي أدت إلى وقوع الأزمة النفطية العكسية سنة 1986 فيما يلي :

1) الغش الممارس بين أعضاء الأوبك :في بداية الثمانينات طبقت الأوبك نظام الحصص للضغط على الأسعار بما يتناسب مع التطورات في الاقتصاد العالمي و حددت سقف الإنتاج ب 17مليون برميل يوميا ، إلا أن بعض الدول لم تحترم حصصها الإنتاجية المحددة و رفعت إنتاجها، فعلى سبيل المثال رفعت نيجيريا و ليبيا حصصهما بزيادة قدرها 200000 مليون برميل في اليوم كما أبرمت السعودية عقد الصافي المكرر بإنتاج يقدر ب 12.5 مليون برميل في اليوم .[3]
2) المنافسة بين دول من الأوبك و دول من خارجها : إن ظهور دول جديدة منتجة للبترول و بطاقات إنتاجية كبيرة مثل بريطانيا و النرويج إلى جانب تشجيع الاستكشافات و التنقيب من طرف وكالة الطاقة الدولية كل ذلك أدى إلى تراجع نسبة سيطرة دول الأوبك على الصادرات العالمية للنفط، حيث استطاعت هذه الدول تغطية 15 % من إجمالي الاستهلاك العالمي.
3) انخفاض الاستهلاك العالمي من النفط و تعويضه بمواد بديلة : عقب ارتفاع أسعار النفط سنة 1973 تحولت العديد من الدول الصناعية لتعويض النفط بمصادر طاقوية بديلة كالفحم، ففي كندا مثلا تراجعت نسبة استهلاك النفط من 41 %سنة 1979 إلى 30 % سنة 1985 ، في مقابل ذلك ارتفع استهلاك الفحم خلال نفس السنة من % 8 إلى13 % من نفس السنة.

[1] Dermot Gately, « Lessons From The 1986 Oil Price Collapse» , **Brookings Papers On Economic Activity**, New York University ,Pp 241-242.
[2] James D. Hamilton.,« Historical Oil Shocks». **Prepared For The Handbook Of Major Events In Economic History**, February 1, 2011, P 17 -18
[3] Chems Eddine Chitour , « **La Politique Et Le Nouvel Ordre Pétrolière International** » , Ed Dahleb 1995, P171.

الشكل (2-11) الأحداث المتسببة في الأزمة النفطية العكسية لسنة 1986

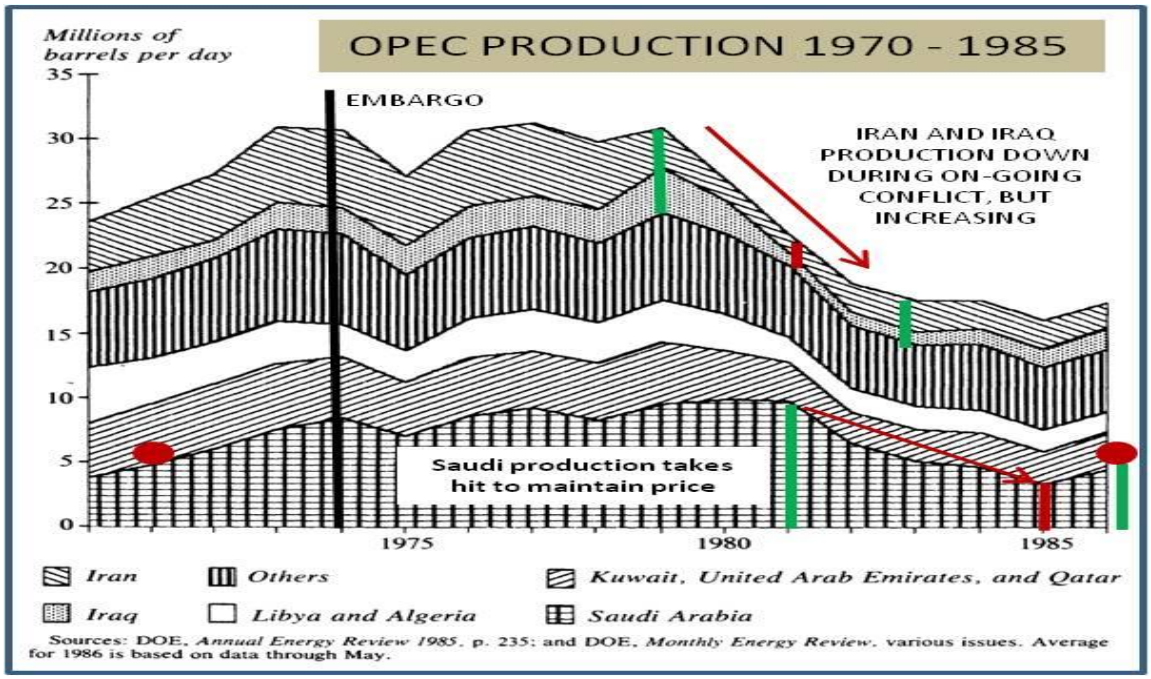

المصدر : https://peakoil.com/business/want-to-bring-the-oil-market-into-focus-adjust-prices-for-inflation

❖ الأزمة النفطية لسنة 1990.

ارتفعت أسعار البترول خلال السنوات 1987 – 1990، وإن كان بصورة متذبذبة حيث ارتفع سعر البرميل من سلة خامات أوبك من نحو 8 دولارات للبرميل في جويلية 1986 إلى نحو 23.6 دولارا في يناير 1990، ثم عاد وهبط إلى ما يتراوح بين 13 و. 14 دولار للبرميل في الربع الأول من العام، ليسترد قوته ثانية قبل أزمة العراق والكويت حيث سجل سعرا يتراوح بين 18 و. 20 دولارا للبرميل. وقد أدى ذلك إلى تضاعف عائدات أوبك في منتصف عام 1990 بالمقارنة بما كانت عليه في منتصف الثمانينات، إلا أنها لم تحقق المستوى الذي بلغته في أعقاب ثورة الأسعار الأولى.

ففي أعقاب الأزمة مباشرة، واصلت أسعار البترول الخام ارتفاعها حيث سجل سعر برميل سلة خامات أوبك 26.5 دولارا في السادس من أوت 1990، أي بعد أربعة أيام فقط من غزو الكويت، ثم تجاوزت الأسعار هذا الحد حيث وصل سعر البرميل من النفط 34.6 دولارا، واستمر في الارتفاع حتى كاد يتخطى حاجز الأربعين دولارا للبرميل، وخاصة لبترول شمال أفريقيا وبترول بحر الشمال وبترول الغرب الأمريكي . وذلك نتيجة للمضاربات ورد فعل التصريحات والتخوف من اندلاع الحرب في الخليج على نطاق واسع . مما حدا بدول أوبك إلى عقد اجتماع استثنائي في 26 . 28 أغسطس 1990 في فيينا، لاتخاذ الإجراءات الكفيلة

بتأمين تغطية الطلب العالمي على البترول عن طريق الإنتاج بأقصى طاقة ممكنة لتعويض ما فقدته السوق نتيجة توقف الإنتاج العراقي والكويتي، على أن تعاود الالتزام بالحصص المحددة بعد انتهاء الأزمة. وقد استطاعت بعض دول أوبك (السعودية والإمارات وفنزويلا وإيران) تعويض 3 ملايين برميل يوميا. وقد ساعد على ذلك وجود طاقة إنتاج عاطلة لدى دول الخليج وفنزويلا مع رغبة هذه الدول في استخدام هذه الطاقة. [1]

الشكل (2-12) أسعار البترول خلا ل حرب الخليج 1990-1991

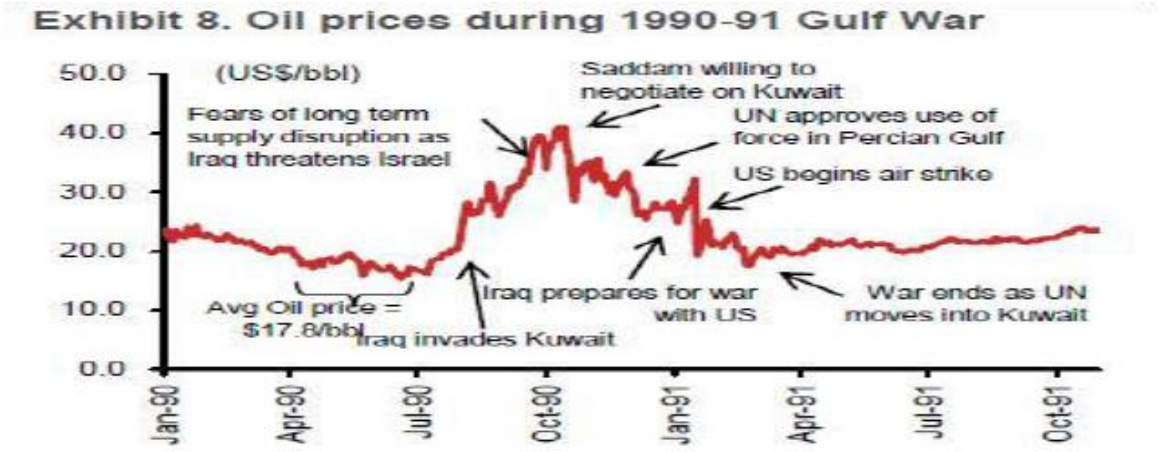

المصدر: www.Bloomberg.noumira-research

❖ الأزمة الآسيوية سنة 1997.

بقيت أسعار النفط تسجل تراجعا كبيرا ، فقد بلغ سعر برنت أدنى مستوياته 11.29 دولار للبرميل يوم الثلاثاء 17 مارس 1998 ، وفي نفس اليوم سجلت العقود الآجلة الخام الخفيف الحلو(المعروفة عموما عقد خام غرب تكساس)المتداولة الى 12.98 دولار للبرميل في بورصة نيويورك التجارية، أما خام دبي تراجع دون 10 دولار للبرميل الواحد للمرة الاولى منذ فترة طويلة.[2]

أما اهم أسباب الأزمة تتلخص فيما يلي : [3]

[1] Http://Www.Moqatel.Com/Openshare/Behoth/Ektesad8/Petrol/Sec072.Htm

[2] Robert Mabro, «The Oil Price Crisis Of 1998» ,**Oxford Institute For Energy Studies**, 1998, P5.

[3] علي العمري ، **دراسة تأثير تطورات اسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي– د راسة حالة الجزائر1970 -2006** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2008 ، ص26 .

- عودة الصين والاتحاد السوفياتي كقوى منتجة: حيث كان الصين ينتج 1738 الف برميل يوميا في 1977 ثم اصبح ينتج 3200 الف برميل يومي، اما الاتحاد السوفياتي فوصل انتاجه الى 7200 الف برميل في اليوم سنة 1997 بعد التعاون الذي كان قائما بين الوكالة الدولية للطاقة وروسيا.
- زيادة انتاج دول خارج الاوبك :ومن بينها النرويج الذي بلغ انتاجها في 1997 ب 3280 الف برميل يوميا، كل هذا المعروض لم يقابله طلب مماثل بسبب انخفاض استهلاك النفط من طرف دول شرق اسيا التي عانت من ازمة مالية ، كذلك ازمة روسيا الداخلية خلال تلك الفترة.
- عدم احترام نظام الحصص في الأوبك :حيث عملت دول المنظمة في كل مرة على رفع الاسعار من خلال خفض الانتاج لكنها لم تستطع في ظل عودة العراق كمنتج قوي الذي تزامن مع افتتاح فنزولا للاستثمارات الاجنبية مع تجاوزها حصتها في الاوبك خلال الفترة 1995-1998 ، لكنها لم تتردد في خفض الانتاج عند انهيار الاسعار في 1998 وخفض الانتاج لا يساعد الدول ذات الطاقة الانتاجية المحدودة كالجزائر و قطر .
- زيادة المخزون النفطي :زيادة هذا المخزون في بداية 1997 وحتى اوت 1998 ب 10 مليون برميل فهذا يدل على اهمية المخزون وتأثيره على العرض العالمي ومنه زيادة الفائض النفطي.
- **الأزمة النفطية 2004.**

مع بداية سنة 2000 ، كان للزيادة في الإمدادات التي أقرتها الأوبك أثر فعال للتخفيض من حمى المضاربات التي سيطرت على السوق و ذلك من أجل الحفاظ على معدلات النمو في الاقتصاد العالمي.
*سنة 2001 شهدت أسعار سلة أوبك انخفاضا في مستوياتها حيث بلغ معدل سعر الأوبك 23.1 دولار للبرميل لينخفض ب 5.3 دولار بسبب أحداث 11 سبتمبر[1] وسنة2002، شهدت السوق النفطية العديد من العوامل والتي كان لها الأثر الواضح في تحسن مستويات الأسعار كالاهتمام المتزايد بالوضع في منطقة الشرق الأوسط وتعليق الصادرات العراقية لفترة شهر وعدم استقرار الأوضاع في فنزويلا حتى نهاية عام 2002 ، كل ذلك ساهم في رفع أسعار سلة خامات الأوبك إلى 24.3 دولار للبرميل[2] .

[1] تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 28 سنة2001.
[2] تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 29 سنة2002.

وفي 2003 ارتفعت أسعار سلة الأوبك لتصل إلى 28,2 دولار للبرميل، ويعود هذا الارتفاع إلى عدة أسباب دعمت الارتفاع الحاصل في الأسعار أهمها[1] :

- الخوف من حدوث نقص في الإمدادات النفطية بسبب التوتر في منطقة الشرق الأوسط.
- استمرار انقطاع الإمدادات من فنزويلا نتيجة الإضراب العام الذي شهدته البلاد سنة2002.
- الاضطرابات العرقية و القبلية في نيجيريا و التي حجبت جزء كبير من إمداداتها النفطية.

*عام 2004، شهد ارتفاع في أسعار البترول من 28 دولار للبرميل الى 36 دولار للبرميل مقارنة ب 2003، ليتخطى حدود 50 دولار في الربع الأخير لعام 2004. [2]

وقد شهدت سنة 2004 عدة أحداث ساهمت في ارتفاع الأسعار أهمها[3]:

- الاضطرابات السياسية في نيجيريا واستهداف عمال النفط كل هذا أدى إلى خفض الإنتاج بنحو 10 %سنة.2004
- المشاكل التي واجهتها شركة الطاقة الروسية يوكوس بسبب حجم الضرائب المفروض عليها ما ساهم في وقف إنتاجها الذي أدى إلى زيادة الأسعار بنسبة 23% أي قرابة8.3 دولار للبرميل.
- الاضطرابات السياسية في كل من فنزويلا والعراق.
- إعصار إيفان في خليج المكسيك والتخوف من قدوم شتاء قارص.
- تزايد معدلات النمو الاقتصاد العالمي في أمريكا أوروبا، الصين، الهند ودول جنوب شرق آسيا وغيرها.
- ارتفاع نشاط المضاربات على النفط نتيجة التخوف من انقطاع إمدادات البترول لأي سبب من الأسباب المذكورة، وقد لعب عامل المضاربة في الأسواق الآجلة دورا فعالا في لعبة ارتفاع الأسعار.

واستمر سعر النفط بالارتفاع إلى أن وصل إلى مستويات مرتفعة تخطت عتبة60 دولار للبرميل.

وفي2005، وصل إجمالي الطلب العالمي على النفط إلى 83.3 مليون برميل أي بزيادة قدرها % 1.5 مقارنة بعام2004 ، حيث بلغ معدل سعر سلة أوبك 57.9 دولار للبرميل كحد أقصى خلال شهر سبتمبر 2005، وتخطى سعر الخام الأمريكي الخفيف سقف 70 دولار للبرميل خلال نفس السنة.[4]

و بلغت أسعار النفط سنة2006، أرقاما غير مسبوقة تخطت عتبة 78 دولار للبرميل في جويلية 2006، لتنخفض إلى 53,37 دولار للبرميل بنهاية أكتوبر2006 .

[1] التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2002-2003، ص 127.
[2] سمية موري ، مرجع سابق ، ص 83.
3
[4] تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 32 سنة 2005.

❖ الأزمة النفطية لسنة 2008.

استمر ارتفاع أسعار البترول سنة 2007 حيث تجاوز 90 دولار للبرميل في شهر نوفمبر ، كما شهدت أسعار البترول اهتماما خلال 2008 ، حيث في شهر جوان سجلت ارتفاعا كبيرا وصل الى 141.71 دولار للبرميل وفي شهر أوت وصلت الأسعار الى 147 دولار و يعتبر أعلى سعر تاريخي ثم عاودت الهبوط الى 100 دولار للبرميل في أواخر الصيف لكنها سرعان ما عاودت الارتفاع في شهر سبتمبر .[1] ثم هوت الأسعار الى 52.5 دولار للبرميل و تزامن هذا الحدث مع الأزمة المالية العالمية.[2]

يمكن تلخيص أهم العوامل التي أدت الى الانخفاض الحاد في أسعار البترول فيما يلي [3]:

- المضاربة :وذلك من خلال قيام المضاربين برفع وتخفيض الأسعار على النحو الذي يمكنهم من جني الأرباح الطائلة والسريعة، كما ساهمت الابتكارات المالية التي ظهرت في الفترة الاخيرة في اسواق السلع الى السماح للمستثمرين من الاستفادة من ارتفاع اسعار النفط دون الحاجة الى الحيازة الفعلية للنفط على هيأة مخزون وهو ما برز واضحا في كثافة نشاط المضاربة في الاسواق الآجلة.
- الاضطرابات السياسية والأمنية في الدول المنتجة للنفط : ذلك أن حدوثها يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار من خلال انخفاض العرض والعكس صحيح في حال عدم حدوث اضطرابات في أي دولة من الدول المنتجة للنفط .
- الطلب على النفط : ينظر معظم المحللين الاقتصاديين إلى أن أزمة أسعار 2008 تعتبر بداية النمو المتسارع للطلب العالمي على خامات النفط مقارنة بالسنوات السابقة .ففي حين ازداد الطلب العالمي على النفط بمعدل سنوي متوسط بلغ 1.1%أي ما مجموعه 4.2 مليون برميل يوميا خلال الفترة الممتدة بين عامي 1998–2002، تسارع نمو الطلب العالمي بمعدل سنوي متوسط بلغ 21%أي ما مجموعه 8.2 مليون برميل يوميا خلال الفترة 2004 و2009 .
- موقع البترول ضمن مصادر الطاقة المختلفة: حيث شكل النفط حوالي95% من الطاقة المستعملة في وسائل المواصلات، إضافة إلى أنه يشكل أساس لصناعات عديدة تتجاوز الثلاثة آلاف منتج.

الشكل (2–13) : الأحداث المتسببة في أزمة النفط سنة 2008

[1] Malik Aftab Ahmed, «Impact Of International Oil Crisis 2014-2016 Over Enlisted Marketing Oil Companies Share Prices Of Pakistan Stock Exchange», **Arabian Journal Of Business And Management Review**,2017,P3.

[2] تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 35 سنة 2008.

[3] مهداوي هند و اخرون، الازمة المالية العالمية وتداعياتها على اسعار النفط حالة الجزائر، مداخلة مقدمة **في الملتقى الوطني الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية**، سطيف، بتاريخ 20-21 أكتوبر 2009، ص 14.

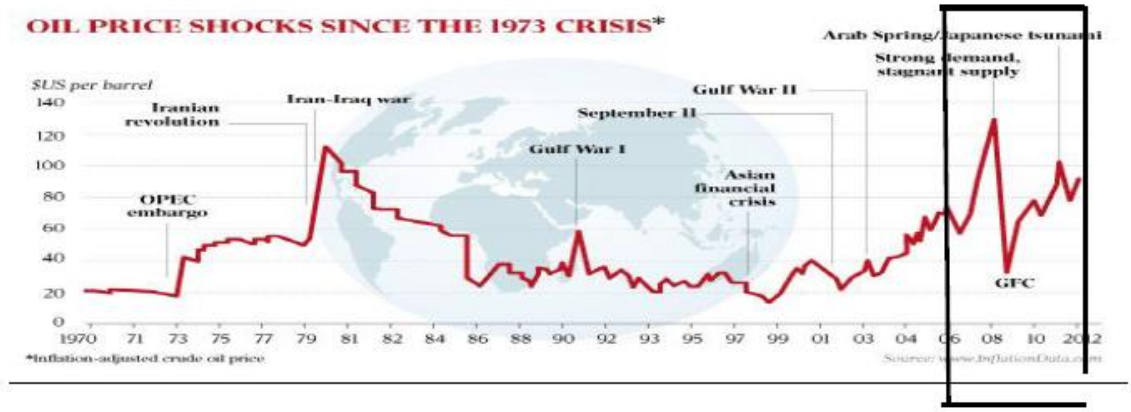

المصدر : http://inflationdata.Com

❖ الأزمة النفطية 2014.

في جوان 2014 ، بدأت أسعار النفط في الانخفاض من 112 دولار للبرميل إلى 48 دولار للبرميل في يناير عام 2015 ، وهو أدنى شهر بانخفاض يزيد عن 50٪ وقد حدث هذا التطور حيث خفضت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) توقعات الطلب العالمي إلى أدنى مستوى لها خلال عقد من الزمن، وكان السعر في نهاية شهر مارس هو 56 دولار للبرميل.[1]

الشكل (2-14): أسعار النفط خلال الصدمة 2014

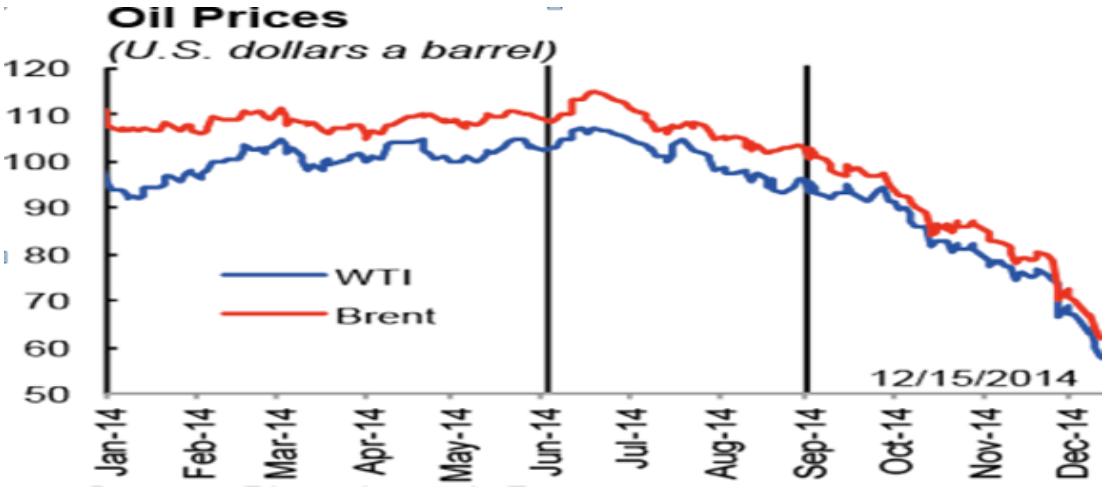

Source :Bloomberg,L.P.

[1] Zhenbo Hou, Jodie Keane, Jane Kennan And Dirk Willem Te Velde,« The Oil Price Shock Of 2014: Drivers, Impacts And Policy Implications», **ODI Working Paper 415, London:Overseas Development Institute**, March2015, P8.

و وفقا لرابطة الطاقة الدولية (IEA) ، انخفض الاستثمار العالمي في النفط والغاز بنسبة 23 ٪ و 19 ٪ في 2014 و 2015 على التوالي ، وأفادت شركة BP مؤخرا أن استثمارات النفط والغاز انخفضت بمقدار 160 مليار دولار في عام 2015 ومن المتوقع أن ينخفض بمقدار 50 مليار دولار أخرى في عام 2016 ؛ وهذا بدوره سيكون له آثار على العرض المستقبلي. [1]

العوامل التي ساهمت في انخفاض أسعار البترول :

- توجهات المعروض النفطي:

عرف الانتاج النفطي الامريكي تزايدا ملحوظا في 2011، كنتيجة للتقدم الكبير في تكنولوجيا الحفر ، لكن هذا الانتاج لم يكن له تأثير في السوق النفطية حيث استطاع النمو المتزايد في الاقتصاد الكلي أن يمتص ذلك الارتفاع في المعروض النفطي ،ولكن ذلك لم يدم طويلا ، في صيف 2014 بدأت بوادر الانخفاض السعري للبترول، هذا ما أدى الى وجود حالة قلق لدى المستثمرين خاصة بعد ظهور تراجع كبير في معدلات النمو التي أقرتها ادارة المعلومات لوكالة الطاقة الدولية في توقعات الطلب العالمي للنفط لسنة 2005.

ثم جاء قرار منظمة الاوبك في عدم خفض دولها الاعضاء من انتاجهم رغبة منها في الدفاع عن السعر النفطي في أواخر2014، غير أن هذا القرار لم يكن في صالحها ولم يحقق أي نفع .

بالإضافة الى مصادر اخرى رفعت كفة الامدادات النفطية، لتتخطى بذلك التوقعات التي رسمت لسنة 2014، حيث اشار التحليل الذي نشره البنك الدولي ان صادرات العراق ثاني أكبر منتج في الاوبك بلغ اعلى مستوى له منذ عام 1980 حيث ببلغ متوسط انتاجه اليومي 2.9مليون برميل، في حين ان انتاج روسيا اكبر منتج للنفط خارج الاوبك هو الاخر سجل ارقاما .وقد انخفضت حصة الأوبك وأفريقيا في الإنتاج العالمي بشكل طفيف، بالإضافة الى انتاج الولايات المتحدة الذي ارتفع بشكل حاد من % 9.5 في عام2008 إلى % 15.3 في عام2014[2]. ما أدى الى توسع الاقتصاد الأمريكي بمعدل سنوي يقارب 4%في الربع الثالث من 2014 ، ويدعو توافق بلومبرغ لنمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 2.9 %و % 3.1 في عام 2015 و2016 على التوالي، غير أن بعض الاقتصاديين الأوروبيين الغربين

[1] Kamiar Mohaddes And M. Hashem Pesaran, «Oil Prices And The Global Economy: Is It Different This Time Around**?», IMF Working Paper, Authorized For Distribution By Paul Cashin** ,November 2016,P23.
[2] Hou, Z., Granoff, D., Granoff, I., Keane, J., Kennan, J., Norton, A., And Te Velde, D.W. «The Development Implications Of The Fracking Revolution», ODI Working Paper. **London:Overseas Development Institute**. April 2014, P5.

توقعوا تباطء في معدلات النمو وهذا ما حدث حقا لاقتصاد الصين، ومع ذلك فإنه من الصعب أن ينسب انهيار أسعار النفط مؤخرا بشكل كلي إلى الخلفية الاقتصادية العالمية التي نعيشها اليوم. [1]

- سياسات منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)

عامل آخر رئيسي في الانخفاض الحاد في أسعار النفط الخام هو أن أوبك ، وهي منظمة منتجة للنفط ، لم تكن راغبة في تحقيق الاستقرار أو "دعم" أسواق النفط. وانخفضت أسعار النفط الخام التي حددها أوبك بنسبة 50٪ منذ أن قررت المنظمة عدم خفض الإنتاج في اجتماع 2014 في فيينا. من بين الدول المشاركة في أوبك ، أرادت إيران وفنزويلا والجزائر خفض الإنتاج لزيادة الأسعار لكن رفضت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وحلفاء خليجيون آخرون القيام بذلك، كما أن العراق لم يحافظ على العرض فحسب بل زاده في الواقع وقد أدى ذلك إلى زيادة المعروض من النفط ، مما أدى بدوره إلى ضغط هبوطي على أسعار النفط الخام على المدى الطويل. كما ساهمت أعمال المملكة العربية السعودية في انخفاض أسعار النفط في عام 2014، وفي مواجهة قرار ما بين ترك الأسعار تستمر في التنازل أو التنازل عن حصة السوق من خلال خفض الإنتاج في محاولة لرفع الأسعار إلى الأعلى مرة أخرى ، حافظت دولة الشرق الأوسط على استقرار إنتاجها ، وقررت أن أسعار النفط المنخفضة توفر فائدة طويلة الأمد أكثر من إعطاء حتى حصتها في السوق. لأن المملكة العربية السعودية تنتج النفط بأسعار زهيدة وتحتفظ بأكبر احتياطيات نفطية في العالم ، يمكنها أن تتحمل أسعار النفط المنخفضة لفترة طويلة دون أي تهديد لاقتصادها. وعلى النقيض من ذلك ، فإن طرق الاستخراج مثل التكسير هي أكثر تكلفة وبالتالي لا تكون مربحة إذا انخفضت أسعار النفط بدرجة منخفضة للغاية.[2]

قد حدث هبوط دراماتيكي مماثل في عام 1986 ، عندما توقفت المملكة العربية السعودية طوعا عن كونها المنتج البديل ، مما تسبب في انخفاض أسعار النفط من 27 دولارًا إلى 14 دولارًا للبرميل ، ليتم استردادها بعد 15 عامًا في عام 2000.[3]

---

[1] Todd Solomon, CFA. John Wlodek, «The Oil Supply Shock Of 2014» , **Bradford & Marzec** ,2014 P1-3

[2] Lutz Kilian, «Why Did The Price Of Oil Fall After June 2014?»,**VOX**, Posted On 25 February 2015. Https://Voxeu.Org/Article/Causes-2014-Oil-Price-Decline.

[3] Rabah Arezki, Olivier Blanchard ,« The 2014 Oil Price Slump: Seven Key Questions», **VOX** , Posted On 13 January 2015. Https://Voxeu.Org/Article/2014-Oil-Price-Slump-Seven-Key-Questions

- الدولار الأمريكي القوي

كان الدولار الأمريكي القوي هو المحرك الرئيسي لتراجع أسعار النفط الخام ، حيث كان الدولار عند أعلى مستوى له خلال 12 عام مقابل اليورو ، مما أدى إلى ارتفاع مؤشر الدولار الأمريكي وانخفاض أسعار النفط وهذا ما وضع السوق تحت ضغط كبير ، لأنه عندما تكون قيمة الدولار قوية تنخفض قيمة السلع. عادة ما تكون أسعار السلع العالمية بالدولار وتنخفض عندما يكون الدولار الأمريكي قويا. على سبيل المثال ، تسبب ارتفاع الدولار في النصف الثاني من عام 2014 في انخفاض حاد في مؤشرات السلع الأساسية الرائدة.[1]

إلى جانب العوامل التقليدية للعرض و الطلب ، أشار البعض إلى "التمويل" – النفط والسلع الأخرى التي يعتبرها المستثمرون الماليون فئة أصول مميزة – و "المضاربة" كمساهمين في انخفاض .

[1] Rabah Arezki,op.cit.

2-7 خاتمة الفصل.

لعبت أسعار البترول دورا كبيرا في انشاء التوازنات الاقتصادية بين الدول الصناعية والدول النامية المالكة لهذه الثروة ، غير أن اتجاه ومدى التأثير قد اختلف باختلاف المصالح، اذ تسعى الدول المنتجة له الى محاولة الحفاظ على الارتفاع الدائم لأسعاره كونه يعد مضخة هامة تضخ من خلالها العائدات المالية و التي من خلالها يمكن تكوين قدر كافي من احتياطات العملة الأجنبية ، وبالمقابل فالدول الصناعية هي الأخرى تتأثر ولكن بشكل سلبي نتيجة ارتفاع اسعاره وبالتالي تحاول وبشتى الطرق في التخفيض منها.

وقد تم التطرق في هذا الفصل الى عدة أحداث اقتصادية حدثت بسبب تقلبات أسعار البترول و تم تلخيصها في تاريخ 1973 أين تغيرت مجريات اللعبة، لتنتقل الورقة الحاكمة من الشركات النفطية الكبرى –الدول الصناعية –الى الشركات النفطية الوطنية– الدول المنتجة والمصدرة للنفط، التي تكاثفت لتفرض سياستها الداعية الى الرفع من قيمة السعر النفطي وتقدير قيمته خصوصا بعد التقدم الصناعي والاعتماد الكبير على هذه السلعة الطاقوية المهمة.

و الازمة النفطية لسنة 1986 وصدمة 2008 بالإضافة الى الصدمة الأخيرة التي لم يتعافى منها بعد السوق والدول المنتجة للنفط . ومن ناحية أخرى فقد ساهمت هذه الاخيرة أيضا في تغيير وغمر الدول المنتجة بفوائض هائلة كان لها الاثر الايجابي في دفع عجلة نموها الاقتصادي، و مثال ذلك الجزائر و ما عرفته من فترات انتعاش تنظر الى الوضع بعين متفائلة لما سيحدث في المستقبل و خير دليل على ذلك البرامج التنموية .غير أن صدمة 2014 كانت كعثرة أمام التنامي الذي كانت تسعى الى تخطيطه، لتضح مخططاتها في حالة توقيف مؤقت ومحاولة التعايش مع ما هو يحدث حاليا، لتخرج بفكرة حتمية وهي وجوب الخروج من الريعية واحادية القطاعية، والتوجه الى التنويع والبحث عن البدائل.

الفصل الثالث

تقلبات أسعار البترول و أثرها على احتياطي الصرف

3-1 مقدمة الفصل.

3-2 الصناعة البترولية في الجزائر .

3-3الامكانيات البترولية في الجزائر.

3-4 الاقتصاد الجزائري و لعنة الموارد.

3-5 أثر تغيرات أسعار البترول على احتياطي الصرف الجزائري.

3-6 خاتمة الفصل .

3-1 مقدمة الفصل.

تعد الجزائر من بين أهم الدول المصدرة للبترول وأحد الفاعلين في السوق البترولية، وقد عرف القطاع النفطي الجزائري العديد من المحطات وقد عبرت كل محطة عن الوضع السائد في البلاد، انطلاقا من قانون النفط الصحراوي مرورا بمرحلة التأميمات ثم الاصلاحات الأولى والثانية.

كما يعتبر البترول في الجزائر أهم مورد مالي فلقد ساهم بشكل كبير في بناء الاقتصاد الجزائري، و في نفس الوقت فقد جعل هذا المورد الدولة الجزائرية تعتمد عليه اعتمادا شبه كاملا على ما تجنيه من تصدير مواردها الأولية، ويضعها في وضعية تبعية لهذا القطاع الريعي، مما يعرضها لتقلبات الأسواق الخارجية للبترول، وما يصاحب ذلك من تأثيرات سلبية على اغلب القطاعات الاقتصادية كاحتياطي الصرف و سعر الصرف والتوازنات المالية وغيرها من المؤشرات، أو ما يعرف في الأدبيات الاقتصادية بالمرض الهولندي.

حيث تكمن المشكلة الأساسية التي يطرحها المرض الهولندي في أن رواج الصادرات البترولية يؤدي الى تراجع ميزان المدفوعات دون أن يتسبب في تنمية اقتصاد البلد، خاصة في ظل تطور الصناعات البترولية في الجزائر وجودة بترولها وموقعها الجغرافي، هذا مما أدى إلى زيادة إنتاج المحروقات والرفع من هذه الصادرات و زيادة المداخيل مما قلب الموازين الاقتصادية من اقتصاد يقوم على صناعات وأنشطة متنوعة نسبيا إلى هيكل اقتصادي أحادي التصدير تراجع أهم قطاعين في الاقتصاد وهما الصناعة والزراعة بسبب نمو وتوسع القطاع و زيادة مساهمته بجزء كبير من الناتج المحلي الخام بحيث أصبح الاعتماد التام على عائداته هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان العائدات المالية المرتبطة بالبترول أدت الى تراكم احتياطي صرف معتمد عليه كتسديد لفواتير الاستيراد و دفع مستحقات الديون مما خلف آثار معقدة ساهمت في تأخر عملية النمو في قطاعات أخرى من الاقتصاد الوطني.

وعليه سيتم التطرق الى تاريخ النفط والصناعة النفطية في الجزائر، و كذا واقع المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري ، و كذا تأثير تقلبات أسعار البترول على الموجودات من العملة الأجنبية .

3-2 الصناعة البترولية في الجزائر .

بالحديث عن اقتصاد نفطي يجب التطرق أولا الى الصناعة البترولية كونها العصب المحرك له، فأينما وجد اقتصاد نفطي الا وأخذت الصناعة النفطية حصة الاسد في هذا الاقتصاد . تعرف الصناعة البترولية على أنها "مجموعة النشاطات أو العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة النفطية، سواء بإيجادها خاما وتحويل ذلك إلى منتجات سلعية صالحة للاستعمال والاستهلاك المباشر أو غير المباشر من قبل الإنسان". [1]

كما يمكن القول بأنها الصناعة التي تتضمن على عدة مراحل وأنواع مختلفة وهي تجمع الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية وحالاتها ومراحل وصناعات متكاملة .فالصناعة النفطية تشمل إنتاج النفط والغاز، النقل والتكرير، التسويق والتوزيع، وكذلك الصناعات المرتبطة بها أي القائمة على المنتجات النفطية أو ما يطلق عليها البتروكيمياوية.[2]

و تضم الصناعة البترولية نشاطات المنبع والمتمثلة في عمليات البحث واستكشاف الحقول النفطية والاختبارات التي تجرى عليها من أجل تحديد قيمتها، والإنتاج، ونشاطات المصب من خلال كل من النقل، التكرير وبيع المنتجات النفطية التي تستعمل بدورها في مرحلة التصنيع البتروكيميائي.[3]

تتسم الصناعة البترولية بمجموعة من الخصائص ما تجعلها متميزة عن بقية النشاطات الاقتصادية الصناعية الأخرى، ومن أهما أنها: [4]

- تتطلب الصناعة البترولية توفير رؤوس أموال بكميات كبيرة بل وضخمة جدا من أجل استغلال الثروة النفطية، بسبب تعدد وتنوع المراحل الصناعية وطبيعة الثروة النفطية، حيث إن ضخامة رؤوس الأموال في الصناعة النفطية تتفاوت أو تتباين من منطقة إلى أخرى ومن مرحلة إلى أخرى، بسبب تباين مكان تواجد النفط.

---

[1] أمينة مخلفي ، مرجع سابق ، ص20.

[2] عبد الهادي حسن طاهر،" تنمية و تطوير الصناعات البترولية في البلاد العربية"، تقرير مقدم إلى **مؤتمر البترول العربي السادس**، بغداد . **13 / 03 / 1973**، نقلا عن محمد احمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، جامعة عنابة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، **1983** ، ص**6** .

[3] **« Emploie Dans L'industrie Pétrolière Et Gazière», Ministère De L'éduction, De La Culture Et De La Formation, Territoire De Nord- Ouest, France, Novembre 2005, P2, 3.**

[4] أمينة مخلفي ، مرجع سابق ، ص20.

- تتطلب و تقوم الصناعة البترولية على وسائل ومعدات عمل وإنتاج متطورة ومعقدة ومتقدمة فنيا و تكنولوجيا ،إلا أن هذه الأخيرة تتسم بسرعة تغير استخدامها، مما يعني تغير عناصر الإنتاج، المستخدمة في إنتاج الكميات المختلفة.
- تتسم الصناعة النفطية بارتفاع هوامش المخاطرة في معظم المراحل الإنتاجية، وخاصة في المرحلة الخاصة بالبحث و التنقيب.

تعتبر الصناعة النفطية في الجزائر من أهم محركات قطاع الطاقة، حيث يعتمد عليها في العائدات الجبائية ومساهمتها بشكل أساسي في تكوين الدخل القومي. ونظرا لما تحتله المحروقات عامة والنفط خاصة، مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري بسبب ما يؤديه من أدوار أساسية في الاقتصاد الكلي وتوقع زيادة الطلب الداخلي على النفط ومشتقاته خلال **50** سنة القادمة ، نجده عنصرا أساسيا في سياستها الطاقوية وكذا تحصيلاتها المالية بالإضافة إلى التراكم الذي يحققه هذا القطاع جراء عمليات التصدير إلى الخارج.[1]

تعد الجزائر واحدة من أكبر الدول المصدرة للنفط والغاز في أفريقيا، وذلك باحتلالها المرتبة 14 كأكبر الدول المصدرة للنفط في العالم و المرتبة السادسة كأكبر بلد منتج للغاز. وكما هو الحال في غالبية البلدان المصدرة للنفط ، أصبحت الجزائر تعتمد على النفط كمصدر رئيسي للصادرات والإيرادات الحكومية، حيث تشكل الهيدروكربونات أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي الجزائري (49٪ في عام 2005 و 33٪ في 2012) وأكثر من 98٪ من إجمالي الصادرات وأكثر من 60٪ من الإيرادات الحكومية. و تمتلك الجزائر من جراء القطاع الهيدروكربوني مع محفظة متنوعة من المنتجات التي تضمن إيصالات العملات الأجنبية واحتياطي النقد الأجنبي ومصدر إيرادات الميزانية من خلال فرض الضرائب على النفط. [2]

---

1 **Rapport De La Banque Mondiale, Groupe De Développement Economique Et Social, Moyen-Orient Et Afrique Du Nord, «Stratégie Macroéconomique A Moyen Terme Pour L'Algérie», N° 26005-AL, Mai 2003, P52.**

[2] Rabah Mahiout, «Le Pétrole Algérien», Edition Enap, Alger, 1974, P.62.

فعلى مدى أكثر من أربعة عقود ، لم يتم إحراز أي تقدم ملحوظ في هذا الاعتماد على الهيدروكربونات ، بمعنى أنه منذ السبعينيات ظل الاقتصاد الجزائري يتمتع بخصائص اقتصاد يعتمد أساسا على إنتاج النفط وتصديره. وهكذا ، أصبح الاقتصاد الجزائري عرضة للتقلبات العالية لعائدات النفط[1] ، من خلا ل اللاتنويع في الاقتصاد الجزائري الذي يجعله يعاني من المرض الهولندي (ظاهرة اقتصادية ظهرت سنة **1977**، وتظهر أعراض هذا المرض من خلال العلاقة الموجودة بين الاعتماد على الموارد الطبيعة خاصة النفط منها والتدني الذي يمكن أن يحدث في القطاعات المنتجة الأخرى).

3-2-1 اكتشاف البترول الجزائري

ان تاريخ وجود النفط في الجزائر أو تاريخ اكتشافه موجود جيولوجيا منذ القدم، وتمت ملاحظته على الطبيعة باستغلال "عيون النفط " منذ العهد الفينيقي ثم العهود التالية لها من الرومان والعرب والأتراك ،وطوال هذه العصور كان النفط في شكله الخام (أو القار) يستعمل في أغراض مختلفة [2]. أما عن الاكتشاف التجاري وبداية الاستغلال الصناعي للنفط في الجزائر كان مع بداية القرن العشرين حيث تم الحفر في شمال البلاد بعض الآبار القليلة العمق بعد ملاحظة مؤشرات نفطية كانت بادية على سطح الأرض، مثل بئر تليوانيت (جنوب غرب غليزان) المكتشف حوالي سنة 1915 ،و واد قطرين (جنوب سور الغزلان) والذي أنتج خلال الفترة من 1949 إلى 1956 كمية 7.308 ألف طن وهي كمية متواضعة نسبيا مع ملاحظة أنه كان ينتج نفطا ذا جودة عالية . هذه الاكتشافات الأولية كانت عرضية ولا تدخل ضمن مخطط البحث و التنقيب.

تم اكتشاف أول بئر بترولية هامة في الصحراء الجزائرية سنة 1956 ، هو حقل "عجيلة"، وفي نفس السنة تم اكتشاف أكبر الحقول البترولية في الجزائر وهو حقل "**حاسي مسعود**" وذلك في شهر جوان بمساحة قدرها **2500** كلم^2 ، وهي السنة التي يؤرخ بها لبداية عهد البترول في الجزائر. كما كان لقيام ثورة التحرير وشدتها ، في شمال البلاد من العوامل التي سرعت الاتجاه صوب الصحراء الكبرى (على

---

[1] Sidi Mohammed Chekouri, Abderrahim Chibi ,Mohamed Benbouziane, « Algeria And The Natural Resource Curse: Oil Abundance And Economic Growth» , Middle East Development Journal, 2017,P2.

[2] Rabah Mahiout ,Op.Cit,P106.

أمل فرنسي لفصلها عن الجزائر مستقبلا)، وهي مساحة مترامية الأطراف، إذ تمثل أكثر من 80 % من مساحة القطر الجزائري ، و اكتشاف حقل حاسي الرمل في نفس السنة الذي يقع على بعد **500** كلم جنوب شرق الجزائر العاصمة بمساحة قدرها **2100** كلم [2] والذي يحتوي على مكثفات الغاز[1].

ثم توالت الاكتشافات وبدأ الإنتاج والتصدير الذي تطور من 4.0 مليون طن سنة 1958 إلى 7.20 مليون طن سنة 1962 . ووصل حجم التصدير بعد الاستقلال إلى 47 مليون طن سنة1969.

وفي 1958/11/22، قامت فرنسا بصياغة أهدافها الاستعمارية و الاستغلالية للثروات الوطنية في شكل مواد صدرت باسم قانون البترول الجزائري رقم :1111/58وقد شمل ما يلي: [2]

- وضع نظام للامتيازات، مع وضع حد أدنى للإنتاج يتوافق مع تحقيق أكبر قدر من سلب الثروات البترولية.
- حساب الضريبة والأرباح على أساس الأسعار الفعلية وهي ما تفصح به الشركات وتقل بحوالي 20%عن الأسعار المعلنة.
- تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات البترولية.
- خصم27.5%من إنتاج البترول تحت بند" "صندوق تجديد المخزون "دون أن يدخل في حساب الضرائب أو الأرباح.

كما قامت بإبرام اتفاقية ايفان في مارس **1962** أي قبل رحيلها من الاراضي الجزائرية، وشملت هذه الاخيرة المسائل البترولية خصوصا كونها ثروة لا يمكن الاستغناء عنها وذلك من خلال، إبقاء النصوص المتعلقة بقانون البترول الصحراوي و استثمار الثروات البترولية في إطار مشترك من خلال الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض ،و الاعتماد على الفرنك الفرنسي في عملية تسديد قيمة المنتوجات البترولية. [3]

---

[1] عيسى مقليد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر 2008،ص 27.

[2] شهرزاد زغيب ، حكيمة حليمي ، القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري، **مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة**، العدد التاسع، الدنمارك، **2011** ، ص. **4**

[3] بوعلام رمضاني، عن كتاب حسين مالطي، **القصة السرية للبترول الجزائري**، الطبعة الأولى،2010. عرض عن الكتاب لموقع : **Http://Www.Aljazeera.Net/Knowledgegate/Books**

3-2-2 محطات في تاريخ الصناعة البترولية في الجزائر

عرف القطاع النفطي الجزائري العديد من المحطات وقد عبرت كل محطة عن الوضع السائد في البلاد، انطلاقا من قانون النفط الصحراوي مرورا بمرحلة التأميمات ثم الاصلاحات الأولى والثانية.

فبعد الاستقلال مباشرة اتجهت الجزائر صوب قطاع المحروقات الذي بدأت أهميته تتضح في الاقتصاد الوطني، ولكن مع احتكار الشركات الأجنبية (الفرنسية خاصة) لمجمل الأنشطة البترولية، قررت الدولة إنشاء شركة وطنية تتولى كسر الاحتكارات الأجنبية، وبموجب المرسوم الرئاسي رقم **491 / 63** المؤرخ في 1963/12/31، المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية أنشأت الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات "**سوناطراك**" « **SONATRACH** [1]» التي تعد الدعامة الأساسية لصناعة النفط في الجزائر ، وتتمثل مهمتها في تحسين الموارد الوطنية للهيدروكربونات وخلق ثروة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد .[2]

كانت شركة سوناطراك الأداة الرئيسية لمعركة تأميم النفط، وقد انطلقت مبادئ الحكومة الجزائرية من خلال نشاط سوناطراك:

1. ضمان وجود فعال لشركة سوناطراك في جميع مراحل الصناعة البترولية، ومرافقة الشركات الفرنسية في كافة عمليات نقل النفط وتكريره في المعامل الجزائرية.
2. تدريب العمالة الجزائرية وزيادة خبرة شركة سوناطراك في مجال النفط والغاز، وإعطاء الأولوية لتوفير احتياجات السوق الوطنية" المحلية "من البتروكيماويات، واستغلال نشاط شركة سوناطراك في تنمية الاقتصاد الوطني بشكل استراتيجي وتعظيم الصناعة الوطنية للبترول والغاز.
3. تطوير صناعة التعدين بالجزائر تمهيدا لدعم الصناعة البترولية، التي تعتمد بشكل كبير على مجالي الحديد والصلب، ونقل تكنولوجيا التصنيع وتدريب العمال والاستفادة منها في دعم الصناعة البترولية.

---

[1] Société Nationale Pour Transport Et Commercialisation Des Hydrocarbures

[2] Maurice Brogini,«L'exploration Des Hydrocarbures En Algérie De 1956 A 1971» , Etude De Géographie Economique, France, 2010,P3.

وقد حصلت شركة سوناطراك على أول اكتشاف نفطي لها سنة **1966** في حقل بمنطقة واد نومر، ولاية غرداية، وكان معدل انتاجها **20** متر مكعب في الساعة، وكانت أول فرصة حقيقية لاكتشاف قدرات الشركة على الاستكشاف و التنقيب و الاستغلال.[1]

3-2-2-1 مرحلة تأميم قطاع المحروقات والاسترجاع الفعلي للسيادة النفطية (1971-1985)

قبل قرارات التأميم الشهيرة كانت الجزائر قد باشرت سياسة تدريجية لاستعادة الرقابة على المحروقات، بدأ بالنقل أولا ثم التنقيب والإنتاج لاحقا بأسلوب متبع منذ تأسيس شركة سوناطراك. منها القيام بتشغيل أنبوب نقل البترول في سنة 1966 ثم شراء حقوق بريتش بتروليوم (**BP**) في جانفي 1967 ،وتأميم كل شركات التوزيع في أوت 1967 ، كما قامت بعملية شراكة بنسبة (49%/51) الأولى من نوعها في الجزائر بين سوناطراك وشركة "غيت" الأمريكية. وعند نهاية**1967**، كانت الجزائر تشرف على حوالي 75 % من النقل و65 % من البحث والتكرير وكامل الرقابة على التوزيع.

بين 1970-1972 ، سيطرت الحكومة الجزائرية على الموارد ، من خلال الإلغاء التدريجي لنظام التنازلات وتأميم الشركات الأجنبية ، من أجل تعزيز احتكار سوناطراك[2].

24 فيفري 1971، كان موعد التأميم بإعلان إلغاء الامتيازات المعطاة للشركات الأجنبية وتحويل حقوقها إلى الشركة الوطنية سوناطراك، وقد نصت على :

- **أولا:** أخذ حصة 51 % من الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر مما يحقق الرقابة الفعلية على المحروقات، وهذا ما سمح للجزائر بمراقبة 56 % من مجمل الإنتاج البترولي؛
- **ثانيا:** التأميم الكامل لحقول الغاز الطبيعي، حيث أصبح مجمل احتياطي الغاز تحت رقابة الدولة؛
- **ثالثا:** تأميم النقل البري للبترول والغاز، أي كل أنابيب النقل المتواجدة على التراب الجزائري.

وابتداء من هذا التاريخ وضمن إطار المخطط الرباعي الأول **(1970-1974)** أصبح لسوناطراك الحق

---

[1] /Www.Aljazeera.Net/Encyclopedia/Economyhttp

[2] *Https://Www.Ritimo.Org/Le-Poids-Des-Hydrocarbures-Dans-L-Economie-Algerienne*

في:

- ✓ **30%**من الإنتاج وأكثر من **50%** من التكرير.
- ✓ **100%**من الصناعة البتروكيماوية، ومجموع التوزيع.
- ✓ تأميم حقول الغاز.

كما قدمت الجزائر مقابل هذه القرارات الضمانات التالية:

- ➢ تمويل السوق الفرنسي بالبترول الجزائري مضمونا بسعر السوق.
- ➢ تقديم تعويضات الشركات الأجنبية نقدا باستثناء شركة" جيتي "فيدفع لها التعويض بالنفط الخام .[1]

بعد قرار التأميم واجهت الجزائر صعوبة في الدخول إلى الأسواق العالمية بسبب تردد الدول في إبرام عقود مع الجزائر مجاراة لموقف فرنسا التي هددت بنسف كل اتفاقية تبرمها هذه الدول مع الجزائر. لكن بعد أن تبين للجميع مدى جدية الجزائر في الدفاع عن مصالحها وعدم العدول عن مواقفها، قررت العديد من الدول الدخول في تعاملات مع الجزائر، فكان منها مثلا العقد المبرم بين شركة سوناطراك وشركة "ألبازو" الأمريكية.[2]

يمكن استخلاص بعض النتائج من قرارات التأميم ليست الجزائرية فقط وانما من حركات التأميم عامة التي قامت بها العديد من الدول المصدرة للنفط لاحقا، فهي: [3]

أ. إن التأميمات أعطت للدول الصناعية المستهلكة إحساسا بأن تأمين وارداتها النفطية قد أصبح منذ الآن مهددا، إذ لم يعد النفط تحت مراقبة الشركات الكبرى الأمريكية خاصة التي كانت تسيطر في السابق على ما يتراوح بين 70 % و80 % من حلقات الصناعة النفطية من البترول خارج الولايات المتحدة وقد أصبحت الآن الحلقات العليا من صناعة النفط خارج سيطرتها؛

[1] وهيبة زمال، مرجع سابق، ص132.

[2] عيسى مقليد، مرجع سابق، ص32.

[3] **AYOUB Antoine ,Op.Cit, Pp 5-6.**

ب. التأميمات أصابت مباشرة هيكل السوق النفطية، ففي سنوات قليلة تحولت هذه السوق جذريا من سوق مدمجة عموديا تحت رقابة الشركات المتعددة الجنسيات الى سوق بقطبين : أغلب نشاط الحلقات العليا (الاستكشاف والإنتاج والاستغلال والنقل للبترول الخام) تحت رقابة الدول المنتجة، أما اغلب الحلقات السفلى (النقل و التخزين التكرير والتوزيع) تحت رقابة الشركات العالمية. هذه الوضعية الجديدة كانت بطريقة ما وراء عدم الاستقرار في أسواق النفط؛

ج. لقد أدخلت قرارات التأميم الدول المصدرة للبترول في حسابات العالم كقوة حقيقية من خلال رفع ثقتها بنفسها وقدراتها في مجابهة أقوى قلاع الدول الاستعمارية وهي قلعة البترول التي تسيطر عليها شركات من أقوى الشركات الاحتكارية العالمية، بعد أن كان إعلان التأميم في حينه يعتبر مجازفة تنذر بالخطر.

3-2-2-2 مرحلة بعد التأميم .

1) قانون رقم 14 - 86 المؤرخ في 1986/08/19

تعتبر سنة 1986، سنة تاريخية في تطور السوق البترولية العالمية بعد أن تدهورت أسعار المحروقات إلى أدنى مستوياتها(بالنسبة للبترول الجزائري فمن **39.54** دولار للبرميل سنة **1981** انهارت إلى **14.8**دولار سنة) **1986** و هو ما أثر بشكل مباشر على العائدات النفطية للدول المنتجة المصدرة. الجزائر كانت من بين الدول الذي تضرر اقتصادها بشكل كبير من الصدمة النفطية **1986** ، بسبب التبعية الكاملة للريع البترولي، والتي دفعتها إلى مراجعة سياساتها الطاقوية السابقة وتبني سياسة طاقوية جديدة وأكثر فاعلية، وكانت البداية من خلال سن القانون رقم **142 / 86** والذي يعتبر أول قانون لإصلاح قطاع المحروقات بالجزائر ، والذي أرسى هذا الأخير نظاما يقود على تقاسم عقود الانتاج، وعلى فتح القطاع بشكل غير مسبوق على المستثمر الأجنبي وحدد اطار الشراكة بين الشركة الوطنية سوناطراك والشركات النفطية الأجنبية.

أهم البنود والإجراءات التي تضمنها قانون رقم 14/86 تتمثل في ما يلي: [1]

[1] **Mustapha Mekideche,« L'Algérie Entre Economie De Rente Et Economie De Marché», Alger, Édition Dahlab ,2000, Pp 96-97.**

1. اعطاء أربع صيغ للشراكة وهي: الشراكة في صيغة عقد تقاسم الإنتاج وهي الصيغة الرئيسية والوحيدة تقريبا التي تم استعمالها، الشراكة في صيغة عقد خدمات، الشراكة في صيغة شركة تجارية تخضع للقانون الجزائري ويكون مقرها في الجزائر، لكنها لا تحمل الشخصية المعنوية، الشراكة في صيغة شركة أسهم تخضع للقانون الجزائري ويكون مقرها الجزائر.
2. قصر منح الشهادات المنجمية (تراخيص الاستكشاف و/أو الاستغلال)على الشركة الوطنية سوناطراك وحدها، التي تقوم مقام الدولة وتمارس لحساب هذه الأخيرة بصورة ملتوية تقريبا شكلا من أشكال الاحتكار على نشاط الاستكشاف والاستغلال، وترك لسوناطراك بعد أن تحصل على هذه الشهادات خيار التفاوض مع الشركاء الأجانب واختيار الكيفية المثلى لاستغلال المحروقات وفق إحدى الصيغ الأربعة المذكورة سابقا.
3. بينت المادة **23** بوضوح أن قطاع الغاز الطبيعي غير معني بذلك ولا يسري عليه القانون، ومنه كل الاكتشافات الغازية التي تتحقق عرضا أثناء البحث عن البترول، يتم تعويض الشريك الأجنبي على المصاريف التي صرفها لتحقيق ذلك، وتستأثر الجزائر باحتياطات الحقل المكتشف.
4. ارساء نظام جديد للتعاقد وادخال نوع جديد من العقود لأول مرة في المنظومة التشريعية بالجزائر وهو عقود تقاسم الإنتاج **Sharing Production Contract** .
5. وضع مسألة نقل المحروقات خارج إطار الشراكة، مع ابقاء احتكار شركة سوناطراك لشبكات النقل.

الجدول (3-1)عقود الشراكة بالمشاركة بحسب قانون 1986:

شروط الشراكة association	• تقاسم الحقوق والواجبات اعتماد على نسبة المشاركة. • يجب أن لا تقل نسبة سوناطراك عن 51%
خصائص الشراكة association	* يتحمل الطرف الأجنبي مخاطر الاستكشاف **Exploration** بشكل كامل. * يتشارك الطرفان في الانتاج في المكامن المكتشفة. * يدفع كل طرف حقوق الإتاوة والضريبة على النفط بحسب نسبته في الشراكة. * يموّل الطرف الأجنبي الاستثمار في مرحلة عملية الاستكشاف. * وفي حالة حصول الاكتشاف التجاري تقوم سوناطراك بتعويض الطرف الأجنبي عن تكاليف الاكتشاف بنسبة 51%.

الجدول (3-2)عقود تقاسم الإنتاج (PSC) بحسب قانون 1986:

مبادئ عقود تقاسم الإنتاج	يستفيد الشريك الأجنبي كتعويض عن التكاليف، وبدل أتعاب بنقل جزء من إنتاجه عبر معابر الشحن خالية من الضرائب.
خصائص عقود تقاسم الإنتاج	• لا تتجاوز حصة الشريك الأجنبي نسبة 49% للإنتاج الكلي للحقول الجارية. • يتحمل الشريك الأجنبي مخاطر عملية الاستكشاف • تخلو أرباح الشريك الأجنبي من أية ضرائب، بحيث تتحمل سوناطراك دفع الضرائب على الدخل عن الشريك الأجنبي والتي تعادل نسبة الضريبة العامة.

الجدول رقم (3-3) شراكة عقد الخدمة Risk Service Contract (RSC) بحسب قانون 1986:

مبادئ عقد الخدمة	يستفيد الشريك الأجنبي كتعويض للتكاليف وبدل أتعاب على مدفوعات من النوع أو نقداً خالية من الرسوم.
خصائص عقد الخدمة	• تسمح هذه العقود للشريك الأجنبي باختيار نوعية المخاطر التي يتحملها. • يعتمد الدفع على نوع المخاطر التي اختارها الشريك الأجنبي. • لا يستفيد الشريك الأجنبي من أية امتيازات في حقول الإنتاج.

المصدر : خميس محمد، قانون المحروقات في الجزائر واشكالية الرهانات المتضاربة قراءة في تطور الأطر القانونية والمؤسساتية لقطاع المحروقات في الجزائر، **دفاتر السياسة والقانون**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر ، **2013** ، جوان العدد التاسع، ص 148.

2) قانون رقم 21/91المؤرخ في 1991/12/04:

جاء هذا القانون من أجل فتح مجال الاستثمار الخارجي في قطاع المحروقات من خلال الشراكة مع سوناطراك، ولكن لاقى هذا القانون بعض المعارضة داخل البرلمان من أجل إدراج تعديلات تنص على عدم تجاوز نسبة الشركات الأجنبية في الشراكة 49%، والأولوية كانت تعطى للاستكشاف الجديد وليس العمل في الحقول الموجودة، وقد أثر سلبيا على مدى تجاوب الشركات الأجنبية مع قانون **1986** ، الأمر الذي دفع الحكومة الجزائرية إلى إدخال تعديلات جديدة على القانون وشملت **14** تعديلا تم المصادقة عليها سنة 1991،[1]وأبقى قانون**91 / 21** الصادر في**4** ديسمبر 1991،[2] على بنود رئيسية كانت تمثلت فيما يلي: [3]

[1] محمد خميس ،مرجع سابق، ص 149.

[2] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد **63** الصادر في 17 ديسمبر 1991.(معدل و متمم للقانون 14/86)

[3] **Mustapha Mekideche Op.Cit, Pp97-98.**

أ. جاء في المادة الثالثة أن أنشطة استكشاف واستغلال ونقل المحروقات تبقى حكر للدولة، والتي تستطيع أن تفوض عملية القيام بها للشركات.

ب. سمحت المادة الرابعة في حالة خاصة، استثناء على ما ورد في المادة الثالثة، للشركات الأجنبية بممارسة الأنشطة السابقة عدا نشاط النقل الذي أبقت المادة **17** على احتكار الدولة له، عندما تكون هذه الممارسة وفق الترتيبات الخاصة بالشراكة مع الشركة الوطنية المعنية، والتي يحددها عقد يربط بين هذه الشركة الوطنية وشركة أو تجمُع شركات أجنبية حسب المادة**20** من نفس القانون.

ج. نصت المادة **24** أنه مهما كان شكل الشراكة المعتمد بين الشركة الوطنية والشريك الأجنبي، فإن نسبة الطرف الوطني يجب ألا تقل عن نسبة 51 **%**، حتى يحتفظ بدور رئيس المشروع، وهو ما أكدته المادة 27، ويعطي هذا الدور للشركة الوطنية الأولوية في تحديد سياسات الإنتاج ومخططات تطوير الحقل.

3) قانون رقم 07/05المؤرخ في2005/04/28

بالرغم من أن قانون(**14 / 86** المعدل بقانون) **21 / 91** أثبت على العموم فعاليته في جلب الاستثمارالأجنبي، إلا أنه مع احتدام المنافسة بين الدول المنتجة في مضاعفة استقطاب رؤوس الأموال والتكنولوجيا لفائدة القطاع، الأمر الذي دفع بالحكومة الجزائرية إلى إقرار قانون **07 – 05** كثاني محطة للإصلاحات في قطاع المحروقات الجزائرية، وذلك بعد إدخال العديد من التعديلات عن نص مشروع النسخة الأصلية الأولى للقانون التي كانت قد نشرت أول مرة في شهر سبتمبر لعام 2001، وقد جاء في المادة الأولى من قانون 07/05تعريف النظام القانوني الذي يضبط أنشطة البحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها وتكريرها وتحويلها، وتجارة المشتقات النفطية وتخزينها وتوزيعها، ويضبط أيضا استعمال التجهيزات والتركيبات التي تسمح بممارسة هذه النشاطات.

ومن أجل تعزيز قوة التنظيم في قطاع المحروقات أنشأ قانون 2005 ،وكالتين وطنيتين تتمتعان بالشخصية القانونية والاستقلال المالي تدعيان "وكالتي المحروقات" :

- **الوكالة الوطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقات** وتدعى في نص القانون "بسلطة ضبط المحروقات"

L'agence Nationale de Contrôle et de Régulation des Activités dans le domaine des Hydrocarbures (ARH)

- **الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات** وتدعى بـ "النفط"

L'Agence Nationale pour la Valorisation des Ressources en Hydrocarbures (ANALFT)

الجدول (3-4) طبيعة عقود البحث و/أو الاستغلال في قانون 2005

مالك السند المنجمي **Mining Title**	الدولة الجزائرية ممثلة في الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات "النفط" وليس سوناطراك كما كان في قانون 1986.
مبادئ عقود البحث و/ أو الاستغلال	• تمنح رخص التنقيب من خلال طرح مناقصات. • تمتلك سوناطراك 51% من أية عقود بحث و/ أو استغلال، ولسوناطراك خيار المشاركة بنسبة تصل إلى 30% و لا تقل عن 20% عندما لا تكون سوناطراك طرفا في العقد. • تستفيد الشركات من امتيازات لإنجاز هياكل ومنشآت النقل بالأنابيب. • يتم تقاسم كل المنتجات النفطية بين الأطراف المتعاقدة بعد تسديد كل الضرائب وتسديد حقوق الملكية لـ "النفط" (التي تمثل طرف الدولة في التعاقد).

المصدر: محمد خميس ،مرجع سابق، ص 152.

العقود التي تبرم بين الشركات النفطية والوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات "البترول" بصفتها مالكة حقوق الاستغلال وذلك من خلال طرح مناقصات في بيئة تنافسية وتتسم بالشفافية، ولكن الاستثناء الذي يراه البعض معاكسا للتوجه الليبرالي/ التحريري الذي يحمله قانون 2005 هو مضمون المادة 48 التي

تقول: "يتضمن كل عقد بحث واستغلال بندا يعطي سوناطراك شركة ذات أسهم، عندما لا تكون طرفا متعاقدا، خيار المشاركة في الاستغلال يمكن أن يصل إلى (30%) في المائة ولا يقل عن (20%) في المائة. [1]

4) الأمر رقم 06/ 10المعدل والمتمم لقانون المحروقات 07/05

إن الأمر رقم 10/06المؤرخ في **29** جويلية2006، جاء ليعدل ويتمم قانون المحروقات 07/05 الصادر سنة2005، وتمثلت أهم التعديلات التي جاءت فيه:

أ. حسب المادة 45 من نفس القانون تم ابقاء الوكالتين اللتين أنشأتا في إطار القانون 07/05 وتم تغيير المجلس الاستشاري لدى سلطة الضبط إلى مجلس المراقبة يكلف بمتابعة ممارسة مهام الوكالة في إطار تنفيذ السياسة الوطنية في مجال المحروقات .

ب. التأكيد على تطبيق رسم غير قابل للحسم على الأرباح الاستثنائية التي يحققها الشركاء الأجانب على حصتهم من الإنتاج عندما يتجاوز الوسط العددي الشهري لأسعار بترول برنت **30** دولارا للبرميل، وتتراوح هذه الإتاوة بين **5%** كحد أدنى إلى **50%** كحد أقصى، ويخص جميع عقود الشراكة المبرمة بين مؤسسة سوناطراك وشركائها الأجانب وذلك حسب نص المادة 101.[2]

5) تعديلات 2013 على قانون 2005 للمحروقات

نظرا للنقائص و السلبيات التي ميزت قانون 2005 ، اتجهت الحكومة الجزائرية الى مجموعة من التعديلات و التصحيحات على هذا القانون ، وتم ذلك في 21 يناير 2013 من خلال مصادقة المجلس الشعبي الوطني الجزائري على قانون المحروقات التمم و المعدل لقانون 2005. وتنص التعديلات الجديدة على ما يلي:

أ. احتكار المؤسسة الوطنية سوناطراك لنشاط النقل للمحروقات وكذا للمنتجات البترولية عبر الأنابيب.

---

[1] **Sean Korney, Etal, «Algeria: Recent Regulatory Changes 'What A Difference A Year Makes .. » OGEL 3 (2006) Available At:, Www.Ogel.Org/Article.Asp?Key=2216**

[2] المادة 102 - أمر رقم 06-10 المعدل والمتمم للقانون رقم 05 -07 المتعلق بالمحروقات.

ب. استثناء إنتاج الحقول المستغلة حاليا من الإجراءات الجبائية الجديدة.

ج. توسيع المراقبة الجبائية على الشركات البترولية الأجنبية التي تشتغل بالجزائر وهو إجراء كان

د. يطبق فقط على مجمع سوناطراك الذي كان يخضع لإجراءات مراقبة الشركات التي تضمنها قانون الضرائب الجزائري.

هـ. إدخال نظام اصطفاء الأرباح الاستثنائية التي يمكن تطبيقه على المستفيدين من النسبة المخفضة للضريبة التكميلية على الإنتاج، لأن هذا الرسم سيعوض الضريبة التكميلية على الأرباح الاستثنائية

و. تعطى الأولوية لتلبية احتياجات السوق الوطنية من المحروقات السائلة والغازية.

ز. إدراج إجراءات جبائية تحفيزية لتشجيع النشاطات المتعلقة بالمحروقات غير التقليدية للمكامن الصغيرة و للمكامن الواقعة في المناطق غير المكتشفة.

ح. إعادة النظر في منهجية تحديد نسبة الرسم على الدخل البترولي الذي يعتمد أساسا على مردودية المشروع بدل رقم الأعمال.

3-3 الامكانيات البترولية في الجزائر .

لعب البترول والغاز الطبيعي في الجزائر دورا محوريا في الرفع من قدرات الاقتصاد الوطني الذي يعتمد اعتمادا كبيرا على المحروقات لتلبية احتياجاته التنموية، والحصول على العملة الأجنبية، لتحقق صادرات المحروقات بذلك غالبية عائدات صادرات الجزائر[1] .

3-3-1 احتياطي البترول في الجزائر

يشكل الاحتياطى النفطي جزءا من حجم النفط المخزون في الارض والذي يمكن استخلاصه بالوسائل التقنية المعروفة ، ويعتمد الاحتياطي النفطي على عدة عوامل منها : قوى الدفع المكمنية السائدة ، وطرق الانتاج المعتمدة ، والخواص الكيمياوية و الفيزياوية للصخور ، والسوائل المكمنية ، وضغط المكامن

[1] عبادة عبدالرؤوف، **محددات سعر نفط منظمة الأوبك وآثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة تحليلية وقياسية 1970-2008)** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية(الجزائر- جامعة ورقلة2010- 2011) ،ص90.

و غيرها ولذلك فالاحتياطي يتغير مع الزمن وحسب الظروف التقنية والاقتصادية السائدة ومدى الالتزام بسياسة عقلانية في استنزاف المكمن وترشيد معدلات الانتاج والالتزام الكامل بمعايير وضوابط المحافظة على الثروة النفطية والغازية. كما يعد الاحتياطى البترولي بالنسبة لشركات البحث والتنقيب المورد الرئيس لتكوين واستمرار هذه الشركات ، حيث يرتبط الاحتياطى بالنتائج الايجابية لعمليات حفر الآبار الاستكشافية العميقة تحت باطن الارض و يكون هذا الاحتياطى نفطا خاما او غازا طبيعيا اوغاز مصاحبا او سائلا مسترجعا من الغاز. وجب قبل الخوض في تحليل تطور الاحتياطي النفطي الجزائري التطرق الى أنواع الاحتياطات النفطية: [1]

- **الاحتياطات المؤكدة أو المبرهنة:** وهي الكميات التي قدرت على أساس علمي، وعرفت أماكن تواجدها، والممكن استخراجها واستغلالها اقتصاديا بالإمكانيات التقنية المتاحة حاليا.
- **الاحتياطات المحتملة:** وهي الكميات المكتشفة وغير المقدر كمياتها بصورة دقيقة ونهائية، ويعتمد في احتمال وجودها على الطرق الجيولوجية لطبقات الأرض مع إمكانية حفر بئر تجريبي لإثبات تواجدها والتي يتوقف استغلالها على التطور التقني والظروف الاقتصادية المستقبلية.
- **الاحتياطات الممكنة** : وهي الكميات المتوقع تواجدها لكن لم يحفر أي بئر لإثباتها، وتستند توقعات الإنتاج الممكنة على الخصائص الجيولوجية والجيوفيزيائية لمناطق أخرى مجاورة أو مشابهة لها معروفة بإنتاجها للبترول أو الغاز.

- **و في تقدير الاحتياطات لأي دولة أو عالميا يتم التغاضي عن الاحتياطات المحتملة والممكنة، ولهذا لا يؤخذ بعين الاعتبار إلا بالاحتياطات المؤكدة.**

[1] **L. M. VAAS Et M HEIGEL, «L'industrie Du Gaz Dans Le Monde», Technip, Paris, Novembre 77, P.35.**

تعد الجزائر سابع دولة عربية من حيث احتياطيات النفط، بعد كل من السعودية والإمارات والعراق و قطر والكويت وليبيا، كما أنها تحتل المرتبة الخامسة عشرة عالميا. و الجدول التالي يبين تطور احتياط البترول في الجزائر من 1986 الى 2016.

الجدول (3-5) : تطور الاحتياطي النفطي في الجزائر (1986-2016)

الوحدة : ألف مليون برميل

السنوات	الاحتياطيات المؤكدة في ألف مليون برميل	السنوات	الاحتياطيات المؤكدة في ألف مليون برميل	السنوات	الاحتياطيات المؤكدة في ألف مليون برميل
1986	8,8	1997	11,2	2008	12,2
1987	8,6	1998	11,3	2009	12,2
1988	9,2	1999	11,3	2010	12,2
1989	9,2	2000	11,3	2011	12,2
1990	9,2	2001	11,3	2012	12,2
1991	9,2	2002	11,3	2013	12,2
1992	9,2	2003	11,8	2014	12,2
1993	9,2	2004	11,8	2015	12,2
1994	10,0	2005	12,3	2016	12,2
1995	10,0	2006	12,3		
1996	10,8	2007	12,2		

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على : BP Statistical Review of World Energy June2018

تميز احتياطي البترول بالتذبذب من 1986 الى غاية 2016، ونلاحظ أنه في سنوات الثمانيات لم يطرأ تغير كبير على احتياطي البترول الخام في الجزائر ويعزى ذلك الى انسحاب معظم الشركات الأجنبية التي تمارس النشاط الاستكشافي و احتكار شركة سوناطراك شبه التام للنشاط ، لكنها عجزت عن مواكبة التطور التكنولوجي في مجال الاستكشاف ، ولهذا لم يرتفع مستوى الاحتياطي المؤكد من البترول الخام في هذه الفترة فقد بلغ أدنى مستوى قدر ب 8600 مليون برميل سنة 1987، بعدما ،وبعدما فسحت الجزائر أمام الشركات الأجنبية للاستثمار والشراكة في قطاع المحروقات ونجاحها في جذب ما يزيد عن

50عقد شراكة مع شركات أجنبية في مجال الاستكشاف حيث تحقق**56** استكشافا نفطيا و أضافت هذه الاستكشافات إلى حجم الاحتياطي زيادة صافية بنحو **10** مليار برميل [1] تمكنت من رفع مستوى الاحتياطي المؤكد من البترول الخام من**8800** سنة **1986** إلى حوالي **12200** مليون برميل سنة 2016.

و يتمركز معظم احتياطي البترول في الجزء الشرقي والشمال الشرقي من الصحراء، بحيث تحتل حاسي مسعود المرتبة الأولى بنسبة 46**%** .

الشكل (3-1) : منحنى تطور الاحتياطات المؤكدة من البترول الجزائري (1986-2016)

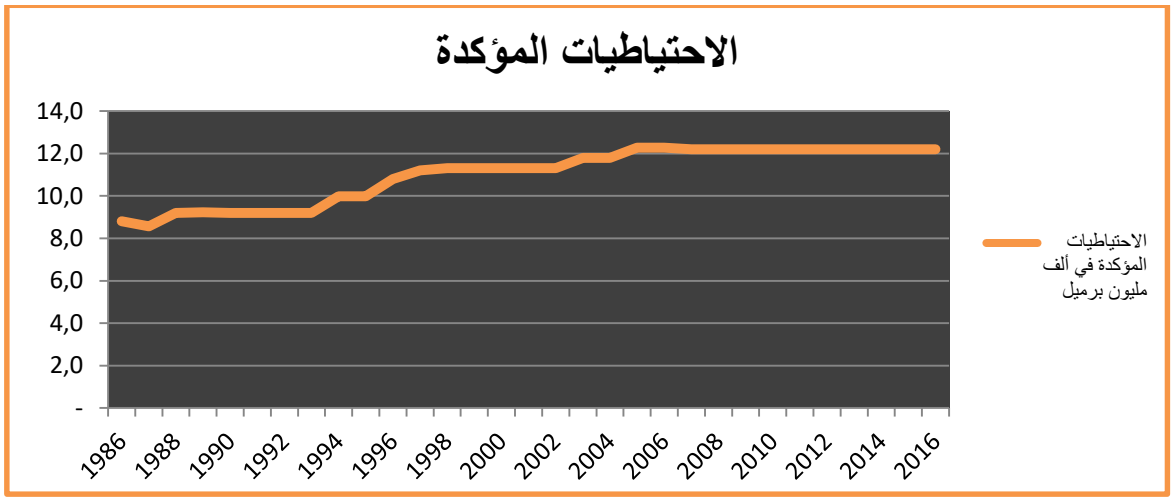

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق .

3-3-2 الطاقة الانتاجية

تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة للنفط في العالم، فهي تحتل المرتبة الثالثة إفريقيا، والمرتبة الثانية عشر في العالم من حيث الطاقة الإنتاجية، هذا ما أهلها إلى أن تكون لها مكانة فاعلة في السوق العالمية للنفط، وهذا نتيجة الطاقة الإنتاجية الكبيرة التي تمتاز بها الجزائر في إنتاج النفط الخام وذلك منذ تأميم

[1] **Ministère De L'énergie Et Des Mines,« Annuaire De L'énergie Et Des Mines»,P12.**

المحروقات سنة 1971 ، و الإنتاج النفطي في الجزائر في تطور مستمر نتيجة الجهود المبذولة في الاستكشاف و البحث و التنقيب، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول(3-6) : تطور انتاج البترول في الجزائر (1986-2016)

السنوات	انتاج البترول/برميل	السنوات	انتاج البترول/برميل	السنوات	انتاج البترول/برميل
1986	1198	1997	1421	2008	1969
1987	1231	1998	1461	2009	1775
1988	1254	1999	1515	2010	1689
1989	1280	2000	1549	2011	1642
1990	1347	2001	1534	2012	1537
1991	1351	2002	1653	2013	1485
1992	1323	2003	1826	2014	1589
1993	1329	2004	1921	2015	1558
1994	1324	2005	1990	2016	1577
1995	1327	2006	1979		
1996	1386	2007	1992		

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على : BP Statistical Review of World Energy June2018

سجل انتاج البترول ارتفاعا معتبرا سنة 1986 بنسبة 1198 حتى أواخر التسعينات بنسبة 1515 ، ومع بداية الألفية الجديدة حسب ما يبينه الجدول أعلاه دخل قطاع المحروقات في حالة انتعاش التي نتج عنها ارتفاع في أسعار البترول من جهة (**موضح في الشكل** (4.2)) و كذا زيادة في الإنتاج، بحيث عرفت سنة 2007 أكبر طاقة إنتاجية قدرت بـ 1992ألف برميل يوميا، وهذا راجع لتزايد الطلب العالمي على النفط في بداية سنة2007 فضلا عن زيادة الآبار المكتشفة خلال سنة 2007 بسبب الجهود التي قامت بها الدولة ، إضافة إلى إصدار قانون المحروقات 07/05 الذي فتح المجال

للمستثمرين الأجانب في قطاع المحروقات والامتيازات الكبيرة التي حصل عليها هؤلاء، فكان نتيجة هذا الإقبال الكبير للأجانب على الاستثمار داخل القطاع.

الجدول (3-7) : حصيلة الاكتشافات في الجزائر خلال الفترة (2000-2012)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2010	2011	2012
عدد الاكتشافات	9	7	6	7	13	8	18	20	29	20	31

المصدر: مؤتمر الطاقة العربي العاشر، **الورقة القطرية -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،** أبو ظبي ، دولة الإمارات ،العربية المتحدة، **23 - 21** ديسمبر **2014** ، ص**5** .

إلا أن الأمر لم يستمر فقد سجلت سنة 2008، انخفاضا في الإنتاج بسبب الأزمة المالية العالمية ، ليستمر الانخفاض حتى سنة 2013، بحيث سجل الإنتاج في هذه السنة 1485ألف برميل ، وفي ظل تزايد الطلب على المحروقات بسبب تزايد الطلب العالمي وصل حجم الانتاج سنة 2014 الى 1589ألف برميل يوميا، نتيجة الاكتشافات الجديدة لآبار النفط في مناطق متعددة من الوطن بفضل الجهود الجبارة التي تبذلها سوناطراك في هذا المجال ، ثم انخفض حجم الانتاج سنة 2015 ب 31 ألف برميل يوميا ، و ب 12ألف برميل يوميا سنة 2016 ، و ذلك راجع الى الأزمة النفطية الأخيرة التي شهدت انخفاضا حادا في أسعار البترول و كذا سياسات الأوبك حول حجم الانتاج .

الشكل (3-2) : تطور انتاج البترول مقارنة بأسعار البترول في الجزائر (1986-2016)

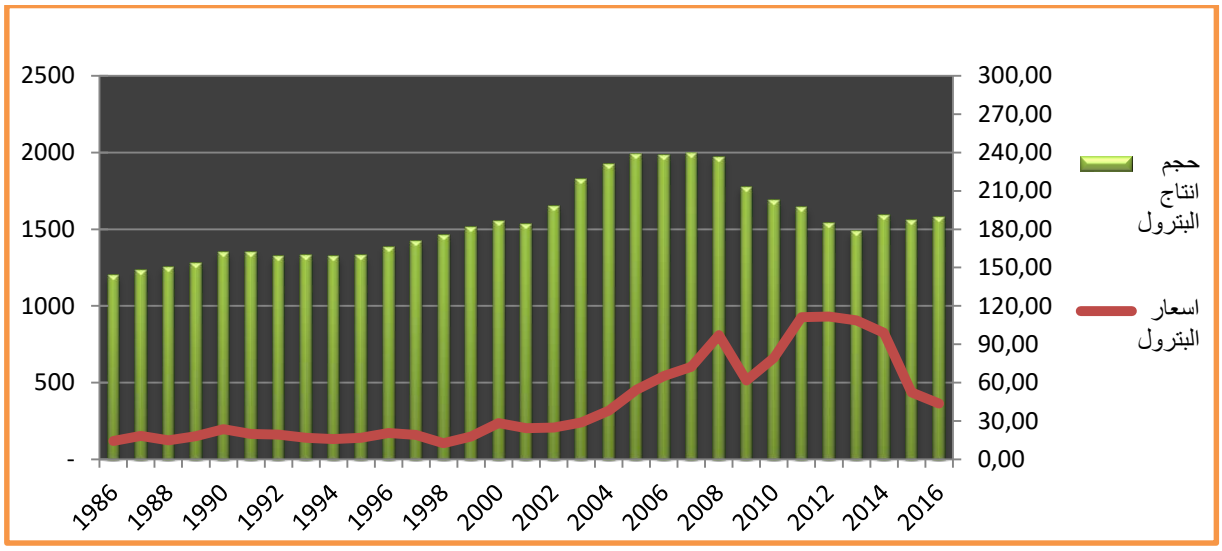

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

3-3-3 استهلاك البترول في الجزائر

الجدول (3-8) تطور استهلاك البترول في الجزائر (1986-2016)

الوحدة: ألف برميل

السنوات	استهلاك النفط	السنوات	استهلاك النفط	السنوات	استهلاك النفط
1986	180	1997	192	2008	309
1987	183	1998	186	2009	327
1988	182	1999	190	2010	327
1989	192	2000	198	2011	349
1990	212	2001	220	2012	370
1991	207	2002	229	2013	387
1992	210	2003	238	2014	401
1993	208	2004	249	2015	423
1994	202	2005	258	2016	411

1995	196	2006	286		
1996	185,0	2007			

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على : BP Statistical Review of World Energy June2018

يتبين من الجدول أعلاه إن حجم استهلاك النفط في الجزائر يمثل نسبة ضعيفة أمام إنتاجه أي بحوالي 20% وهذا راجع إلى اعتماد الجزائر بالدرجة الأولى لهذه المادة وتوجيهها نحو التصدير، وقلة الصناعات في الجزائر التي تستهلك هذا النوع من الطاقة، من جهة أخرى هناك ارتفاع مستمر في حجم استهلاك النفط في الجزائر خلال الفترة(1986-2016) وذلك من 180 ألف برميل يوميا سنة 1986، الى 1992 ب 202 ألف برميل يوميا و قد كانت أعلى نسبة استهلاك في فترة التسعينات ، و بعد هذه السنة سجل تراجعا، لكنه عرف قفزة نوعية مع بداية الألفية الجديدة حيث سجل حجم الاستهلاك سنة 2001، 220 ألف برميل حتى 2016 أين بلغ 411 ألف برميل يوميا.

❖ **التحديات التي تواجه مستقبل البترول في الجزائر:**

يواجه مستقبل النفط في الجزائر تحديات كثيرة وكبيرة تتمثل أهمها فيما يلي:

- الثروة النفطية ثروة زائلة وناضبة مع مرور الوقت، أي أنها معرضة للتقلص والزوال، لذا يشكل هذا التحدي دافع أول للتوجه نحو الطاقات البديلة المتجددة.
- التجربة الألمانية في مجال الطاقة المتجددة ونجاحها جعلت الدول النفطية لا ترتاح لهذه التجربة وهي تشكل منافسة حقيقية للنفط الأحفوري.
- تذبذب أسعار النفط حيث عرفت أسعار النفط عدة انخفاضات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.
- تزايد الطلب على الطاقة الكهربائية في الجزائر لزيادة استعمالاتها نسبيا والذي وصل إلى **43TWh** سنة **2009** ومن المتوقع أن يصل إلى **64 TWh** سنة 2020، حيث أن هذا التزايد المستمر يدفع الجزائر إلى التوجه والتفكير في صناعة طاقة متجددة.
- ضريبة الكربون هي ضريبة تعتزم دول الاتحاد الأوروبي فرضها على استهلاك الوقود العضوي (بترول-فحم)بغرض الحد من الاستهلاك من هذا الوقود، وكذلك استخدام حصيلة هذه الضريبة في معالجة آثار تلوث البيئة بغاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن استخدام هذا الوقود، إن الداعين إلى هذه الضريبة يقررون أن ارتفاع درجة حرارة الجو شأنه شأن تلوث البيئة، وعليه فإن هذه

السياسة ستؤدي بصفة مباشرة إلى تخفيض إنتاج واستهلاك النفط والتوجه حصريا نحو الطاقات البديلة والتي لا يكون عليها ضريبة ولا تلوث البيئة.

- بدأ وتوجه الدول المستهلكة للنفط لاسيما الدول الأوروبية ترشيد استهلاكها من النفط والتوجه إلى الطاقة البديلة والمتجددة[1].
- لقد أصبحت عمليات الاندماج بين الشركات المتعددة الجنسية مسألة لافتة لأنها تسير بخطى متسارعة وأضحت في الوقت ذاته احدى الاستراتيجيات المهمة التي تطبقها الشركات من أجل الحصول على حصة أكبر في السوق، وكذلك تكوين اتحادات استراتيجية مع شركات أجنبية أخرى بهدف الحصول على إنتاج ذي قيمة عالية وبكلفة منخفضة، مما يمكنها من الحصول على إيرادات أعلى ومن ثم السيطرة على النشاط الاقتصادي العالمي.

ويمكن القول بأن عمليات الاندماج بين الشركات النفطية تستهدف ما يلي:

أ .إن الاندماج يؤدي إلى زيادة حجم الشركات النفطية، ويؤدي إلى خفض التكاليف والحصول على حصة أكبر في السوق وعلى رأس مال، لبناء وحدات إنتاجية كبيرة، كما أن التطور الكبير في أسواق النفط الذي أدى إلى نمو الطلب على مواد تكنولوجية أكثر تطورا ومنتجات أكثر تنوعا كان دافعا آخر للاندماج.

ب .الحصول على احتياطات جديدة مؤكدة من النفط الخام بعد أن تناقصت احتياطات بعض الشركات النفطية الكبيرة، والحصول على احتياطات بتكلفة منخفضة واحتمال تخفيض تكاليف البحث عن احتياطات جديدة في المستقبل بسبب قلة عدد الشركات التي تتنافس فيما بينها للحصول على امتيازات للبحث والتنقيب عن النفط.

إن عمليات الاندماج بين الشركات المتعددة الجنسيات في قطاع النفط ستؤثر دون شك في الموقف التنافسي للشركات الوطنية في الدولة الجزائرية التي سعت إلى تكويم قاعدة للصناعة النفطية فيها، لأن

[1] سمير كسيرة ، عادل مستوي، الاتجاهات الحالية لإنتاج واستهلاك الطاقة الناضبة ومشروع الطاقة المتجددة في الجزائر-رؤية تحليلية آنية ومستقبلية، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية** ،العدد **14** ، جامعة المسيلة، الجزائر، **2015** ، ص ص 159-160.

هذه الشركات لا تستطيع منافسة شركات النفط العالمية التي نمت كثيرا من خلال عمليات الاندماج الواسعة.[1]

3-3-4 تصدير البترول .

الجدول (3-9) : تطور صادرات المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1986-2016

الوحدة: مليون دولار

السنوات	اجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	الصادرات خارج المحروقات	أسعار البترول $/ب
1986	**8019**	**7820**	**199**	13.53
1987	**8427**	**8223**	**204**	17.73
1988	**8525**	**8105**	**420**	14.24
1989	**9364**	**8968**	**396**	17.31
1990	**11743**	**11304**	**439**	22.26
1991	**12475**	**12100**	**375**	18.62
1992	**11287**	**10838**	**449**	18.44
1993	**10570**	**10091**	**479**	16.33
1994	**8627**	**8340**	**287**	15.53
1995	**10749**	**10240**	**509**	16.86
1996	**14256**	**13375**	**881**	20.29
1997	**14400**	**13889**	**511**	18.68
1998	**10571**	**10213**	**358**	12.28
1999	**15960**	**15522**	**438**	17.48

[1] مصطفى بودرامة، **التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر**،المؤتمر العلمي الدولي :التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف، **8 - 7** أفريل **2008** ، ص. **16**

27.60	612	22031	22643	2000
23.12	648	19132	19780	2001
24.36	734	18825	19559	2002
28.10	673	24612	25285	2003
36.0	781	32083	32864	2004
50.64	907	46001	46908	2005
61.08	1148	54613	55761	2006
69.08	1312	59518	60830	2007
94.45	1400	77190	78590	2008
61.06	771	44415	45186	2009
77.45	969	56121	57090	2010
107.5	1227	71661	72888	2011
109.5	1153	70583	71736	2012
105.9	1051	63816	64867	2013
96.2	1667	58462	60129	2014
49.5	1485	33081	34566	2015
40.68	1393	27918	29311	2016

المصدر: من اعداد الطالبة انطلاقا من احصائيات المركز الوطني للإعلام و الاحصائيات، وتقارير بنك الجزائر .

يمكن تقسيم الجدول الى فترتين:

- **الفترة 1986-1999**

من خلال الجدول يتضح لنا أن هيكل الصادرات الجزائرية يتركز في سلعة واحدة تتمثل في المحروقات و ذلك بنسبة تفوق 95 **%** خلال الفترة 1986-1999، و لا يمكننا الحديث عن الصادرات خارج المحروقات لأنها بالكاد تمثل نسبة 5**%** خلال نفس الفترة ، حيث أكبر قيمة لها كانت 881 مليون دولار سنة 1996، و السبب في ذلك راجع الى تسديد الجزائر لجزء من مديونيتها اتجاه روسيا على شكل صادرات خارج المحروقات .

و تميزت الفترة 1986-1989 بانخفاض حصيلة الصادرات، حيث سجلت أقصى قيمة لها مقدرة ب 8968 مليون دولار ، و يعود السبب لانخفاض أسعار البترول و التي لم تتجاوز 18 دولار للبرميل خلال هذه الفترة ، في حين سجلت حصيلة الصادرات ما قيمته 11304 مليون دولار سنة 1990 بسبب ارتفاع أسعار البترول . كما سجلت سنوات 1992-1993 انخفاضا في الحصيلة بقيمة 10838 و 10091 مليون دولار ، ويعود ذلك لانخفاض اسعار البترول مقارنة ب1990.و سجلت أضعف حصيلة مقدرة ب 8340 مليون دولار سنة 1994، وذلك لانخفاض سعر البترول الى 15 دولار للبرميل .

أما سنتي 1996-1997 فقد سجل ارتفاع في حصيلة الصادرات نتيجة ارتفاع اسعار البترول لتعاود الانخفاض سنة 1998 .

- **الفترة 2000-2016**

سجلت الصادرات انخفاضا سنتي **2001**و 2002 قدر بـ 19132 و 18825 مليون دولار على التوالي مقارنة بسنة 2000 أين سجلت ما قيمته 22031 مليون دولار، وهذا راجع إلى الانخفاض الطفيف في أسعار البترول ، تواصل بعد ذلك ارتفاع الصادرات النفطية لتسجل أعلى مستوياتها سنة 2008 قدرت بـ 77190 مليون دولار أي بنسبة 5.97%من إجمالي الصادرات، حيث يفسر هذا الارتفاع بارتفاع أسعار البترول خلال هذه الفترة التي انتقلت من 28.5 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 97.26دولار للبرميل سنة 2008 . و عرفت الصادرات خارج المحروقات بدورها هي الأخرى تطورا ملحوظا خلال الفترة 2000-2008 حيث سجلت ما قيمته 734 ملبون دولار سنة 2000 لتصل إلى 1400 مليون دولار سنة 2008 ،وهذا راجع إلى جهود الدولة التي تسعى إلى رفع الصادرات خارج المحروقات من خلال برنامج الإنعاش وبرامج دعم النمو الاقتصادي. وبالرغم من القيم المحققة إلا أنها تبقى بعيدة عن الأهداف المرسومة من قبل السلطات العمومية في الجزائر المتمثلة في تصدير 2 مليار دولار من المنتجات الغير نفطية.

و سجلت الصادرات النفطية انخفاضا وصل إلى 44415 مليون دولار سنة **2009**مقارنة بسنة 2008 ، ويفسر هذا الانخفاض بتأثير الأزمة العالمية على أسعار البترول لما لسوق النفط العلاقة الوطيدة بالسوق العالمية ولاقتران اسم البترول بالشركات والمؤسسات الضخمة في العالم التي تتعامل داخل البورصات العالمية الكبرى وبالتالي أثرت الأزمة على صادرات الجزائر من هذا المدخل .ومع تحسن

الأسعار سنة 2010 حيث بلغت 79.50 دولار للبرميل، ارتفع حجم الصادرات النفطية إلى 56121مليون دولار لتصل بعد ذلك إلى أدنى مستوى لها أين سجلت 27918مليون دولار سنة 2016 وهذا راجع إلى الأزمة النفطية في منتصف 2014 أين سجلت أسعار البترول ادنى مستوى لها ب 43.73 دولار للبرميل .

من خلال ما سبق يتبين لنا أن حجم الصادرات الجزائرية متعلق بشكل كلي بأسعار المحروقات، حيث أن التغيرات في هذه الأخيرة ينعكس بشكل كلي على التغيرات التي تصيب حصيلة الصادرات الكلية.

3-4 الاقتصاد الجزائري و لعنة الموارد.

تعتمد أغلب الدول المنتجة للخامات والمواد الأولية خاصة منها النفط، على قطاع المحروقات في دعم التنمية الاقتصادية في البلاد، بحيث يكون الركيزة الأساسية في دعم الموازنة العامة، ومن هذا المنطلق تصبح أغلب هذه البلدان تدور في دوامة ارتفاع وانخفاض أسعار البترول، ففي حالة الارتفاع تزداد الإيرادات العامة للدولة وتزداد معها النفقات العامة، أما في حالة الانخفاض تدخل أغلب الدول المصدرة للنفط في دوامة من الأزمات الاقتصادية، حيث تعاني من عجز في الموازنة العامة، إلى عجز في ميزان المدفوعات.

إن حالة اللاإستقرار التي تشهدها أسعار البترول تجعل معظم هذه الدول أسيرة لهذه التقلبات ففي حالة الارتفاع ينتعش الاقتصاد وفي حالة الانخفاض يركد الاقتصاد، وهذا ما ينطبق تماما مع الظاهرة الاقتصادية التي ظهرت سنة **1977** ، و تظهر من خلال العلاقة الموجودة بين الاعتماد على الموارد الطبيعة خاصة النفط منها والتدني الذي يمكن أن يحدث في القطاعات المنتجة الأخرى.

ان اكتناز بلد ما لثروة طبيعية هو نعمة و ضمان لمستقبل الأجيال القادمة ، غير أن بعض الدراسات أثبتت العكس بحيث توصلت الى أن الدول التي تمتلك الموارد الطبيعية تكون معدلات نموها

متباطئة و تهمل القطاع الانتاجي وبالتالي ظهور أعراض المرض الهولندي مقارنة بالدول التي لا تمتلك هذه الموارد ، مما يجعل هذه الأخيرة بمثابة نقمة ، ومن أهم هذه الدراسات :

(Sachs and Warner, 1995) [2]، (Richard Auty, 1993)[1]

(Richard Auty, 2001)[4] ،(Sachs and Warner, 2001)[3]

و قد قال أبو الاقتصاد **Smith** " مهما يكن مناخ التربة أو مدى أراضي أي دولة من مخرجاتها فإن هذا يعتمد أساسا على البراعة و المهارات و حكم العمل فيها ".[5]

3-4-1 المرض الهولندي :

عرف الاقتصاد الهولندي خلال فترة الستينات من القرن الماضي حي شهدت هولندا خلال هذه الفترة زيادة كبيرة في ثرواتها بعد اكتشاف مستودعات كبيرة من الغاز الطبيعي في بحر الشمال ، وعلى غير ما كان متوقعا ، كان لهذا التطور الإيجابي الجلي انعكاسات خطيرة علي أقسام مهمة من اقتصاد البلد ،حيث أصبح" الجيلدر" العملة الهولندية أكثر قوة ،وجعل الصادرات الهولندية غير النمطية أقل قدرة على المنافسة ، وقد أصبحت هذه المتلازمة تعرف باسم" المرض الهولندي" ،وبصفة عامة يمكن القول أن هذا الأخير يمكن أن يحدث نتيجة أي تطور ينجم عنه تدفق كبير في النقد الأجنبي للداخل ويشمل ذلك حدوث ارتفاع حاد في أسعار الموارد الطبيعية والمساعدة الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر.[6]

يعرف المرض الهولندي على أنه « حالة الانفجار في قطاع إنتاجي مصدر يؤدي إلى انتقال عوامل الإنتاج من القطاعات الأخرى إلى هذا الأخير، بمعنى آخر زيادة كبيرة و غير متوقعة لأسعار السلع غير التجارية وكذا الخدمات، تعطي نتائج سلبية على القطاعات التي تنتج السلع التجارية .

---

[1] **Auty Richard ,«Sustaining Development In Mineral Economies: The Natural Resource Curse Thesis», Taylor And Francis Group, New York,1993.**

[2] **Sachs J. And Warner A,« Natural Resource Abundance And Economic Growth», National Bureau Of Economic Research, Cambridge,1995.**

[3] **Sachs J D, A M Warner.,« The Curse Of Natural Resources», European Economic Review, 2001.**

[4] **Auty Richard, «The Political Economy Of Resource Driven Growth» , European Economic Review, 2001.**

[5] **Mats R. Berdal, David Malone, «Greed & Grievance: Economic Agendas In Civil Wars", Chap6, The Resource Curse Are Civil Wars Driven By Rapacity Or Pancity?» , By Indra Se Soysa, International Peace Academy, 2000, P113.**

[6] .كريستين إبراهيم- زادة ،المرض الهولندي ثروة كبيرة تدار بغير حكمة، **مجلة التمويل والتنمية** ،عدد مارس،2003.

لعنة الموارد

وهو مفهوم يوضح التناقض بين زيادة الموارد الطبيعية غير المتجددة (كالنفط مثلا) ، الذي يؤدي بدوره الى قلة النمو الاقتصادي و ظهور نتائج تنموية سيئة .[1]

أما عن طريقة توضيح او تبيان لعنة الموارد الطبيعية فتم توضيحها من خلال المرض الهولندي، ودورية السياسة المالية على خلاف ذلك، فالتقلب الكبير في أسعار الموارد الطبيعية وخاصة النفط يمثل تحديا للدول المصدرة للنفط، ويعتبر بمثابة تفسير جديد للعنة الموارد الطبيعية.

1) أسباب المرض الهولندي

أما عن الاسباب المطلقة لهذا المرض فيمكن حصرها في النقاط التالية:

أ. **التوسع في قطاع الموارد الطبيعية**

من الناحية النظرية يفترض أن اكتشاف مورد طبيعي في بلد ما كالبترول سيوفر موارد مالية ضخمة، والتي ستؤدي إلى تحرير القيود المادية التي قد تعيق طريق إطلاق قوى النمو في هذا البلد والمساعدة في إرساء دعائم التنمية المستدامة فيه، غير أن التجارب العالمية أثبتت أن وفرة الموارد الطبيعية مثل النفط قد تكون نقمة، وليس نعمة، على الدول التي تتمتع بوفرة في هذه الموارد، بصفة خاصة بالنسبة للتحديات التي قد تخلقها تلك الوفرة لاستدامة النمو في تلك الدول .التجارب الدولية تشير إلى أن استدامة النمو لا تشترط وفرة في الموارد الطبيعية، وان كانت تساعد عليها.

تبنى كل من آدم سميث وديفيد ريكاردو فكرة أن الموارد الطبيعية هي في الحقيقة نعمة، مبينين أن الدول الدول الغنية بالموارد الطبيعية لديها ميزة إضافية مقارنة بالدول الأخرى والتي يمكن وصفها بالفقيرة من حيث تلك الموارد. ففي نظرهم أن الناس ولعدة قرون، نجدهم ينتقلون الى حيث يوجد وفرة في الموارد الطبيعية .وقد ساعدت الموارد الطبيعية العديد من البلدان في تطوير التقنيات المرتبطة بهذا الجانب، وتحويلها الى صناعات سلع أ رسمالية ، بما في ذلك أستراليا وكندا وفنلندا، والنرويج، إلى النمو و التنويع[1]. أما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية فقد اندثرت هذه الأفكار ، حيث رأى بعض الاقتصاديين أن

[1] محمد رمضان، تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة الى الميزانية الصفرية، **مجلة سينار كابيتال**، **2012** ، ص**8** .

الموارد الطبيعية تعتبرا نقمة أكثر من نعمة و قد بينت قوة هذا الاستنتاج إحصائيا، والدليل على ذلك أن الدول الغنية بالموارد الطبيعية لاتزال تسجل معدلات نمو متباطئة من الناتج المحلي الإجمالي في عدد كبير من البلدان، بما في ذلك العراق ونيجيريا وفنزويلا، وغيرها الكثير، فالثروات النفطية والمعدنية الهائلة لم يتم ترجمتها لحد الآن الى اقتصاديات تتمتع بالرفاه الاجتماعي لأغلبية السكان. [2]

ب. التدفق الكبير للاستثمارات الأجنبية المباشرة :

ان التدفق الخارجي لرؤوس الأموال يتسبب في تقلبات أسعار الصرف خاصة في الدول النامية وذلك تبعا للغاية التي ستستخدم بها هذه التدفقات في حال ما ستيم تحويلها الى الانفاق الحكومي او تراكم رأس المال في القطاع التبادلي او غير التبادلي. قد تجد نفسها هذه الدول تغالي في تقديم الحوافز لجذب الاستثمارات الأجنبية ، و هذا الافراط و المغالاة أو ما يطلق عليه **Over–Bidding** ، قد يؤدي الى زيادة الأعباء على هذه الدول .

انقسمت الآراء حول جدوى وأهمية الاستثمارات الأجنبية بالنسبة للدول المضيفة إلى قسمين رئيسين : المجموعة الأولى وهم أنصار النظرية الكلاسيكية ويفترض أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على العديد من المنافع غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسية، طالما أنها تسعى إلى تحقيق الأرباح في البلد المضيف ونقلها إلى البلد الأم. فالمشكلة القائمة في العلاقة بين الشركات متعددة الجنسية والدول المضيفة تتركز حول توزيع عوائد الاستثمار بين الطرفين. وقد استند رواد النظرية الكلاسيكية أمثال (**Frank – Baliga**) وغيرهم إلى عدد من المبررات لتبرير وجهة نظرهم، كتأثير الشركات الأجنبية بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها وخلق التبعية الاقتصادية خاصة اذا كان كانت الاستثمارات غير انتاجية فذلك ينعكس سلبا على الدول المضيفة.[3]

---

1 **Thorvaldur Gylfasonm, «Lessons From The Dutch Disease:Causes, Treatment, And Cures», Department Of Economicsuniversity Of Icelandoddi At Sturlugata, 101 Reykjavikiceland, August 2001,P03.**

2 **Roberto Zagha,Gobind T. Nankani «Economic Growth In The 1990s: Learning From A Decade Of Reform », World Bank, Washington D,C, 2005,P304.**

3 عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الاستثمار الدولي**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 1991، ص22.

في الجانب الآخر يرى أصحاب النظرية الحديثة (**Vernon – Carr – Mikesell**) أن كلا من طرفي الاستثمار تربطهم علاقة المصلحة المشتركة، فكلا منهما يعتمد أو يستفيد من الآخر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المحددة. غير أن حجم وعدد ونوع العوائد التي يتحصل عليها كل طرف تعتمد على السياسات المتبعة في الدولة المضيفة. ويثني أصحاب هذه النظر ية على دور الاستثمار الأجنبي في نقل رأس المال والتكنولوجيا والمهارات التنظيمية والتسويقية إلى البلدان المضيفة، فضلا عن الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية المحلية والمساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية.

أي يتم توجيه الاستثمار الاجنبي المباشر نحو القطاع الانتاجي .والذي سيقوم بدفع المعروض الانتاجي نحو الاعلى، كونه سيساهم في تشكيل قاعدة انتاجية معتبرة مما ستدفع الميزان التجاري نحو التحسن، وبالذي سيترجم الى فوائض ميزان المدفوعات، وهذا الاخير سيجعل العملة الوطنية لها مكانة ومصداقية ومقيمة بقيمتها الحقيقية، وهو ما يسهم في تسريع تنمية الاقتصاد ودمجه في الأسواق العالمية [1].

ج. المساعدات الاجنبية للدول النامية .

تدفق العملات الأجنبية كالمساعدات الأجنبية تودي زيادة الأموال الخارجية الناتجة عن المساعدات الأجنبية (كما هو الحال في فرنسا في العشرينات من القرن الماضي اثر تلقيها لتعويضات الحرب من ألمانيا) إلى التأثير المباشر على عملة الدولة المستقبلة لها إذ تؤدي إلى زيادة مؤقتة في الصرف الأجنبي المتاح، حيث أن هذه المساعدات تكون في شكل منح بدون مقابل، مما يخلق ضغوطا على الأجور الحقيقية للقطاعات في مجال السلع التجارية وانخفاض في القدرة على المنافسة الخارجية، و يعد الانخفاض في الصادرات أمر لا مفر منه ما لم يتم وضع سياسات محددة .

أي تم اعتبار أن تدفق المساعدات الخارجية، يتشابه مع تزايد تدفق النقد الاجنبي من ناحية الطرح والناتج عن الموارد الاولية، كون كلاهما مؤقت .فعواقب تخصيص الموارد من ازدهار الصادرات القائمة على الموارد(أو زيادة المساعدات الخارجية)هي التحول من العمل للخروج من قطاع الصناعات

---

[1] Nikolina Kosteletou And Panagiotis Liargovas,« Foreign Direct Investment And Real Exchange Rate Interlinkages», **Open Economies Review** 11, 2000 Kluwer Academic Publishers. Printed In The Netherlands. 2000, P136.

التحويلية والزراعية و الخدمات الحضرية الى ضغوط تصاعدية على الأجور الحقيقية من حيث السلع القابلة للتداول، والانخفاض في القدرة التنافسية الخارجية .

لتصبح بذلك المساعدات الخارجية سببا للقلق، لأن أحد الاعراض الرئيسية من مساعدات التنمية كان ولايزال دائما الترويج لقطاع التصدير الانتاجي، على أمل أن عائدات التصدير في المستقبل سيكون لها مردود مما يسمح بالتخلص من التبعية الخارجية. [1]

2) النماذج المفسرة للعلة الهولندية

أولا : نموذج Gregory

وتعود هذه الدراسة الى سنة 1976 أي قبل التطرق الى فكرة أو مصطلح المرض الهولندي بسنة، غير أنه جاء بنفس الافكار التي تتالت من بعد والتي توضح الآثار العكسية للثروة الطبيعية.

وقد اختار الاقتصاد الاسترالي كعينة للدراسة كونها عرفت تغيرات هيكلية واضحة بعد التطور الكبير الذي شهده قطاع المناجم.

أ. **فرضيات نموذج Gregory**

- أسعار السلع المتداولة هي أسعار عالمية، وغير متأثر بالطلب على الواردات أو المعروض من الصادرات في استراليا .
- ثبات معدلات التبادل التجاري.
- وحدة الصادرات و الواردات تم اختيارها على اساس معدل التبادل التجاري بينهما بالأسعار العالمية، حيث تكون كل وحدة مقابل وحدة.
- تجاهل تدفقات رؤوس الاموال والتركيز على الميزان التجاري.

ليعالج الفكرة التي تقول بأن الانتعاش التصديري الكبير الذي يعرفه قطاع الموارد الطبيعية في بلد ما سيؤدي حتما إلى تراجع في القطاعات الأخرى وخاصة تلك المنتجة . وقد اختار الاقتصاد الاسترالي

[1] **Sebastian Edwards And Sweder Van Wijnbergen ,«Disquilibrium And Structural Adjustment», Chapter 28, Handbook Of Development Economics, Volume IT, Edited By 11. Chenery And T.N. Srinivasan, Elsevier Science Publishers B.V., January 1989, P1485.**

كعينة للدراسة كون أن هذه الاخيرة قد عرفت تغيرات هيكلية واضحة بعد التطور الكبير الذي شهده قطاع المناجم.

ولتوضيح تلك النتيجة قام **Gregory** بوضع نموذج مبسط وضح من خلاله تأثير الأسعار المحلية على عرض الصادرات والطلب على الواردات، وما خلص إليه هو أن اكتشاف الموارد الطبيعية في أي دولة سيؤدي إلى نمو في عرض الصادرات والذي يترجم وجود فائض في ميزان المدفوعات الى فائض في ميزان المدفوعات، ناتجا عنه إما ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية نتيجة زيادة أسعار السلع خارج التبادل التجاري بالنسبة لأسعار السلع التجارية، أو ارتفاع في معدل التضخم المحلي.

التعديلات التي تحتاج إلى إجراء تعتمد على مدى الاكتشافات المعدنية ، ومرونة أسعار المعروض من الصادرات المعدنية ومرونة السعر للطلب والعرض من الواردات والصادرات التقليدية. إذا كانت مرونة إمداد الصادرات المعدنية صفا، فيجب أن يتحمل كل من قطاعي الاستيراد والتصدير التقليديين أو كليهما عملية التصدير. كلما كان منحنى الطلب على الواردات أكثر مرونة مقارنة بمنحنى عرض الصادرات التقليدي ، كلما زاد تعديل الإنتاج من قبل قطاع التنافس على الواردات وتقليل تعديل الإنتاج في قطاع التصدير التقليدي. إذا كانت مرونة سعر العرض لقطاع التصدير التقليدي هي أيضا صفر ، كما افترضت لجنة **Vernon** ، فسيتم تحويل الدخل بعيدًا عن كلا قطاعي التصدير ، لأن سعر إنتاجها قد انخفض ، لكن الكل يجب أن يتحمل قطاع المخرجات الاستيراد تعديل الناتج.

الشكل(3-3) نموذج Gregory

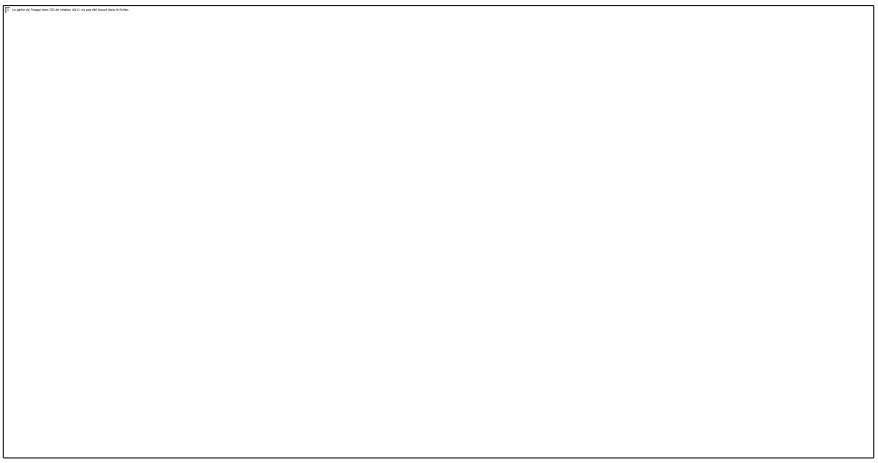

SOURCE[1] : Gregory,R..G,« Some Implication Of The Growth Mineral Sector » , Australian Journal Of The Agricultural Economics , 20 Aout 1976 , P:08 .

تمثل الأسعار النسبية للسلع القابلة للتبادل التجاري بالنسبة لأسعار السلع الغير قابلة للتبادل التجاري على المحور العمودي و تمثل هذه النسبة في الواقع سعر الصرف الحقيقي **(C.N.B/C.B)** و على المحور العمودي X_0 منحنى الصادرات (خارج صادرات القطاع الجديد (المعادن)) , و M_0 منحنى الطلب على الواردات ، و تتساوى الصادرات مع الواردات عند تقاطع M_0مع X_0 ، و مع اكتشاف موارد منجمية يتضاعف حجم الصادرات المحلية) عند النقطة X_0 المنجمية و غير المنجمية) فينتقل منحنى الصادرات إلى X_1 ، و بالمقابل يبقى منحنى M_0 الطلب على الواردات بدون تغيير في المرحلة الأولى ،و تسمح حركة سعر الصرف بتصحيح هذا الوضع لأن ارتفاع سعر الصرف يؤثر سلبا على الصادرات المحلية و يحفز الواردات التي يصبح سعرها أكثر انخفاضا بالعملة المحلية ، و في الحالة العامة ، فإن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يؤدي بالتزامن إلى ارتفاع حجم الواردات و انخفاض حجم الصادرات خارج القطاع المنتعش (من q_0 إلى q_1 أو من **B**الى **C** ، (و يضيف **Gregory** أن انتعاش قطاع الموارد المنجمية يترتب عليه تراجع في نشاط الصناعات التي تنتج سلعا لإحلال الواردات

[1] **Gregory,R..G,« Some Implication Of The Growth Mineral Sector » , Australian Journal Of The Agricultural Economics , 20 Aout 1976 , P:08 .**

و الصناعات المصدرة التي كانت موجودة من قبل فبل الاقتصاد (قبل اكتشاف الموارد المنجمية) و زيادة في حجم الواردات من خلال حركة سعر الصرف الحقيقي[1].

تدخل الحكومة وحدوث التكيف مع نشوء قطاع تصدير جديد يتمثل أحد الآثار الرئيسية قصيرة المدى لظهور غير متوقع لقطاع تصدير جديد ، والحركة نحو نسبة السعر الجديدة للسلع المتداولة إلى السلع غير المتداولة ، في تعطيل التوقعات المتعلقة بالربحية المستقبلية لكل قطاع. سيصبح كل قطاع أقل ربحية مع نمو الصادرات المعدنية. هذا الانقطاع في توقعات الربح ، الناجم عن التغير في نسبية الأسعار ، هو الذي يؤدي إلى التعديلات الضرورية في الاقتصاد لاستيعاب قطاع التصدير الجديد وتحويل صادرات المعادن إلى سلع وخدمات ستزيد من ثروات المجتمع الأسترالي. إذا لم تتغير الأسعار النسبية فإن صادرات المعادن ستؤدي إلى تراكم الاحتياطيات الأجنبية في بنوك لندن ونيويورك ولن تزداد الثروة .

ثانيا: النموذج الأساسي ل Cordon and Neary, 1982

قام **Cordon and Neary** من خلال ورقتهما البحثية تقديم تحليل نظري " للمرض الهولندي"، والتي يقصد بها حدوث طفرة في أحد القطاعات السلعية المتداولة(التبادلية)والذي يسمى بالقطاع الانفجاري (**booming sector**والذي يتسبب فنوع من الضغط على باقي القطاعات المتداولة او التبادلية[2].

أ. **فرضيات نموذج Corden :**

- اقتصاد صغير مفتوح متكون من**3** قطاعات :
  - ✓ قطاع الازدهار **Booming Sector (B)** .
  - ✓ القطاع المتأخر **Lagging Sector (L)** يتمثل في قطاع مصدر لسلع يتم مبادلتها خارجيا غير الموارد الطبيعية .

[1] **Gregory,R..G,op-cit,P07.**

[2] أميرة ادريس، مرجع سابق ، ص 206.

- ✓ قطاع السلع غير قابلة للتداول **Non Traded Goods (N)**.
- ➢ لكل قطاع عامل إنتاج خاص به رأس المال
- ➢ عامل العمل مشترك ومتحرك بين كل القطاعات
- ➢ ثبات مخزون العوامل مع مرونة أسعارها
- ➢ إهمال الجوانب النقدية.

أول اثنين من المنتجات التجارية التي تواجه بأسعار معينة ، يتم إنتاج المخرجات في كل قطاع من خلال عامل محدد لهذا القطاع (العمل) ، وهو متنقل بين القطاعات الثلاثة وينتقل بين القطاعات من أجل تحقيق المساواة في الأجر في جميع الوظائف الثلاثة. يقاس من حيث الأجر (الإيجارات الثلاثة هي R_B و R_L و R_N) . جميع أسعار العوامل تتسم بالمرونة وجميع العوامل غير نشطة دوليا. إن الطفرة في **B** لها التأثير الأولي لزيادة الدخل الكلي للعوامل المستخدمة في البداية. يمكن اعتبار أن هذه الطفرة في **B** تحدث من خلال ثلاث طرق.

- اذا كان هناك تحسن تقني خارجي واحد في **B** ، يمثله تحول إيجابي في وظيفة الإنتاج ، وهذا التحسن يقتصر على البلد المعني.
- كان هناك اكتشاف مفاجئ لموارد جديدة (أي زيادة في العرض للعامل المحدد).
- تنتج فقط للتصدير ، مع عدم وجود مبيعات في المنزل ، وكان هناك ارتفاع كبير في سعر منتجها في السوق العالمية بالنسبة لسعر الواردات ، ما لم يرد خلاف ذلك ، يجب أن نأخذ الحالة (1) في الاعتبار أدناه.

❖ درس هذا النموذج أثر انتعاش أو التوسع في استغلال قطاع الموارد الطبيعية على قطاعات الاقتصاد الأخرى ، و قد توصل **Cordon** أن توسع القطاع المصدر للموارد الطبيعية نتيجة صدمة خارجية يولد أثرين على الاقتصاد المعني ، و هما : أثر النفقات و أثر حركة الموارد.

➢ **أثر النفقاتSpending Effect**

إذا تم إنفاق جزء من الدخل الإضافي في **B** ، سواء بشكل مباشر من قبل مالكي العوامل أو بشكل غير مباشر من خلال تحصيلهم في ضرائب ثم إنفاقهم من قبل الحكومة ، وشريطة مرونة الدخل للطلب على **N** ، يكون سعر **N** نسبة إلى يجب أن ترتفع أسعار المتداولين. هذا تقدير حقيقي. سيؤدي ذلك إلى سحب الموارد من **B** و **L** إلى **N** ، بالإضافة إلى تحويل الطلب بعيدا عن **N** نحو **B** و **L**.

❖ و ينعكس هذا في المنحنى من خلال انزلاق منحنى الطلب من D_0نحو D_1 و بالتالي ارتفاع الأسعار P_n و تحول الموارد من القطاعين **B** و **L** لصالح القطاع**N** .

الشكل (3-4) نموذج CORDE N

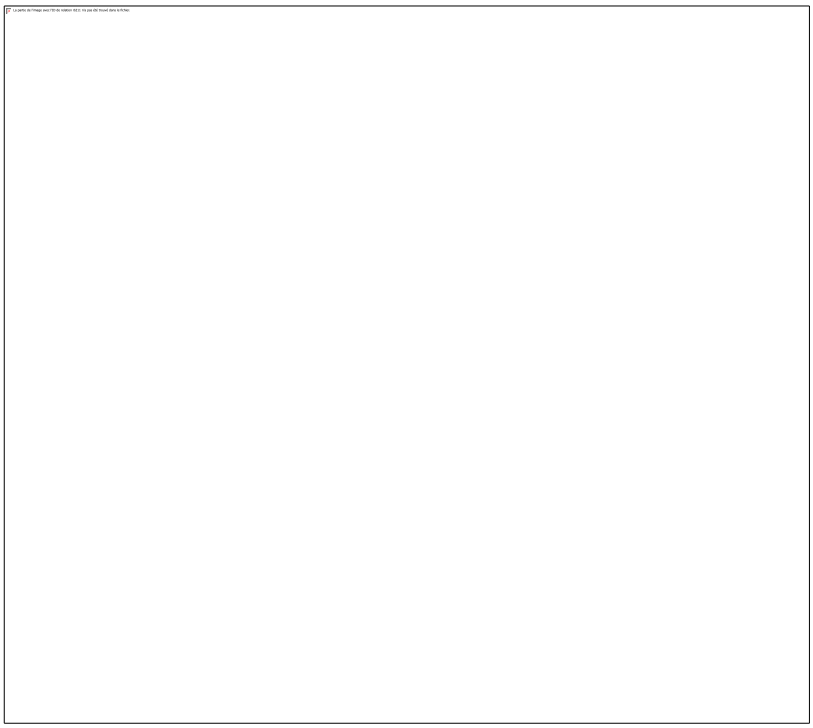

Source : [1]W. M. Corden, Booming Sector And Dutch Disease Economics: Survey And Consolidation, Oxford Economic Papers, New Series, Vol. 36, No. 3 (Nov., 1984), P361.

[1] **W. M. Corden, «Booming Sector And Dutch Disease Economics: Survey And Consolidation», Oxford Economic Papers, New Series, Vol. 36, No. 3 (Nov., 1984), P361.**

➢ **أثر حركة الموارد : Effect Movement Resource**

يؤدي انتعاش القطاع **B** إلى زيادة الإنتاجية الحدية للعمل فيه و يترتب عنه تحول في اليد العاملة من القطاعين **L** و **N** نحو القطاع**B** ،و يؤدي هذا التأثير الى :

- ❖ تحول اليد العاملة من القطاع المتأخر **L** نحو القطاع المزدهر **B** يجعل إنتاج القطاع **L** ينخفض ، و يسمى هذا بالأثر المباشر لتراجع القطاع الصناعي **industrialisation-De Direct** وهو مباشر لأن القطاع **N** لم يكن له دخل ، و هذا التراجع لم يكن نتيجة ارتفاع سعر الصرف الحقيقي
- ❖ كذلك هناك تحول لليد العاملة من القطاع **N** نحو القطاع المنتعش **B** بسعر صرف حقيقي ثابت ، و في هذه الحالة يؤدي أثر الموارد إلى تحرك منحنى العرض من S_1 الى S_0 ، بالتالي خلق طلب إضافي على السلع خارج التبادل التجاري **N** يضاف للطلب الناتج عن أثر النفقات ، و يظهر هذا الطلب الإضافي في المنحنى **D2** .

3-4-2 أثر لعنة الموارد على الاقتصاد الجزائري .

تعتبر حالة الاقتصاد الجزائري معقدة نظرا لعدة عوامل تتحكم فيها ، أدت مع مرور الوقت إلى ظهور اختلالات جد حادة خاصة في جانبي العرض والطلب ، حيث أن الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري جعله شديد الميل للإنفاق ، في ظل عدم مردودية إنتاجية مقبولة ،وحالة الجزائر هذه تشابه عدد من النماذج الاقتصادية البترولية ، وهنا فإن السمة المشتركة بين هذه الاقتصاديات هي اعتمادها على قطاع المحروقات مما يعزز الافتراض القائم على تغلغل المرض الهولندي بها ،فضلا عن حساسيتها العالية للصدمات الخارجية المرتبطة بأسعار المحروقات.

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على قطاع المحروقات الذي يعتبر سلعة استراتيجية ذات عوائد مالية كبيرة ، كونها تمثل 40% من الناتج المحلي الاجمالي ، و ما يقارب 98% من الصادرات الكلية للاقتصاد الجزائري و 70% من الميزانية العامة للدولة ، بحيث يعتبر المتغير الذي يتم على أساسه اتخاذ القرارات التنموية للاقتصاد الجزائري وعليه فان الاعتماد على الموارد الطبيعية والنفط من اهمها سيؤدي الى ارتباط الاقتصاد الوطني ارتباطا وثيقا بالسوق العالمي للنفط، وبالنظر لكون الاسعار النفطية تعرف نوعا من عدم وعلى هذا السياق تعددت الدراسات والابحاث والتي بينت العلاقة السلبية التي تربط

بين كل من الثروات الطبيعية والاداء الاقتصادي، فمعظم الموارد الطبيعية تتميز بخاصيتين اساسيتين هما عدم التجدد(النضوب) والتقلب السعري الكبير، وهذا الامر قسم اصحاب الفكر التشاؤمي للموارد الى شطرين، الشطر الاول اعتبر ان اللعنة سببها هو وفرة الموارد الطبيعية، اما الشطر الثاني فيعتبرون ان التقلب السعري هو المسبب الاساسي في لعنة هذه الموارد.

ان من أهم مؤشرات المرض الهولندي في أي اقتصاد ريعي هو الارتفاع في سعر صرف العملة المحلية و هذا ما يساهم في انخفاض انتاج و صادرات القطاع الصناعي الى انتعاش القطاع السلع غير قابلة للتداول، وفيما يلي سيتم مطابقة هذه الأعراض على الاقتصاد الجزائري .

الشكل (5-3) تطور سعر الصرف الحقيقي في الجزائر من 1986 الى 2016.

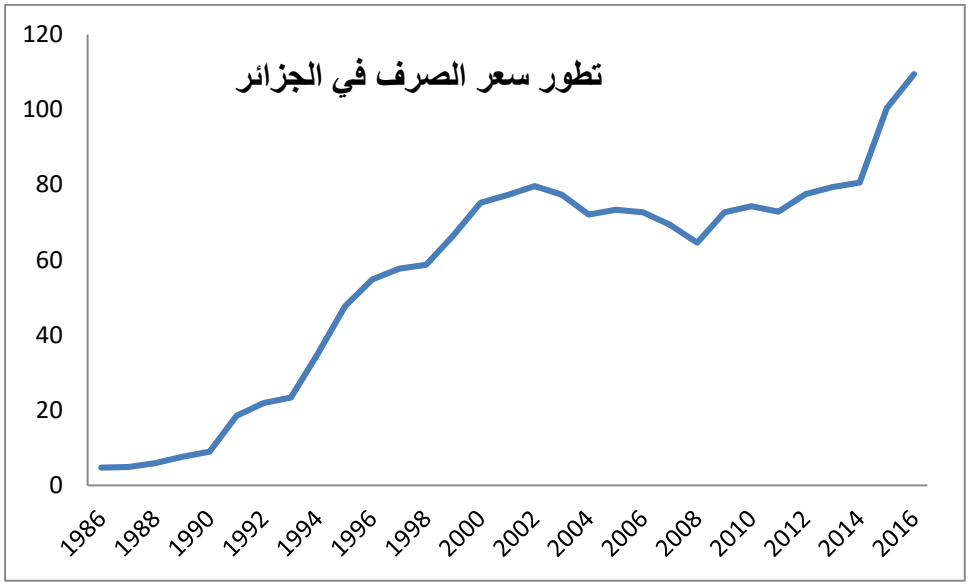

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

أ. **الارتفاع الفعلي في سعر الصرف :**

يترتب عن الزيادة في أسعار البترول ارتفاع الأجر الحقيقي بالإضافة الى الزيادة في الانفاق العمومي و بالتالي الزيادة في الطلب على المنتجات غير قابلة للتبادل التجاري و بالتالي ينتج ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي . و الشكل التالي يوضح التغيرات التي عرفتها أسعار الصرف و الناتجة بالدرجة الاولى عن تغيرات أسعار البترول .

من سنة 1986 الى 1989 ارتفع سعر الصرف بنسبة 61.8% ، و صاحب هذه الفترة الأزمة الاقتصادية سنة 1986، التي استوجبت إجراء إصلاحات نقدية ومالية جذرية.

في سنة 1996 تم تأسيس سوق للصرف ما بين البنوك ، و بين (1995 – 1998) ارتفع سعر الصرف ب 20 % ليتراجع و انخفض ب 13 % بين (1998 – 2001 ،) و بعد الانخفاض الحقيقي أثناء ال 16 شهرا التي تلت بداية 2002 و التي تزامنت مع ارتفاع صرف اليورو بالنسبة للدولار ، تدخلت السلطات في سوق الصرف في الثلاثي الثاني من سنة 2003 من اجل إعادة سعر الصرف الحقيقي الفعلي الى مستواه في نهاية 2002 .

ان سعر الصرف النقد الدولي الحقيقي للدينار الجزائري يرتفع مع ارتفاع أسعار البترول ، و وان زيادة 1 % في أسعار البترول تؤدي الى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي بنسبة 0.3 **%** .[1]

ارتفع سعر الصرف من 2008 الى 2016 بنسبة 69.51**%** ، منتقلا من64.58 سنة 2008 الى 109.47سنة 2016 .

- **الارتباط بين سعر البترول و سعر الصرف الحقيقي يدعم الى حد كبير فرضية المرض الاقتصادي الهولندي في الجزائر**

ب. تطور الناتج المحلي الاجمالي

تباطأ النشاط الاقتصادي الوطني المقاس بنمو الناتج الداخلي الاجمالي ، بشكل ملحوظ بسبب التراجع القوي لوتيرة توسع قطاع المحروقات. في حين خارج المحروقات، اكتسب نمو الناتج الداخلي الاجمالي .

من جهة أخرى، خارج المحروقات و خارج الفلاحة يتضح أن النشاط الاقتصادي كان أكثر تجانسا بين القطاعات المختلفة مما كان عليه من خلال عودة الديناميكية في الخدمات المسوقة وغير المسوقة والصناعة وكذا من خلال استمرار النمو عند مستوى معتبر، ولو مع وجود انخفاض طفيف في قطاع البناء والأشغال العمومية و الري .

[1] **IMF, (2008),: Algeria: Selected Issues ,IMF Country Report No. 08/104 March 2008, International Monetary Fund Washington, D.C.**

الشكل (3-6) تطور الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر.

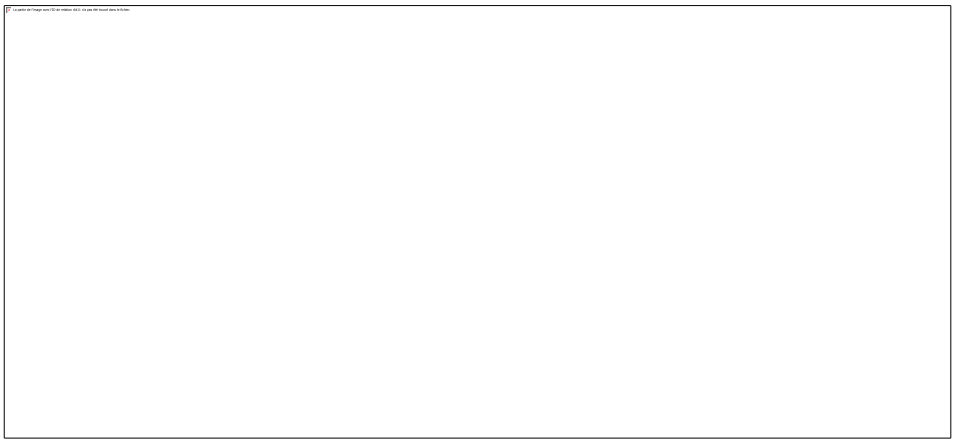

المصدر : التقرير السنوي 2017، بنك الجزائر .

ج. مساهمة المحروقات في نمو الناتج الداخلي الاجمالي

بعد التوسع الكبير، من حيث الحجم، الذي تم تسجيله في سنة 2017 ، عاد النشاط الاقتصادي في قطاع المحروقات نحو الانخفاض في الإنتاج الذي تم تسجيله خلال السنوات بدءا من 2014 ، في حين ارتفعت حصة قطاع المحروقات في إجمالي الناتج الداخلي ،وهذا نتيجة الارتفاع في الأسعار العالمية للبترول .

الشكل (3-7) مساهمة المحروقات في الناتج الداخلي الاجمالي

المصدر: ضيف أحمد، عزوز أحمد، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 19، 2018، ص 28.

ان الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يتحدد بدرجة كبيرة بقطاع المحروقات، والذي يمثل نسبة كبيرة جدا تقارب النصف، ثم يأتي في المرتبة الثانية قطاع التجارة والخدمات والذي يبلغ في متوسط الفترة حوالي 19.17 **%**وبعدها قطاع البناء والأشغال العمومية ثم قطاع النقل والاتصالات واللذان يبلغان نفس النسبة تقريبا، ثم قطاع الفلاحة الذي بلغت نسبة مساهمته في **PIB** خلال فترة الدراسة 37.11 ،% لنجد في الأخير قطاع الصناعة خارج المحروقات بنسبة ضعيفة جدا لا تتعدى 46.6 % كمتوسط لفترة الدراسة. إن انخفاض نسبة مساهمة قطاع المحروقات في تكوين **PIB** بعد سنة 2013 لم يكن نتيجة تحسن في مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى وإنما كان نتيجة انخفاض أسعار البترول، حيث انخفض سعر البترول من 38.109 دولار للبرميل سنة 2013 إلى 68.99 دولار سنة 2014 ثم 42 دولار سنة 2016 ،وهذا ما أدى إلى انخفاض نسبة مساهمة قطاع المحروقات في**PIB** ، لترتفع نسبة مساهمة قطاع التجارة و الخدمات، أما قطاع الفلاحة والصناعة فرغم انخفاض نسبة مساهمة قطاع المحروقات إلا أن نسب مساهمتها بقيت مستقرة وهذا ما يدل على ضعف هاذين القطاعين. ولمعرفة تطور نمو القيمة المضافة لمختلف القطاعات الاقتصادية نستعين بالشكل البياني التالي الذي يبين لنا مقدار القيمة المضافة لكل قطاع .

و يتضح لنا مدى تطور نمو القيمة المضافة في قطاع التجارة والخدمات مقارنة بقطاع الفلاحة والصناعة، ويمكن تفسير ذلك بمختلف البرامج الممولة من طرف الدولة في تلك الفترة (برامج دعم تشغيل الشباب) التي كانت نسبة كبيرة منه موجهة لقطاع الخدمات. إن النسبة الكبيرة لمساهمة قطاع المحروقات في تكوين **PIB** تفسر عدم استقرار معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك لتقلب أسعار النفط العالمي.

- إن هذه النسب تعكس لنا بأن الاقتصاد الجزائري لازال يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات، أما بقية القطاعات فنسبة مساهمتها في الإنتاج ضعيفة جدا رغم المجهودات المبذولة للخروج من تبعية قطاع المحروقات أو بما يسمى **بالمرض الهولندي** .

3-5 أثر تغيرات أسعار البترول على احتياطي الصرف الجزائري .

تشير العديد من الدراسات إلى وجود ارتباط وثيق بين أسعار البترول واحتياطي الصرف الأجنبي في الدول المصدرة للنفط وخصوصا الجزائر، حيث يؤدي ارتفاع أسعار البترول إلى تعزيز الاحتياطات الأجنبية لدى البنوك المركزية في اقتصاديات الدول المصدرة للنفط، والعكس صحيح في حالة الانخفاض.

- و لدراسة أثر تغيرات أسعار البترول على احتياطي الصرف وجب التطرق الى المتغيرات التي لها ارتباط باحتياطي الصرف و التي تؤثر عليه و من أهمها مؤشرات قياس كفاية الاحتياطات ، و المتمثلة في :

3-5-1 تغطية الاحتياطات للواردات في الجزائر

لقياس هذا المؤشر وجب أولا تحليل مفصل لتطور الواردات الجزائرية مقارنة بأسعار البترول .

أ. تطور اجمالي الواردات الجزائرية من 1986 الى 2016 مقارنة بأسعار البترول.

تلعب أسعار البترول دورا في التأثير على حجم الواردات بصفة غير مباشرة و ذلك من خلال توفير وسائل الدفع الخارجي ، ولذلك سنحاول دراسة هذا الأثر من خلال ما يلي:

الجدول (3-10) : تطور اجمالي الواردات الجزائرية مقارنة بأسعار البترول خلال الفترة 1986-2016

السنوات	الواردات /مليون دولار	أسعار البترول $/ب
1986	**9213**	13.53
1987	**7064**	17.73
1988	**7323**	14.24
1989	**9208**	17.31
1990	**6984**	22.26
1991	**7680**	18.62
1992	**8406**	18.44
1993	**8789**	16.33

1994	**9365**	15.53
1995	**10761**	16.86
1996	**9098**	20.29
1997	**8687**	18.68
1998	**8403**	12.28
1999	**9164**	17.48
2000	**9173**	27.60
2001	**9940**	23.12
2002	**12009**	24.36
2003	**13534**	28.10
2004	**18308**	36.0
2005	**20357**	50.64
2006	**21456**	61.08
2007	**27439**	**69.08**
2008	**39480**	94.45
2009	**39340**	61.06
2010	**40212**	77.45
2011	**47301**	107.5
2012	**50375**	109.5
2013	**54375**	105.9
2014	**58330**	96.2
2015	**52649**	49.5
2016	**49437**	40.68

المصدر: من اعداد الطالبة انطلاقا من احصائيات المركز الوطني للإعلام و الاحصائيات، وتقارير بنك الجزائر .

يمكن تقسيم الجدول الى ثلاث فترات :

الفترة 1986 الى 1999:

يتبين لنا من خلال الجدول أن حصيلة الواردات هي الأخرى تتميز بالتقلبات مثل الصادرات ، حيث أن جزء من الواردات يتوقف على حجم الصادرات و أن هذه الأخيرة تعتمد بدورها على أسعار البترول التي تتميز بحالة عدم الاستقرار ،وقد سجلت حصيلة الواردات قيم منخفضة سنوات 1987،1988 و ذلك بقيمة 7064 و 7323 مليون دولار على التوالي و السبب في ذلك يعود الى انخفاض أسعار البترول من 17.73 الى 14.24 دولار للبرميل على التوالي ،و نتيجة سياسة التقشف التي طبقتها الجزائر نتيجة ارتفاع الحصيلة المخصصة من الصادرات لخدمة المديونية ، وبالتالي توقف مخططات التنمية ، و نتيجة لحصول الجزائر على مساعدات من طرف صندوق النقد الدولي في إطار البرنامج الاستعدادي السري الأول ارتفعت الواردات سنة 1989.

في 1990 سجلت الواردات ما قيمته 9098 مليون دولار و هي حصيلة مرتفعة ، و السبب يعود الى ارتفاع سعر البترول بالإضافة الى تدابير التحرير التدريجي للتجارة الخارجية التي اندرجت ضمن الاصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر ، وفي 1991 ، و رغم بقاء أسعار البترول مرتفعة الا أن الحصيلة انخفضت و ذلك لترشيد الدولة الجزائرية لوارداتها ، و في سنوات 1992و 1993 ارتفعت الحصيلة مسجلة ما قيمته 8406و 8789 مليون دولار ، لكن منخفضة و ذلك راجع الى عودة سياسة الضغط على الواردات ، و سجلت سنوات 1994-1995 حصيلة مرتفعة مقارنة ب 1996-1997 رغم انخفاض أسعار البترول و ذلك ناتج عن التدابير التي اتخذتها الجزائر لتحرير التجارة الخارجية ، خاصة العمليات الاستيرادية مما نتج عنه افراط في الاستيراد ، أما الانخفاض سنتي 1996-1997 فكان نتيجة هبوط الواردات الغذائية نتيجة زيادة الانتاج الزراعي .

أما سنة 1999 سجلت الحصيلة ارتفاعا من 84.3 الى 9164 مليون دولار مقارنة مع 1998.

- ✓ خلال هذه الفترة نستنتج أن حصيلة الواردات ليست مرتبطة بشكل كلي بأسعار المحروقات ، حيث أن جزءا منها مرتبط بأسعار المحروقات من خلال تأثيره على الصادرات ، بينما الجزء الآخر مرتبط بسياسة الدولة في تحرير التجارة الخارجية و سياسة الضغط على الواردات .

الفترة 2000-2007

هذه الفترة عرفت ارتفاعا في حصيلة الواردات بدءا من 9173 مليون دولار سنة 2000، الى 27439 مليون دولار سنة 2007، و هذا راجع الى الارتفاع المستمر في أسعار البترول و التي انتقلت أسعارها من 27.60 دولار للبرميل سنة 200 الى 69.08 دولار للبرميل سنة 2007، و أيضا الى السياسة التنموية التي اعتمدتها الجزائر هذه الفترة و المتمثلة في برامج الانعاش و دعم النمو و التي اعتمد فيها على زيادة حجم الواردات .

- ✓ يتبين خلال هذه الفترة أن حصيلة الواردات تتعلق بشكل كبير بأسعار البترول ، حيث تزامن الارتفاع في الواردات مع الارتفاع في أسعار المحروقات .

الفترة 2008-2016

بعد ذلك عرفت حصيلة الواردات انخفاضا طفيفا سنة **2009** قدر ب 39340 مليون دولار مقارنة بسنة **2008**أين سجلت ما قيمته 39480 مليون دولار وهذا الانخفاض يفسره أثر الأزمة المالية العالمية على أسعار البترول حيث انخفضت الى **61** دولار مقارنة ب **94.4** دولار للبرميل سنة 2008.

و مع تحسن أسعار النفط سنة **2010** حيث وصلت إلى **77.4** دولار للبرميل ارتفعت حصيلة الواردات إلى 40212 مليون دولار سنة **2010** ، لتواصل هذا الارتفاع خلال السنوات الموالية أين حققت أعلى مستوياتها والتي قدرت ب 58330 مليون دولار سنة **2014** والسبب في هذا الارتفاع يعود إلى السياسة التنموية والمتمثلة في برامج الإنعاش و دعم النمو ، التي انتهجتها الجزائر خلال هذه الفترة ، والتي اعتمدت فيها على زيادة حجم الواردات، لتخفض بعد ذلك سنة **2015** أين سجلت **52649** مليون دولار و 49473 مليون دولار سنة 2016، هذا الانخفاض تزامن مع الأزمة النفطية في منتصف **2014** حيث وصلت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها خلال سنوات 2015 و 2016 .

ويشير دراسة هيكل الواردات من السلع حسب فئات المنتجات إن أربعة من ثماني مجموعات المنتجات

المستوردة تفسر ما يقارب 83% من الانخفاض المسجل في الواردات وهي : (منتجات التجهيزات الصناعية، منتجات نصف مصنعة، منتجات غذائية، منتجات استهلاكية غير غذائية)، حيث تراجعت واردات منتجات التجهيز الصناعية ب **1.75** مليار دولار بين سنتي **2014** و **2015** ويرجع هذا الانخفاض الذي فسر 24.9% من تراجع إجمالي الواردات من السلع أساسا إلى تناقص واردات مركبات نقل الاشخاص والبضائع (-817مليون دولار). في حين سجل تراجع حجم الواردات من المنتجات نصف المصنعة ب **819** مليون دولار أي ما يفسر **11%.7**من الانخفاض في إجمالي الواردات من السلع، كما فسرت انخفاض الواردات من المنتجات الغذائية 22.8% من تراجع إجمالي الواردات من السلع ويرجع ذلك إلى انخفاض واردات مسحوق الحليب(- **874**مليون دولار)، في حين فسر انخفاض الواردات من المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية ما مقدرا**23 . 5** % من تراجع إجمالي الواردات من السلع ويرجع ذلك إلى انخفاض كل من الواردات من السيارات السياحة(-997مليون دولار) وبدرجة اقل الواردات من الأدوية(-212 مليون دولار). [1]

تراجعت واردات منتجات التجهيز الصناعية، التي تحتل المرتبة الأولى، بحصة نسبية في إجمالي الواردات قدرها 29.8 ٪ ، ب 1.66 مليار دولار، منتقلة من 16.37 مليار دولار في 2015 إلى 14.71مليار دولار في**2016** .يرجع هذا الانخفاض، الذي يفسر 51.7٪ من تراجع إجمالي الواردات من السلع، أساسا إلى تقلص كل من الواردات من المحركات النفاثة العنفية والمحركات المروحية التوربينية (-733مليون دولار)والواردات من مركبات نقل الأشخاص والبضائع (-719مليون دولار). بلغت واردات المنتجات الغذائية(بحصة نسبية قدرها 15.9 ٪ من إجمالي الواردات) 7.86 مليار دولار في **2016** ، مقابل 8.95 مليار دولار في **2015** ، أي بانخفاض يفوق 1.09 مليار دولار. ويرجع هذا الانخفاض الذي يفسر **34** ٪ من تراجع إجمالي الواردات من السلع أساسا، إلى انخفاض الواردات من الحبوب (-730مليون دولار) والواردات من مسحوق الحليب (-185مليون دولار). [2]

[1] التقرير السنوي لبنك الجزائر ،2015، ص62.

[2] التقرير السنوي لبنك الجزائر،2016،ص 51.

✓ من خلال ما سبق يتضح لنا أن حصيلة الواردات تتميز بالتقلبات خلال هذه الفترة و ذلك لأن جزء منها يتعلق بأسعار البترول التي تتميز بعدم الاستقرار وأن الجزء الآخر يعتمد على السياسة التنموية التي تعتمد عليها الدولة.

ب. مؤشر تغطية الاحتياطات الأجنبية للواردات الجزائرية

لتحليل نسبة تغطية الاحتياطات للواردات يجب تحديد النسبة بعدد الأشهر و المحددة كحد أمثل ما بين 3 و 6 أشهر ، كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول (3-11) مؤشر تغطية الاحتياطات الواردات في الجزائر في الفترة 1986-2016

السنوات	الاحتياطات (مليار دولار)	الواردات (مليار دولار)	نسبة التغطية (أشهر)
1986	**0,43176518**	**9,213**	0,468647759
1987	**0,45680512**	**7,064**	0,646666365
1988	**0,42347104**	**7,323**	0,578275352
1989	**0,59992234**	**9,208**	0,651522958
1990	**0,72475996**	**6,984**	1,037743356
1991	**1,48588674**	**7,68**	1,934748359
1992	**1,45704501**	**8,406**	1,733339293
1993	**1,47474281**	**8,789**	1,677941529
1994	**2,67387529**	**9,365**	2,855179167
1995	**2,00516734**	**10,761**	1,863365245
1996	**4,23500618**	**9,098**	4,654875995
1997	**8,04674263**	**8,687**	9,26297068
1998	**6,84553923**	**8,403**	8,146541985
1999	**4,52566778**	**9,164**	4,938528787
2000	**12,0239042**	**9,173**	13,10793001
2001	**18,0814131**	**9,941**	18,18872659

19,35007369	**12,009**	**23,2375035**	**2002**
24,47552224	**13,534**	**33,1251718**	**2003**
23,62157581	**18,308**	**43,246381**	**2004**
27,65785067	**20,357**	**56,3030866**	**2005**
36,31326277	**21,456**	**77,9137366**	**2006**
40,20467291	**27,439**	**110,317602**	**2007**
36,28242021	**39,48**	**143,242995**	**2008**
37,88525623	**39,34**	**149,040598**	**2009**
40,43929275	**40,212**	**162,614484**	**2010**
38,65073297	**47,301**	**182,821832**	**2011**
37,97461141	**50,375**	**191,297105**	**2012**
35,80912331	**54,375**	**194,712108**	**2013**
30,79336979	**58,33**	**179,617726**	**2014**
27,4796207	**52,649**	**144,677455**	**2015**
23,08769383	**49,437**	**114,138632**	**2016**

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على :

من اعداد الطالب بالاعتماد على النشرات الاحصائية لبنك الجزائر نقلا عن

www.banque-of-algeria.dz

Source : Banque d'Algérie, statistiques monétaires 1964- 2011, statistiques de la balance des paiements 1992- 2011, juin 2012 p p 86-89.

- **النشرة الاحصائية رقم 32،ديسمبر 2015،ص15.**
- **النشرة الاحصائية رقم 37،مارس 2017،ص 07 ،ص15.**

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان الجزائر حققت نسبا عالية من معدل التغطية ،حيث ان هناك افراطا في مستوى الاحتياطات .

الفترة 1986-2000

من سنة 1986 الى 1989 كان المؤشر يتراوح ما بين 0.4 شهرا و0.6 صعودا ونزولا ، وذلك راجع لتذبذب أسعار البترول في هذه الفترة ، و هذه النسبة لا تصل الى الحد الأمثل الذي يتراوح ما بين 3 و 6 أشهر .ثم انتقل معدل التغطية من 1.03 شهرا سنة 1990 الى 13.10شهرا سنة 2000 ،اي زاد بمعدل 1163.12% ،وهذا راجع الى ارتفاع أسعار البترول من 22.6دولار للبرميل سنة 1990 الى 27.60 دولار للبرميل سنة 2000، هذا ما يفسر وجود علاقة طردية بين أسعار البترول و معدل التغطية ، حيث كلما ارتفعت أسعار البترول كلما زادت الاحتياطات الدولية وبالتالي ارتفاع معدل تغطية الاحتياطات للواردات .

الفترة 2000-2007

تواصل هذا المعدل في الارتفاع حيث تراوح ما بين 13.10شهرا و 40.20 شهرا خلال هذه الفترة ، أي ارتفع المعدل بنسبة 206.72% ، وهذه النسبة تتجاوز الحد الأمثل لنسبة التغطية ، وهذا الارتفاع يصاحبه في المقابل ارتفاع في أسعار البترول و التي ارتفعت بدورها من 26.6 الى 96.08 دولار للبرميل من سنة 2000الى 2007. و هذا ما يفسر وجود العلاقة الطردية.

الفترة 2008-2016

ارتفع المعدل من شهرا 36.28 سنة 2008 الى 40.43 شهرا سنة 2010 [و ذلك بالرغم من انخفاض أسعار البترول بسبب الأزمة العالمية الا أن احتياطات الصرف واصلت الارتفاع ، ومن سنة 2011الى سنة 2016 انخفض معدل التغطية بنسبة 40.27% ، بالرغم من ارتفاع كل من احتياطات الصرف التي بلغت أقصى قيمة لها سنة 2013 أين بلغت 194 مليار دولار و أسعار البترول 105.9 دولار للبرميل ،لكن في المقابل كان هناك ارتفاع في فاتورة الواردات ما ادى الى انخفاض المعدل ،أما سبب الانخفاض في السنوات 2014 ، 2015و 2016 هو انخفاض اسعار البترول التي أدت الى تقلص حجم على الاحتياطات .

- ✓ إن هذا المستوى من الاحتياطات في هذه الفترة يتجاوز بكثير المستوى الأمثل و المعقول والذي يتراوح ما بين 3-6أشهر كمعدل تغطية ، والسبب في مغالاة حجم الاحتياطي هو التدخل في السوق البيني للصرف للمحافظة على استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي عند مستواه التوازني، بالرغم من أنه لا يتطلب هذا الحجم من الاحتياطات، وكان بالإمكان الاستفادة من الاحتياطات الفائضة في عمليات تمويل الاقتصاد أو استثمارها في أصول خارجية مرتفعة العائد وبالتالي تضييع العائد من الفرص البديلة[1].

ج. أثر تغير أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري .

بعد قياس كفاية احتياطي الصرف الأجنبي للواردات و تحليلها ، سيتم تحليل الميزان التجاري في نفس الفترة المدروسة بالنسبة لأسعار البترول .

الجدول (3-12) : تطور وضعية الميزان التجاري خلال الفترة 1986-2016

السنوات	الميزان التجاري /مليون دولار	أسعار البترول $/ب
1986	**-1393**	13.53
1987	**1177**	17.73
1988	**781**	14.24
1989	**-240**	17.31
1990	**1620**	22.26
1991	**6040**	18.62
1992	**2432**	18.44
1993	**1302**	16.33
1994	**-1025**	15.53
1995	**-521**	16.86
1996	**4277**	20.29

[1] بوزيد بورنان ،**تغيرات اسعار الصرف و تاثيرها على الاحتياطات الوطنية -دراسة حالة الجزائر** -،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية و بنوك كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة البليدة02،الجزائر ،2014-2015،،ص ص209-210.

1997	5202	18.68
1998	810	12.28
1999	3358	17.48
2000	12858	27.60
2001	9192	23.12
2002	6816	24.36
2003	11078	28.10
2004	13775	36.0
2005	25644	50.64
2006	33157	61.08
2007	32079	69.08
2008	39891	94.45
2009	5900	61.06
2010	16580	77.45
2011	26242	107.5
2012	24376	109.5
2013	10492	105.9
2014	1799	96.2
2015	-18083	49.5
2016	-20126	40.68

من اعداد الطالبة انطلاقا من احصائيات المركز الوطني للإعلام و الاحصائيات، وتقارير بنك الجزائر .

www.banque-of-algeria.dz

Source : Banque d'Algérie, statistiques monétaires 1964- 2011, statistiques de la balance des paiements 1992- 2011, juin 2012 p p 86-89.

- **النشرة الاحصائية رقم 32،ديسمبر 2015،ص15.**
- **النشرة الاحصائية رقم 37،مارس 2017،ص 07 ،ص15.**

من خلال الجدول أعلاه يمكن تقسيم فترة الدراسة الى :

الفترة 1986-1999

عرف الميزان التجاري تقلبا كبيرا خلال هذه الفترة ، حيث سجل عجزا حادا سنة 1986 مقداره -1393 مليون دولار ، و ذلك بسبب الانخفاض الكبير في أسعار البترول ، ليسجل فائضا خلال السنوات 1987-1988 نتيجة تحسن الأسعار . في حين عرفت سنة 1989 عجزا طفيفا في الميزان التجاري قدر ب 240 مليون دولار رغم ارتفاع أسعار البترول التي سجلت مستوى 17.31 دولار للبرميل ، و السبب في ذلك يعود لارتفاع فاتورة الواردات نتيجة التحرير التدريجي للتجارة الخارجية .

وقد سجل رصيد الميزان التجاري فائضا طوال الفترة 1990-1999 عدا سنتي 1994 و 1995 التي سجلا خلالهما عجزا قدره 1025و 521 مليون دولار ، و السبب في ذلك راجع الى انخفاض أسعار البترول، و التي خفضت بدورها حصيلة الصادرات ، ثم عاد الميزان التجاري ليحقق رصيدا موجبا في السنتين التاليتين حيث سجل فائضا قيمته 4277 و 5202 مليون دولار سنة 1996 و 1997 على التوالي نتيجة ارتفاع الصادرات و انخفاض الواردات و التي تعود الى سياسة الضغط التي مارستها الدولة على الواردات ، في حين أنه في سنة 1998 عرفت انخفاضا في رصيد الميزان التجاري مقدرا ب 4392 مليون دولار مقارنة بسنة 1997 نتيجة تأثير انخفاض أسعار البترول ، ليعاود الارتفاع سنة 1999 بحصيلة مقدرة ب 3358 مليون دولار.

الفترة 2000-2007

شهدت هذه الفترة ارتفاعا في رصيد الميزان التجاري ، حيث انتقل من 12858 مليون دولار سنة 2000 الى 32079 مليون دولار سنة 2007 ، وهذا التطور في رصيد الميزان التجاري يرتبط ارتباطا وثيقا بأسعار البترول ، حيث تزامن هذا الارتفاع بقيم مرتفعة لأسعار البترول و التي انتقلت بدورها من 27.60 دولار للبرميل سنة 2000 الى 69.08 دولار ل
لبرميل سنة 2007 .

- يتبين من خلال ما سبق أن رصيد الميزان التجاري خلال هذه الفترة يتعلق بشكل كبير بأسعار البترول حيث تزامن ارتفاع رصيد الميزان التجاري مع ارتفاع أسعار البترول و التي عرفت أرقاما قياسية خلال هذه الفترة .

الفترة 2008 الى 2016

تطور رصيد الميزان التجاري سنة 2008 بشكل ايجابي حيث سجل 39891 مليون دولار ، هذا الارتفاع يرتبط بارتفاع أسعار البترول والتي انتقلت بدورها من 69.08دولار للبرميل سنة 2007 إلى **94.4**دولار للبرميل سنة **2008** الذي أدى إلى فائض المدفوعات وتزايد في حجم الاستثمارات الأجنبية ساعد على تحسن رصيد حساب رأس المال.

أما سنة 2009 انخفض الرصيد الى 5900 مليون دولار و ذلك بسبب انخفاض سعر البترول بمقدار 33.39دولار للبرميل ، ليرتفع بعد ذلك إلى 26242مليون دولار سنة**2011** ليعاود الانخفاض إلى 24376مليون دولار سنة 2012، ويرجع هذا التذبذب إلى تقليص الصادرات من المحروقات وارتفاع الواردات من السلع.

ثم انخفض في السنوات الموالية ليصل إلى1799 مليون دولار سنة **2014** والسبب في ذلك يرجع إلى انخفاض أسعار والتي أدت بدورها إلى انخفاض في حصيلة الصادرات، ليسجل بعد ذلك رصيد الميزان التجاري عجزا حادا سنتي 2015 و 2016 مسجلا ما قيمته -18083 مليون دولار و -20126 مليون دولار ، وذلك راجع إلى الآثار السلبية للأزمة النفطية في منتصف **2014** أين وصلت أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها قدر ب **26.5** دولار للبرميل.

- و من خلال ما سبق يتضح لنا أن رصيد الميزان التجاري يتأثر تأثرا كبيرا بتقلبات أسعار النفط من خلال التأثير على صادرات المحروقات التي تجعل رصيد الميزان التجاري عرضة للصدمات النفطية.

3-5-2 تغطية الاحتياطات للكتلة النقدية في الجزائر.

يعتبر هذا المؤشر كإنذار مبكر عن وقوع الأزمات المالية ، و يقيس كمية الأموال التي يمكن تحويلها من قبل المقيمين ، و تعتبر احتياطات الصرف التي بحوزة بنك الجزائر المصدر الرئيسي لوقوع الأزمات ، خاصة و أنها تغطي بشكل واسع الكتلة النقدية .

الجدول التالي يوضح نسبة احتياطات الصرف الى المعروض النقدي **M2** في الجزائر.

الجدول (3-13) مؤشر تغطية الاحتياطات للكتلة النقدية في الجزائر في الفترة 1986-2016

السنوات	الاحتياطات (مليار دولار)	الكتلة النقديةM2	المؤشر
1986	**0,43176518**	**227,01**	0,001901965
1987	**0,45680512**	**257,89**	0,001771318
1988	**0,42347104**	**292,96**	0,001445491
1989	**0,59992234**	**308,14**	0,001946915
1990	**0,72475996**	**343,32**	0,002111033
1991	**1,48588674**	**414,75**	0,003582608
1992	**1,45704501**	**544,46**	0,002676129
1993	**1,47474281**	**584,18**	0,002524466
1994	**2,67387529**	**675,93**	0,003955846
1995	**2,00516734**	**739,9**	0,002710052
1996	**4,23500618**	**848,25**	0,004992639
1997	**8,04674263**	**1003,14**	0,008021555
1998	**6,84553923**	**1199,48**	0,005707089
1999	**4,52566778**	**1366,77**	0,003311214
2000	**12,0239042**	**1559,91**	0,007708076
2001	**18,0814131**	**2403,07**	0,007524297
2002	**23,2375035**	**2836,87**	0,008191247
2003	**33,1251718**	**3299,46**	0,010039574
2004	**43,246381**	**3644,29**	0,011866888
2005	**56,3030866**	**4070,44**	0,013832187

0,015998484	**4870,07**	**77,9137366**	**2006**
0,018402799	**5994,61**	**110,317602**	**2007**
0,020592814	**6955,97**	**143,242995**	**2008**
0,020436985	**7292,69**	**149,040598**	**2009**
0,019637675	**8280,74**	**162,614484**	**2010**
0,018412563	**9929,19**	**182,821832**	**2011**
0,017366759	**11015,13**	**191,297105**	**2012**
0,016305485	**11941,51**	**194,712108**	**2013**
0,013145412	**13663,91**	**179,617726**	**2014**
0,010556923	**13704,51**	**144,677455**	**2015**
0,008184856	**13945,1**	**114,138632**	**2016**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك العالمي ،وبالاعتماد على النشرات الاحصائية لبنك الجزائر

نقلا عن www.banque-of-algeria.dz

- **Banque d'Algérie, statistiques monétaires 1964- 2011, statistiques de la balance des paiements 1992- 2011, juin 2012 p p 45-65.**
- **النشرة الاحصائية رقم 32،ديسمبر 2015،ص10.**
- **النشرة الاحصائية رقم 37،مارس 2017،ص11.**

من خلال الجدول أعلاه يمكن تقسيم فترة الدراسة الى :

الفترة 1986-1999:

نلاحظ في هذه الفترة تطور في المؤشر و ذلك راجع الى التزايد المتزامن لكل من احتياطي الصرف الأجنبي و المعروض النقدي ، حيث ارتفع المؤشر بنسبة 74% من سنة 1986 الى 1999.

كما لوحظ انخفاض المؤشر سنة 1999 بنسبة 58% مقارنة بسنة 1997 و هذا راجع الى انخفاض أسعار البترول جراء أزمة النمور الآسيوية التي أدت الى انخفاض الطلب على البترول .

الفترة 2000-2007: لوحظ ارتفاع في نسبة المؤشر و هذا راجع الى ارتفاع أسعار النفط التي أدت الى تكوين قدر ملائم من احتياطي الصرف الأجنبي من جهة و ارتفاع الكتلة النقدية بنسبة 284.29% من

سنة 2000 الى 2007 ، من جهة اخرى و بالتالي ارتفاع المؤشر بنسبة 138.75**%** في هذه الفترة ، كما نلاحظ أن المؤشر ضمن النسبة الي أقر بها صندوق النقد الدولي و التي لا توحي خلال فترة الدراسة بوجود أزمة مالية . منذ سنة 2000 لجأ بنك الجزائر الى استحداث أدوات جديدة لتقليص الاعتماد على الأصول الخارجية كمصدر رئيسي للكتلة النقدية و ذلك بسبب الفوائض المالية .

الفترة 2008-2016:

ارتفعت الكتلة النقدية خلال هذه الفترة بنسبة 100.48**%** ، في حين انخفضت احتياطات الصرف بنسبة 20.32**%** و هذا راجع لأزمة أسعار النفط التي أثرت على الاحتياطي ، ونلاحظ من خلال الجدول أن المؤشر بلغ الذروة سنة 2009 بنسبة 204.37**%** لينخفض في السنوات الموالية بفعل زيادة الموارد في صندوق ضبط الموارد ، و كذا بفعل أدوات السياسة النقدية التي انتهجها بنك الجزائر كأداة استرجاع السيولة و التي هي عبارة عن ايداع طوعي و اختياري لفائض الودائع لدى بنك الجزائر (7 أيام سنة 2002، 3 أشهر سنة 2005، 6 أشهر سنة 2013)، و تسهيلات الودائع (لمدة 24 ساعة) .

❖ نلاحظ أن العلاقة بين التغير في احتياطي الصرف الأجنبي و المعروض النقدي **M2** ليست ثابتة من ناحية الاتجاه .

3-5-3 مؤشر تغطية الاحتياطات الى المديونية في الجزائر

و لتحليل هذا المؤشر نأخذ الاحتياطات الى الديون قصيرة الأجل كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول (3-14) مؤشر تغطية الاحتياطات للديون قصيرة الأجل في الجزائر في الفترة 1986-2016.

الوحدة : مليار دولار

السنوات	الاحتياطات (مليار دولار)(1)	ديون قصيرة الاجل(2)	المؤشر (2/1)
1986	**0,43176518**	**0,101**	**0.427490272**
1987	**0,45680512**	**1,315**	0,347380319
1988	**0,42347104**	**1,621**	0,261240617

0,349401479	**1,717**	**0,59992234**	**1989**
0,404667761	**1,791**	**0,72475996**	**1990**
1,199262906	**1,239**	**1,48588674**	**1991**
1,839703295	**0,792**	**1,45704501**	**1992**
2,106775443	**0,7**	**1,47474281**	**1993**
4,204206431	**0,636**	**2,67387529**	**1994**
7,832684922	**0,256**	**2,00516734**	**1995**
10,0593971	**0,421**	**4,23500618**	**1996**
49,6712508	**0,162**	**8,04674263**	**1997**
32,29027939	**0,212**	**6,84553923**	**1998**
25,86095874	**0,175**	**4,52566778**	**1999**
69,50233642	**0,173**	**12,0239042**	**2000**
69,54389654	**0,26**	**18,0814131**	**2001**
227,8186618	**0,102**	**23,2375035**	**2002**
220,8344787	**0,15**	**33,1251718**	**2003**
105,478978	**0,41**	**43,246381**	**2004**
79,63661471	**0,707**	**56,3030866**	**2005**
144,0179974	**0,541**	**77,9137366**	**2006**
153,8599749	**0,717**	**110,317602**	**2007**
109,9332272	**1,303**	**143,242995**	**2008**
99,8931622	**1,492**	**149,040598**	**2009**
91,45921485	**1,778**	**162,614484**	**2010**
160,0891699	**1,142**	**182,821832**	**2011**
158,7527842	**1,205**	**191,297105**	**2012**

2013	194,712108	1,328	146,6205633
2014	179,617726	1,975	90,94568405
2015	144,677455	1,823	79,36229018
2016	114,138632	1,986	57,47161732

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك العالمي و:

- **Evolution de la dette extérieure de l'Algérie(1990-2004) .**
- **La dette extérieure Algérienne, annuaire de l'Afrique nord ,Tom XXVIII ,1989,edition du CNRS.**
- **النشرات الاحصائية لبنك الجزائر :**
- **النشرة الاحصائية رقم 05 ،ديسمبر 2008، ص16.**
- **النشرة الاحصائية رقم 06 ،مارس 2009، ص16.**
- **النشرة الاحصائية رقم 16 ،ديسمبر 2011، ص16.**
- **النشرة الاحصائية رقم 37 ،مارس 2017، ص16.**

من خلال الجدول أعلاه يمكن تقسيم فترة الدراسة الى :

الفترة 1986-1999:

نسبة احتياطي الصرف للدين قصير الأجل ما بين 1986الى 1994 أ لم تتعدى نسبة **5%** و هذه النسبة ضئيلة جدا لكن كانت في تطور أين انتقلت من **0.43%** سنة 1986 الى **4.20%** سنة 1994،ثم ارتفعت النسبة الى **49%** سنة 1997 و ذلك راجع لارتفاع احتياطي الصرف من 2,67387529 مليار دولار سنة 1994 الى 8,04674263 مليار دولار سنة 1997، نتيجة لارتفاع أسعار البترول .

سنتي 1998و 1999 انخفضت النسبة الى **32.29%** و **25.86%** على التوالي و ذلك راجع لانخفاض نسبة احتياطات الصرف من جهة و ارتفاع المديونية من جهة أخرى مقارنة مع سنة 1997.

الفترة 2000-2007 :

تعود نسبة المؤشر في الارتفاع سنة 2000 و تحقق قفزة نوعية مقدرة ب 70% ، وهذا راجع الى بداية تشكيل قدر ملائم من احتياطي الصرف في الجزائر ، نتيجة لتحسن أسعار البترول من جهة و انخفاض قوائم المديونية الاجمالية و تحسن أسعار البترول من جهة أخرى .

اجمالا هذه الفترة شهدت تحسنا في المؤشر بارتفاع مقدر ب 121.37% ، يرجع ذلك الى دخول الجزائر في مرحلة الدفع المسبق للمديونية سنة 2004.

الفترة 2008 -2016 :

انخفضت نسبة مؤشر تغطية الاحتياطات للمديونية سنة 2008 ، 2009 و 2010 بنسبة 16.80% ، مقارنة بسنة 2007 ،و ذلك بالرغم من عدم تأثير أزمة الرهن العقاري على الجزائر ، أي أن ذلك راجع لزيادة الدين قصير الأجل في هذه الفترة بنسبة 36.45% . أما سنة 2011 بلغت نسبة المؤشر أقصى قيمة لها أين بلغت 160% و هذا يدل على أن المركز المالي الخارجي للجزائر يتميز بالمتانة، و كان هذا التحسن راجع لسببين هما : ارتفاع حجم الاحتياطات الأجنبية و انخفاض قيمة المديونية الخارجية نتيجة للتسديد المسبق للديون الخارجية للجزائر بداية من سنة 2004 ، و بدأ المؤشر في الانخفاض سنوات 2014،2015 و 2016 و هذا راجع الى الأزمة البترولية و انخفاض أسعار البترول الى ما دون 50 دولار للبرميل سنة 2015م ، هذا ما أدى الى تراجع الاحتياطات الى 144.68 سنة ، و 113.400 مليار دولار سنة 2016، بعدما فاق 190 مليار دولار سنتي 2013 و 2014 .

- ✓ لكن عموما تبقى هذه النسبة داخل المجال المحدد لتغطية الاحتياطات الى الدين قصير الأجل و المحددة بين 5% و 20% .
- ✓

3-5-4 أثر تغيرات أسعار البترول على سعر الصرف وعلى احتياطي الصرف .

لا بد من دراسة العلاقة التي تربط كل من احتياطي الصرف الأجنبي و أسعار الصرف في الجزائر لمعرفة اتجاه الارتباط بينهما ، و من خلال الجدول التالي

الجدول (3-15) تطور احتياطي الصرف و سعر الصرف بالنسبة لتقلبات أسعار البترول من 1986 الى 2016 .

السنوات	الاحتياطات (مليار دولار)	سعر الصرف الدينار مقابل الدولار	أسعار البترول $/ب
1986	**0,43176518**	4,7023	13.53
1987	**0,45680512**	4,8375	17.73
1988	**0,42347104**	5,9144	14.24
1989	**0,59992234**	7,6084	17.31
1990	**0,72475996**	8,9648	22.26
1991	**1,48588674**	18,467	18.62
1992	**1,45704501**	21,872	18.44
1993	**1,47474281**	23,35	16.33
1994	**2,67387529**	35,055	15.53
1995	**2,00516734**	47,649	16.86
1996	**4,23500618**	54,747	20.29
1997	**8,04674263**	57,676	18.68
1998	**6,84553923**	58,735	12.28
1999	**4,52566778**	66,572	17.48
2000	**12,0239042**	75,257	27.60
2001	**18,0814131**	77,26	23.12
2002	**23,2375035**	79,683	24.36
2003	**33,1251718**	77,3947	28.10
2004	**43,246381**	72,0603	36.0
2005	**56,3030866**	73,3669	50.64
2006	**77,9137366**	72,6459	61.08

69.08	69,3644	**110,317602**	**2007**
94.45	64,581	**143,242995**	**2008**
61.06	72,6467	**149,040598**	**2009**
77.45	74,3199	**162,614484**	**2010**
107.5	72,8537	**182,821832**	**2011**
109.5	77,5519	**191,297105**	**2012**
105.9	79,3809	**194,712108**	**2013**
96.2	80,56	**179,617726**	**2014**
49.5	100,46	**144,677455**	**2015**
40,68	109,47	**114,138632**	**2016**

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك العالمي و:

- **Evolution de la dette extérieure de l'Algérie(1990-2004) .**
- **La dette extérieure Algérienne, annuaire de l'Afrique nord ,Tom XXVIII ,1989,edition du CNRS.**
- **النشرات الاحصائية لبنك الجزائر :**
- **النشرة الاحصائية رقم 05 ،ديسمبر 2008، ص16.**
- **النشرة الاحصائية رقم 06 ،مارس 2009، ص16.**
- **النشرة الاحصائية رقم 16 ،ديسمبر 2011، ص16.**
- **النشرة الاحصائية رقم 37 ،مارس 2017، ص16.**

من خلال الجدول أعلاه يمكن تقسيم فترة الدراسة الى :

الفترة 1986-1999

ارتفع سعر صرف الدينار/الدولار من سنة 1986 الى 1989 بنسبة 61.8% ، و صاحب هذا الارتفاع تحسن في احتياطي الصرف الأجنبي ، و صاحب هذه الفترة الأزمة الاقتصادية سنة 1986، التي

استوجبت إجراء إصلاحات نقدية ومالية جذرية، تهدف إلى إعادة الاعتبار إلى وظيفة تخصيص الموارد، وذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي، إذ أن الإجراءات المتخذة استهدفت تحقيق الاستقرار النقدي في الداخل، وكان لابد أن تتبعها إجراءات لتحقيق الاستقرار على المستوى الخارجي، وهذا وفقا لطريقة الانزلاق التدريجي وهي الطريقة الأولى في إجراء عملية تعديل صرف الدينار الجزائري في تنظيم الانزلاق التدريجي، ويكون هذا الانزلاق مراقبا من طرف السلطات النقدية، طبقت هذه الطريقة خلال فترة طويلة نوعا ما امتدت من نهاية سنة 1987 إلى بداية سنة 1991.

ويعود سبب تبني طريقة الانزلاق إلى :

- ضعف احتياطات الصرف المتاحة
- زيادة ثقل خدمة الدين الخارجي.

لجأت الجزائر في العديد من المرات إلى خفض قيمة العملة الوطنية منذ اتفاق إعادة جدولة المديونية الخارجية و اتفاق التمويل الموسع مع صندوق النقد الدولي. حيث خفض قيمة الدينار بنسبة 17,40 ٪ . وكان قبل ذلك قد فقد 50 ٪ من قيمته عام 1990 ،وما بين 25 ٪ و 30 ٪ مابين1991، 1993 وفي عام 1994 قامت السلطات بتخفيض الدينار في مرحلتين في المجموع 70 ٪ وذلك ما بين شهر أبريل و سبتمبر 1994[1] .وخلال هذه السنة حدد نظام سعر الصرف بنظام التعويم المدار بين البنك المركزي و البنوك التجارية و بين 1995 و 1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20 ٪ ، و في المقابل شهدت احتياطات الصرف ارتفاعا ملحوظا حيث انتقل من 0.72 مليار دولار سنة 1990 الى 4.52 مليار دولار سنة 1999 ، أي ارتفع بنسبة 308.09**%** ما بين هاتين السنتين .

الفترة 2000 الى 2007:

في هذه الفترة انخفض سعر الصرف بنسبة (7.83-**%**) ، حيث قدر سنة 2000 ب 75.25 دولار للدينار، و قد بدأ الانخفاض منذ أوائل **2002**وفي شهر جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة

[1] **KORANCHELIANE TALIN, The Equilibrium Real Exchange Rate In A Commodity ,Algeria's Experience, IMF, Working Paper ,July2005,P5.**

الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2 ٪ و 5 ٪ وهذا الإجراء يهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة و بين جوان و ديسمبر 2003 ، ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي **11%** ، بينما ارتفع احتاطي الصرف الأجنبي بمقدار 8.174 مليار دولار في هذه الفترة و كذا ارتفاع في أسعار البترول و ما يفسر هذا هو ارتباط احتياطي الصرف بأسعار البترول و كذلك شهدت هذه الفترة استحقاق الديون .

الفترة 2008-2016

ارتفع سعر الصرف في هذه الفترة بنسبة **69.51%** ، منتقلا من64.58 سنة 2008 الى 109.47سنة 2016 ، بينما انخفض احتياطي الصرف بنسبة **20.32%** ، و هذا بسبب الأزمة النفطية سنة 2014 التي أدت الى انخفاض أسعار البترول ، هذا ما يفسر عدم وجود ارتباط وثيق بين سعر الصرف و احتياطي الصرف .

- ❖ نلاحظ من خلال الجدول أعلاه و من خلال المؤشرات السابقة أن احتياطات الصرف تتأثر بارتفاع و انخفاض أسعار البترول ، و التي بدأت بالارتفاع تدريجيا و بشكل ملحوظ سنة 1994 تاريخ تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي و بداية إعادة جدولة الديون الخارجية .و ارتفاع احتياطات الصرف بنسبة متزايدة إلى أن بلغت أقصى قيمة لها سنة 2013 بقيمة تقدر ب 194 مليار دولار ذلك راجع الى تطاير أسعار البترول أين تجاوزت 100 دولار للبرميل ، نتيجة لارتفاع الطلب العالمي على الذهب الأسود سنة 2001 بعد تعافي الاقتصاد العالمي من صدمة 2009 و زيادة النمو في كل من الصين و الهند و انخفاض مخزون الولايات المتحدة الأمريكية .

انخفضت الاحتياطات بدءا من سنة 2014 و هذا راجع الى انخفاض اسعار البترول خلال السداسي الثاني من سنة 2014 و بداية 2015 و السبب يعود الى زيادة العرض على الطلب ،لا سيما خارج الدول المصدرة للبترول و كذا زيادة انتاج البترول الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية و ابقاء السعودية على قرار ابقاء حصة انتاجها باعتبارها أكبر مصدر للبترول في العالم .

كما أدى العجز القياسي في ميزان المدفوعات المسجل في **2015**بـ 27.54 مليار دولار والأثر السلبي للتغير في مجمل احتياطيات الصرف بالدولار، الناجم عن انخفاض قيمة الأور مقابل الدولار الأمريكي إلى انكماش حاد في هذه الاحتياطات سنة 2015 ،حيث تراجع مستواها في نهاية ديسمبر 2014الى 144 مليار دولار[1] .

و لتبيان اتجاه الارتباط بين أسعار البترول و احتياطي الصرف الأجنبي ستتم دراسة قياسية توضح ذلك في الفصل التطبيقي .

[1] فاطمة بوسالم و نضال يدروج، مرجع سابق، ص 27

3-6 خاتمة الفصل.

تعتبر الجزائر واحدة من البلدان التي تتمتع بإمكانيات ضخمة من الموارد الطبيعية من أهمها البترول والغاز الطبيعي، والتي تشكل عنصرا هاما في إثراء الاقتصاد الجزائري ودعم قوته، والتاريخ النفطي الجزائري حافل بالأحداث والتطورات التي عرفها خاصة وأن النفط الجزائري كان بين يدي المستعمر الغاشم أثناء الفترة الاستعمارية وحتى بعد الحصول على الاستقلال السياسي، إلا أن الاستقلال الاقتصادي جاء في **24** فيفري**1971** وهو تاريخ تأميم المحروقات لتبدأ الجزائر أولى خطواتها في مجال قطاع المحروقات ويصبح النفط القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي حيث أنه يتربع على قائمة الصادرات الجزائرية إذ يهيمن على أكثر من 96**%** من إجمالي الصادرات، فالجزائر بذلك تعتمد بشكل أساسي على عائداته في تمويل احتياجاتها من العملة الصعبة، ما يجعل اقتصادها وتمويل مشاريعها التنموية بمختلف أبعادها مرهون بتقلبات أسعاره في السوق الدولية، وخير دليل على ذلك الأزمات النفطية التي عرفها العالم والتي كان لها تأثيرات مختلفة على الاقتصاد الجزائري .

حيث تم في هذا الفصل التطرق الى الامكانيات النفطية التي تمتلكها الجزائر و كذا تأثير تغيرات أسعار البترول على أهم مؤشرات الاقتصاد الجزائري و التي من أبرزها احتياطي الصرف الأجنبي و تم ربطه بمجموعة متغيرات يمكنها التأثر فيه منها الميزان التجاري كون الواردات أهم مستزف للاحتياطي و الديون قصيرة الأجل و كذا الكتلة النقدية .

الفصل الرابع

دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار البترول على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر

4-1 مقدمة الفصل .

4-2 أسلوب الدراسة .

4-3 العلاقة بين متغيرات الدراسة .

4-4تحليل البيانات واستخراج النتائج .

4-5 خاتمة الفصل .

4-1 مقدمة الفصل.

يعد النفط عنصرا جوهريا في الحياة البشرية ،و يعتبر أحد أهم المصادر الرئيسية للطاقة في العالم ، مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى كالفحم والطاقة النووية والطاقة المتجددة، نتيجة زيادة مجالات استخدامه في القطاعات الاقتصادية، وبالتالي أصبحت الحاجة إلى النفط رئيسية لتحقيق معدلات نمو في اقتصاديات الدول.

يمثل النفط العمود الفقري للاقتصاد الجزائري وذلك لأنه لا يزال بعد أكثر من أربعة عقود من الاستقلال القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي، وقد لعب دورا هاما وبارزا في بناء وإرساء قواعد اقتصادها الوطني ومشاريعها التنموية فهو يتربع على قائمة الصادرات الجزائرية إذ يهيمن على أكثر من 96%من إجمالي الصادرات ، فالجزائر بذلك تعتمد بشكل أساسي على عائداته في تمويل احتياجاتها من العملة الصعبة ، و تعتبر احتياطيات الصرف الأجنبي من أهم مؤشرات قياس ملاءة الاقتصاد الوطني، فهي تلعب دورا هاما في حماية الاقتصاد الوطني من الأزمات والصدمات غير المتوقعة خاصة في حالة حدوث عجز طارئ ومؤقت في ميزان المدفوعات، فهي بمثابة صمام أمان تلجأ إليه الدول لتعزيز دورها الدفاعي وأمنها ، و تتأثر هذه الاحتياطات بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط خاصة في ظل صعوبة التنبؤ بسعر النفط . حيث تتسم الأسعار العالمية للمحروقات بعدم الاستقرار وخاصة تلك المتعلقة بالنفط الخام. هذه الخاصية أدت إلى البحث حول تأثير التغيرات المفاجئة لسعر البترول على جميع المتغيرات الاقتصادية وخاصة التي تتعلق بالقطاع الخارجي(IMF,2011). و منذ اواخر التسعينات أخذ هذا الموضوع أهمية متزايدة فى دراسة الاختلالات العالمية وخاصة عند تحليل الازمة المالية الاخيرة.

بصفة خاصة فإن التغيرات في سعر النفط ، يمكن أن يكون أن تؤدي إلى اختلالات على مستوى العجز الجاري و الموجودات الصافية من العملة الأجنبية. وفي نفس السياق، فإن ارتفاع الأسعار يودي إلى نقل الثروة من البلدان الموردة الى تلك المصدرة للنفط، وعلى نحو اكثر تحديدا ترتكز هذه الدراسة على تأثير سعر البترول على الموجودات الصافية من العملة الأجنبية الذي يمر عبر آليتين، الأولى و هي التأثير على ميزان المدفوعات و الميزان التجاري وميزان الطاقة خاصة أن الجزائر تعتبر من البلدان المصدرة الخالصة للنفط ،أما الثانية فتمر عبر التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و التدفقات الخاصة برأس المال هذه الآلية مرتبطة بالأجيال حيث تحتاج البلدان لادخار ايراداتها للأجيال القادمة.

و قد تم تخصيص هذا الفصل لاستوضاح العلاقات النظرية التي تربط بين متغيرات الدراسة بالإضافة إلى التعريف بالمنهج الأمثل الذي تم استخدمه ، وأهم المتغيرات الاقتصادية المعتمدة فيه، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات الدراسة والتي تم إدراجها، وأخيرا تبيان النتائج المتحصل عليها والاستنتاجات لاستخلاص مجموعة من التوصيات في الأخير .

4-2 أسلوب الدراسة .

ظهر جليا أن المنهج المناسب للدراسة هو المنهج الوصفي من خلال الاطلاع على الأدبيات السابقة بهدف الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية للموضوع اعتمادا على المصادر والمراجع المختلفة كالكتب، المقالات و كذا المجلات العلمية وغيرها.

أما عن الدراسة فستعتمد الباحثة على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) و ذلك من أجل توضيح الآثار الفعلية للصدمة النفطية في الاقتصاد الجزائري على احتياطي الصرف الأجنبي و ذلك من خلال الاستعانة ببعض المتغيرات التي تضمنها النموذج و المتمثلة في :

Ln (M2):لوغاريتم الكتلة النقدية M2 ، *Ln (REER)*: لوغاريتم المؤشر العام لسعر الصرف الحقيقي (2010=100) ،Ln(DETTE) : لوغاريتم الديون قصيرة الأجل ، *Ln (X)*: لوغاريتم إجمالي الصادرات و *Ln (M)*:لوغاريتم إجمالي الواردات.

أما عن سبب اختيار هذه المتغيرات فقد تم اعتماد خمسة منها كونها تعمل على تقييم احتياطي الصرف الأجنبي من خلال قياس الكفاية الحدية لاحتياطي الصرف و المتمثلة أساسا في الواردات ، الكتلة النقدية و الديون قصيرة الأجل . أما فيما يخص المتغيرات المتبقية كسعر الصرف الحقيقي فهو لقياس أثر السياسة النقدية.

و قد غطت الدراسة الفترة الممتدة بين (1986-2016) وذلك من أجل الاحاطة بكل التطورات التي مر بها احتياطي الصرف الجزائري وفقا للمراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري ، و قد اعتمد في تحليلها على بيانات بنك الجزائر ، الديوان الوطني للإحصائيات و صندوق النقد الدولي ، ومنظمة الدول المصدرة للنفطOPEC .

3-4 العلاقة بين متغيرات الدراسة.

بعد عرض كل من أسعار البترول و احتياطي الصرف في الجزائر لمحاولة البحث في أثر تغيرات أسعار البترول على احتياطي الصرف ، تبين أن هذا لا يمكن تحقيقه بمعزل عن المتغيرات الأخرى و ذلك لوجود علاقات متشابكة بين مختلف المتغيرات الاقتصادية و التي لا يمكن فصل جزء من هذه التأثيرات التي تنتهي كلها بالتأثير فيهما .

بداية يمكن توضيح تأثير أسعار البترول على أسعار الصرف و مساهمته في تكوين الاحتياطي و ذلك من خلال دراسة (2018) [1] Baek, J & Choi, Y. J. التي قامت على أثر تقلبات أسعار البترول على سعر الصرف الحقيقي في اندونيسيا على افتراض أن التقلبات في أسعار البترول لها تأثيرات متماثلة على سعر الصرف الحقيقي للبلد، حيث ساهم قطاع النفط بشكل تقليدي في الاقتصاد الإندونيسي من خلال إجمالي إيرادات الصادرات في تكوين احتياطيات الصرف الأجنبي في عام 2017 ، فعلى سبيل المثال يمثل قطاع النفط وحده ما يقرب من 20 ٪ من إجمالي صادرات إندونيسيا ، والتي تبلغ قيمتها حوالي 28 مليار دولار أمريكي و بالتالي يبدو من المفيد استكشاف آثار أسعار النفط على أسعار الصرف في حالة إندونيسيا. توصلت الدراسة الى أن تغيرات أسعار النفط تؤثر بالفعل بشكل غير متماثل على الروبية الإندونيسية على المدى الطويل ، وتظهر الحركة في الروبية الاندونيسية لتكون أكثر استجابة لارتفاع أسعار النفط من انخفاضها ومع ذلك في المدى القصير لا يلاحظ التباين في تغيرات أسعار النفط.

تختلف تقلبات أسعار النفط على تقلبات أسعار الصرف الحقيقية باختلاف البلدان وهي بالضرورة مسألة تجريبية، منذ العمل الجوهري الذي قام به كروغمان (1983 & 1983) و كذا بعض الدراسات على سبيل المثال لا الحصر مثل:

[1] Baek, J., & Choi, Y. J. ,« Do Fluctuations in Crude Oil Prices Have Symmetric or Asymmetric Effects on the Real Exchange Rate? Empirical Evidence from Indonesia.» ***World Economy***, (2018).

Chaudhuri and Daniel[1] (1998), Chinn[2] (2000), Camarero and, and Jahangard et al. (2017).[3]

وتوصلت أيضا دراسة Tamarit[4] (2002)، Akram[5] (2004) و Chen and Chen[6] (2007) الى أن آثار أسعار النفط على أسعار الصرف في عينة من بلدان مجموعة السبع ، وكشفوا أن سعر النفط الخام له تأثير كبير على أسعار الصرف الحقيقية في المدى الطويل، وأظهر James Tumba Henry[7] (2019)أن تأثير تقلب أسعار النفط على سعر الصرف في نيجيريا مرتبطان و ذلك من خلال بيانات السلاسل الزمنية .

علاقة أسعار البترول بالكتلة النقدية : سعت العديد من الابحاث ،[8] Rogoff (1991)، Amano و Van Norden (1995)[9]، Amano and Van Norden[10] (1998) إلى تحديد مدى تأثر أسعار الصرف الحقيقية في مختلف البلدان بالتغيرات في أسعار النفط الخام و الكتلة النقدية ، من خلال دور تقلبات أسعار النفط الخام في التأثير على حركات التبادل الحقيقية لبلد ما، إذ ثبت أن ارتفاع أسعار النفط له تأثير مفيد على الدخول الحقيقية للبلدان ، وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع في عملاتها ، على سبيل المثال لن تختار العديد من الدول السياسة النقدية التوسعية التي تهدف فقط إلى انخفاض قيمة العملة عن عمد.

[1] Chaudhuri, K., And B. Daniel,« Long-Run Equilibrium Real Exchange Rates And Oil Prices», **Economics Letters**, 58(2), 1998,p 231–238.
[2] Chinn, M. ,«The Usual Suspect? Productivity And Demand Shocks And Asia-Pacific Real Exchange Rates», **Review Of International Economics**, 2000, 8(1), 20–43.
[3] Jahangard, E. Daneshmand, A. And M. Tekieh. ,«Oil Prices And The Real Exchange Rate In Iran: An Ardl Bounds Testing Approach», **Applied Economics Letters**, 24(15), (2017) , 1051-1056.
[4] Camarero, M., And C. Tamarit, «Oil Price And Spanish Competitiveness: A Cointegrated Panel Analysis», **Journal Of Policy Modeling**, 24(6), . (2002) , 591–605.
[5] Akram, F. Q. «Oil Prices And Exchange Rates: Norwegian Evidence», **Econometrics Journal**, 7(2), (2004) , 476–504.
[6] Chen, S.S., And H.C. Chen. «Oil Price And Real Exchange Rates», **Energy Economics**, 29(3), (2007),390–404.
[7] James Tumba Henry ,«Impact Of Oil Price Volatility On Exchange Rate In Nigeria», Department Of Economics, Faculty Of Social And Management Sciences, Adamawa State University, Mubi-Nigeria, **International Journal Of Research And Innovation In Social Science** (Ijriss) |Volume Iii, Issue Ii, February 2019|Issn 2454-6186
[8] Rogoff, K. ,«Oil, Productivity, Government Spending And The Real Yen-Dollar Exchange Rate», Working Paper, San Francisco, **Ca: Federal Reserve Bank Of San Francisco**, (1991).
[9] Amano, R. A., And S. Van Norden, «Terms Of Trade And Real Exchange Rates: The Canadian Evidence», **Journal Of International Money And Finance**, 14(1), . (1995) , 83–104.
[10] Amano, R. A., And S. Van Norden,«Oil Prices And The Rise And Fall Of The Us Real Exchange Rate», Journal Of International Money And Finance, 17(2), . (1998) , 299–316.

الصادرات و الواردات : [1](2016)Anugerah Zamzami تبحث هذه الدراسة في تأثير التغيرات في أسعار النفط وعوائد سوق الأوراق المالية في 26 دولة تشمل الدول المصدرة والمستوردة وكذلك البلدان المتقدمة والنامية التي تغطي الفترة من يناير 2000 إلى مارس 2016، وذلك باستخدام منهج ARDL ، توضح نتائج الاختبارات المقيدة وجود علاقة طويلة الأمد بين عوائد سوق الأسهم الزائدة وتغيرات أسعار النفط والمتغيرات التفسيرية الأخرى في جميع البلدان. تكتشف الدراسة أن تغيرات أسعار النفط لها تأثير سلبي طويل الأجل على عوائد أسواق الأسهم في البلدان المستوردة للنفط باستثناء النمسا وهولندا وجنوب إفريقيا، و من ناحية أخرى ، تؤثر التغيرات في أسعار النفط على عوائد سوق الأسهم بشكل إيجابي وكبير على المدى الطويل في البلدان المصدرة للنفط ، وفي الوقت نفسه وجد أن مستوى التنمية في البلاد لا علاقة له بحجم العلاقة.

و توصلت دراسة **فاطمة بوسالم (2018)** [2] تتأثر الواردات الجزائرية بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط، حيث أن حدوث صدمة في هذه الأخيرة ب 1%تتسبب في إحداث أثر ايجابي في بداية فترة الاستجابة وبشكل قوي، مما يدل على أن الواردات مرتبطة وبشكل أساسي وكبير بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط في الأسواق العالمية .

و توصلت دراسة **ناصري مروة (2018)** [3] الى وجود علاقة سببية متبادلة بين أسعار النفط و الصادرات ، و هذا راجع الى اعتماد الجزائر على الصادرات النفطية بنسبة 98% و بالتالي فإن أي زيادة أو انخفاض في أسعار النفط في الأجل القصير ستؤثر على زيادة أو انخفاض في معدل الصادرات .

النفط الخام وسعر الصرف وتقارب الاحتياطيات الأجنبية: [4] Stober, E. O. (2018) ،حاولت هذه الدراسة دراسة النفط الخام و سعر الصرف و تقارب الاحتياطات الأجنبية في نيجيريا ، حيث أنها تعتمد في أرباحها من العملات الأجنبية على النفط الخام مما يجعل حساب رأس المال الخاص بها عرضة لتقلبات أسعار النفط الخام، بالإضافة إلى ذلك ارتفاع فواتير الاستيراد والتي تساهم في التقلبات في إجمالي مستوى الاحتياطيات الخارجية على مر السنين. كما ارتكزت هذه الورقة على التفاعل بين المتغيرات النقدية

[1] Anugerah Zamzami Nasr,Effect, «**Effect Of Oil Price Changes On Stock Market Returns: An Ardl Approach**», Master Thesis,Radboud University Nijmegen, (2016).

[2] فاطمة بوسالم و نضال يدروج ،مرجع سابق.

[3] ناصري مروة ، ساطور رشيد' مرجع سابق .

[4] Stober, E. O. ,«Crude Oil, Exchange Rate and the Convergence of Foreign Reserves: A VECM of Nigeria's Monetary Policy Tools». **IJAME**.

المختارة – سعر النفط الخام ، وسعر الصرف والاحتياطيات الخارجية خلال الفترة 1970–2014 ، باستخدام اختبارات VECM طويلة المدى واختبارات Granger السببية / كتلة Exogeneity Wald على المدى القصير، يشير اختبار VEC إلى آلية ضبط ذاتي لتصحيح أي انحراف للمتغيرات عن التوازن، وألمح إلى أن الاحتياطيات الخارجية سوف تتحول إلى حالتها الثابتة خلال 5 سنوات وسعر النفط الخام خلال 4 سنوات تقريبا ، بينما سيعود سعر الصرف الأجنبي إلى حالته المستقرة في 96 عاما. و من أجل تصحيح اختلال التوازن في الاحتياطيات الخارجية تظهر المعادلة المشتركة طويلة الأجل أن زيادة سعر النفط الخام بنسبة 1٪ ستؤدي إلى زيادة بنسبة 1.8٪ في الاحتياطيات الخارجية.

Mohammed Isa Shuaib Abiodun S. Bankoleu[1](2013) حركة الاحتياط الدولي وأسعار النفط الخام حيث يتم تحديد تراكم الاحتياطيات الخارجية من قبل الحكومات تمشيا مع أهداف الاقتصاد الكلي والتكاليف المرتبطة بها. منذ عام 2004 ، شهدت نيجيريا نموا هائلا في احتياطيات الصرف الخارجية يمكن عزوها إلى ارتفاع أسعار النفط الخام العالمية، إن الاعتماد المفرط على النفط الخام لأكثر من 90 %من أرباح نيجيريا من العملات الأجنبية يجعل ميزانها الخارجي عرضة لتقلبات أسعار النفط.

<u>آليات انتقال أسعار البترول</u> :[2] بشكل عام تنتقل **أسعار البترول** في اقتصاد بلد مصدر للطاقة من خلال القناة المالية وقناة التصدير ، فكلما واجهت أسعار النفط زيادة كلما تمتعت الدولة المصدرة للنفط بتدفقات رأسمالية أكبر في شكل **عملة أجنبية** ، مما يؤدي إلى ارتفاع **سعر الصرف المحلي**. و يؤدي ارتفاع سعر الصرف المحلي إلى انخفاض في أسعار **السلع المستوردة** والتي تشكل عادة جزءً كبيرا من إجمالي السلع الاستهلاكية في **البلدان المصدرة** للطاقة، فمع زيادة سعر النفط ينخفض مستوى السعر العام (الانكماش) وكرد فعل **للسياسة النقدية** ينخفض سعر الفائدة أيضا . القناة الثانية هي قناة الميزانية المالية أو الحكومة نظرا **لأن تصدير** موارد الطاقة يخضع للضريبة المرتفعة فمع زيادة سعر النفط ، ستحصل الدولة المصدرة للطاقة على فائض مالي وزيادة في **الإنفاق الحكومي** مما يؤدي في النهاية إلى زيادة في **الناتج المحلي الإجمالي**.

[1] Mohammed Isa Shuaib Abiodun S. Bankoleu(2013), op.cit,p83.
[2] Alekhina, V., & Yoshino, N. «Impact Of World Oil Prices On An Energy Exporting Economy Including Monetary Policy» , **<u>ADBI Working Paper Series</u>**, (No. 828). (2018). .

4-4 تحليل البيانات واستخراج النتائج.

بعد الحصول على البيانات اللازمة، واعتمادا على الدراسات السابقة قامت الباحثة باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بالاعتماد على برمجية EVIEWS، بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها ومن ثم صياغة النتائج والتوصيات، ويمكن توضيحها من خلال المراحل التالية:

❖ **نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة والمتباطئة ARDL :**

في هذا العمل سنطبق طريقة ARDL التي أستعملها Pesaran et al (2001) وذلك لتقديم أثر تغيرات سعر البترول على الموجودات الصافية من العملة الأجنبية للجزائر.

ويميز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، ويرى Pesaran أن اختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها (0 I) أو متكاملة من الدرجة الأولى (1 I) أو خليط من الاثنين، الشرط الوحيد لتطبيق هدا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية (2 I)، كما أن طريقة Pesaran تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة (granger-E [1] 1987)ذات المرحلتين واختبار التكامل المشترك بدلالة (Watson-Durbin) (Test CRWD) واختبار التكامل المشترك لـ Johansen في إطار نموذج VAR.

إن نموذج ARDL يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام Chain and Laurenceson (2003) ، كما أن نموذج ARDL يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأمد الطويل وان اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير (Godfrey an Gerrard)، لذا يعتبر نموذج ARDL أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة .

نموذج ARDL يمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث نستطيع من خلال هده المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس

[1] Shuaibu Mi, Mohammed Ti, op-cit,p252.

المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وأيضا في هذه المنهجية نستطيع تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل وتعد معلماته المقدرة في المدى القصير والطويل أكثر اتساقا من تلك في الطرق الأخرى مثل Granger–E و Johansen و لتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة n نستخدم عادة معيارين هما(AIC) و (SC) حيث يتم اختبار طول الفترة التي تدني قيمة كل من (AIC)و (SC)لاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار نموذج (UECM) يقدم كل من (Al et Pesaran 2001) منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة بـ (Approach Testing Bound) أي طريقة اختبار الحدود.

وتجدر الإشارة أن هذه الطريقة تملك عدة مزايا وأكثر فاعلية من الطرق الكمية الأخرى الكلاسيكية D'engel et granger و Johansen et Juselius .

- **الفائدة الأولى** : هذه الطريقة تمكننا من البحث على علاقة على المدى الطويل بين مزيج من متغيرات مستقرة وغير مستقرة وبالتالي نحن لسنا في حاجة إلى القيام باختبارات استقرار المتغيرات.
- **الفائدة الثانية** : تقضي هذه الطريقة تقديرات أكثر فاعلية من تلك المتحصل عليها بطريقة Johansen et Juselius ، وذلك خاصة في حالة عينات صغيرة .

هذا وتعتمد طريقة ARDL على نموذج تصحيح الخطأ التالي:

$$\Delta \ln(x)_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} \varphi_i \Delta \ln(x)_{t-i} + \sum_{i=0}^{p} \theta_i \Delta \ln(y)_{t-i} + \delta_1 \ln(x)_{t-1} + \delta_2 \ln(y)_{t-1} + \varepsilon_t$$

مع :

ln(x) : لو غاريتم متعلق بالمتغير x

ln(y) : لو غاريتم متعلق بالمتغير y

P: الفجوة الزمنية التي تحددها معايير schwartz و Akaike

وبالتالي فإن إختبار Pesaran يعتمد على الإحصائية F-STAT والتي ترتكز على الفرضية H0 ضد الفرضية H1 .

$$\begin{Bmatrix} H_0 : \delta_1 = \delta_2 = 0 \\ contre \\ H_1 : \delta_1 \neq \delta_2 \neq 0 \end{Bmatrix}$$

هذا وتمكن Pesaran من تكوين إحصائيتين الأولى تسمى الحد الأقصى والثانية الحد الأدنى ويكون احتساب الحد الأقصى باعتماد فرضية أن جميع المتغيرات غير مستقرة في حين أن الحد الأدنى يتم احتسابه بالاعتماد على فرضية أن جميع المتغيرات مستقرة.

بالتالي نحن أمام ثلاث حالات :

- **الحالة الأولى:** Fstat تفوق الحد الأقصى إذن يمكن القول بأن هناك علاقة على المدى الطويل بين احتياطي الصرف الأجنبي والمتغيرات المزمن أن تكون لها تأثير على هذه الموجودات .
- **الحالة الثانية:** Fstat منحصرة بين الحد الأقصى والحد الأدنى، في هذه الحالة لا يمكن استخراج نتيجة حاسمة .
- **الحالة الثالثة** : Fstat أقل من الحد الأدنى ، في هذه الحالة يمكن القول بعدم وجود علاقة على المدى الطويل بين احتياطي الصرف والمتغيرات الأخرى .

وتجدر الإشارة أن العلاقة على المدى الطويل يمكن أن تأخذ هذا النموذج :

$$\ln(x)_t = \alpha_1 + \sum_{i=1}^{p} \varphi_{1i} \ln(x)_{t-i} + \sum_{i=0}^{p} \beta_{1i} \ln(y)_{t-i} + \mu_t$$

في حين أن العلاقة على المدى القصير يمكن أن تكون على النحو التالي

$$\Delta \ln(x)_t = \alpha_2 + \sum_{i=1}^{p} \varphi_{2i} \Delta \ln(x)_{t-i} + \sum_{i=0}^{p} \theta_{2i} \Delta \ln(y)_{t-i} + \psi ECM_{t-1} + \xi_t$$

مع :

ECM : مصطلح تصحيح الخطأ .

ψ : سرعة تصحيح الخطأ .

في الأخير يمكننا أن نقوم باختبارات عدة لصلابة النموذج والمتعلقة بـ :

- ✓ اختبار استقرار الإشارات القياسية باستخدام اختبار CUSUM و CUSUM-SQUARE
- ✓ اختبار خطية النموذج (Ramsey reset test)
- ✓ اختبارات العلاقة بين الرواسب .

سنحاول الإجابة على الفرضية بالاعتماد على تقنية ARDL المحدثة من Pesaran et AL(2001).

- **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأسعار البترول على احتياطي الصرف الجزائري**".

بالاعتماد على النموذج الذي طبقه kilian et al (2008) يمكننا أن نستند على النموذج التالي :

$$\ln(NFA)_t = \alpha_1 + \sum_{i=1}^{p} \varphi_{1i} \ln(\mathrm{NFA})_{t-i} + \sum_{i=0}^{p} \beta_{1i} \ln(ROIL)_{t-i} + \sum_{i=0}^{p} \theta_{1i} \ln(RM2)_{t-i}$$

$$+ \sum_{i=0}^{p} \lambda_{1i} Ln(X)_{t-i} + \sum_{i=0}^{p} \gamma_{1i} LREER_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \sigma_{1i} \ln(DEBT)_{t-i} + \sum_{i=0}^{p} \beta_{1i} \ln(IMP)_{t-i} + \mu_t$$

مع :

- *Ln(NFA)*: احتياطي الصرف الأجنبي الجزائري.
- *Ln(oil)*: السعر الحقيقي للنفط كل هذه المعطيات تم أخذها من صندوق النقد الدولي (IFS-CD ROM (2019)
- *Ln (M2)*: الكتلة النقدية بحساب M2. كل هذه المعطيات تم أخذها من صندوق النقد الدولي (IFS-CD ROM (2019))
- *Ln (REER)*: المؤشر العام لسعر الصرف الحقيقي (100=2010) كل هذه المعطيات تم أخذها من صندوق النقد الدولي ((IFS-CD ROM (2019)
- Ln(DETTE): الديون القصيرة الأجل . كل هذه المعطيات تم أخذها من صندوق النقد الدولي (IFS-CD ROM (2019))
- *Ln (X)*: إجمالي الصادرات . كل هذه المعطيات تم أخذها من صندوق النقد الدولي (IFS-CD ROM (2019)
- *Ln (M)*: إجمالي الواردات.

4-4-1 الإحصائيات الوصفية :

الجدول التالي يبين الاحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة من خلال النموذج الذي تم اعتماده وتبيان أي توزيع تتبعه متغيرات النموذج .

الجدول (4-1): الإحصائيات الوصفية

	Mean	Maximum	Minimum	Std, Dev,	Skewness	Kurtosis	Jarque-Bera	Probability
LNFA	9, 522849	12, 17928	6, 048485	2, 200315	-0, 224620	1, 563490	2, 926112	0, 231528
LM	9, 702758	10, 97387	8, 851377	0, 767233	0, 523778	1, 598465	3, 954664	0, 138438
LDEBT	2, 625023	3, 516043	1, 105588	0, 876279	-0, 618636	1, 578024	4, 589106	0, 100806
LREER	4, 868151	6, 009267	4, 584821	0, 394338	1, 761624	4, 930632	21, 52083	0, 000021
LRM2	3, 618416	4, 727137	2, 622005	0, 719726	0, 244058	1, 511311	3, 170334	0, 204914
LROIL	4, 078574	5, 038770	2, 887905	0, 589370	-0, 108926	1, 853741	1, 758436	0, 415107
LX	10, 03980	11, 27200	8, 989569	0, 788199	0, 197261	1, 522360	3, 021295	0, 220767

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات eviews10

- تبين الإحصائيات الوصفية أن معدل نسبة النمو طيلة الفترة 1986-2016 قد بلغت 1.3 %.
- كما تبين الإحصائيات الوصفية أن احتياطي الصرف الأجنبي هو المتغير الأكثر تقلبا باعتبار أنه يملك الانحراف المعياري الأكبر (% 2.2+) في حين أن مؤشر سعر الصرف هو المتغير الأقل تقلبا باعتباره انه يملك الانحراف المعياري الأقل (0.39+)
- كما يبين اختبار jarque bera ان جميع المتغيرات تتميز بتوزيع طبيعي ما عدا مؤشر سعر الصرف حيث أن P-Value الخاصة للاختبار فاقت النسبة المعنوية 5 %.

2-4-4 مصفوفة الارتباط

يبين جدول مصفوفة الارتباط أن هناك علاقات ايجابية ومعنوية بين احتياطي الصرف الأجنبي والكتلة النقدية في حين يمكن القول بعلاقة ارتباط سلبية وقوية مع مؤشر سعر الصرف (0.81-) و مؤشر الدين الخارجي (0.82-).

كما تبين مصفوفة الارتباط علاقة قوية وإيجابية بين احتياطي الصرف الأجنبي مع الصادرات والواردات والكتلة النقدية

الجدول (4-2): مصفوفة الارتباط

	LNFA	LM	LDEBT	LREER	LRM2	LROIL	LX
LNFA	1	0,900312037	-0,824000251	-0,818564921	0,875814837	-0,145542100	0,945184594
LM	0,900312037	1	-0,959674201	-0,597915621	0,953642193	0,130769944	0,892414003
LDEBT	-0,824000251	-0,959674201	1	0,466760586	-0,947486081	-0,257599321	-0,846313115
LREER	-0,818564921	-0,597915621	0,466760586	1	0,518849061	0,480239924	-0,714120131
LRM2	0,875814837	0,953642193	-0,947486081	-0,518849061	1	0,233636735	0,890649362
LROIL	-0,145542100	0,130769944	-0,257599321	0,480239924	0,233636735	1	0,126955987
LX	0,945184594	0,892414003	-0,846313115	-0,714120131	0,890649362	0,126955987	1

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات eviews10

كل هذه الملاحظات تم تأكيدها من طرف الرسوم البيانية التالية التي ترسم سحابات نقاط تربط بين احتياطي الصرف من العملة الأجنبية والمتغيرات التي يمكن أن تؤثر فيها.

الشكل (4-1) : سحابات تأثير المتغيرات على احتياطي الصرف

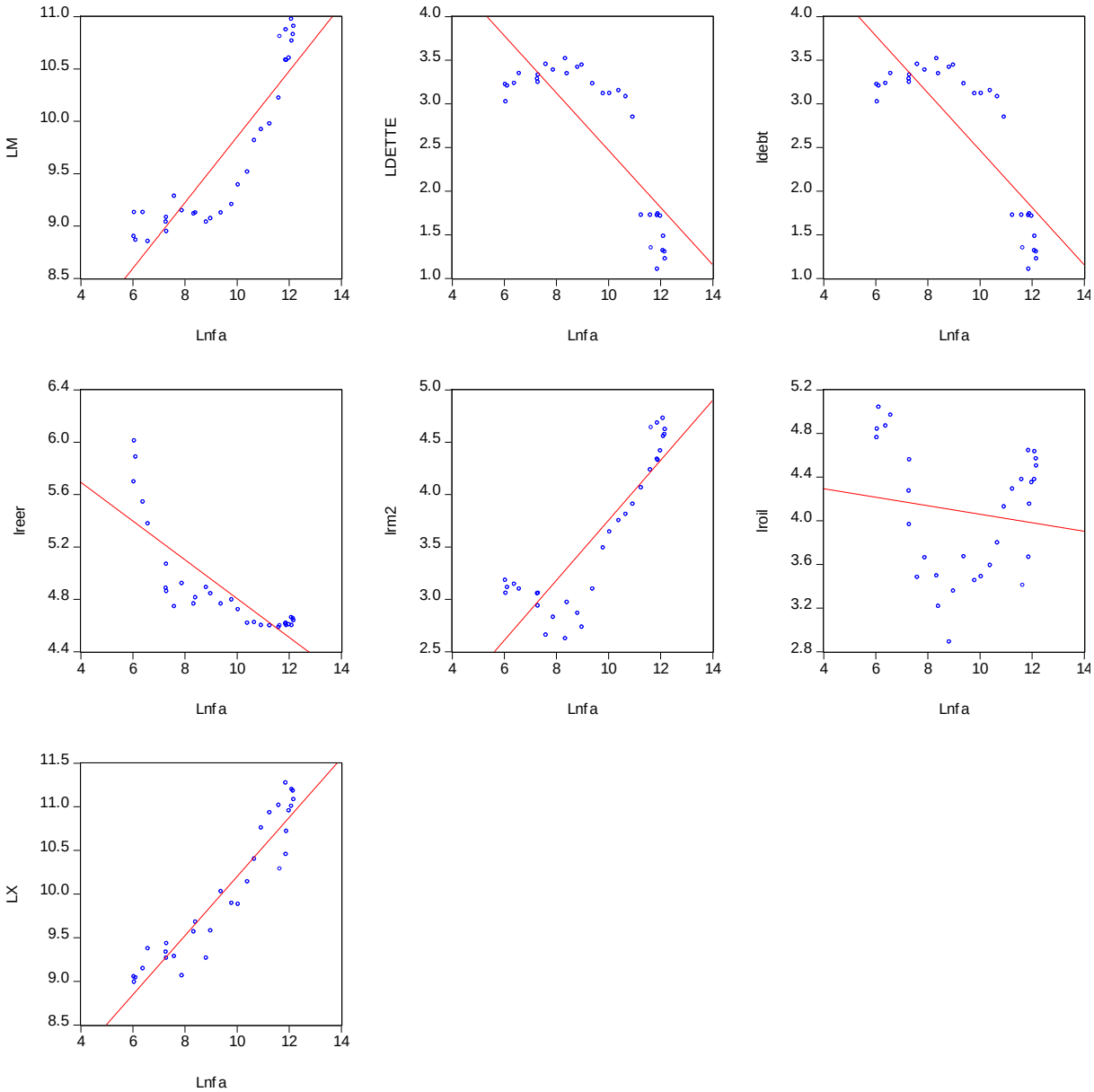

المصدر : مخرجات eviews10

3-4-4 اختبارات الاستقرارية:

تتمثل هذه المرحلة في اختبار استقرار المتغيرات وذلك لتجنب وقوع الاعتماد على معادلة مخادعة (régression fallacieuse)

تبين الجداول 3 و4 نتائج اختبارات الاستقرارية الخاصة بجميع المتغيرات وذلك بالاعتماد على اختبار Augmented Dickey Fuller

نتائج إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية

الجدول (4-3): عند المستوي I (0)

Variables	ADF		Conclusion
Variable	**Avec constante بثابت**	**Avec constante et tendance بثابت و اتجاه**	
LRNFA	-1.41	0.45	غير مستقر
LRM2	-0.59	-2.34	مستقر
LREER	-5.05	-3.76	غير مستقر
LROIL	-3.33	-2.79	غير مستقر
LX	-1.35	0.89	غير مستقر
LM	-0.27	-2.37	غير مستقر
LDEBT	-2.1	-0.01	غير مستقر

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات eviews10

Pour le test ADF , les valeurs critiques sont (−2.69) pour la spécification avec constante et (−3.57) pour la spécification avec constante et tendance

بالنسبة لاختبار ADF ، القيم الحرجة هي (−2.69) للتوصيفات ذات الثابت و (−3.57) ذات الثابت والاتجاه.

الجدول (4−4) : عند الفرق الأول (1) I

Variables	AD		Conclusion
Variable	Avec constante بثابت	Avec constante et tendance بثابت و اتجاه	
LRNFA	−5.31	−5.66	مستقر
LRM2	−2.31	−5.49	مستقر
LREER	−	−	−
LROIL	−4.32	−4.38	مستقر
LX	−4.78	−4.67	مستقر
LM	−5.33	−5.16	مستقر
LDEBT	−4.55	−4.52	مستقر

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات eviews10

Pour le test ADF , les valeurs critiques sont (−2.69) pour la spécification avec constante et (−3.57) pour la spécification avec constante et tendance

بالنسبة لاختبار ADF ، القيم الحرجة (-2.69) للتوصيفات مع ثابت و(-3.57) للتوصيفات مع ثابت و ذات الاتجاه.

- وتبين هذه النتائج أن جميع المتغيرات مستقرة عند المستوى الأول ((1)I) ما عدى مؤشر سعر الصرف الذي يعتبر مستقر على المستوى الصفر (0) I .
- بينت النتائج أن قيمة الاختبار كانت اكبر من القيمة الحرجة بالاعتماد على النسبة المعنوية 5 %، وذلك بالنسبة لجميع المتغيرات الأصلية ما عدا مؤشر سعر الصرف .
- بالنسبة للمتغيرات عند المستوى الأول أفضت النتائج أن قيمة الاختبار ADF اقل من القيمة الحرجة بالاعتماد على النسبة المئوية 5 % .

4-4-4 اختبار العلاقة طويلة المدى

الجدول (4-5) : نتائج اختبار العلاقة طويلة المدى للمتغيرات

❖ **LNFA**

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		10%	2.53	3.59
k	6	5%	2.87	4
		2.5%	3.19	4.38
		1%	3.6	4.9

❖ ***LDETTE***

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.010107	10%	2.12	3.23
k	6	5%	2.45	3.61
		2.5%	2.75	3.99
		1%	3.15	4.43

❖ ***LM2***

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	12.22938	10%	2.53	3.59
K	6	5%	2.87	4
		2.5%	3.19	4.38
		1%	3.6	4.9

❖ ***LX***

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	8.613912	10%	2.12	3.23
k	6	5%	2.45	3.61
		2.5%	2.75	3.99
		1%	3.15	4.43

❖ ***LM***

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	4.708217	10%	2.53	3.59
k	6	5%	2.87	4
		2.5%	3.19	4.38
		1%	3.6	4.9

❖ ***LREER***

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)

			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	6.123805	10%	2.53	3.59
k	6	5%	2.87	4
		2.5%	3.19	4.38
		1%	3.6	4.9

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات eviews10

أفضت الجداول المذكورة أعلاه إلى :

وجود علاقة طويلة المدى في كل الحالات حسب تغير المتغير المستقل، وذلك بالاعتماد على النسبة المعنوية 10 % ، حيث أن fstat فاقت القيمة الحرجة القصوى وذلك في كل الحالات .

أ. نتائج تقديرات العلاقة في الاجل الطويل

تبين هذه المرحلة نتائج تقدير النموذج الاقتصادي الذي يعتمد على العلاقة في المدى الطويل .

الجدول (4-6) : نتائج تقديرات العلاقة طويلة المدى

المتغير التابع LNFA

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic
LROIL	0.481834****	0.209262	-5.982135
LDEBT	0.411009***	0.152575	2.693811

LX	1.891823***	0.098479	19.21043
LRM2	1.236593***	0.250822	4.930160
LREER	−0.876561**	0.343881	−2.549026
	1.203286***	0.328039	3.668121
Reset test	0.63(0.53)		
Aurocorrelation test	0.69(0.12)		
Arch Test	0.29(0.59		
Cusum test	علاقة مستقرة		

***,**, * تدل على وجود دلالة إحصائية بنسب مؤوية 1, 5,10على التوالي.

Reset test:(p value) اختبار خطية الأنموذج

ARCH test: ::(p value)اختبار اختلاف التباين

Autocorrelation test:اختبارات العلاقة بين الرواسب:(p value)

Cusum test:اختبار استقرار الإشارات القياسية

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات eviews10.

ب. <u>نتائج تقديرات العلاقة في الإجل القصير</u>

الجدول (4-7): نتائج تقديرات العلاقة القصيرة الأجل

LNFA

Date: 10/16/19 Time: 12:43

Sample: 1986 2017

Included observations: 30

ECM Regression

Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-10.04430	1.333468	-7.532462	0.0000
D(LX)	0.629584	0.142369	4.422201	0.0002
CointEq(-1)*	-0.769090	0.100380	-7.661749	0.0000

R-squared	0.711415	Mean dependent var	0.185910
Adjusted R-squared	0.690038	S.D. dependent var	0.328549
S.E. of regression	0.182917	Akaike info criterion	-0.464927
Sum squared resid	0.903385	Schwarz criterion	-0.324807
Log likelihood	9.973904	Hannan-Quinn criter.	-0.420101
F-statistic	33.27991	Durbin-Watson stat	2.179638
Prob(F-statistic)	0.000000		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	7.971930	10%	2.26	3.35
K	5	5%	2.62	3.79
		2.5%	2.96	4.18
		1%	3.41	4.68

t-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)

t-statistic	-7.661749	10%	-2.57	-3.86
		5%	-2.86	-4.19
		2.5%	-3.13	-4.46
		1%	-3.43	-4.79

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات eviews10

ج. تفسير العلاقات في المدى القصير و الطويل

- أبدت تغيرات سعر النفط (Brent) تأثيرات ايجابية على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر و ذلك على المستوى طويل المدى، حيث بينت النتائج أن أي ارتفاع في سعر البترول بـ 10 % يقضي إلى ارتفاع في احتياطي الصرف بـ 4.8% و يمر تأثير البترول عبر الصادرات البترولية التي تؤثر تأثير ايجابيا على المدى القصير و الطويل المدى على احتياطي الصرف الأجنبي .
- كما بينت النتائج أن لسعر الصرف تأثير سلبي و معنوي على احتياطي الصرف الأجنبي
- و تبين هذه النتائج أن الانخفاض في سعر الصرف يؤدي إلى قيمة تنافسية أكبر للصادرات و بالتالي تؤدي إلى ارتفاع في الفائض التجاري الجزائري.
- أفضت التقديرات إلى تأثير ايجابي للكتلة النقدية على احتياطي الصرف الأجنبي على المدى الطويل و تبرز هذه النتائج أن أي سياسة نقدية توسعية تقضي إلى ارتفاع في الموجودات الصافية من العملة الأجنبية الجزائرية.
- هذا وبينت النتائج أن لسعر النفط تأثير إيجابي و معنوي وإيجابي على الصادرات و الواردات و الكتلة النقدية .
- وتبين هذه النتائج أن عند ارتفاع أسعار النفط ترتفع الصادرات أكثر من الواردات و بالتالي تتحسن وضعية الميزان التجاري باعتبار أن النتاج تبين ان الصادرات تتأثر أكثر من الواردات.

- على المستوى القصير المدى، أبدت تغيرات الصادرات لوحدها تأثيرات ايجابية على احتياطي الصرف من العملة الأجنبية الجزائرية حيث يمر تأثير الصادرات عبر أسعار البترول التي تؤثر تأثيرا ايجابيا على المدى الطويل المدى على احتياطي الصرف الأجنبي .
- كما أفضت النتائج أن سرعة التكيف قد قاربت (−0.76) والذي يدل على سرعة استجاب احتياطي الصرف الأجنبي على إثر الصدمات التي تتحقق على المتغيرات المستقلة.

الجدول (4−8) : نتائج تقديرات العلاقة طويلة المدى للمتغير LDETTE

Variable	Coefficient		
LX	−1.184381	1.110914	−1.066133
LRM2	−0.365363***	0.133977	−2.727070
LREER	0.276481	0.399377	0.692280
LM	−0.884737***	0.291345	−3.036736
LNFA	0.497382	0.328669	1.513321
LROIL	**−0.243085****	0.122018	−1.992217
Reset test	0.33(0.74)		
Aurocorrelation test	4.00(0.06)		
Arch Test	2.34(0.13)		
Cusum test	علاقة مستقرة		

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات eviews10.

***,**, * تدل على وجود دلالة إحصائية بنسب مؤوية 1, 5,10على التوالي.

Reset test:(p value) اختبار خطية الأنموذج

ARCH test: ::(p value)اختبار اختلاف التباين

Autocorrelation test:اختبارات العلاقة بين الرواسب:(p value)

Cusum test:اختبار استقرار الإشارات القياسية

كما أن لسعر النفط تأثير سلبي و معنوي على الدين القصير الأجل . حيث أن أي إرتفاع لأسعار النفط بـ1 % يفضي إلى نقصان في نسبة الدين القصير الأجل بـ0.24%. ويرجع

هذا النقصان إلى تحسن الميزان التجاري و الميزان الجاري . هذا التحسن يؤدي إلى نقص في الحاجة إلى التداين.

الجدول (4-9) : نتائج تقديرات العلاقة طويلة المدى للمتغير LM_2

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic
LREER	1.258948***	0.343943	3.660340
LM	-1.744081***	0.394630	-4.419529
LDEBT	-0.086782	0.098076	-0.884842
LNFA	0.526035***	0.170099	3.092520
LROIL	0.871609***	0.100999	8.629840
LX	-0.388042	0.330216	-1.175117
Reset test	0.005(0.99)		
Aurocorrelation test	2.82(0.10)		
Arch Test	2.11(0.16)		
Cusum test	علاقة مستقرة		

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات eviews10.

***,**, * تدل على وجود دلالة إحصائية بنسب مؤوية 1, 5, 10 . على التوالي

Reset test:(p value) اختبار خطية الأنموذج

ARCH test :::(p value)اختبار اختلاف التباين

Autocorrelation test:اختبارات العلاقة بين الرواسب:(p value)

Cusum test:اختبار استقرار الإشارات القياسية

أفضت النتائج إلى أن الكتلة النقدية ترتفع عند تصاعد الأسعار العالمية للبترول. حيث أن أي إرتفاع لأسعار النفط بـ1 % يفضي إلى إزدياد في الكتلة النقدية بـ0.8%. حيث يفضي الارتفاع في سعر النفط يؤدي إلى إرتفاع في الطلب الداخلي و الناج القومي الخام الذي يفضى إلى إرتفاع في الكتلة النقدية.

الجدول (4-10) : نتائج تقديرات العلاقة طويلة المدى للمتغير LX

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic
LRM2	-0.282377	0.253727	-1.112916

LREER	−0.593288***	0.183427	−3.234468
LM	0.068183	0.096215	0.708649
LDEBT	−0.088993	0.073453	−1.211564
LNFA	0.272077***	0.096033	2.833163
LROIL	0.479985***	0.093750	5.119861
Reset test	0.56(0.58)		
Aurocorrelation test	0.21(0.64)		
Arch Test	0.45(0.51)		
Cusum test	علاقة مستقرة		

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات eviews10.

***,**, * تدل على وجود دلالة إحصائية بنسب مؤوية 1, 5,10على التوالي.

Reset test:(p value) اختبار خطية الأنموذج

ARCH test: ::(p value)اختبار اختلاف التباين

Autocorrelation test:اختبارات العلاقة بين الرواسب:(p value)

Cusum test:اختبار استقرار الإشارات القياسية

أفضت النتائج إلى أن الصادرات ترتفع عند تصاعد الأسعار العالمية للبترول، حيث أن أي ارتفاع لأسعار النفط بـ1 % يفضي إلى زيادة الصادرات بـ0.47%. وفي نفس الوقت انخفاض أسعار الصرف ب 0.59 % ، هذا ما يؤدي الى تشجيع الصادرات و يفضي الى انخفاض في الكتلة النقدية من جهة أخرى .

الجدول (4−11) : نتائج تقديرات العلاقة طويلة المدى للمتغير LM

Variable	Coefficient	Std. Error	t−Statistic
LDEBT	−0.275961***	0.074550	−3.701690
LNFA	0.196621***	0.028612	6.871915
LREER	0.214533	0.156199	1.373461
LRM2	−0.063605	0.071213	−0.893156
LROIL	0.188716*	0.108474	1.739730
LX	−0.023972	0.071967	−0.333089
Reset test	0.93(0.36)		
Aurocorrelation test	3.17(0.06)		
Arch Test	2.17(0.16)		
Cusum test	علاقة مستقرة		

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات eviews10.

***,**, * تدل على وجود دلالة إحصائية بنسب مؤوية 1, 5,10على التوالي
Reset test:(p value) اختبار خطية الأنموذج
ARCH test: ::(p value)اختبار اختلاف التباين
Autocorrelation test:اختبارات العلاقة بين الرواسب:(p value)
Cusum test:اختبار استقرار الإشارات القياسية

أفضت النتائج إلى أن الواردات ترتفع عند تصاعد الأسعار العالمية للبترول، حيث أن أي ارتفاع لأسعار النفط بـ10 % يفضي إلى زيادة الواردات بـ0.18 %.

الجدول (4-12) : نتائج تقديرات العلاقة طويلة المدى للمتغيرLREER

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic
LM	0.925116***	0.194961	4.745129
LDEBT	-0.033035	0.054231	-0.609145
LNFA	-0.189150	0.164912	-1.146976
LRM2	0.422920*	0.242447	1.744383
LROIL	0.300923***	0.0196417	15.32063
LX	-0.164659	0.463720	-0.355083
Rest test	0.50(0.61)		
Aurocorrelation test	0.11(0.73)		
Arch Test	2.21(0.16)		
Cusum test	علاقة مستقرة		

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات eviews10.

***,**, * تدل على وجود دلالة إحصائية بنسب مؤوية 1, 5,10 على التوالي.
Reset test:(p value) اختبار خطية الأنموذج
ARCH test: ::(p value)اختبار اختلاف التباين
Autocorrelation test:اختبارات العلاقة بين الرواسب:(p value)
Cusum test:اختبار استقرار الإشارات القياسية

أفضت النتائج إلى أن سعر الصرف يرتفع عند تصاعد الأسعار العالمية للبترول. حيث أن أي ارتفاع لأسعار النفط بـ1 % يفضي إلى الزيادة في مؤشر سعر الصرف بـ0.3%، حيث يفضي الارتفاع

في سعر النفط يؤدي إلى تحسن في وضعيات الموجودات الصافية من العملة الأجنبية والذي يؤدي إلى ارتفاع قيمة الدينار الجزائري.

كما بينت النتائج أن لسعر الصرف تأثير سلبي و معنوي على الموجودات من العملة الأجنبية ،و تبين هذه النتائج أن الانخفاض في سعر الصرف يؤدي إلى قيمة تنافسية أكبر للصادرات و بالتالي تؤدي إلى ارتفاع في الفائض التجاري الجزائري.

ولتأكيد النتائج المتحصل عليها قمنا باستخراج كيفية استجابة جميع المتغيرات إزاء صدمة إيجابية لأسعار البترول.

الشكل (4-2): دوال استجابة المتغيرات لحدوث صدمة ايجابية في أسعار البترول

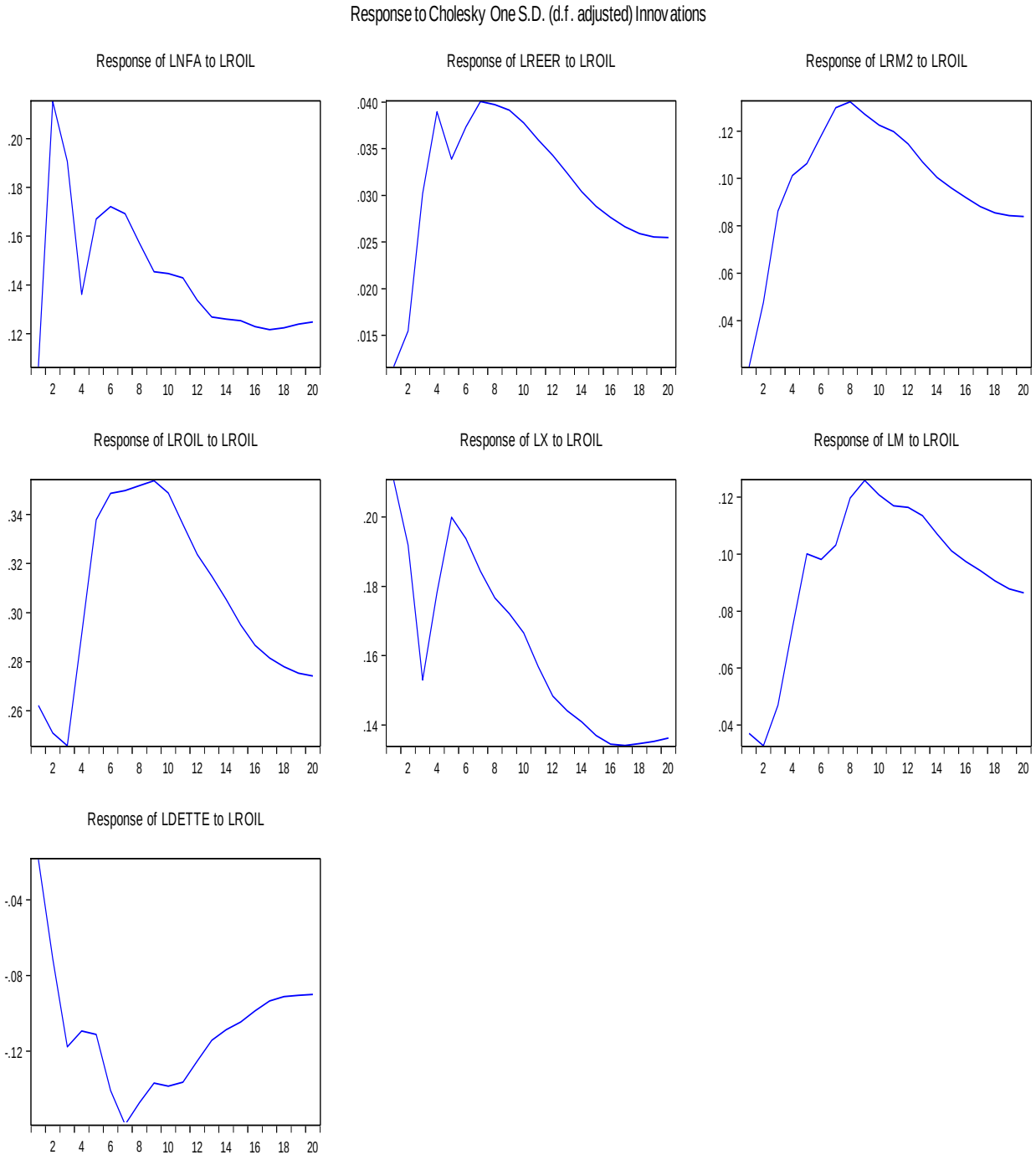

و تبين النتائج أن:

- صدمة إيجابية لسعر النفط يؤدي إلى ارتفاع احتياطي الصرف الأجنبي خاصة في السنة الثانية و يمحى أثر الصدمة بعد مرور أربعة سنوات.
- صدمة إيجابية لسعر النفط تؤدي إلى ارتفاع في قيمة سعر الصرف خاصة في السنة الثالثة و يمحى أثر الصدمة بعد مرور عشر سنوات .
- صدمة إيجابية لسعر النفط تؤدي إلى ارتفاع في الكتلة النقدية الذي يبلغ أقصاها في السنة الأولى
- صدمة إيجابية لسعر النفط تؤدي إلى انخفاض في الدين القصير الأجل الذي يبلغ أقصاها في السنة السابعة.

كما يظهر من خلال منحنى استجابة سعر الصرف الحقيقي أن صدمة موجبة في سعر البترول أدت إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي الفعلي ، و هذا يدعم فرضية المرض الاقتصادي الهولندي ، حيث يتبين أن حركة سعر الصرف الحقيقي في الجزائر ترتبط بتغيرات أسعار البترول ، فأسعار البترول تعتبر أول مصدر لتقلبات سعر الصرف الحقيقي في البلدان المصدرة للنفط[1] ، حيث يؤدي ارتفاع أسعار البترول إلى ارتفاع في مستوى الأجور الحقيقية و ارتفاع في الإنفاق العام ، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع في أسعار السلع الغير قابلة للتبادل التجاري ، فينتج بذلك ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي ، و مع مرور الوقت يترتب عن ارتفاع سعر الصرف تحول في الموارد خارج القطاعات المصدرة غير البترول ، و قد بينت العديد من الدراسات هذا الارتباط بين سعر البترول و سعر الصرف الحقيقي في البلدان التي يرتبط اقتصادها كثيرا بعائدات مورد أو سلعة معينة.

و في الجزائر و بما أن قطاع البترول يعتبر ملكا للحكومة فإن معظم نفقات الميزانية مصدرها عائدات البترول ، و بما أن الجانب الأكبر من الإنفاق العام في الجزائر يخصص لقطاعات السلع الغير قابلة للتبادل التجاري فإن تأثير تغيرات أسعار البترول قد يؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي من خلال ما أطلق عليه Corden&Neary بأثر النفقات. أما بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي و عرض

[1] **Zalduendo,« Juan , Determinants of Venezuela's Equilibrium Real Exchange Rate», IMF Working Papers 06/74, Washington D.C.: IMF ,2006, P.8.**

النقود فقد كانت استجابة كل منهما لصدمة موجبة في بالارتفاع ، و يمكن أن نفسر هذا بالنسبة للجزائر من خلال تطاير سعر البترول ظاهرة المرض الاقتصادي الهولندي عبر ما أطلق عليه S.Edwards (1985) بالأثر النقدي The Monetary Effect .

د. تحديد عدد التباطؤات lag المثلى للنموذج

جدول (4-8) : نتائج تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: LNFA
Method: ARDL
Date: 10/16/19 Time: 13:06
Sample (adjusted): 1987 2016
Included observations: 30 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): LROIL LRM2 LDEBT LEXR LX
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 486
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 0, 0, 1)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNFA(-1)	0.230910	0.169403	1.363082	0.1866
LROIL	-0.193469	0.406035	-0.476484	0.6384
LRM2	0.586286	0.272855	2.148708	0.0429
LDEBT	0.219105	0.153720	1.425355	0.1681
LEXR	0.535344	0.284326	1.882853	0.0730
LX	0.629584	0.387395	1.625174	0.1184
LX(-1)	0.717145	0.252395	2.841355	0.0095

C	−10.04430	2.123061	−4.731048	0.0001
R-squared	0.993203	Mean dependent var		9.638014
Adjusted R-squared	0.991040	S.D. dependent var		2.140793
S.E. of regression	0.202640	Akaike info criterion		−0.131594
Sum squared resid	0.903385	Schwarz criterion		0.242059
Log likelihood	9.973904	Hannan-Quinn criter.		−0.012059
F-statistic	459.2374	Durbin-Watson stat		2.179638
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات eviews10

ينبغي تحديد فترات الإبطاء الزمني Number of Lag Time Period لمتغيرات الفرق الأول لكل متغير من متغيرات نموذج ARDL كونه شديد الحساسية بالنسبة لفترات الابطاء و ذلك بالاستعانة ببرنامج eviews10 الذي يقوم تلقائيا بتحديد فترات الإبطاء الزمني إلى فترة زمنية واحدة لكل من متغير أسعار البترول و الصادرات ، أما المتغيرات الأخرى المتمثلة في الكتلة النقدية ، ديون قصيرة الأجل ، أسعار الصرف فلم يكن هناك أي تخلف زمني وفقا لمعيار أكايك . و بالتالي يصبح النموذج من الشكل :

ARDL(1, 0, 0, 0, 0, 1) LROIL LRM2 LDEBT LEXR LX.

اختبارات التشخيص

للتأكد من جودة النموذج المستخدم في التحليل و خلوه من المشاكل القياسية ، تم إجراء الاختبارات التشخيصية Diagnostic Tests وفقا لاختبار Lagrange Multiplier Statistic الموضحة فيما يلي :

الشكل (4-3) التوزيع الطبيعي للبواقي

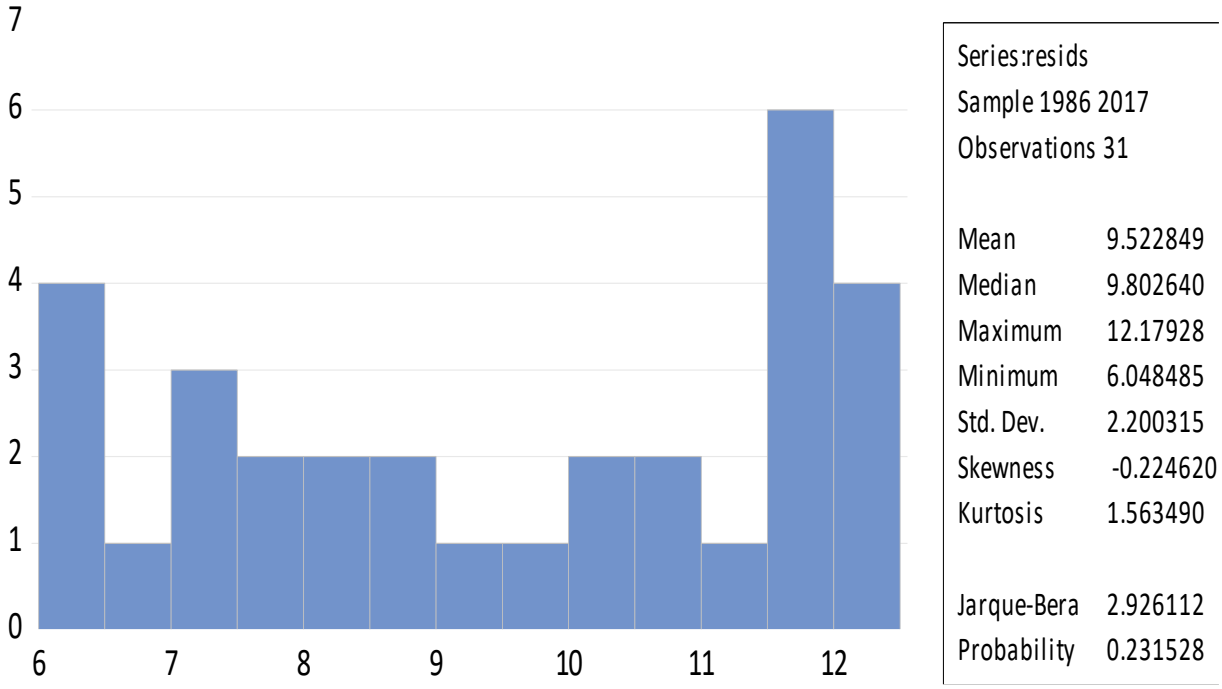

- اختبار Normality لـ Jarque-Bera بخصوص التحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار تظهر أنه لا يمكن رفض فرضية العدم القائمة أن بواقي معادلة الانحدار موزعة توزيعا طبيعيا عند مستوى دلالة 0.23 ، و هكذا نجد أن النموذج لا يعاني من مشكلة التوزع الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار .

الجدول (4-13) : الارتباط الذاتي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.691990	Prob. F(1,12)	0.4217
Obs*R-squared	1.581132	Prob. Chi-Square(1)	0.2086

Test Equation

المصدر : مخرجات eviews10

- يشير اختبار الارتباط التسلسلي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test بين الأخطاء العشوائية إلى أن قيمة إحصائية F بلغت 0.69 عند مستوى دلالة 0.42 (و قيمة x^2 المقابلة لها تساوي 0.15 عند مستوى دلالة 0.20).

مما يجعلنا نقبل فرضية العدم القائلة بأنه لا يوجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار .

الجدول (4-14): تجانس التباين للبواقي

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.296830	Prob. F(1,26)	0.5905
Obs*R-squared	0.316055	Prob. Chi-Square(1)	0.5740

Test Equation:

المصدر : مخرجات eviews10

- اختبار فرضية عدم تباين حد الخطأ، باستخدام اختبار ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي Autoregressive Conditional Heteroscedasticity (ARCH Test)

، توضح إمكانية قبول فرضية العدم القائمة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

هـ. نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر

وفقا لـ Pesaran(1997) ، فإن الخطوة التي تلي تقدير صيغة UECM لنموذج ARDL

تتمثل في اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير و الطويل أي خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغييرات هيكلية فيها عبر الزمن . و لتحقيق ذلك يتم استخدام اختبارين هما : اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابعة Cumulative Sum of Recursive Residual (CUSUM)، و اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة Cumulative Sum of Square Recursive (CUSUMSQ)[1] .

[1] Pesaran, M. and Pesaran, B. (1997). Working with Microfit 4.0: Interactive Econometric Analysis. Oxford: Oxford University Press.

الشكل (4-4) : المجموع التراكمي للبواقي المتابعة CUSUM

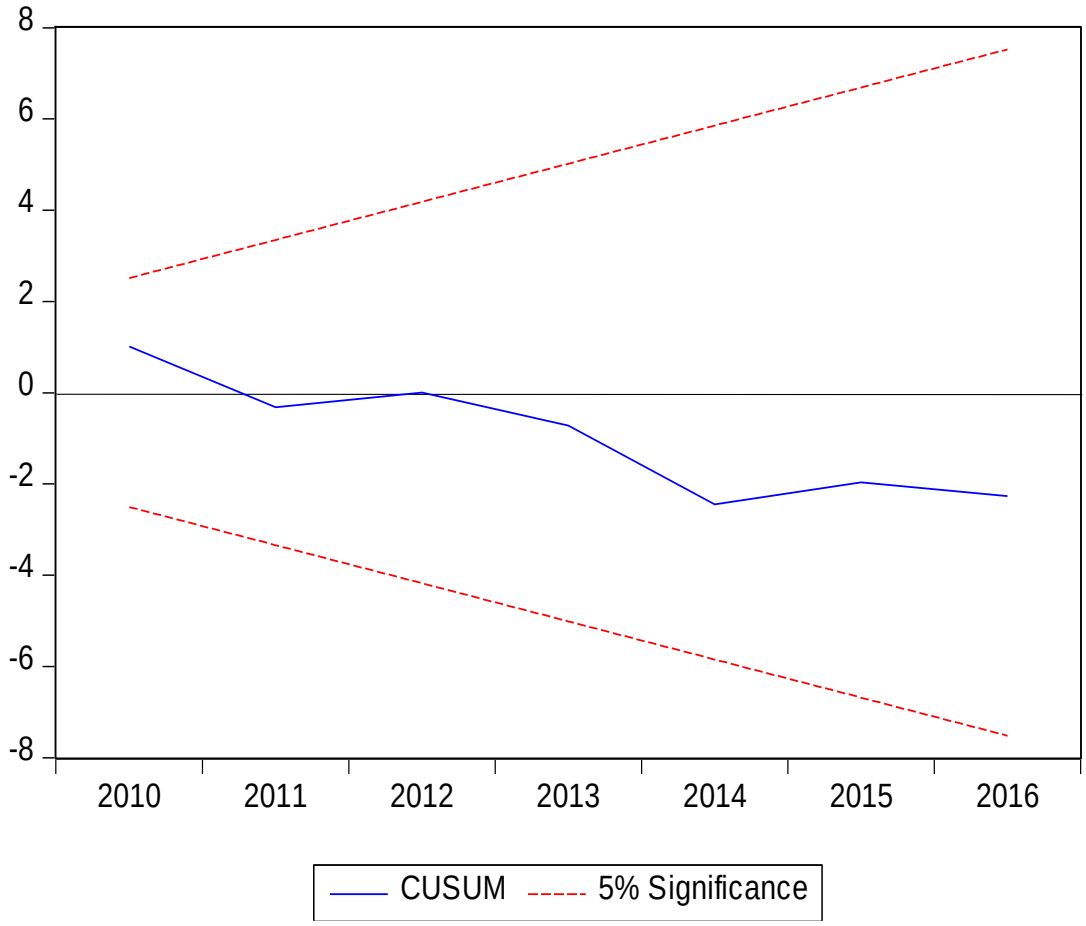

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج eviews10

و يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة بصيغة UECM لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لإحصائية كل من CUSUM و CUSUMSQ داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5 % ، و من ثم تكون هذه المعاملات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين خارج الحدود عند هذا المستوى.

الشكل (4-5) : المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة CUSUMSQ

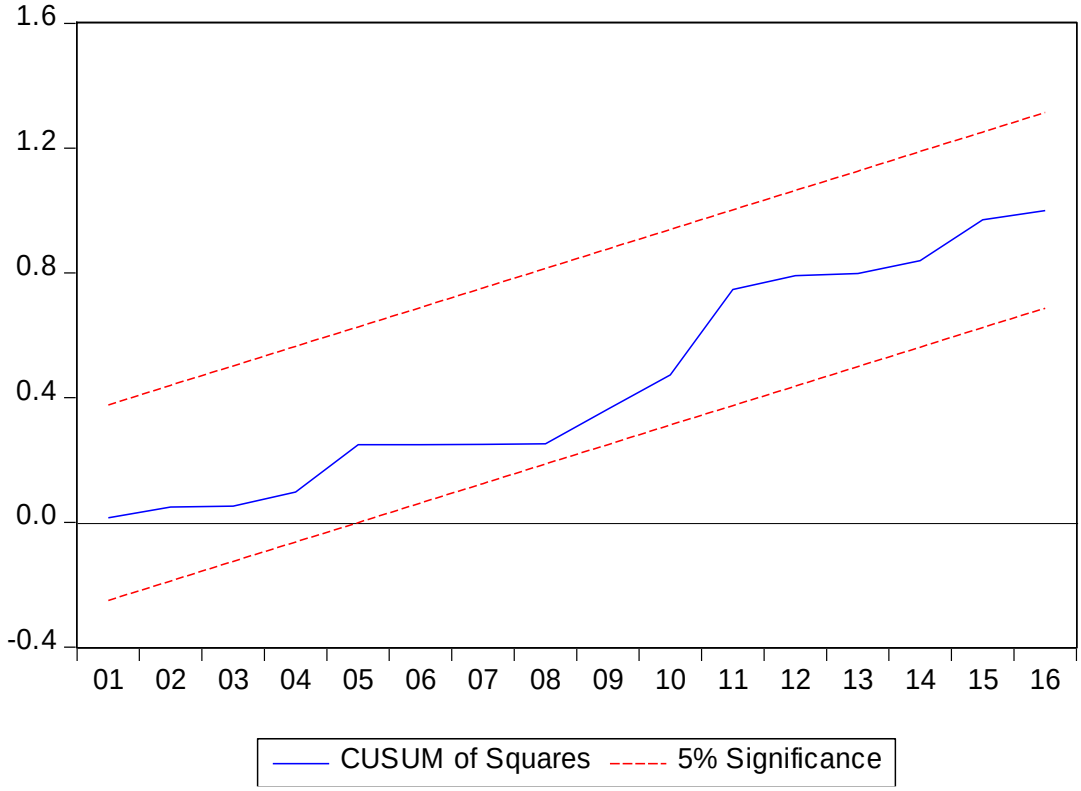

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج eviews10

يتضح من خلال الشكلين أن المعاملات المقدرة لنموذج ARDL المستخدم مستقر هيكليا عبر الفترة محل الدراسة مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير و الطويل ، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5 %.

- تبين النتائج صلابة النموذج القياسي الذي تم اختياره (Modèle ARDL) حيث أفضت النتائج غياب علاقة سلبية بين الرواسب في المدة الزمنية t ، و الرواسب في المدة الزمنية t-1.

في نفس السياق تبين النتائج خطية النموذج ARDL (Ramsey Reset Test) كما أن الإشارات القياسية تبدو مستقرة طيلة فترة البحث كما أبدت الرواسب توزيعا عادلا .

4-5 خاتمة الفصل.

جاءت هذه الدراسة لتحديد أثر تقلبات اسعار البترول على احتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة (1986-2016) ، و قد تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة والمتباطئة ARDL.

أبرز هذا البحث على وجود علاقة قوية و طويلة المدى بين احتياطي الصرف و أسعار البترول حيث أفضت نتائج التقديرات إلى وجود علاقة ايجابية على المدى الطويل بين المتغيرتين بالتالي فانه نلاحظ ارتفاعا للموجودات في حالات ارتفاع للأسعار العالمية للنفط.

ان أي ارتفاع في سعر البترول ب 10 % يقضي إلى ارتفاع في الموجودات الصافيةب 4.8% و يمر تأثير البترول عبر الصادرات البترولية التي تؤثر تأثير ايجابيا على المدى القصير و الطويل المدى على الموجودات من العملة الأجنبية.

كما أن لسعر البترول تأثير إيجابي و معنوي على الصادرات و الواردات و الكتلة النقدية حيث أنه عند ارتفاع أسعار النفط ترتفع الصادرات أكثر من الواردات و بالتالي تتحسن وضعية الميزان التجاري باعتبار أن النتائج بين ان الصادرات تتأثر أكثر من الواردات، كما أن الكتلة النقدية ترتفع ب 0.8%، أذا ما ارتفعت أسعار النفط بـ1 % ، أي أن هذا الأخير يؤدي إلى ارتفاع في الطلب الداخلي و الناج القومي الخام الذي يفضى إلى ارتفاع في الكتلة النقدية.

كما أفضت النتائج إلى أن سعر الصرف يرتفع عند تصاعد الأسعار العالمية للبترول، حيث أن أي ارتفاع لأسعار النفط بـ1 % يفضي إلى ازدياد مؤشر سعر الصرف بـ0.3%. وبالتالي تحسن في وضعيات الموجودات الصافية من العملة الأجنبية والذي يؤدي إلى ارتفاع لقيمة الدينار الجزائري.

خاتمة

خاتمـــــــــة:

لقد كان الهدف من هذا البحث هو دراسة تأثير أسعار البترول على احتياطي الصرف الأجنبي ، كون هذا الأخير تربطه علاقة وطيدة بالتغيرات الحاصلة في السوق النفطية خاصة بالنسبة للدول التي تعتمد على مورد واحد كالجزائر، حيث تمثل عائدات المحروقات أهم مصدر لتراكم احتياطات الصر ف الأجنبي وتعتبر الواردات اكبر مستنزف لها، وقد أصبحت الاحتياطات في الجزائر المصدر الرئيسي للإصدار النقدي منذ اعادة تشكيلها و استمرار تراكمها بداية من عام 2000، لأنها أصبحت المقابل الرئيسي لمجاميع الكتلة النقدية في الاقتصاد الوطني ،كما ساهمت في التخلص من المديونية الخارجية وفي المقابل تلعب أسعار النفط دورا كبيرا في التأثير على احتياطي الصرف الأجنبي ، حيث تزامن ارتفاع احتياطات الصرف مع ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية .

❖ **اختبار الفرضيات**

و لتحقيق هذا الهدف توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج و التي سمحت لنا باختبار الفرضيات مع الدراسات السابقة ، و قد تم التوصل الى :

- **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقلبات أسعار البترول على احتياطي الصرف الأجنبي.**

أبدت تغيرات أسعار البترول تأثيرات ايجابية على احتياطي الصرف الأجنبي و ذلك على المستوى طويل الأجل ،حيث بينت النتائج أن أي ارتفاع في سعر البترول ب 10 % يقضي إلى ارتفاع احتياطي الصرف الأجنبي بـ 4.8% و يمر تأثير البترول عبر الصادرات البترولية التي تؤثر تأثير ايجابيا على المدى القصير و الطويل المدى على الموجودات من العملة الأجنبية.

كما يمكن اختبار الفرضيات الرئيسية كما يلي :

الفرضية الأولى:

- **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقلبات أسعار البترول على أسعار الصرف.**

اوضحت النتائج وجود صدمة إيجابية لسعر البترول تؤدي إلى ارتفاع في قيمة سعر الصرف خاصة في السنة الثالثة و يمحى أثر الصدمة بعد مرور عشر سنوات ،أين أفضت النتائج إلى أن سعر الصرف يرتفع عند تصاعد الأسعار العالمية للبترول، حيث أن أي ارتفاع لأسعار البترول بـ1 % يفضي إلى ازدياد في مؤشر سعر الصرف بـ0.3%، أي أن الارتفاع في سعر البترول يؤدي إلى تحسن في وضعيات احتياطي الصرف الأجنبي والذي يؤدي إلى ارتفاع لقيمة الدينار الجزائري، حيث يتبين أن حركة سعر الصرف الحقيقي في الجزائر ترتبط بتغيرات أسعار البترول ، كونها أول مصدر لتقلبات سعر الصرف الحقيقي ، و ذلك من خلال :

الارتفاع في أسعار البترول يؤدي إلى ارتفاع في مستوى الأجور الحقيقية و ارتفاع في الإنفاق العام ، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع في أسعار السلع الغير قابلة للتبادل التجاري ، ينتج بذلك ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي ، ما يؤدي إلى تراكم في الاحتياطات الأجنبية . هذا ما يتوافق مع دراسة Baek, J & Choi, Y. J. (2018)

الفرضية الثانية :

- **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقلبات أسعار البترول على اجمالي الواردات الصادرات.**

حدوث صدمة إيجابية لسعر البترول تؤدي إلى انخفاض في الصادرات و التي يبلغ أقصاها في السنة الثالثة ، و انخفاض في الواردات في السنة الثانية لتسجل ارتفاعا يبلغ أقصاه في السنة العاشرة.

أما على المستوى قصير المدى، أبدت تغيرات الصادرات لوحدها تأثيرات ايجابية على احتياطي الصرف من العملة الأجنبية الجزائرية يمر تأثير الصادرات عبر أسعار البترول التي تؤثر تأثيرا ايجابيا على المدى الطويل المدى على احتياطي الصرف الأجنبي .

كما تبين هذه النتائج أن عند ارتفاع أسعار النفط ترتفع الصادرات أكثر من الواردات و بالتالي تتحسن وضعية الميزان التجاري باعتبار أن النتائج تبين ان الصادرات تتأثر أكثر من الواردات، و ذلك لاعتماد الاقتصاد الجزائري على المورد الأساسي و الوحيد المحروقات .

هذا ما يتوافق مع الدراسات فاطمة بوسالم(2018) و ناصري مروة (2018).

الفرضية الثالثة :

- **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقلبات أسعار البترول على الكتلة النقديةM2 .**

ان حدوث صدمة إيجابية لسعر النفط تؤدي إلى ارتفاع في الكتلة النقدية الذي يبلغ أقصاها في السنة الأولى ، كما أفضت النتائج إلى أن الكتلة النقدية ترتفع عند تصاعد الأسعار العالمية للبترول، حيث أن أي ارتفاع لأسعار النفط بـ1 % يفضي إلى ازدياد في الكتلة النقدية بـ0.8%. هذا ما يؤدي إلى ارتفاع في الطلب الداخلي و الناتج القومي الخام الذي يفضى إلى إرتفاع في الكتلة النقدية.

و أفضت التقديرات إلى تأثير ايجابي للكتلة النقدية على احتياطي الصرف الأجنبي على المدى الطويل و تبرز هذه النتائج أن أي سياسة نقدية توسعية تقضي إلى ارتفاع في احتياطي الصرف الأجنبي . ان ارتفاع أسعار البترول في الجزائر تؤدي إلى تراكم في الاحتياطات الأجنبية ، و تحويل هذه العملات الأجنبية إلى العملة المحلية يترتب عليه توسع في القاعدة النقدية و زيادة عرض النقود ، و هذا ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع في الأسعار و إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي ، و هذا ما يحدث فعلا بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

هذا ما يتوافق مع الدراسات Rogoff (1991)، Amano و Van Norden (1995)، Amano and Van Norden (1998) و سهيلة مواكني (2014).

الفرضية الرابعة:

- **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقلبات أسعار البترول على الديون قصيرة الأجل.**

ان حدوث صدمة إيجابية لسعر النفط تؤدي إلى انخفاض في الدين القصير الأجل الذي يبلغ أقصاها في السنة السابعة، كما أن لسعر البترول تأثير سلبي و معنوي على الدين القصير الأجل ، حيث أن أي ارتفاع لأسعار النفط بـ1 % يفضي إلى نقصان في نسبة الدين القصير الأجل بـ0.24%، ويرجع هذا النقصان إلى تحسن الميزان التجاري و ميزان المدفوعات هذا التحسن يؤدي إلى نقص في الحاجة إلى التداين.

أي أن الارتفاع في أسعار البترول يساهم في تكوين احتياطات صرف أجنبية مما يؤدي انخفاض الديون قصيرة الأجل ، من خلال عملية السداد ، هذا ما قامت به الجزائر عند ارتفاع أسعار البترول و تراكم قدر كاف من حجم الاحتياطات الأجنبية أدى الى انخفاض قيمة المديونية الخارجية نتيجة للتسديد المسبق

للديون الخارجية للجزائر بداية من سنة 2004. و هذا ما يتوافق مع دراسة **Mohammed Isa Shuaib Abiodun S. Bankoleu(2013).**

❖ **التوصيات المستنبطة من الدراسة :**

بعد محاولة البحث في أثر تقلبات أسعار البترول على احتياطي الصرف الأجنبي ،خلصت الباحثة إلى مجموعة من الاقتراحات والتوصيات التي يمكن من خلالها العمل على تحسين القرارات الخاصة بشأن الاحتياطي ، و تجمل أهمها فيمايلي :

- ان تراكم احتياطي الصرف الأجنبي يتم للحد من تقلبات أسعار الصرف ، لذا ينبغي على صانعي القرار تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف ، وبالتالي اذا تحقق الاستقرار في أسعار الصرف فلا حاجة لتراكم حجم الاحتياطات .
- ان التغيرات في عناصر ميزان المدفوعات هي المصدر الرئيسي لتراكم احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر و خاصة الحساب الجاري المعتمد أساسا على الصادرات النفطية لذا ينبغي على السلطات النقدية العمل على الحد من تقلبات ميزان المدفوعات و ذلك من خلال تشجيع الصادرات خارج المحروقات و انشاء اقتصاد منتج و تنويع موارد الدخل ، و جذب الاستثمارات الأجنبية ، وبالتالي جعل القطاع الخارجي أقل مخاطرة ، ومن ثم ستكون الحاجة أقل بحيازة احتياطات الصرف الأجنبي .
- باعتبار أن الجزائر دولة ريعية فإن هذا يجعل اقتصادها يعاني من خطر تقلبات أسعار البترول فهي تواجه صدمات نفطية تؤثر على مختلف المؤشرات الاقتصادية النقدية وهذا راجع لارتباط مداخيلها بمصدر واحد مهدد بالنضوب والزوال، لذا يجب عليها السعي نحو انتهاج سياسات التنويع الاقتصادي

بهدف تنمية القطاعات الإنتاجية وتطويرها كالقطاع الفلاحي، والسياحي والخدماتي بشكل أخص بابتكار خدمات جديدة متطورة خارج قطاع المحروقات .

- السعي نحو فكرة التنويع سواء في قطاع المحروقات من خلال توسيع افق الانتاج الطاقوي، أو الاستثمار في الطاقات البديلة، اذ يمكن اعتباره من أهم التحديات المستقبلية التي تواجه الجزائر.
- تعزيز دور القطاع الخاص مما يروج للمنافسة وحرية التجارة واستقطاب الكفاءات و ذلك عن طريق تنمية الموارد البشرية في جميع القطاعات بالاعتماد على جودة مخرجات التعليم والتكوين وبناء القدرات واكتساب المهارات.
- الاستفادة من تجارب الدول النفطية من خلال الاستثمار من عائدات المحروقات في الأسواق المالية و انشاء صناديق سيادية .
- تحسين دور صندوق ضبط الموارد في الجزائر، الذي لا يزال الى يومنا هذا لم يستطع ان يحقق غايته الاساسية.
- الاستفادة من تجارب الدول التي لا تمتلك ثروات طبيعية ولكنها تحقق معدلات نمو مرتفعة مقارنة بتلك التي تملك ثروات وتحقق مستويات نمو أقل.
- تحفيز فكرة انشاء شركات في الجزائر ومراجعة القوانين المتعلقة بها وتمويل الاستثمار العمومي وإصلاح المنظومة المصرفية وتطوير سوق رأس المال من أجل مواكبة العولمة ، ومراجعة السياسة الصناعية وإعادة تنظيم تسيير العقار الصناعي وإعداد برنامج جديد لتوزيع المناطق الصناعية وتطوير نجاعة الإدارة الاقتصادية.

قائمة

المصادر

قائمة المراجع

أولا: الكتب.

1. أحمد رمضان شقلية ، النفط العربي و صناعة تكريره ،دار تهامة للنشر ، جدة 1980.
2. أحمد شفيق الخطيب ، معجم مصطلحات البترول و الصناعة النفطية ، مكتبة لبنان، بيروت 1990.
3. أحمد منذور، أحمد رمضان، " **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية**" ، الدار الجامعية للطباعة، بيروت ط 1990 .
4. اسماعيل ابراهيم طراد، إدارة العملات الأجنبية ، الطبعة2،عمان ، 2005.
5. إمام محمد سعد، **البترودولار والاستثمار الأجنبي-دراسة تحليلية** -القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2014.
6. أمينة مخلفي ، محاضرات حول مدخل الى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط) ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،ج1 ،2013-2014.
7. بسام الحجار ، العلاقات الاقتصادية الدولية ،ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، 2003 .
8. بسام الحجار، نظام النقد الدولي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2009.
9. بوعلام رمضاني، عن كتاب حسين مالطي، **القصة السرية للبترول الجزائري**، الطبعة الأولى،2010.
10. حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت، 2006 ، ص136 .
11. حمد بن محمد آل الشيخ ، اقتصاديات الموارد الطبيعية و البيئية ، العليكان للنشر، الرياض ، ط1،2007.
12. خالد بن منصور العقيل ، **رحلة في عالم البترول – قضايا بترولية دولية** - ، المملكة العربية السعودية ، 2003 .
13. زكرياء الدوري ، البنوك المركزية و السياسات النقدية ،دار البازوري،عمان ،2006.
14. سالم رشدي سيد ، ادارة التمويل الدولي (أسسه و نظرياته) ، دار الراية للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ،2015.
15. سالم عبد المحسن رسن ، **اقتصاديات النفط** ،الجامعة المفتوحة طرابلس ،دار الكتب الوطنية ، بنغازي / ط1، 1999.
16. شاكر لقزويني ،محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، ط،1992.
17. شمعون شمعون ، البورصة (بورصة الجزائر)، دار الأطلس للنشر والتوزيع 1994 .
18. ضياء مجيد موسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر ، الجزائر، 1993.
19. الطاهر قانة، اقتصاديات صرف النقود والعملات، دار الخلدونية، الجزائر 2009.
20. طاهر لطرش ،تقنيات البنوك ،ط2،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2003.

21. عبد الحسين جليل ،عبد الحسن الغالبي ، سعر الصرف و ادارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية و تطبيقات) ،دار الصفاء للطباعة و النشر و التوزيع ، ط1.
22. عبد الحسين جليل عبد المحسن الغالبي، سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية(نظرية و تطبيقات)، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 9000 .
23. عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الاستثمار الدولي**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 1991.
24. عبد العزيز قادري ، دراسات في القانون الدولي الاقتصادي ، دار هرمة للطباعة و النشر ، الجزائر،2002.
25. عبد الكريم جابر العيساوي ، التمويل الدولي ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ،2012.
26. عبد المجيد قدي،مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. 2004/2003.
27. عرفان تقني الحسيني ، التمويل الدولي ،ط4،دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، الأردن،1999.
28. عرفان تقي الحسني، الاقتصاد الدولي ، مجدلاوي، الأردن،2009.
29. علي عبد الفتاح أبو شرار ، الاقتصاد الدولي (نظريات و سياسات) ،ط2 ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، الأردن ،2010.
30. علي محمد سعود ،عجاب صاحب، التمويل الدولي ، دار الكندي للنشر و التوزيع ، الأردن ،2002.
31. فتحي سيد أحمد الخولي ، **اقتصاد النفط – الموارد و البيئة و الطاقة** ، خوارزم العلمية ، جدة .
32. لحلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة الحسن العصرية للطباعة والنشر، لبنان، 2009 .
33. مجدي محمود شهاب ، الوحدة النقدية الأوروبية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 1997.
34. مجدي محمود شهاب ، الوحدة النقدية الأوروبية ،دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية ،1998
35. محمد أحمد الدوري ، محاضرات في الاقتصاد البترولي ، جامعة عنابة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1989.
36. محمد أزهر السماك ، اقتصاديات النفط –السياسة النفطية –أسس و تطبيقات ، ط1 ، الموصل ، مؤسسة دار الكتب للطباعة و النشر ، 1981.
37. محمد زكي شافعي ، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ،ط3،بيروت.
38. محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان يسري"التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999 .
39. محمود حميدات ، مدخل للتحليل النقدي ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1966 .
40. مسعود مجيطنة، دروس في المالية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
41. موردخاي كريانين، ترجمة مجد ابراهيم منصور و علي مسعود عطية ، الاقتصاد الدولي (مدخل السياسات) ، دار المريخ للنشر، الرياض .

42.نبيل جعفر عبد الرضا ، **اقتصاد النفط** ، دار احياء التراث العربي للنشر و التوزيع ، ط1 ، بيروت لبنان .

ثانيا: التقارير و القوانين

1. الجريدة الرسمية ، عدد 37 ، الصادرة بتاريخ 29 جوان 2000 ، المتضمنة قانون المالية التكميلي لسنة 2000.
2. صندوق النقد الدولي ، حقوق السحب الخاصة ، صحيفة وقائع، ، واشنطن ،أكتوبر 2016.
3. صندوق النقد الدولي ، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي ، ط6.
4. صندوق النقد الدولي، ، مراجعة سلة عملات حقوق السحب الخاصة ،صحيفة وقائع ، واشنطن ، 2016.
5. صندوق النقد الدولي، دليل الاحصاءات النقدية و المالية ، واشنطن، و.م.أ ،2000.
6. النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 36، مارس2017.
7. النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 37، مارس2017.
8. النشرة الاحصائية رقم 05 ،ديسمبر 2008
9. النشرة الاحصائية رقم 05 ،ديسمبر 2008،.
10. النشرة الاحصائية رقم 06 ،مارس 2009.
11. النشرة الاحصائية رقم 16 ،ديسمبر 2011.
12. النشرة الاحصائية رقم 16 ،ديسمبر 2011.
13. النشرة الاحصائية رقم 32،ديسمبر 2015.
14. النشرة الاحصائية رقم 37 ،مارس 2017.
15. النشرة الاحصائية رقم 37،مارس 2017.
16. تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 28 سنة2001.
17. تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 29 سنة2002.
18. تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 32 سنة 2005.
19. تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 35 سنة 2008.
20. التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2002-2003.
21. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك) العدد 7 ، الكويت ،يوليو 2007.
22. التقرير السنوي لبنك الجزائر ،2015.
23. التقرير السنوي لبنك الجزائر،2016.
24. الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 63 الصادر في 17 ديسمبر 1991.(معدل و متمم للقانون 14/86)
25. الجريدة الرسمية ، عدد83 ، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2002، المتضمنة قانون المالية لسنة 2004.
26. الجريدة الرسمية ، عدد 38، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2003، المتضمنة قانون المالية لسنة 2004.

27.الجريدة الرسمية، العدد 47 ، المؤرخة في 2006/07/19 ،المتضمنة قانون المالية التكميلي لسنة 2006.
28.المادة 102 - أمر رقم 06-10 المعدل والمتمم للقانون رقم 05 -07 المتعلق بالمحروقات

ثالثا :أطروحات و مذكرات

1. أميرة ادريس ، **تقلبات أسعار البترول و أثرها على السياسة المالية – دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)** أطروحة دكتوراه تخصص: نقود مالية وبنوك ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ،2015-2016.
2. بوجمعة قويدري قوشيح ، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر** ، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 2009.
3. بوزيد بورنان ،**تغيرات اسعار الصرف و تاثيرها على الاحتياطات الوطنية –دراسة حالة الجزائر -**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية و بنوك كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة البليدة02،الجزائر ،2014-2015.
4. زهيرة غالمي ، **انعكاسات الدفع المسبق للديون الخارجية على تنافسية الاقتصاد الجزائري** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ،علوم التسيير تخصص مالية و محاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف، الجزائر 2007.
5. سمية موري ،" **آثار تقلبات اسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة ابي بكر بلقائد، تلمسان، الجزائر، 2010 .
6. سهيلة مواكني ،**محددات الطلب على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر –دراسة قياسية 1990-2011**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف،2013-2014.
7. عبادة عبدالرؤوف، **محددات سعر نفط منظمة الأوبك وآثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة تحليلية وقياسية 1970-2008)** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية(الجزائر- جامعة ورقلة2010- 2011) .
8. عبد الحميد لخديمي ،" **آثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية –دراسة تحليلية وقياسية للاقتصاد الجزائري** " ، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة ابي بكر بلقائد، تلمسان، الجزائر، 2011 .
9. عبد القادر بوكريد، **متطلبات كفاءة ادارة احتياطات الصرف الاجنبي بالبنوك المركزية – دراسة حالة بنك الجزائر** ، اطروحة دكتوراه ، تخصص علوم اقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف ، الجزائر ،2016.
10. علي العمري ، **دراسة تأثير تطورات اسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي– د راسة حالة الجزائر1970 -2006** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2008 .

11. عيسى مقليد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر 2008.

12. نبيل بوفليح ، **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية : الواقع و الآفاق مع الاشارة الى حالة الجزائر** ، اطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص نقود و مالية ، جامعة الجزائر 3 ،2010-2011.

13. وهيبة زمال ، **أثر تقلبات الايرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي) دراسة حالة الجزائر** – أطروحة دكتوراه ، تخصص : مالية ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير ، جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2017،2018.

رابعا: مجلات و دوريات

1. أحمد آل درويش، ونايف الغيث، وألبرتو بيهار، وتيم كالين، وبراغيان ديب، وأمجد حجازي، وبادامجا خاندلوال، ومليكة
2. أحمد شفيق الشاذلي ، طرق تكوين و ادارة الاحتياطات الأجنبية ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ،الامارات العربية المتحدة ،2014.
3. اسوار برساد ، هل يسيطر اليوان ، مجلة التمويل و التنمية ، صندوق النقد الدولي ، عدد مارس 2012.

بانت، وهونان كو،" المملكة العربية السعودية : معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو"،صندوق النقد الدولي ،**دارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى**، 2015 .

4. بلقاسم زايري ، ادارة احتياطات الصرف و تمويل التنمية في الجزائر ، بحوث اقتصادية عربية ،مخبر العولمة و الاقتصاد الدولي ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة وهران ، العدد 41،2008.
5. بن بوزيان محمد، وعبد الحميد لخديمي ،" تغيرات سعر النفط و الاستقرار النقدي في الجزا ئر (دراسة تحليلية وقياسية")، **مجلة أداء المؤسسات الجزائرية**، العدد02 ،2012

6. جيفري فرنكل ، المستحدث و المتقادم في دنيا النقد الأجنبي ، مجلة التمويل و التنمية ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن ،سبتمبر 2009.
7. حازم الببلاوي ، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية الى الحرب الباردة ، عالم المعرفة ، الكويت ،2000،.

8. حسان خضر ، أسواق النفط العالمية ، جسر التنمية ، الكويت ، **المعهد العربي للتخطيط** ، 2006، نوفمبر ، المجلد5 ، العدد 57.
9. حمزة بن الزين،أمال رحمان ، أثر المرض الهولندي على اقتصاديات الدول النفطية :حالة الجزائر، **مجلة أداء المؤسسات الجزائرية**، العدد 12 ، 2017 .

10. رفيقة بوسالم ، عبد الحميد لخديمي ، أثر صدمات النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر بين (1970-2009) ، **التكامل الاقتصادي** ، مجلة علمية محكمة متخصصة في العلوم الاقتصادية ، العدد 02.
11. سمير آيت يحي، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، دورية سنوية، جامعة ورقلة، العدد 09 ، 2011 .
12. سمير كسيرة ، عادل مستوي، الاتجاهات الحالية لإنتاج واستهلاك الطاقة الناضبة ومشروع الطاقة المتجددة في الجزائر-رؤية تحليلية آنية ومستقبلية، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية** ،العدد 14 ، جامعة المسيلة، الجزائر، 2015 .
13. شهرزاد زغيب ، حكيمة حليمي ، القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري، **مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة**، العدد التاسع، الدنمارك. 2011 .
14. شهرزاد زغيب و حليمة حليمي ، الاقتصاد الجزائري بين واقع الارتباط و حتمية الزوال ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 11، أوت 2008، الجزائر.
15. صالح تومي ، راضية بختاش ، أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر ، **مجلة دراسات اقتصادية** ، مركز البصيرة للبحوث و الدراسات الانسانية ، دار الخلدونية ، العدد السابع ،جانفي 2006.
16. صندوق النقد الدولي ، دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية المالية العالمية ، أفاق الاقتصاد العالمي ، العولمة و عدم المساواة،أكتوبر2007.
17. صندوق النقد الدولي ، مستجدات آفاق الاقتصاد الاقليمي ، ادارة الشرق الأوسط ،2015.
18. صندوق النقد الدولي، المبادئ التوجيهية لادارة احتياطات النقد الأجنبي ،20سبتمبر2011.
19. ضيف أحمد، عزوز أحمد، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 19، 2018.
20. طارق بن قسمي، الزهرة فرحاني، **تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1999-2013** ، المؤتمر الأول :السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين، جامعة فرحات عباس-سطيف، 2015.
21. الطاهر الزيتوني، الآفاق المستقبلية للطلب على النفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته، **مجلة النفط والتعاون العربي**، أوابك، 2011 ، المجلد 37 ، العدد 139 .
22. عبد الستار عبد الجبار موسى، العلاقة بين الأسعار الفورية والأسعار المستقبلية للنفط الخام في السوق الدولية(دراسة سوق التبادلات السلعية في نيويورك) NYMEX ، **مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 64** ، الجامعة المستنصرية، العراق، 2007 .
23. عبد الهادي حسن طاهر،" تنمية و تطوير الصناعات البترولية في البلاد العربية"، تقرير مقدم إلى **مؤتمر البترول العربي السادس**، بغداد .1973 / 03 / 13
24. علي حسين باكير ، تقارير اخبارية بعنوان زيارة بوتين التاريخية الى الجزائر : تعزيز الشراكة الاستراتيجية ، مجلة العصر ،2006/03/19.
25. عماد الدين محمد المزيني ، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية ، **مجلة جامعة الأزهر بغزة** ، المجلد 15، العدد1 ، 2013.

26.عمر سلمان ، مستقبل الدولار كعملة مهيمنة ، مجلة المحاسبة و الادارة و التأمين ، جامعة القاهرة ، العدد 2007،68 .
27.فاطمة بوسالم و نضال يدروج ، دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على الواردات بالجزائر خلال الفترة 1975-2015 ،مجلة أوراق اقتصادية ، العدد 02/جوان 2018 .
28.قصي عبد الكريم ابراهيم ، "أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية النفط السوري أنموذجا " **منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب**، وزارة الثقافة، دمشق،2010 ..
29.كريستين إبراهيم– زادة ،المرض الهولندي ثروة كبيرة تدار بغير حكمة، **مجلة التمويل والتنمية** ،عدد مارس،2003.
30.كريم زرمان ،التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2009، أبحاث اقتصادية و ادارية ، جامعة بسكرة ، العدد7 ،جوان 2010.
31.لقمان معزوز ،شريف بودري ، المنافسة بين الدولار و الاورو في ظل استقرار النظام النقدي الدولي ، مجلة الباحث ،جامعة الشلف، الجزائر، العدد09، ص2011.
32.ماجد بن عبد الله المنيف،" منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) نشأتها و تطورها و التحديات التي تواجهها"، **مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41** ، 2008
33.مجلة النفط و التنمية ، العدد8 ، السنة الخامسة ،1980.
34.محمد بن علي العقلا ، محددات الاحتياطات الدولية العربية ، مجلة آفاق 10،العدد الثالث،جويلية1998.
35.محمد رمضان، تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة الى الميزانية الصفرية، **مجلة سينار كابيتال**، 2012.
36.محمد زيدان ، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الاعمال و المسؤولية الاجتماعية، **الآثار البيئية لنشاط شركات البترول العالمية ومدى تحملها لمسؤوليتها تجاه البيئة** ، جامعة بشار ،14-15 فيفري 2012.
37. محمد عباس به لين ، نبذة تعريفية عن النفط الخام ، ورقة بحثية ، **معهد التدريب النفطي** ، كركوك .
38.محمد مسعي ، سياسة الانتعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، العدد10 ،2012.
39.مريم شطيبي محمود ، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الجزائر ، مداخلة مقدمة ضمن اطار أشغال الندوة حول أزمة أسواق الطاقة و تداعياتها على الاقتصاد الجزائري ، قراءة في التطورات في أسواق الطاقة ، يوم 2015/05/14.
40.مصطفى بودرامة" ,**التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر** ,"مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي (التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة) 08، جامعة فرحات عباس ,سطيف ,أيام 08/07 أبريل. 2008
41.مصطفى بودرامة، **التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر**،المؤتمر العلمي الدولي : التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف، 8 - 7 أفريل 2008 .

42.مهداوي هند و اخرون، **الازمة المالية العالمية وتداعياتها على اسعار النفط حالة الجزائر**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني بسطيف بعنوان الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، بتاريخ 20-21 أكتوبر 2009.
43. مؤتمر الطاقة العربي العاشر، الورقة القطرية -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أبو ظبي ، دولة الإمارات ،العربية المتحدة، 23 - 21 ديسمبر2014
44.**الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**، العدد 7 يوليو/تموز 2016
45.ناجية صالحي ، فتيحة مخناش ، أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي ، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار الاستثمارات العامة و انعكاساتها على الشغل و الاستثمار و النمو الاقتصادي 2001-2014، جامعة سطيف 1، مارس 2013.
46.ناصري مروة ، ساطور رشيد' دراسة العلاقة السببية بين تذبذبات أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر للفترة 1970-2014 ،مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة – العدد2 ،جوان 2018.
47.نبيل بوفليح ، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 ، الاكاديمية العربية الاجتماعية و الانسانية ،جامعة الشلف ، العدد2013،09.
48.نبيل بوفليح ، صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط و تعديل الميزانية العامة في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد الأول .
49.نبيل بوفليح ، فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية ، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية ، دورية سنوية ، جامعة الشلف ، العدد 04، السداسي الثاني ، 2010.
50. نور الدين هرمز و آخرون،" تغيرات أسعار النفط، وعوائده"، **مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد29 العدد الاول , 2007،
51.هدى بوحنيك ، دور بنك الجزائر في تسيير العمليات المالية المرتبطة بالخارج ، مجلة الباحث ، دورية ، سنوية ، جامعة ورقلة ، العدد 02، 2010.

المراجع الأجنبية

Books :

1. AYOUB Antoine, **« Le Pétrole : Economie Et Politique** »,Ed . **Economica**, Paris, 1996.
2. Dictionnaire d'économie et social , edition dunod ,paris,1999.
3. Dominique philon, **le teaux de change**,3eme edition ,paris,2001.
4. FAUGERE.J-P et VOISIN.C, **Le Systéme Financier et Monétaire International**,edtion.nathan.,1994.

5. Hussein K. Abdel-Aal,Mohammed A. Alsahlawi, « **Petroleum Economics And Engineering** », Third Edition, Taylor And Francis Group , 2008.
6. Kotler, Philip, G. Armstrong, J. Saunders, V. Wong, « **Principles Of Marketing**», (Second European Edition) Italy, Prentice Hall Europe, (1995).
7. L. M. VAAS Et M HEIGEL**, «L'industrie Du Gaz Dans Le Monde»**, Technip, Paris, Novembre 77.
8. Mustapha Mekideche,« **L'Algérie Entre Economie De Rente Et Economie De Marché»**, Alger, Édition Dahlab ,2000.
9. Pierre Fontaine, «**La Guerre Froide du Pétrole**», Edition Je Sers, Paris, 1956.
10. Rabah Mahiout, «**Le Pétrole Algérien**», Edition Enap, Alger, 1974.

Articles:

1. Abderrezak Benhabib, SI Mohammed Kamel ,Samir Mmaliki ,«The Relationship Between Oil Price And The Algerian Exchange Rate», **Topics In Middle E Astern And African Economies,** Vol. 16, No. 1, (May 2014),
2. Abderrezak Benhabib, Si Mohammed Kamel ,Samir Mmaliki ,«The Relationship Between Oil Price And The Algerian Exchange Rate», **Topics In Middle E Astern And African Economies,** Vol. 16, No. 1, (May 2014).
3. achs J D, A M Warner.,« The Curse Of Natural Resources», **European Economic Review**, 2001.
4. Agarwal, "Optimal Monetary Reserves for Developing Countries", **Welwirts chaft liches archive**, n°11,1971.
5. Akram, F. Q. «Oil Prices And Exchange Rates: Norwegian Evidence», **Econometrics Journal**, 7(2), (2004) , 476–504.
6. Alain beitone , dictionnaire des sciences économiques , armand colin,1991..
7. Alekhina, V., & Yoshino, N. «Impact Of World Oil Prices On An Energy Exporting Economy Including Monetary Policy» , **ADBI Working Paper Series**, (No. 828). (2018). .
8. Ali Abolboul ,Ayten Fatleldin , Analysis of forgein reserves in the arab countries (1980-2002) ,**arab monetary fund**, economic papers,N10, AbuDhabi ,juniary,2005.
9. Amano, R. A., And S. Van Norden, «Terms Of Trade And Real Exchange Rates: The Canadian Evidence», **Journal Of International Money And Finance**, 14(1), . (1995) , 83–104.
10. Amano, R. A., And S. Van Norden,«Oil Prices And The Rise And Fall Of The Us Real Exchange Rate», Journal Of International Money And Finance, 17(2), . (1998) , 299–316.
11. Analysis Of The Oil Market , **Alkhabeer Magazine** , August 2015.

12. and Other Macroeconomic and financial Variables», **CEPPI: Centre** D`etudes Prospective et
13. Anugerah Zamzami Nasr,« **Effect Of Oil Price Changes On Stock Market Returns: An Ardl Approach**», Master Thesis,Radboud University Nijmegen , (2016).
14. Anugerah Zamzami Nasr,Effect, «**Effect Of Oil Price Changes On Stock Market Returns: An Ardl Approach**», Master Thesis,Radboud University Nijmegen, (2016).
15. Auty Richard ,«Sustaining Development In Mineral Economies: The Natural Resource Curse Thesis», **Taylor And Francis Group**, New York,1993.
16. Auty Richard, «The Political Economy Of Resource Driven Growth» , **European Economic Review**, 2001.
17. Baek, J., & Choi, Y. J, «Do Fluctuations In Crude Oil Prices Have Symmetric Or Asymmetric Effects On The Real Exchange Rate?», Empirical Evidence From Indonesia**. *World Economy*.** (2018).
18. Baek, J., & Choi, Y. J. ,« Do Fluctuations in Crude Oil Prices Have Symmetric or Asymmetric Effects on the Real Exchange Rate? Empirical Evidence from Indonesia.» ***World Economy***, (2018).
19. Bahmani-Oskooee, M, «Oil Price Shocks And Stability Of The Demand For International Reserves». **Journal Of Macroeconomics**, 10, (1988).
20. Bassam Fattouh,« An Anatomy Of The Crude Oil Pricing System», **Oxford Institute For Energy**
21. BEN Bassant and Gotlich "On the Effet of Opportunity Cost on International Reserves Holding", **Review of Economics and Statistics**, USA, 1991.
22. C.Van Der Linde « **Dynamic International Oil Markets: Oil Market Developments And Structure »** 1860-1990, 1sd Edition, Springer Science And Business Media , 1991.
23. Calafell, J. G. – Padilla del Bosque, R,The ratio of International reserves to short-term external debt as an indicator of external vulnerability: some lessons from the experience of Mexico and other emerging economies. **G24 Research Papers**.,2002.
24. Camarero, M., And C. Tamarit, «Oil Price And Spanish Competitiveness: A Cointegrated Panel Analysis», **Journal Of Policy Modeling**, 24(6), . (2002) , 591–605.
25. Chaudhuri, K., And B. Daniel,« Long-Run Equilibrium Real Exchange Rates And Oil Prices», **Economics Letters**, 58(2), 1998,p 231–238.
26. Chems Eddine Chitour , « **La Politique Et Le Nouvel Ordre Pétrolière International** » , Ed Dahleb 1995, P171.
27. Chen, S.S., And H.C. Chen. «Oil Price And Real Exchange Rates», **Energy Economics**, 29(3), (2007),390–404.
28. Chinn, M. ,«The Usual Suspect? Productivity And Demand Shocks And Asia-Pacific Real Exchange Rates», **Review Of International Economics**, 2000, 8(1), 20–43.

29. Crude Oil Price Volatility, A Deeper Look Into Interesting Trends In Energy Security Data. **Institute For 21st Century Energy**, Metric Of Themonth**:** May 2012.
30. Csaba Csávás – Gabriella Csom-Bíró, Indicators Used for the Assessment of the Reserve Adequacy of Emerging and Developing Countries – International Trends in the Mirror of Theories, **Financial and Economic Review**, Vol. 16 Issue 1., March 2017.
31. d`Information International Working Paper, N02008-05, p 11.
32. Daniel Yergin, **The Prize : The Epic Quest For Oil, Money & Power**, New York ,Simon And Schter,1991.
33. Dariusz Urban-Macroeconomic Considerations and Motives of Sovereign Wealth Funds Activity, Vol. 5 I, ssue 2 ,2011.
34. David William, the gold market ,**IMF**,june30,1990.
35. Delatte-Anne laure and folquan Julien, "The Determinants of International Reserves in Emerging Countries : a non linear approch", **MPRA paper** n°16311, 2009.
36. Dermot Gately, «Lessons From The 1986 Oil Price Collapse» , **Brookings Papers On Economic Activity**, New York University .
37. **Economic History**, February 1, 2011, P 17 -18
38. Elena Flor, the debate about the SDR as a global reserve currency and SDR denominated securities , **the federalist debate** , year XXXII, n :1,february ,2010.
39. Emploie Dans L'industrie Pétrolière Et Gazière, **Ministère De L'éduction, De La Culture Et De La Formation**, Territoire De Nord- Ouest, France, Novembre 2005.
40. Felix, Hynfer , foreign exchange intervention as a monetary policy instrument , **zew economic studies**,Germany.
41. Francois Lescaroux, Valérie Mignon, «On the Influence of Oil Prices on Economic Activity
42. François Lescaroux, Valérie Mignon, «**Prix Du Pétrole Et Activité Economique»**, La Découverte, 9 Bis Rue Abdel-Hovelacque 75013 Paris.
43. Gabriel Galati, The euro as q reserve currency : a challange to the pre-eminence of the u.s dollar ,BIS, **working paper** n218,october 2006.
44. García, Pablo and Claudio Soto, "Large Hoardings of International Reserves: Are They Worth It?" **Central Bank of Chile Working Papers** No. 299,2004.
45. Gold demand trends full years 2014-2016, **world gold council**, february2015.

46. Gregory,R..G,« Some Implication Of The Growth Mineral Sector » , **Australian Journal Of The Agricultural Economics** , 20 Aout 1976.

47. Haoua Kahina, «**Limpact Des Fluctuations Du Prix Du Petrole Sur Les Indicateur Economiques En Algerie»**, Memoire En Vue De L'obtention DU Diplôme De Magister **,**Option Monnaie Finance Banque, Universite Mouloud Mammeri, Tisi Ouzou, Algerie, 2012.

48. Hossein Askari And Noureddine Krichene., «Oil Price Volatility: Causes And Modeling»**.** **Middle East Institute Viewpoints**: The 1979 "Oil Shock:" Legacy, Lessons, And Lasting Reverberations, **,** P.19

49. Hou, Z., Granoff, D., Granoff, I., Keane, J., Kennan, J., Norton, A., And Te Velde, D.W. «The Development Implications Of The Fracking Revolution**»,** ODI Working Paper. **London:Overseas Development Institute**. April 2014, P5.

50. IMF , Debt- and Reserve-Related Indicators of External Vulnerability. **Prepared by the Policy Development and Review Department in consultation with other Departments,**2000, March 23.

51. IMF ,Assessing Reserve Adequacy. IMF Policy Paper, Monetary and Capital Markets, **Research, and Strategy, Policy, and Review Departments,**2011, February.

52. **IMF** ,Guidance note on the assessment of reserve adequacy and related considerations,2016.

53. IMF, (2008),: Algeria: Selected Issues ,IMF Country Report No. 08/104 March 2008, International Monetary Fund Washington, D.C.

54. **IMF**, selected decisions and selected documents of the international monetary fund(thirty-fifth issue) december 13,2010.

55. **IMF**,International reserves and forgein curency liquidity : guidelines for a data template ,Washington ,dc,213.

56. Iyoha,"Demand for International Reserves in less Developed Countries", **Review of Economics and Statistics**, USA, 1976.

57. J.onno de beaufort wijnholds and lars sonder gaard, reserve accumulation objective or by – prodect? , **European central bank, Germany**, occasional paper series ,n 73, september2007.

58. Jacques Francois Thisse And Xavier Vives , «Basing Point Pricing: Competition Versus Collusion» , The **Journal Of Industrial Economics**, Volume XL, No3, September 1992.
59. Jaewoo Lee, "Insurance Value of International Reserves ; an option picing approach", **IMF working paper**, wp 04/175, 2004.
60. Jahangard, E. Daneshmand, A. And M. Tekieh. ,«Oil Prices And The Real Exchange Rate In Iran: An Ardl Bounds Testing Approach», **Applied Economics Letters**, 24(15), (2017) , 1051-1056.
61. James D. Hamilton., «Historical Oil Shocks». **Prepared For The Handbook Of Major Events In**
62. James Tumba Henry ,«Impact Of Oil Price Volatility On Exchange Rate In Nigeria», Department Of Economics, Faculty Of Social And Management Sciences, Adamawa State University, Mubi-Nigeria, **International Journal Of Research And Innovation In Social Science** (Ijriss) |Volume Iii, Issue Ii, February 2019|Issn 2454-6186
63. Jean Sébastien , Alexis Richard, Le Pétrole : L'or Noir Du XX E Siècle , Remis A Kairos ,**Université Du Québec ,Montréal** –UQAM, 15 Mai 2002.
64. Jeffrey M.chwierouch , international liquidity provsion ,**the IMF and the world bank in the tresaury and Marshall** , 1942-1957.
65. Joël Maurice, "Prix Du Pétrole|, «**Conseil D'Aanalyse Économique»**, Paris, 2001.
66. John S Hodgson , Mark G Herander, international economic relations , prentice-hall,1983.
67. Joseph Whelan, Kamil Msefer, «Economic Supply & Demand», Prepared For The **MIT System Dynamics In Education Project**, January 14, 1996 Copyright 1994 By MIT.
68. Joshua Aizenman and Jaewoo lee, "International Reserves : Precautionary Versus Mercantilist Views, Theory and Evidence", **Open Economic Review**, 2006.
69. Joshw Aizenman and Jaewoo Lee, international reserves,precautionnary vs mercantilist views , theory and evidance ,**IMF working paper** ,october2005.
70. Kamiar Mohaddes And M. Hashem Pesaran,« Oil Prices And The Global Economy: Is It Different This
71. Kaminsky,GL, currency and banking crises : the early warnings of distress , **IMF working paper** 99/178,1999.
72. Kelly M, "The Demand for International Reserves", American Economic Review, 1970.

73. KORANCHELIANE TALIN, The Equilibrium Real Exchange Rate In A Commodity ,Algeria's Experience, IMF, Working Paper ,July2005.
74. Krugman, **currency crises** , cambrige, UK, 1997.
75. Lafargue, François « **Rivalité Energétique Mondiale** ». Études, Déc. 2008, T. 409, N° 4100, P. 85.
76. **Le Marché Pétrolier**, Dossier Réalisé En Collaboration Avec La Direction Des Matières Premières Et Des Hydrocarbures (DIMAH), Direction De La Prévision, Juin 2001.
77. Lionel Ragot, «Les Déterminants Du Prix Du Pétrole», **Les Journées De l'Economie** Survivre à Un Pétrole Cher Et Volatil, 12 Novembre 2009.
78. Loescher, Samuel M. (1955), « Basing Point Pricing And Regional Development», By George W. Stocking, **Indiana Law Journal**: Vol. 30: Iss. 3, Article 9.
79. Lutz Kilian, «Why Did The Price Of Oil Fall After June 2014?»,**VOX**, Posted On 25 February 2015.
80. Malik Aftab Ahmed, «Impact Of International Oil Crisis 2014-2016 Over Enlisted Marketing Oil Companies Share Prices Of Pakistan Stock Exchange», **Arabian Journal Of Business And Management Review**,2017,P3.
81. Mats R. Berdal, David Malone, «Greed & Grievance: Economic Agendas In Civil Wars", Chap6, The Resource Curse Are Civil Wars Driven By Rapacity Or Pancity**?» ,** By Indra Se Soysa, **International Peace Academy**, 2000.
82. Matteo Maggiori, **Reserves currencies and international finance** , june9,2013.
83. Matthieu and Christian Mulder, "External Vulnerability in Emerging Market Economies: How High Liquidity Can Offset Weak Fundamentals and the Effects of Contagion," **IMF Working Paper** No. WP/99/88.
84. Maurice Brogini,«L'exploration Des Hydrocarbures En Algérie De 1956 A 1971» , **Etude De Géographie Economique**, France, 2010.
85. Michael L. Ross, «How The 1973 Oil Embargo Saved The Planet -OPEC Gave The Rest Of The World A Head Start Against Climate Change»**, Foreign Affairs,** October 15. 2013.
86. Ministère De L'énergie Et Des Mines,« **Annuaire De L'énergie Et Des Mines»**.
87. Mohammed Isa Shuaib Abiodun S. Bankoleu,« International Reserve And Oil Price Movement: Evidence From Nigeria», **Ibadan Journal Of The Social** ,Sciences Volume 11, Number 2,(2013).

88. Mulder, Christian, 2000, "The Adequacy of International Reserve Level: A New Approach, in Risk Management for Central Bankers" , ed. by S.F. Frowen, Robert Pringle, and Benedict Weller (**London: Central Banking Publications**), february14,2011 .
89. N. Gregory Mankiw, Mark P. Taylor, **Economics**, Thomson Learning, UK, 2006.
90. Natalie Alazard &Guy Maisonnier, « L'Offre Et La Demande De Pétrole », **Panorama Le Point** Sur , Innovation Energie Environnement, France, 2009 .
91. Newman C. Oputa and Toyin S. Ogunleye-External Reserv Accumulation and the Estimation of theAdequacy Level for Nigeria,Central Bank of Nigeria ,**Economic and Financial Review**,Volume 48/3 September 2010.
92. Nikolina Kosteletou And Panagiotis Liargovas, **Foreign Direct Investment And Real Exchange Rate Interlinkages**, Open Economies Review 11, 2000 Kluwer Academic Publishers. Printed In The Netherlands. 2000.
93. Odenius, J. – Rajan, A. Central Bank FX Reserve Adequacy, A Historical Perspective,2013. http://www3.prudential.com /fi/pdf/prudential-fixed-income-centralbankfx-0913.pdf, Downloaded: 26march 2017.
94. Oil And Gaz Production Haxd Book, An Introduction To Oil And Gaz Production ,Havard Devold, ABBATPA OIL And GAS.2006 .
95. Pesaran, M. and Pesaran, B. (1997). Working with Microfit 4.0: Interactive Econometric Analysis. Oxford: Oxford University Press.
96. Petar Wjanovic, "Understanting the Recent Surge in the Accumulation of International Reserves", OECD, **Economics Département**, Working Paper n°866, 2011.
97. Rabah Arezki, «Olivier Blanchard , The 2014 Oil Price Slump: Seven Key Questions»**, VOX ,** Posted On 13 January 2015.
98. Raghuram G.Rajan, country insurance : the role of domestic policies ,**IMF discussion paper** ,june19,2006.
99. **Rapport De La Banque Mondiale, Groupe De Développement Economique Et Social, Moyen-Orient Et Afrique Du Nord**, «Stratégie Macroéconomique A Moyen Terme Pour L'Algérie», N° 26005-AL, Mai 2003.
100. Revsion of BPMS :Isue on international reserves,eighteenth of IMF commitee on balance of payement statistic, Washington D.C June 27-july1, 2005..

101. Robert Bryce , **Oil Irreplaceable Role In The Global Energy** , Posted On Sat 19 June,2010.

102. Robert Mabro, «The Oil Price Crisis Of 1998» **,Oxford Institute For Energy Studies,** 1998**,** P5**.**

103. Roberto Zagha,Gobind T. Nankani «Economic Growth In The 1990s: Learning From A Decade Of Reform », **World Bank**, Washington D,C, 2005.

104. Roger,Scott,the management of foreign exchange reserves ,BIS Economic paper N38(**Basel : bank of international sttelements**),1993.

105. Rogoff, K. ,«Oil, Productivity, Government Spending And The Real Yen-Dollar Exchange Rate», Working Paper, San Francisco, **Ca: Federal Reserve Bank Of San Francisco**, (1991).

106. Sachs J. And Warner A,« Natural Resource Abundance And Economic Growth», **National Bureau Of Economic Research**, Cambridge,1995.

107. Sean Korney, Etal, «Algeria: Recent Regulatory Changes 'What A Difference A Year Makes .. » **OGEL** 3 (2006) .

108. Sebastian Edwards And Sweder Van Wijnbergen ,«Disquilibrium And Structural Adjustment», Chapter 28, **Handbook Of Development Economics**, Volume IT, Edited By 11. Chenery And T.N. Srinivasan, Elsevier Science Publishers B.V., January 1989.

109. Shuaibu Mi, Mohammed Ti ,«Determinants And Sustainability Of International Reserves Accumulation In Nigeria». **Zagreb International Review Of Economics & Business**, 17(1):27-46, (2014).

110. Sidi Mohammed Chekouri, Abderrahim Chibi ,Mohamed Benbouziane, « Algeria And The Natural Resource Curse: Oil Abundance And Economic Growth» , **Middle East Development Journal**, 2017.

111. Sophie Meritet, « Déterminants Des Prix Des Hydrocarbures » , **Notre Europe**, 2006, Paris,France.

112. Stober, E. O. ,«Crude Oil, Exchange Rate and the Convergence of Foreign Reserves: A VECM of Nigeria's Monetary Policy Tools». **IJAME**.

113. Stober, E. O. ,«Crude Oil, Exchange Rate And The Convergence Of Foreign Reserves: A Vecm Of Nigeria's Monetary Policy Tools**». *Ijame*,** (2018).

114. **Studies, University Of Oxford** , United Kingdom, January 2011.

115. Thorvaldur Gylfasonm, «Lessons From The Dutch Disease:Causes, Treatment, And Cures», **Department Of Economicsuniversity Of Icelandoddi At Sturlugata,** 101 Reykjavikiceland, August 2001.

116. Time Around?»**,** IMF Working Paper, **Authorized For Distribution By Paul Cashin** ,November 2016,P23.

117. Todd Solomon, CFA. John Wlodek, «,The Oil Supply Shock Of 2014»**,** **Bradford & Marzec ,**2014 P1-3

118. Truman, **The evolution of international system** , Tokyo, Japan ,1999..

119. Tsvetan ,international forgein exchange reserve , **bulgarian bank**,2009.

120. **U.S Departmrnt Of State**,« Oil Embargo», 1973–1974**.** Office Of The Historian**,** October 31, 2013.

121. W. M. Corden, «Booming Sector And Dutch Disease Economics: Survey And Consolidation», **Oxford Economic Papers**, New Series, Vol. 36, No. 3 (Nov., 1984), P361.

122. Why Central Banks Hold Gold, World Gold Council, London, 2008.

123. Yoichi Chinka, "Demand for International Reserves, in LDC", **Review of Economics and Statistics,** n° 4, vol.XI, 1979.

124. Zalduendo,« Juan , Determinants of Venezuela's Equilibrium Real Exchange Rate», IMF Working Papers 06/74, Washington D.C.: IMF ,2006, P.8.

125. Zhenbo Hou, Jodie Keane, Jane Kennan And Dirk Willem Te Velde, «The Oil Price Shock Of 2014: Drivers, Impacts And Policy Implications», **ODI Working Paper 415, London:Overseas Development Institute**, March2015.

Reports:

- Opec Annuel Statistical Bulletin 2008.
- Gold Demand Trends Full Year 2016, World Gold Council ,May 2016
- World Gold Council, « Gold Demand Trends Full Year 2016 », May 2016
- Banque D'algérie , Statistiques Monetaires 1964-2011, Statistiques De La Balance Des Paiements 1992-2001, Juin2012,Pp 45-65.
- Bp Statistical Review Of World Energy June2018

- Banque D'algérie, Statistiques Monétaires 1964- 2011, Statistiques De La Balance Des Paiements 1992- 2011, Juin 2012 P P 45-65.

Sites:

- *Https://Www.Ritimo.Org/Le-Poids-Des-Hydrocarbures-Dans-L-Economie-Algerienne*
- /Www.Aljazeera.Net/Encyclopedia/Economyhttp
- www.bank-of-algeria.dz
- **http://inflationdata.Com**
- Http://Www.Moqatel.Com/Openshare/Behoth/Ektesad8/Petrol/Sec072.Htm
- Http://Www.Wtrg.Com/Prices.Htm
- Https://Ar.Wikipedia.Org/Wiki/أوبك
- Https://History.State.Gov/Milestones/1969-1976/Allende
- https://peakoil.com/business/want-to-bring-the-oil-market-into-focus-adjust-prices-for-inflation
- Https://Voxeu.Org/Article/2014-Oil-Price-Slump-Seven-Key-Questions
- Https://Voxeu.Org/Article/Causes-2014-Oil-Price-Decline.
- Https://Www.Dailyfx.Com/Forex/Market_Alert/2016/03/21/A-Primer-On-OPEC-And-Other-Key-Oil-Producers.Html
- Https://Www.Financialnewsweekly.Wordpress.Com/2017/11/03/Crude-Oil-Backwardation/
- Https://Www.Foreignaffairs.Com/Articles/North-America/2013-10-15/How-1973-Oil-Embargosaved-Planet
- Www.Bloomberg.Com
- www.djazairess.com/echourouk/7029
- www.djazairess.com/echourouk/7029
- **www.e-education.psu.edu/eme801/node/455**
- Www.Iea.Org
- Www.Petro-Press.Com
- www.premier-ministere.gov.dz
- Www.Wtrg.Com/Oil-Price-History-&-Analysis

الملاحق

NFA

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.296830	Prob. F(1,26)	0.5905
Obs*R-squared	0.316055	Prob. Chi-Square(1)	0.5740

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.691990	Prob. F(1,12)	0.4217
Obs*R-squared	1.581132	Prob. Chi-Square(1)	0.2086

Test Equation:

Test Equation:

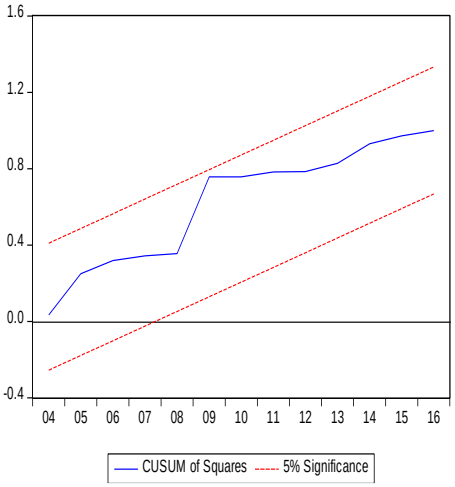

Ramsey RESET Test

Equation: EQ01
Specification: LNFA LNFA(-1) LROIL LROIL(-1) LROIL(-2) LDEBT LX LX(-1) LRM2 LREER LREER(-1) LREER(-2) LM LM(-1) LM(-2)

Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.639534	14	0.5328
F-statistic	0.409003	(1, 14)	0.5328
Likelihood ratio	0.835082	1	0.3608

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.015588	1	0.015588
Restricted SSR	0.549174	15	0.036612
Unrestricted SSR	0.533585	14	0.038113

DETTE

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	2.344201	Prob. F(1,26)	0.1378
Obs*R-squared	2.315734	Prob. Chi-Square(1)	0.1281

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	4.008095	Prob. F(1,14)	0.0650
Obs*R-squared	6.454584	Prob. Chi-Square(1)	0.0111

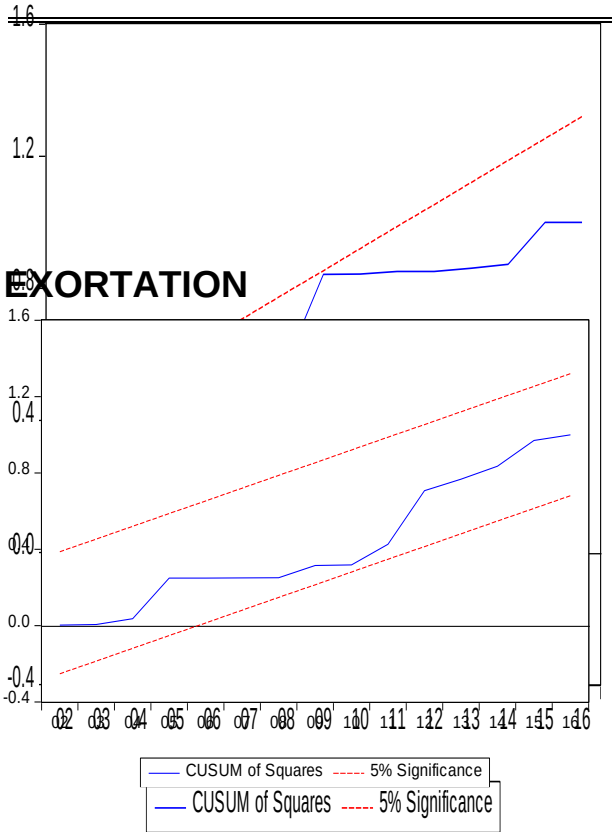

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.213334	Prob. F(1,26)	0.6480
Obs*R-squared	0.227875	Prob. Chi-Square(1)	0.6331

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.453637	Prob. F(1,14)	0.5116
Obs*R-squared	0.910184	Prob. Chi-Square(1)	0.3401

Ramsey RESET Test
Equation: EQ01
Specification: LX LX(-1) LX(-2) LRM2 LREER LREER(-1) LREER(-2) LM LM(-1) LM(-2) LNFA LROIL LROIL(-1) LROIL(-2) LDEBT LDEBT(-1) LDEBT(-2)
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.563638	12	0.5834
F-statistic	0.317687	(1, 12)	0.5834
Likelihood ratio	0.757757	1	0.3840

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares

Test SSR	0.001574	1	0.001574
Restricted SSR	0.061032	13	0.004695
Unrestricted SSR	0.059458	12	0.004955

LR test summary:

	Value
Restricted LogL	48.22381
Unrestricted LogL	48.60269

Unrestricted Test Equation:
Dependent Variable: LX
Method: Least Squares
Date: 06/10/19 Time: 11:32
Sample: 1988 2016
Included observations: 29
HAC standard errors & covariance (Prewhitening with lags = 1, Tukey -Parzen kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LX(-1)	0.346188	0.185059	1.870684	0.0860
LX(-2)	0.594510	0.329933	1.801909	0.0967
LRM2	-0.127467	0.117186	-1.087729	0.2981
LREER	-0.417493	0.255710	-1.632680	0.1285
LREER(-1)	-0.461336	0.350353	-1.316775	0.2125
LREER(-2)	0.240081	0.177686	1.351152	0.2016
LM	0.345309	0.299047	1.154700	0.2707
LM(-1)	-0.249123	0.304985	-0.816838	0.4299
LM(-2)	0.412013	0.192255	2.143052	0.0533
LNFA	-0.050090	0.049871	-1.004398	0.3350
LROIL	1.088155	0.624538	1.742337	0.1070
LROIL(-1)	-0.261366	0.166313	-1.571536	0.1420
LROIL(-2)	-0.635871	0.422261	-1.505872	0.1580
LDEBT	0.047928	0.056506	0.848186	0.4129
LDEBT(-1)	0.071637	0.035980	1.991044	0.0697
LDEBT(-2)	0.103136	0.028559	3.611283	0.0036
FITTED^2	-0.014746	0.035066	-0.420538	0.6815

R-squared	0.996372	Mean dependent var	10.11051
Adjusted R-squared	0.991535	S.D. dependent var	0.765051
S.E. of regression	0.070390	Akaike info criterion	-2.179496
Sum squared resid	0.059458	Schwarz criterion	-1.377978
Log likelihood	48.60269	Hannan-Quinn criter.	-1.928471
Durbin-Watson stat	2.234288		

IMPORTATION

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.170731	Prob. F(1,14)	0.1628
Obs*R-squared	3.892910	Prob. Chi-Square(1)	0.0485

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	3.677345	Prob. F(1,26)	0.0662
Obs*R-squared	3.469503	Prob. Chi-Square(1)	0.0625

Test Equation:

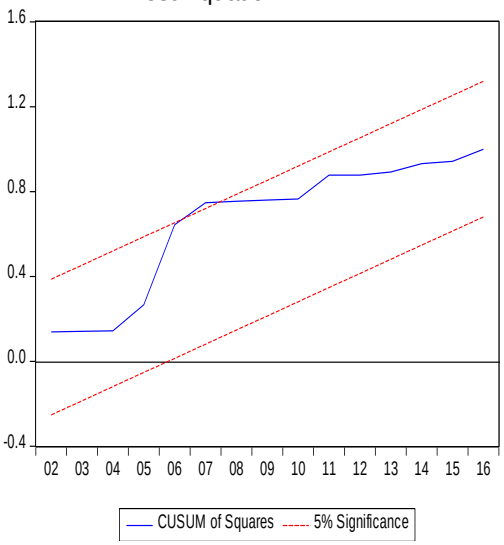

Ramsey RESET Test
Equation: EQ01
Specification: LM LM(-1) LNFA LROIL LROIL(-1) LROIL(-2) LDEBT LDEBT(-1) LDEBT(-2) LX LRM2 LRM2(-1) LREER
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.937080	16	0.3626
F-statistic	0.878119	(1, 16)	0.3626
Likelihood ratio	1.549451	1	0.2132

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.007824	1	0.007824
Restricted SSR	0.150391	17	0.008847
Unrestricted SSR	0.142566	16	0.008910

LR test summary:

	Value
Restricted LogL	35.14711
Unrestricted LogL	35.92183

Masse monetaire

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.119329	Prob. F(1,13)	0.1692
Obs*R-squared	4.065031	Prob. Chi-Square(1)	0.0438

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	2.827728	Prob. F(1,26)	0.1046
Obs*R-squared	2.746536	Prob. Chi-Square(1)	0.0975

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

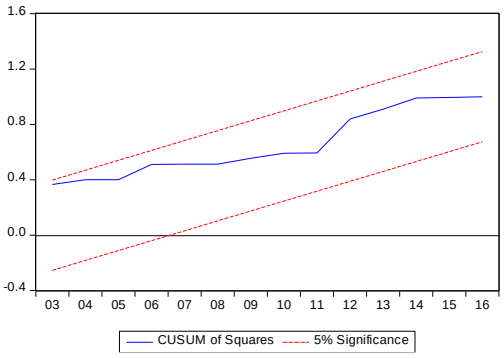

Ramsey RESET Test
Equation: EQ01
Specification: LRM2 LRM2(-1) LREER LREER(-1) LREER(-2) LM LM(-1) LM(-2) LNFA LNFA(-1) LROIL LDEBT LX
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.005571	16	0.9956
F-statistic	3.10E-05	(1, 16)	0.9956
Likelihood ratio	5.63E-05	1	0.9940

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	8.87E-08	1	8.87E-08
Restricted SSR	0.045745	17	0.002691
Unrestricted SSR	0.045745	16	0.002859

LR test summary:

Taux de change

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.212677	Prob. F(1,12)	0.1627
Obs*R-squared	4.514817	Prob. Chi-Square(1)	0.0336

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.113842	Prob. F(1,26)	0.7385
Obs*R-squared	0.122065	Prob. Chi-Square(1)	0.7268

Test Equation:

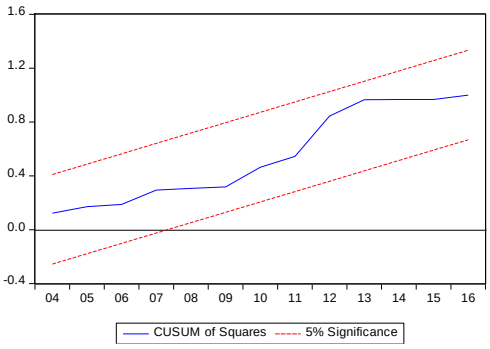

Ramsey RESET Test
Equation: EQ01
Specification: LREER LREER(-1) LREER(-2) LM LM(-1) LNFA LROIL LROIL(-1) LDEBT LX LX(-1) LRM2 LRM2(-1)
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.509216	16	0.6176
F-statistic	0.259301	(1, 16)	0.6176
Likelihood ratio	0.466216	1	0.4947

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.001760	1	0.001760
Restricted SSR	0.110380	17	0.006493
Unrestricted SSR	0.108620	16	0.006789

LR test summary:

	Value
Restricted LogL	39.63202
Unrestricted LogL	39.86513

ملحق رقم (02) اختبار جذر الوحدة

Null Hypothesis: D(LX) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.780376	0.0033
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LX has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.897842	0.9432
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LDEBT has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Null Hypothesis: LDEBT has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Augmented Dickey-Fuller test statistic -0.010595 0.9503

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Test critical values: 1% level -3.670170

		t-Statistic	Prob.*

Null Hypothesis: LM has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.374610	0.3843
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.152080	0.4976
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LM has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.273599	0.9728
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Dependent Variable: D(LDEBT)
Selected Model: ARDL(2, 1, 0, 0, 2, 0, 1)
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
Date: 06/04/19 Time: 19:48
Sample: 1986 2017
Included observations: 29

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.900595	4.075478	0.0009	
LDEBT(-1)*	-0.924909	0.209088	-4.423550	0.0004
LX(-1)	-1.095446	0.374961	-2.921493	0.0100
LRM2**	-0.337928	0.199099	-1.697285	0.1090
LREER**	0.255720	0.331069	0.772407	0.4511
LM(-1)	-0.818302	0.307672	-2.659656	0.0171
LNFA**	0.460033	0.174391	2.637941	0.0179
LROIL(-1)	0.224832	0.180337	1.246732	0.2304
D(LDEBT(-1))	0.239856	0.192506	1.245969	0.2307
D(LX)	0.133023	0.463070	0.287264	0.7776
D(LM)	-0.080476	0.336588	-0.239095	0.8141
D(LM(-1))	0.798021	0.283740	2.812509	0.0125
D(LROIL)	-0.308056	0.420452	-0.732680	0.4744

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation

Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LX	-1.184381	1.110914	-1.066133	0.3022

LRM2	-0.365363	0.133977	-2.727070	0.0149
LREER	0.276481	0.399377	0.692280	0.4987
LM	-0.884737	0.291345	-3.036736	0.0079
LNFA	0.497382	0.328669	1.513321	0.1497
LROIL	0.243085	0.122018	1.992217	0.0637

EC = LDEBT - (-1.1844*LX -0.3654*LRM2 + 0.2765*LREER -0.8847*LM +
0.4974*LNFA + 0.2431*LROIL)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	6.010107	10%	2.12	3.23
K	6	5%	2.45	3.61
		2.5%	2.75	3.99
		1%	3.15	4.43
			Finite Sample:	
Actual Sample Size	29		n=35	
		10%	2.387	3.671
		5%	2.864	4.324
		1%	4.016	5.797
			Finite Sample:	
			n=30	
		10%	2.457	3.797
		5%	2.97	4.499
		1%	4.27	6.211

t-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-4.423550	10%	-2.57	-4.04
		5%	-2.86	-4.38
		2.5%	-3.13	-4.66
		1%	-3.43	-4.99

Null Hypothesis: D(LDEBT) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.423550	0.0011
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Dependent Variable: D(LDEBT)

Selected Model: ARDL(2, 1, 0, 0, 2, 0, 1)

Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Date: 06/04/19 Time: 19:47

Sample: 1986 2014

Included observations: 29

ECM Regression

Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic
C	15.89679	2.103098	7.558750

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LM)
Selected Model: ARDL(1, 2, 1, 0, 2, 0, 0)
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend
Date: 06/04/19 Time: 19:34
Sample: 1986 2017
Included observations: 29

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.865193	3.163924	2.801961	0.0134
@TREND	0.038485	0.037150	1.035945	0.3166
LM(-1)*	-1.292915	0.315575	-4.097016	0.0010
LDEBT(-1)	-0.356794	0.130086	-2.742747	0.0151
LNFA(-1)	0.254214	0.117978	2.154760	0.0478
LREER**	0.277372	0.217217	1.276939	0.2210
LRM2(-1)	-0.082235	0.245321	-0.335216	0.7421
LROIL**	0.243993	0.268384	0.909119	0.3777
LX**	-0.030993	0.263625	-0.117565	0.9080
D(LDEBT)	-0.079630	0.106640	-0.746716	0.4668
D(LDEBT(-1))	0.209298	0.108364	1.931436	0.0725
D(LNFA)	0.040633	0.081510	0.498505	0.6254
D(LRM2)	-0.999391	0.395451	-2.527219	0.0232
D(LRM2(-1))	-0.484920	0.332272	-1.459404	0.1651

*** p-value incompatible with t-Bounds distribution.**
**** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).**

Levels Equation
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEBT	-0.275961	0.074550	-3.701690	0.0021
LNFA	0.196621	0.028612	6.871915	0.0000
LREER	0.214533	0.156199	1.373461	0.1898
LRM2	-0.063605	0.071213	-0.893156	0.3859
LROIL	0.188716	0.108474	1.739730	0.1024
LX	-0.023972	0.071967	-0.333089	0.7437

EC = LM - (-0.2760*LDEBT + 0.1966*LNFA + 0.2145*LREER -0.0636*LRM2 + 0.1887*LROIL -0.0240*LX)

F-Bounds Test **Null Hypothesis: No levels relationship**

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	4.708217	10%	2.53	3.59
K	6	5%	2.87	4
		2.5%	3.19	4.38
		1%	3.6	4.9
			Finite Sample:	
Actual Sample Size	29		n=35	
		10%	2.879	4.114
		5%	3.426	4.79
		1%	4.704	6.537
			Finite Sample:	

		n=30	
	10%	2.977	4.26
	5%	3.576	5.065
	1%	5.046	6.93

t-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	**Value**	**Signif.**	**I(0)**	**I(1)**
t-statistic	-4.097016	10%	-3.13	-4.37
		5%	-3.41	-4.69
		2.5%	-3.65	-4.96
		1%	-3.96	-5.31

ARDL L
long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LX)
Selected Model: ARDL(1, 1, 0, 0, 0, 2, 2)
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
Date: 06/04/19 Time: 19:45
Sample: 1986 2017
Included observations: 29

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.681578	1.678708	4.575887	0.0003
LX(-1)*	-0.847181	0.174660	-4.850452	0.0002
LRM2(-1)	-0.239224	0.104980	-2.278758	0.0367
LREER**	-0.502622	0.126423	-3.975720	0.0011
LM**	0.057763	0.133443	0.432869	0.6709
LDEBT**	-0.075393	0.073490	-1.025902	0.3202
LNFA(-1)	0.230498	0.097817	2.356417	0.0315
LROIL(-1)	0.406634	0.104797	3.880223	0.0013
D(LRM2)	0.150178	0.234936	0.639228	0.5317
D(LNFA)	0.002873	0.073082	0.039309	0.9691
D(LNFA(-1))	-0.097062	0.065611	-1.479351	0.1585
D(LROIL)	0.807946	0.053700	15.04561	0.0000
D(LROIL(-1))	0.203610	0.073328	2.776691	0.0135

*** p-value incompatible with t-Bounds distribution.**
**** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).**

Levels Equation
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LRM2	-0.282377	0.253727	-1.112916	0.2822
LREER	-0.593288	0.183427	-3.234468	0.0052
LM	0.068183	0.096215	0.708649	0.4887
LDEBT	-0.088993	0.073453	-1.211564	0.2433
LNFA	0.272077	0.096033	2.833163	0.0120
LROIL	0.479985	0.093750	5.119861	0.0001

EC = LX - (-0.2824*LRM2 -0.5933*LREER + 0.0682*LM -0.0890*LDEBT + 0.2721*LNFA + 0.4800*LROIL)

F-Bounds Test **Null Hypothesis: No levels relationship**

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	8.613912	10%	2.12	3.23
K	6	5%	2.45	3.61
		2.5%	2.75	3.99
		1%	3.15	4.43
			Finite Sample: n=35	
Actual Sample Size	29			
		10%	2.387	3.671
		5%	2.864	4.324
		1%	4.016	5.797
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.457	3.797
		5%	2.97	4.499
		1%	4.27	6.211

t-Bounds Test **Null Hypothesis: No levels relationship**

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-4.850452	10%	-2.57	-4.04
		5%	-2.86	-4.38
		2.5%	-3.13	-4.66
		1%	-3.43	-4.99

ARDL Long Run Form and Bounds Test

Dependent Variable: D(LRM2)

Selected Model: ARDL(2, 2, 1, 0, 1, 1, 0)

Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend

Date: 06/04/19 Time: 19:43

Sample: 1986 2017

Included observations: 29

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.703123	1.468439	1.840814	0.0869
@TREND	0.060318	0.015401	3.916395	0.0016
LRM2(-1)*	-0.360225	0.094883	-3.796523	0.0020
LREER(-1)	0.453504	0.103453	4.383685	0.0006
LM(-1)	-0.628261	0.106011	-5.926383	0.0000
LDEBT**	-0.031261	0.050099	-0.623984	0.5427
LNFA(-1)	0.189491	0.052436	3.613754	0.0028
LROIL(-1)	0.313975	0.108182	2.902279	0.0116
LX**	-0.139782	0.125080	-1.117542	0.2826
D(LRM2(-1))	-0.228512	0.153884	-1.484969	0.1597
D(LREER)	0.355299	0.106937	3.322521	0.0050
D(LREER(-1))	-0.189496	0.091342	-2.074585	0.0569
D(LM)	-0.173298	0.091327	-1.897547	0.0786
D(LNFA)	0.069725	0.041551	1.678061	0.1155
D(LROIL)	0.214607	0.121857	1.761133	0.1000

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation

Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LREER	1.258948	0.343943	3.660340	0.0026
LM	-1.744081	0.394630	-4.419529	0.0006
LDEBT	-0.086782	0.098076	-0.884842	0.3912
LNFA	0.526035	0.170099	3.092520	0.0079
LROIL	0.871609	0.100999	8.629840	0.0000
LX	-0.388042	0.330216	-1.175117	0.2595

EC = LRM2 - (1.2589*LREER -1.7441*LM -0.0868*LDEBT + 0.5260*LNFA +
0.8716*LROIL -0.3880*LX)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	12.22938	10%	2.53	3.59
K	6	5%	2.87	4
		2.5%	3.19	4.38
		1%	3.6	4.9
Actual Sample Size	29		Finite Sample: n=35	
		10%	2.879	4.114

	5%	3.426	4.79
	1%	4.704	6.537
	Finite Sample: n=30		
	10%	2.977	4.26
	5%	3.576	5.065
	1%	5.046	6.93

t-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-3.796523	10%	-3.13	-4.37
		5%	-3.41	-4.69
		2.5%	-3.65	-4.96
		1%	-3.96	-5.31

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LREER)
Selected Model: ARDL(2, 1, 0, 0, 2, 1, 2)
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend
Date: 06/04/19 Time: 19:42
Sample: 1986 2017
Included observations: 29

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.415976	2.559347	0.162532	0.8734
@TREND	-0.076668	0.031971	-2.398015	0.0322
LREER(-1)*	-0.856224	0.180724	-4.737753	0.0004
LM(-1)	0.792107	0.221516	3.575840	0.0034
LDEBT**	-0.028285	0.094542	-0.299178	0.7695
LNFA**	-0.161955	0.086990	-1.861767	0.0854
LRM2(-1)	0.362114	0.201716	1.795170	0.0959
LROIL(-1)	-0.257658	0.192974	-1.335194	0.2047
LX(-1)	-0.140985	0.265792	-0.530434	0.6048
D(LREER(-1))	0.293797	0.173701	1.691394	0.1146
D(LM)	0.156327	0.163311	0.957233	0.3559
D(LRM2)	1.150679	0.306644	3.752495	0.0024
D(LRM2(-1))	0.337496	0.277548	1.215992	0.2456
D(LROIL)	0.153012	0.190537	0.803058	0.4364
D(LX)	-0.276994	0.196664	-1.408464	0.1825
D(LX(-1))	0.165839	0.108325	1.530943	0.1497

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM	0.925116	0.194961	4.745129	0.0004
LDEBT	-0.033035	0.054231	-0.609145	0.5529
LNFA	-0.189150	0.164912	-1.146976	0.2721
LRM2	0.422920	0.242447	1.744383	0.1047
LROIL	-0.300923	0.196417	-1.532063	0.1495
LX	-0.164659	0.463720	-0.355083	0.7282

EC = LREER - (0.9251*LM -0.0330*LDEBT -0.1891*LNFA + 0.4229*LRM2
-0.3009*LROIL -0.1647*LX)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	6.123805	10%	2.53	3.59
K	6	5%	2.87	4
		2.5%	3.19	4.38
		1%	3.6	4.9
		Finite Sample:		
Actual Sample Size	29	n=35		
		10%	2.879	4.114
		5%	3.426	4.79
		1%	4.704	6.537
		Finite Sample:		
		n=30		
		10%	2.977	4.26
		5%	3.576	5.065
		1%	5.046	6.93

t-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-4.737753	10%	-3.13	-4.37
		5%	-3.41	-4.69
		2.5%	-3.65	-4.96

Dependent Variable: D(LRM2)
Selected Model: ARDL(2, 2, 1, 0, 1, 1, 0)
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend
Date: 06/04/19 Time: 19:43
Sample: 1986 2017
Included observations: 29

ECM Regression
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.703123	0.245689	11.00221	0.0000
@TREND	0.060318	0.005431	11.10629	0.0000
D(LRM2(-1))	-0.228512	0.105408	-2.167877	0.0479

D(LREER)	0.355299	0.062776	5.659746	0.0001
D(LREER(-1))	-0.189496	0.062819	-3.016553	0.0092
D(LM)	-0.173298	0.060698	-2.855101	0.0127
D(LNFA)	0.069725	0.022477	3.102069	0.0078
D(LROIL)	0.214607	0.030485	7.039739	0.0000
CointEq(-1)*	-0.360225	0.032574	-11.05865	0.0000

R-squared	0.929615	Mean dependent var	0.052686
Adjusted R-squared	0.901461	S.D. dependent var	0.112117
S.E. of regression	0.035195	Akaike info criterion	-3.606727
Sum squared resid	0.024773	Schwarz criterion	-3.182394
Log likelihood	61.29754	Hannan-Quinn criter.	-3.473831
F-statistic	33.01899	Durbin-Watson stat	2.504677
Prob(F-statistic)	0.000000		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	12.22938	10%	2.53	3.59
K	6	5%	2.87	4
		2.5%	3.19	4.38
		1%	3.6	4.9

t-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-11.05865	10%	-3.13	-4.37
		5%	-3.41	-4.69
		2.5%	-3.65	-4.96
		1%	-3.96	-5.31

ملحق رقم (04 تصحيح خطأ الانحدار

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LX)
Selected Model: ARDL(1, 1, 0, 0, 0, 2, 2)
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
Date: 06/04/19 Time: 19:45
Sample: 1986 2017
Included observations: 29

ECM Regression
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.681578	0.834510	9.204894	0.0000
D(LRM2)	0.150178	0.143157	1.049038	0.3097
D(LNFA)	0.002873	0.035700	0.080470	0.9369
D(LNFA(-1))	-0.097062	0.043407	-2.236105	0.0399
D(LROIL)	0.807946	0.042621	18.95639	0.0000
D(LROIL(-1))	0.203610	0.052302	3.892940	0.0013
CointEq(-1)*	-0.847181	0.093041	-9.105433	0.0000

R-squared	0.963025	Mean dependent var	0.042984
Adjusted R-squared	0.952941	S.D. dependent var	0.248919
S.E. of regression	0.053998	Akaike info criterion	-2.793221
Sum squared resid	0.064148	Schwarz criterion	-2.463185
Log likelihood	47.50171	Hannan-Quinn criter.	-2.689858
F-statistic	95.49953	Durbin-Watson stat	2.233420
Prob(F-statistic)	0.000000		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	8.613912	10%	2.12	3.23
K	6	5%	2.45	3.61
		2.5%	2.75	3.99
		1%	3.15	4.43

t-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-9.105433	10%	-2.57	-4.04
		5%	-2.86	-4.38
		2.5%	-3.13	-4.66
		1%	-3.43	-4.99

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LREER)
Selected Model: ARDL(2, 1, 0, 2, 0, 0, 2)
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend
Date: 06/04/19 Time: 19:58
Sample: 1986 2017
Included observations: 29

ECM Regression
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

C	2.306072	0.299596	7.697261	0.0000
@TREND	-0.074472	0.009841	-7.567415	0.0000
D(LREER(-1))	0.243924	0.108306	2.252168	0.0409
D(LM)	0.196529	0.110495	1.778633	0.0970
D(LROIL)	0.201931	0.050166	4.025296	0.0013
D(LROIL(-1))	0.176987	0.056301	3.143588	0.0072
D(LRM2)	1.083058	0.173757	6.233188	0.0000
D(LRM2(-1))	0.428891	0.161842	2.650054	0.0190
CointEq(-1)*	-0.962908	0.117762	-8.176716	0.0000

R-squared	0.825221	Mean dependent var	-0.044419
Adjusted R-squared	0.755309	S.D. dependent var	0.123278
S.E. of regression	0.060981	Akaike info criterion	-2.507378
Sum squared resid	0.074374	Schwarz criterion	-2.083045
Log likelihood	45.35698	Hannan-Quinn criter.	-2.374482
F-statistic	11.80377	Durbin-Watson stat	1.963146
Prob(F-statistic)	0.000005		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.685869	10%	2.53	3.59
K	6	5%	2.87	4
		2.5%	3.19	4.38
		1%	3.6	4.9

t-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-8.176716	10%	-3.13	-4.37
		5%	-3.41	-4.69
		2.5%	-3.65	-4.96
		1%	-3.96	-5.31

ARDL Error Correction Regression

Dependent Variable: D(LREER)

Selected Model: ARDL(2, 1, 0, 0, 2, 1, 2)

Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend

Date: 06/04/19 Time: 19:42

Sample: 1986 2017

Included observations: 29

ECM Regression

Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.415976	0.070536	5.897379	0.0001
@TREND	-0.076668	0.010181	-7.530815	0.0000
D(LREER(-1))	0.293797	0.113056	2.598686	0.0221
D(LM)	0.156327	0.107233	1.457826	0.1686
D(LRM2)	1.150679	0.183737	6.262650	0.0000
D(LRM2(-1))	0.337496	0.176794	1.908982	0.0786
D(LROIL)	0.153012	0.122243	1.251704	0.2327
D(LX)	-0.276994	0.138275	-2.003204	0.0665
D(LX(-1))	0.165839	0.057401	2.889138	0.0127
CointEq(-1)*	-0.856224	0.108174	-7.915253	0.0000

R-squared	0.837509	Mean dependent var	-0.044419
Adjusted R-squared	0.760539	S.D. dependent var	0.123278
S.E. of regression	0.060326	Akaike info criterion	-2.511312
Sum squared resid	0.069145	Schwarz criterion	-2.039831
Log likelihood	46.41403	Hannan-Quinn criter.	-2.363650
F-statistic	10.88105	Durbin-Watson stat	2.410039

Prob(F-statistic)	0.000009

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.123805	10%	2.53	3.59
k	6	5%	2.87	4
		2.5%	3.19	4.38
		1%	3.6	4.9

t-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-7.915253	10%	-3.13	-4.37
		5%	-3.41	-4.69

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LRM2)
Selected Model: ARDL(2, 2, 1, 0, 1, 1, 0)
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend
Date: 06/04/19 Time: 19:43
Sample: 1986 2017
Included observations: 29

ECM Regression
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.703123	0.245689	11.00221	0.0000
@TREND	0.060318	0.005431	11.10629	0.0000
D(LRM2(-1))	-0.228512	0.105408	-2.167877	0.0479
D(LREER)	0.355299	0.062776	5.659746	0.0001
D(LREER(-1))	-0.189496	0.062819	-3.016553	0.0092
D(LM)	-0.173298	0.060698	-2.855101	0.0127
D(LNFA)	0.069725	0.022477	3.102069	0.0078
D(LROIL)	0.214607	0.030485	7.039739	0.0000
CointEq(-1)*	-0.360225	0.032574	-11.05865	0.0000

R-squared	0.929615	Mean dependent var	0.052686
Adjusted R-squared	0.901461	S.D. dependent var	0.112117
S.E. of regression	0.035195	Akaike info criterion	-3.606727
Sum squared resid	0.024773	Schwarz criterion	-3.182394
Log likelihood	61.29754	Hannan-Quinn criter.	-3.473831
F-statistic	33.01899	Durbin-Watson stat	2.504677
Prob(F-statistic)	0.000000		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	12.22938	10%	2.53	3.59
k	6	5%	2.87	4
		2.5%	3.19	4.38
		1%	3.6	4.9

t-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-11.05865	10%	-3.13	-4.37
		5%	-3.41	-4.69
		2.5%	-3.65	-4.96
		1%	-3.96	-5.31

ARDL Error Correction Regression

Dependent Variable: D(LM)

Selected Model: ARDL(1, 1, 0, 2, 0, 2, 0)

Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend

Date: 06/04/19 Time: 19:49

Sample: 1986 2017

Included observations: 29

ECM Regression

Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.865193	1.299259	6.823267	0.0000
@TREND	0.038485	0.006107	6.301911	0.0000
D(LNFA)	0.040633	0.047262	0.859752	0.4035
D(LDEBT)	-0.079630	0.066590	-1.195820	0.2503
D(LDEBT(-1))	0.209298	0.080653	2.595032	0.0203
D(LRM2)	-0.999391	0.215862	-4.629758	0.0003
D(LRM2(-1))	-0.484920	0.234403	-2.068742	0.0563
CointEq(-1)*	-1.292915	0.190339	-6.792682	0.0000

R-squared	0.765081	Mean dependent var	0.067093
Adjusted R-squared	0.686775	S.D. dependent var	0.132531
S.E. of regression	0.074173	Akaike info criterion	-2.135875
Sum squared resid	0.115535	Schwarz criterion	-1.758690
Log likelihood	38.97019	Hannan-Quinn criter.	-2.017745
F-statistic	9.770356	Durbin-Watson stat	2.484671
Prob(F-statistic)	0.000021		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	4.708217	10%	2.53	3.59
k	6	5%	2.87	4
		2.5%	3.19	4.38
		1%	3.6	4.9

الفهرس

الفهرس

الإهداء.....أ

الشكر والتقدير.... .....ب

الملخص..... ..... ج

قائمة المحتويات ..... د

قائمة الجداول..... .....و

قائمة الأشكال..... .....ح

قائمة الملاحق..... ..... ط

مقدمة.....01

الفصل الأول: الاطار النظري لاحتياطي الصرف الأجنبي.....22

1-1 مقدمة الفصل:.....22

2-1 ماهية احتياطي الصرف.....23

السيولة الدولية 23

- مصادر و أنواع السيولة الدولية.....26

مفهوم احتياطي الصرف الأجنبي.....28

- صيغ و خصائص احتياطي الصرف الأجنبي.....30

قنوات تراكم احتياطي الصرف الأجنبي.....31

دوافع حيازة احتياطي الصرف الأجنبي.....34

3-1 مكونات احتياطي الصرف 36

الذهب النقدي 37

- الطلب على الذهب من طرف البنوك المركزية 38

حقوق السحب الخاصة 43

العملات الاحتياطية.....37

4-1 نظريات الطلب على احتياطي الصرف الأجنبي و مؤشرات قياسها.....52

نظريات الطلب على احتياطي الصرف الأجنبي 52

- النظرية التجارية في الطلب على احتياطي الصرف الأجنبي 53
- نظرية التأمين الذاتي 53
- نظرية تكلفة الفرصة البديلة 55

مؤشرات قياس كفاية الاحتياطات 56

- قاعدة الاستيراد 56
- المجاميع النقدية 58
- مؤشر Guidotti–Greenspan..... 59

1–5 سعر الصرف و الاحتياطات الأجنبية.....62

- نظام الصرف الثابت و الاحتياطات.....67
- نظام الصرف المعوم و الاحتياطات 68
- العلاقة بين احتياطي الصرف الأجنبي و سعر الصرف.....69

1–6 واقع احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر.....71

مكونات احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر 71

استخدامات احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر 74

- الدفع المسبق للمديونية 75
- انشاء صندوق ضبط الموارد 79
- تمويل برامج الإنعاش الاقتصادي 83
- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001–2004 84
- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2001–2004 86

1–7 خاتمة الفصل.....89

الفصل الثاني : الاطار النظري لتقلبات أسعار البترول 90

2–1 مقدمة الفصل.....90

2–2 ماهية النفط.....91

تاريخ النفط 94

- النظريات المفسرة للبترول.....95
- أنواع النفط 97
- هيكل صناعة النفط 100

2-3 أنواع و محددات السعر النفطي.....102

أنواع السعر النفطي 103

محددات أسعار النفط 107

- العرض البترولي 107
- الطلب البترولي 109

2-4 التطور التاريخي للتسعير البترولي.....115

السياسة التسعيرية الأولى 115

- التسعير حسب نقطة الأساس الوحيدة 115
- التسعير حسب نقطتي الأساس 117

السياسة التسعيرية ما بعد التصحيح السعري الى غاية يومنا هذا 120

- الاتفاقيات الدولية في عقد السبعينات 121
- فترة الثمانينات 122
- فترة التسعينات 122
- فترة 2000 الى 2016 124

2-5 السوق النفطية و أطرافها..... 126

تعريف السوق 126

المتدخلون في السوق النفطية 127

- الدول المصدرة للبترول 127
- الدول المنتجة و المصدرة للبترول خارج OPEC 130
- الشركات العالمية البترولية 130
- الوكالة الدولية للطاقة 132

التعاملات في السوق النفطية 133

- السوق النفطية الفورية 134
- الأسواق الآجلة 136

2-6 تقلبات أسعار البترول أسباب وتداعيات.....138
الآثار المترتبة في حالة ارتفاع الأسعار 138
- على اقتصاديات الدول المصدرة للبترول 138
- على اقتصاديات الدول الصناعية 139
- على اقتصاديات الدول النامية المستوردة 139

الآثار المترتبة في حالة الانخفاض.....140
- على اقتصاديات الدول المصدرة للبترول 140
- على اقتصاديات الدول الصناعية 140
- على اقتصاديات الدول النامية المستوردة 141

أسباب و تداعيات تقلبات أسعار البترول 141
- الصدمة النفطية الأولى 1973.....142
- الأزمة النفطية الثانية 1979 144
- الأزمة النفطية 1986 146
- الأزمة النفطية 1990.....148
- الأزمة الآسيوية 1997 149
- الأزمة النفطية 2004 150
- الأزمة النفطية 2008 152
- الأزمة النفطية 2014 153

2-7 خاتمة الفصل.....157
الفصل الثالث : تقلبات أسعار البترول و أثرها على احتياطي الصرف في الجزائر.....158
3-1 مقدمة الفصل.....158
3-2 الصناعة البترولية في الجزائر 159
اكتشاف البترول الجزائري 161
محطات في تاريخ الصناعة البترولية في الجزائر 163
- مرحلة تأميم قطاع المحروقات و الاسترجاع الفعلي للسيادة النفطية 1971-1985 164

- مرحلة بعد التأميم 166

3-3 الامكانيات البترولية في الجزائر.....173

- احتياطي البترول في الجزائر 173
- الطاقة الإنتاجية 176
- استهلاك البترول في الجزائر 179
- تصدير البترول 182

3-4 الاقتصاد الجزائري و لعنة الموارد.....185

المرض الهولندي 186

- أسباب المرض الهولندي 187

الأسباب المفسرة للعلة الهولندية 190

- فرضيات نموذج Gregory.....190
- النموذج الأساسي ل Cordon & Neary.....193

أثر لعنة الموارد على الاقتصاد الجزائري 196

3-5 أثر تغيرات أسعار البترول على احتياطي الصرف الجزائري 201

تغطية الاحتياطات للواردات في الجزائر 201

- مؤشر تغطية الاحتياطات للواردات 206
- أثر تغير أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري 209

تغطية الاحتياطات للكتلة النقدية في الجزائر 212

مؤشر تغطية الاحتياطات الى المديونية في الجزائر 215

أثر تغيرات أسعار البترول على سعر الصرف و احتياطي الصرف 218

3-6 خاتمة الفصل.....224

الفصل الرابع : دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار البترول على احتياطي الصرف في الجزائر.....225

4-1 مقدمة الفصل.....225

2-4 أسلوب الدراسة.....226
3-4 العلاقة بين متغيرات الدراسة.....227
4-4 تحليل البيانات واستخراج النتائج.....231
نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة و المتباطئة 231
- الاحصائيات الوصفية 236
- مصفوفة الارتباط 237
اختبار الاستقرارية 240
اختبار العلاقة طويلة المدى 242
- نتائج تقديرات العلاقة طويلة المدى 245
- نتائج تقديرات العلاقة في الأجل القصير 246
- تفسير العلاقات في المدى القصير و الطويل 248
- نتائج تقديرات العلاقة طويلة المدى للمتغير LDETTE.....249
- نتائج تقديرات العلاقة طويلة المدى للمتغير LM2 250
- نتائج تقديرات العلاقة طويلة المدى للمتغير LX 250
- نتائج تقديرات العلاقة طويلة المدى للمتغير LM 251
- نتائج تقديرات العلاقة طويلة المدى للمتغير LREER 252
اختبارات التشخيص 258
- تجانس التباين للبواقي 260
- نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر 260
5-4خاتمة الفصل 263
الخاتمة العامة 264

المراجع.....270
الملاحق.....288
الفهرس..... 309